

تأثير «الجزيرة»

كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية

فيليب سيب

ترجمة: عز الدين عبد المولى



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

The Al Jazeera Effect

How the New Global Media Are Reshaping World Politics

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من الناشر

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين مركز الجزيرة للدراسات

Published by: Photomac Books. Inc

All rights reserved

تأثير «الجزيرة»

كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية

تأليف

فيليب سيب

ترجمة

عزالدين عبد المولى



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

7	مقدمة المؤلف للطبعة العربية
9	تمهيد
13	1. ما بعد صدام الحضارات
33	2. قنوات والمزيد من القنوات
63	3. تدفق الانترنت
83	4. صعود الدولة الافتراضية
111	5. ترابطات عالمية، إرهاب عالمي
133	6. النضال الالكتروني من أجل الديمقراطية
167	7. إعادة تشكيل الشرق الأوسط
203	8. ماذا يعني كل ذلك
223	هوامش
249	مراجع مختارة
255	نبذة عن المؤلف

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

كنت قد بدأت تأليف الطبعة الإنجليزية/الأصلية لـ "تأثير الجزيرة" سنة 2006، حين بلغت الجزيرة عامها العاشر وكانت في قمة تأثيرها. وكانت حينئذ قد غيرت من طبيعة الخطاب العام في العالم العربي، وقلصت من هيمنة المؤسسات الإخبارية الغربية.

وبينما أكتب مقدمة الطبعة العربية في سنة 2010، تظل الجزيرة قوة مؤثرة في الشؤون الإقليمية والدولية، بل إن "تأثير الجزيرة" بات أكثر انتشارا. فعالم القنوات التلفزيونية الفضائية مستمر في التوسع، وحتى وهو كذلك، فإنه آخذ في التضاؤل أمام النمو المتسارع لمزودي الأخبار من مستخدمي الانترنت، الذين يعتمدون على المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية. ولا شك أن ذلك يعزز من استقلالية الأفراد، وقد أصبحوا يجمعون المعلومات بأنفسهم ولأنفسهم، ويغيرون من طبيعة العلاقة بين الحكومات وشعوبها، لأن محاولة التحكم في تدفق المعلومات تشبه محاولة وقف جريان نهر جارف. وإذا كان يمكن لسد تقييمه الحكومة أن يعمل بعض الوقت، فإن الصدوع سريعا ما تبرز ثم تأخذ في التوسع. ستبدأ المعلومات في النفاذ، على شكل تيارات صغيرة، لتتحول فيما بعد إلى سيول عارمة. إن قدرة الحكومات على أن تملي على الناس ماذا يعرفون وكيف يفكرون تضاعفت كثيرا بفعل تأثير الجزيرة.

أنا سعيد جدا بأن عز الدين عبد المولى قام بترجمة "تأثير الجزيرة" إلى اللغة العربية، وأتمنى أن يجد القراء في هذه الطبعة من الكتاب ما يهمهم ويفيدهم. فالكثير من الأمثلة التي ذكرت في الكتاب مقتبسة من العالم العربي، وانعكاسات "تأثير الجزيرة" واضحة في الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

لقد باتت مناقشة الكثير من المواضيع التي تتراوح بين السياسة والجنس، رائجة بشكل واسع بين الملايين من الناس، بفضل البرامج الحوارية على شاشة الجزيرة وغيرها من القنوات التلفزيونية، وبفضل غرف الدردشة والمنتديات الالكترونية الأخرى، وبفضل الشبكات الالكترونية مثل فيسبوك.

يشهد استخدام وسائل الإعلام الجديد في البلدان النامية في مختلف مناطق العالم تقدما - بطيئا في غالب الأحيان - ولكنه ثابت دائما. وكلما تضاعف عدد مستخدمي تلك الوسائل، كلما أصبح تأثير الجزيرة، باعتبارها قوة تغيير اجتماعي، أكثر دلالة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان عدم المبالغة في تقدير قوة الإعلام. فحدوث إصلاحات اجتماعية حقيقية، يستوجب تغييرا في المؤسسات السياسية. ويمكن للإعلام أن يسهل ذلك، ولكن ما لم تصبح المؤسسات التي تسيطر على السلطة على الصعيدين الوطني والدولي ملتزمة بالاعتراف بحقوق الأفراد وتحقيق انفتاح سياسي واجتماعي، فحتى أعرق المؤسسات الإعلامية سيكون تأثيرها محدودا.

تأثير الجزيرة، كتابا وظاهرة إعلامية معا، يعتمد على الأمل وعلى الإيمان بأن الناس إذا مُنحوا حرية أكبر في اختيار سياستهم وطريقة حصولهم على المعلومات، سيصبح العالم مكانا أفضل. وقد يساهم "تأثير الجزيرة" في الدفع بذلك المسار إلى الأمام.

فيليب سيب

أغسطس/آب 2010

تمهيد

إن معركة كسب العقول والقلوب في منطقة الشرق الأوسط لا تخاض في شوارع بغداد فحسب وإنما في نشرات الأخبار وبرامج الجزيرة الحوارية أيضا. ولا يتم تشكيل مستقبل الصين على يد بيروقراطية الحزب الشيوعي وحدها وإنما بمساعدة المدونين الذين يعملون بصمت في مقاهي الانترنت. ولن يكون توجيه هجومات القاعدة المقبلة من كهف ابن لادن وإنما على يد خلايا متمركزة عبر العالم ومرتبطة بشبكة الانترنت.

في مثل هذه الحالات، وفي حالات كثيرة مشابهة، تم تجاوز الأساليب التقليدية لصنع السياسة الدولية بفعل تأثير الإعلام الجديد - البث الفضائي، الانترنت، وأدوات أخرى ذات تقنيات عالية. ما يحصل اليوم ليس تطورا لممارسات قائمة فقط، وإنما نحن بصدد إعادة ربط شامل للقرية العالمية وإعادة تشكيل للصورة التي يشتغل بها نظام العالم.

كلما تأملنا أخبار اليوم، نحتاج إلى أن نعترف أن تحت سطح الأحداث يكمن واقع افتراضي يمنح السياق الجديد الفوضى والتقدم على حد سواء. وفهم ذلك ضروري لأن التغيير السلمي والهجمات الإرهابية تشترك في ذات المساحة الافتراضية. الجزيرة رمز لهذا العالم الجديد المتمركز حول الإعلام. فهي تؤثر في السياسة والثقافة العالميتين، وبشكل أساسي عبر تعزيز نفوذ العالم الإسلامي. واعتبارا لكونها تبث برامجها باللغتين العربية والإنجليزية (وربما قريبا بلغات إضافية)، وبما أن رسالتها منسجمة مع مضامين مواقع إسلامية على شبكة الانترنت إلى جانب مدونات ومعروضات أخرى، فإن الجزيرة تساعد في تشكيل مجتمع إسلامي عالمي بشكل لم يسبق له مثيل.

والأهم من ذلك، فإن الجزيرة تمثل نموذجاً حول تأثير الإعلام الجديد. فقبل عشر سنوات، انتشر الحديث عن "تأثير السي أن أن" (CNN)، بناء على النظرية القائلة إنَّ التغطية الإخبارية - خصوصاً تلك التي تستحوذ على المشاهد عبر اعتمادها على قصص مروية بصريا - تؤثر في اتجاهات السياسة الخارجية عبر العالم. أما اليوم، فإن "تأثير الجزيرة" يدفع بذلك الحديث إلى مدى أبعد. وكما أن "تأثير السي أن أن" لا يخص سي أن أن وحدها، فإن "تأثير الجزيرة" أيضاً يتخطى حدود تلك المؤسسة الإعلامية التي تتخذ من قطر مقراً لها. فهذا المفهوم يتضمن استخدام أدوات الإعلام الجديد في كل مظاهر الشؤون الدولية، بدءاً بالتحول الديمقراطي وانتهاء بالإرهاب، وفيه معانٍ مثل "الدول الافتراضية".

وتعتبر الأمة الكردية القائمة مثلاً جيداً للدولة الافتراضية. فهي ليست معترفاً بها رسمياً من قبل الحكومات ولا وجود لها على الخرائط المتداولة، ولكن مع ذلك فهي موجودة. فنسيجها يرتبط ببعضه البعض عبر مجموعة من محطات الإذاعة والتلفزيون وعدد من مواقع الانترنت وأدوات التواصل الإلكتروني. ووسائل الإعلام الكردية تصل إلى الأكراد الذين يعيشون في العراق وتركيا وسوريا وغيرها، فتحافظ على الهوية الكردية وتسرع في نضوجها السياسي. ويمكن لظاهرة الدولة الافتراضية أن تشمل كيانات أوسع بكثير من كردستان، مثل شعوب الأمة الإسلامية وجالياتها المنتشرة عبر العالم. فإذا كان بإمكان الإعلام الجديد أن يحقق انسجام "الأمة"، فإن على صانعي السياسة في مختلف أنحاء العالم أن يتعاملوا بجديّة مع هذا اللاعب الجديد في الشؤون الدولية.

لقد كان تطور الإعلام الجديد مذهلاً. ففي الشرق الأوسط، تزدحم موجات الأثير بعدد غير قليل من القنوات إلى جانب الجزيرة. وقبل سنوات معدودة لم يكن هناك غير عدد قليل من المحطات، أما الآن فأكثر من 450 قناة فضائية عربية تملأ الفضاء، وأغلبها ملئاً لخواص، ما يعني أن زمن هيمنة الإعلام الحكومي في المنطقة قد ولى. وفي أمريكا اللاتينية، يقف الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز خلف "تليسور"، وهي قناة إقليمية على نمط الجزيرة. يقول تشافيز إن تليسور وسيلة لـ "مواجهة دكتاتورية الشبكات الإخبارية العالمية الكبرى". وهناك مشاريع مشاهمة يتم التخطيط لها في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم. ومع كل مبادرة،

يتضح أن القادمين الجدد ينتزعون مزيدا من النفوذ من سي أن أن وبسي بي سي وبقية الشبكات الإخبارية الغربية الأخرى التي ظل العالم يعتمد عليها سنوات عديدة.

ترفض العديد من الحكومات وسائل الإعلام الجديد الصاعدة، لا سيما الجزيرة، بحجة كونها ليست مزودا "موضوعيا" للمعلومات وهي بالتالي لا تحظى إلا بنفوذ محدود لدى جماهيرها. غير أن استخدام المعايير الغربية بشأن الموضوعية الصحفية للحكم على مدى فاعلية هذه المؤسسات الإعلامية يجانب الصواب، ولا يساعد على فهم الأسباب الكامنة وراء تأثيرها القوي. إن المسألة تكمن في مصداقيتها، وذلك ما ينبغي الانتباه إليه. وكما قال مدير تليسور، هناك "ضرورة لأن نرى أنفسنا بأعيننا نحن وأن نكتشف حلولنا الخاصة لمشاكلنا." نفس الشعور يعبر عنه العرب وهم يشاهدون قناة الجزيرة تغطي الانتفاضة الفلسطينية أو تنقل أحداث المظاهرات المعادية لسوريا في لبنان.

لقد بدأت هذه المصادر الجديدة للمعلومات، والتي تتمتع بشعبية واسعة، في خلق تحديات لأولئك الذين في سدة الحكم. ففي مصر، تجد جماعات المعارضة التي يتجاهلها الإعلام الرسمي دعما من أصحاب المدونات. وحين اعترفت الولايات المتحدة، بصعوبة كسب "الشارع العربي" إلى جانب سياساتها، وجدت أن جهودها في مجال الدبلوماسية العامة تتعرض لسيول من الرسائل بثتها وسائل الإعلام الإقليمية والمحلية. ومن ناحيتها، تحاول الصين جاهدة ضبط حركة الانترنت داخل حدودها، إلا أنه ومع أواخر سنة 2007 كان هناك 220 مليون مستخدم للشبكة، وأكثر من 47 مليون مدون. وفي ديسمبر 2007 سُجل 66 مليون سؤال عبر محركات البحث، فلم تعد الرقابة الحكومية قادرة على التحكم في هذه الظاهرة.

ومثل هذا الأمر يحصل الآن في جميع أنحاء العالم. في الماضي كانت الحكومات قادرة على التحكم في تدفق القدر الأكبر من المعلومات وهو ما يمكنها من التضييق على مجريات التغيير السياسي، أما الآن فقد تغير الوضع. بإمكان الحكومات أن تزج ببعض المدونين في السجن وأن تمنع بعض المحطات الفضائية من البث، ولكن سيل المعلومات وما يتيح ذلك من حرية فكرية لم يعد بالإمكان وقفه.

إلى جانب التحديات التي تواجهها الحكومات، ثمة قضايا أكبر مثل تلك المتعلقة بآفاق "صدام الحضارات" التي تلقي بظلالها على العالم في العشرية القادمة. والجدل الذي دار حول الرسوم الدنماركية سنة 2006، والذي انتشر أول الأمر عبر الانترنت، يجسّد صراعاً لا مناص منه بين العالم الإسلامي والغرب. غير أن العلاقة بين العالمين أكثر تعقيداً من ذلك، وهي تتأثر نسبياً بما تتناقله وسائل الإعلام من ثقافة شعبية. ويمكن ملاحظة ذلك حين يضع طفل إندونيسي على رأسه قبعة فريق اليانكيز النيويوركي للبيسبول ويرتدي في الوقت ذاته قميص أسامة بن لادن، أو عندما تصدّر سلسلة "سيمسونز" إلى الجمهور العربي على أنها "شمشون" فيصبح سلوك هومر أكثر استقامة وأقل طرافة.

لقد غير الإعلام الجديد أيضاً نمط العلاقة بين الجمهور ومزودي الأخبار. فقد كان مستهلكو الأخبار في الماضي يستقبلون، بشكل سلبي، ما تدمهم به وسائل الإعلام، في الوقت الذي تختار ذلك. أما حين أنشأ تيد تورنر (Ted Turner) سبي أن أن في العام 1980، فقد أعطى لجمهوره الخيار في أن يستقبل الأخبار متى شاء. وقد أحدث المحتوى الإخباري المنقول عبر شبكة الانترنت نقلة نوعية أتاحت للمتصفحين عدداً غير محدود من المنتجات الإخبارية المعروضة على الدوام. ومن جهة أخرى، فإن الانترنت تسمح لعدد أكبر من الناس بأن يصبحوا جزءاً من "ثقافة المعلومات"، يؤكد ذلك النجاح الذي حققته "أوهماي نيوز (OhmyNews) الكورية الجنوبية، التي أنشأت عشرات الآلاف من الخطوط الثانوية وأصبح يزورها عشرات الملايين من المتصفحين يومياً.

فـ "الإعلام" لم يعد إعلاماً فقط. لقد أصبحت لديه قاعدة جماهيرية أوسع من أي وقت مضى، ونتيجة لذلك، أصبح يمارس تأثيراً غير مسبوق في السياسة الدولية. يمكن للإعلام أن يكون أداة للصراع أو أداة للسلام، وبإمكانه أن ينزع عن الحدود التقليدية قيمتها فيوحد الشعوب المتناثرة عبر الكرة الأرضية. إن هذه الظاهرة - تأثير الجزيرة - بصدد إعادة تشكيل العالم.

ما بعد صدام الحضارات

من الصعب الوقوف في وجه الأطروحة القاضية بأن صدام الحضارات يقف وراء أبرز الصراعات في العالم. فنحن دائماً في بحث شغوف عن الأسباب التي تفسر ما يحدث أمام أعيننا. وكلما كان التفسير أكثر إثارة كلما كان أفضل. وسواء تعلق الأمر بتوترات محدودة أم بحرب شاملة، فمرّد ذلك إلى الاختلافات الجوهرية بين الإسلام والغرب الناجمة عن تنافر بين ثقافتيهما. ولذلك فالحل يكمن في خوض المعركة، والانتهاء منها، ثم الانتقال إلى الاختبار القادم. ثمّة صدامات أخرى تلوح في الأفق. فالصين تنتظر. وماذا بعد الصين... لا أحد يدري؟

أمّا بالنسبة إلى المولعين بالحرب فيعكس هذا المشهد رؤية للعالم مريحة جداً، ولكن، أن نعتد ذلك قاعدة نبني عليها سياساتنا فهو لعمرى كسل لا يغتفر وسيؤدي بالتأكيد إلى عواقب كارثية. إن النتيجة الحتمية لتبني هذا المنظور هي سنوات عديدة من الدمار حيث الجيوش تتقاتل والإرهابيون يضربون. فالافتراض بأن صدام الحضارات حتمي يعني أن ذلك سيحدث بالتأكيد.

قد تكثرت النزاعات المسلحة وما دونها من الصراعات، كما هي الحال في مختلف مراحل التاريخ البشري، إلا أن ذلك لا يجد تفسيره بالضرورة في الصدامات الحضارية. فالمشاكل بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثلاً، هي في العمق سياسية - تشمل الأراضي والحقوق - وليست ذات طبيعة حضارية خالصة.

ينظر الناس اليوم إلى تلك المسائل ويحكمون على أهميتها بناء على ما يتلقونه من معلومات تصل إليهم بسرعة فائقة من وسائل إعلام لا تقف في وجهها الحدود التقليدية. فالتقنيات الفضائية والانترنت إلى جانب وسائل أخرى للإعلام الجديد،

تسرّع من رد فعل الجمهور العالمي على الأخبار التي تبثها وتقلص من الوقت المتاح أمام الحكومات لتتفاعل مع تلك الأخبار.

في الوضع المثالي، يمكن للإعلام الجديد أن يربط بين الشعوب والأمم، ويخلق قرية عالمية منسجمة. وكما قال مؤسس شبكة سي أن أن تيد تورنر، "ما يشغلني أساسا هو أن أكون مفيدا للعالم، وأن أبني نظاما اتصاليا عالميا يساعد في التقريب بين البشر." إلا أن "القنوات التلفزيونية الفضائية العالمية وشبكة الانترنت، كما أشار جورج باكر (George Packer)، جعلت العالم أقل تفاهما وأقل تسامحا. إن ما يصنعه الإعلام هو ألفة اصطناعية لا غير - صورة دون عمق، وغضب دون علاج."

إن القرية العالمية، كما كتب باكر "ليست ذلك المجتمع الطوباوي الذي وعد به دعاة العولمة، وإنما هي مكان ضيق حافل بالشكوك والشائعات والسخط وأنصاف الحقائق. وإذا كان العالم هذه الأيام يبدو أكثر شرا فقد يعود الأمر إلى الصور التي نحملها نحن جميعا في أذهاننا."⁽¹⁾ وفي نفس السياق يلاحظ توماس فريدمان (Thomas Friedman)، "قد تكون الانترنت، والألياف البصرية، والفضائيات، كلها بمثابة برج بابل ذي التقنية العالية. يبدو الأمر كأنّ الله منحنا فجأة كل أدوات التواصل دون أن يمنحنا أداة واحدة للفهم."⁽²⁾ بالنسبة إلى الأمريكيين، تبدو الصورة التي تُقدّم بها الولايات المتحدة للعالم ويفهمها بها الناس على غاية من الأهمية. عندما يرتبط التصور بالتقارب الافتراضي الذي هو وجه من وجوه العولمة، يُفسح المجال أمام قدرات وعوامل تهديد جديدة لتدخل الساحة. فالأهداف التي كانت في السابق بعيدة المنال باتت في متناول كل أولئك الذين لديهم نية إلحاق الضرر، كما بينت ذلك هجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة. لقد بينت لجنة الحادي عشر من سبتمبر أن أمريكا كانت في الوقت ذاته موضوعا لـ "الإعجاب والحسد واللوم. وقد خلق ذلك نوعا من التباين الثقافي. بالنسبة إلينا، كانت أفغانستان تبدو بعيدة جدا، أما بالنسبة إلى أعضاء القاعدة فإن أمريكا بدت قريبة جدا. ومعنى آخر، لقد كانوا معولمين أكثر منا."⁽³⁾

تمثل القاعدة نموذجا للتهديد المعولم الجديد، إنها دولة دون دولة، فهي كيان افتراضي تمكّن من تعزيز قوته عبر قدرته على التنظيم والتحرك في الفضاء

الالكتروني بطرق أثرت بعمق في المسارات السياسية التقليدية الراسخة. فعلى سبيل المثال، وضعت بعض المنتديات الإسلامية على الانترنت سنة 2005 إعلانات تطلب تقديم الولاء لقادة القاعدة "حتى يصبح لأسامة بن لادن جيش في أفغانستان وجيش في العراق وجيش ضخمة على قائمة الانتظار الالكترونية. هذه هي الانترنت التي سخرها الله لخدمة الجهاد والمجاهدين."⁽⁴⁾

لقد أحسنت القاعدة وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى استخدام الإعلام الجديد، فاستفادت من حاجة القنوات الإخبارية الفضائية للمحتوى، واستخدمتها لبث الدعاية وعرض الرهائن وبالمقابل اكتسبت حضورا إعلاميا لافتا. وعلى نطاق أوسع، اعتمدت تلك المنظمات على وسائل الإعلام لتبث الرعب. لقد أسفرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر عن مقتل بضعة آلاف، ولكن الرعب أصاب الملايين جراء الصور التي نقلتها إليهم وسائل الإعلام. أما البعض الآخر فقد رأى في تلك التقارير الإعلامية دليلا على أنه يمكن النيل من الأقوياء وأن دعم القاعدة يمكن أن يكون مجديا. وفي حين يميل أغلب الجمهور إلى استهلاك المواد الإعلامية ذات المحتوى الترفيهي الذي تقدمه وسائل الإعلام الرئيسية، تستخدم المجموعات الإرهابية تلك الوسائل نفسها، لا سيما الانترنت، لاستمالة الأنصار وانتدابهم وتدريبهم وإرسال الأوامر إلى أتباعها.

لم تنجح الحكومات - وخصوصا تلك التي تحمي حرية التعبير - في التعامل مع ظاهرة استخدام وسائل الاتصال الجماهيري لأغراض غير نزيهة. فقد أوصت المفوضية الأوروبية سنة 2005 بأن تصوغ وسائل الإعلام مدونة سلوك تضمن عدم تحولها دون قصد إلى منابر دعابة للإرهابيين. فالصحفيون، كما جاء على لسان المفوضية، "يواجهون مسؤولية صعبة في النهوض بواجبهم في إعلام الجمهور وفي الوقت نفسه عدم تيسير أهداف الإرهابيين."

إلى جانب ذلك فقد دعت المفوضية المؤسسات الإخبارية إلى الانتباه حتى لا يتم تكريس الأحكام المسبقة ولو عرضا من خلال تثبيت الصور النمطية مثل "الإرهابيين الإسلاميين."⁽⁵⁾ ولكن، وكما يدرك أسامة بن لادن وأمثاله، فإن التوجيهات لا يمكنها أن تلغي الجاذبية التي ينطوي عليها بث صور التهديد إلى جمهور مستعد لتصديق كل شيء، كما أن الخشية من استخدام الصور النمطية لن

يكون لها تأثير يذكر باعتبار أن اختيار المادة الإخبارية يرتكز أساسا على نوع من التنازل لفائدة الجمهور.

ينبغي أن تترافق الإمكانيات التقنية الجديدة مع شعور جديد بالمسؤولية. فلتقنيات الإعلام تأثير وعلى أولئك الذين يستخدمونها مسؤولية، فهم ليسوا مجرد عابرين بينما الصراع والتغيير يحدث على أرض الواقع.

إن أي تقييم لأهمية العناصر الكثيرة المؤثرة في العلاقات الدولية ينبغي أن يتضمن، وعلى وجه الخصوص، تقديرا دقيقا لدور الإعلام. وهذا ليس اهتماما مستجدا، فالسرعة المتزايدة، والحضور الواسع، وتأثير المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام تتطلب إعادة التفكير في تقييمنا لهذه الظواهر. ولنا في ما أثارته الرسوم الدنماركية من جدل في العام 2006 مثال على الكيفية التي يمكن للإعلام أن يهز بها العالم. هذا المثال تجسيد لما يمكن أن يحدث حين تختلط حساسيات ما قبل الحداثة مع السياسة الحديثة وتكنولوجيا ما بعد الحداثة.

القصة بدأت بالهزل، حين قال أحد الممثلين الهزليين لفلمينغ روز (Flemming Rose) محرر الصحيفة الدنماركية "يولاندرز- بوستن" إنه لا يتجرأ على السخرية من القرآن مع أنه لا يمتنع عن السخرية من الإنجيل. وبعد ذلك قرأ روز أن مؤلفا دنماركيا لكتاب أطفال حول الدين لم يجد رسامين مستعدين لتصوير شبيه للنبي محمد. فقرر روز في سبتمبر 2005 أن يطلب من خمسة وعشرين رسام كاريكاتور دنماركي أن يرسموا صورة لمحمد كما يتصورونه. فاستجاب له اثنا عشر رساما نشرت أعمالهم على صفحات اليولاندرز- بوستن.

احتج قادة المجتمع المسلم في الدنمارك - حوالي مائة ألف من أصل خمسة ملايين نسمة - ضد الجريدة وضد وزير الثقافة ولكنهم لم يتلقوا ردا من أية جهة. وتمكنوا من جمع سبعة عشر ألف توقيع على عريضة قدموها إلى الوزير الأول الدنماركي أندرز فوغ راسموسن (Anders Fogh Rasmussen)، ثم التقوا سفراء أحد عشر بلدا إسلاميا حاولوا بدورهم مقابلة الوزير الأول ولكن دون جدوى.

سافر قادة الاحتجاج بعد ذلك إلى الشرق الأوسط حاملين معهم رسوم يولاندرز- بوستن، ورسوما مشاهمة نشرتها صحيفة دنماركية أخرى، إلى جانب عدد من الصور المسيئة للرسول محمد أرسلت إلى عناوين بعض المسلمين الدنماركيين من

جهات مجهولة. عقدت المجموعة مؤتمرا صحفيا في مصر لقي تغطية إعلامية واسعة من وسائل الإعلام العربية قبل أن يسافروا إلى لبنان ثم سوريا للقاء بعض رجال الدين.

في تلك الأثناء كانت بعض التقارير الصحفية حول الرسوم قد بدأت تظهر، كما بدأ الموضوع ينتشر خاصة عبر البريد الالكتروني والرسائل القصيرة ومواقع الانترنت. بدأ الناس بشكل فردي يرسلون الرسائل الالكترونية إلى قوائم معارفهم داعين إياهم لمقاطعة البضائع الدنماركية. مستقبلي تلك الرسائل حولوها بدورهم إلى أصدقائهم وهكذا اتسع الجمهور اتساعا هائلا. كان ذلك المسار شبيها بسلسلة الرسائل التي كانت مستخدمة لدى أجيال سابقة، إلا أنه أسرع ويصل إلى جمهور عالمي فورا.

ومع توسع المقاطعة وتنامي حركة الاحتجاج، عبر الوزير الأول راسموسن عن عدم موافقته على نشر الرسوم غير أنه بالمقابل لا يمكنه الاعتذار عما فعلته الصحيفة باعتباره يندرج ضمن حرية التعبير. وحتى روز نفسه قال إن الرسوم "لم يكن يقصد منها الإهانة." دفعت تلك الاعتذارات الجزئية ووسائل إعلام أوروبية أخرى مثل الصحيفة الألمانية دي فالت (Die Welt) لنشر بعض تلك الرسوم لتبرهن على التزامها بحرية التعبير. وقد جاء على لسان رئيس تحرير دي فالت، روجر كوبل (Roger Koppel) أن أية صحيفة في بلد مسلم تنشر تلك الصور قد تتعرض للعقوبة، ولكن الأمر مختلف في ألمانيا حيث حرية التعبير مكفولة.

بالطبع لم يعد "النشر في..." يعني شيئا كثيرا في عصر الاتصال المعولم. فإذا نشرت الصور في أي مكان، علينا أن نفترض نشرها عمليا في كل مكان. لقد انتشرت التظاهرات الاحتجاجية على الرسوم الكرتونية في غضون أيام لتشمل كلاً من إندونيسيا وماليزيا والأراضي الفلسطينية والعراق، وبسرعة انتقلت إلى سوريا حيث أحرقت السفارتان الدنماركية والنرويجية. في حين تناقل المتظاهرون السوريون رسائل نصية مثل "انضموا إلينا للدفاع عن الرسول وعن كل مقدس"، أضرم المحتجون في لبنان النار في مبنى السفارة الدنماركية. وفي اليوم التالي، استهدفت المظاهرات في أفغانستان قاعدة جوية أمريكية، تلتها احتجاجات في باكستان. وقد قضى في مجموع هذه التحركات الاحتجاجية أكثر من عشرين شخصا.⁽⁶⁾

أحد خبراء الاتصال علق على ذلك قائلاً إن قضية الرسوم الكرتونية تجسد قدرة الانترنت على "تأجيج الغضب"، عبر توجيه ضربات سريعة وثابتة تجعل الناس متحفزين دوماً للنزاع. لقد تحولت الانترنت إلى ساحة للغضب، وبمقدور محتواها أن يجعل الغاضبين أكثر غضباً.⁽⁷⁾ وإلى جانب الجهود الرئيسة التي بُذلت على الانترنت لتنظيم المقاطعة وتسيير المظاهرات، فقد ساهمت كتابات المدونين وأصحاب المواقع الالكترونية وبقية مواطني العالم الافتراضي في خلق ما وصفه البعض بجوقة مثيرة، وما اعتبره البعض الآخر تنافراً صوتياً مزعجاً. فحالما يدخل المرء إلى شبكة الانترنت فإنه يدخل إلى عالم متساو، حيث بإمكان الجميع أن يتحدثوا، وفي أغلب الأحيان هم يفعلون ذلك. ولم يعد ضرورياً أن يلجأ المرء إلى الصحافة المطبوعة لـ "ينشر" أو أن يعتمد على مؤسسة إخبارية ليصل إلى الجمهور.

إن الحكومات التي ترغب في إبقاء الاضطرابات محدودة سيعمرها سيل المعلومات المنقولة عبر قنوات الإعلام الجديد العامة والخاصة. وحتى إذا تمكنت من تقليص التغطية الإخبارية، فإن بإمكان الكلمة دائماً أن تخرج عبر الهواتف الخليوية وشبكة الانترنت. تنتشر المعلومات - حتى وإن لم تكن كلها صحيحة - ولن يكون ممكناً وقفها بأيّة طريقة. وعندما يظل الغضب محتزناً فترات طويلة، فس يحدث أمر يفجره، ويمكن للمعلومة أن توفر الشرارة لذلك.

العالم العربي مثال على تلك المناطق التي تجلب الكثير من الاهتمام، حيث يتواصل الغضب بمستويات عالية، وهو ما يفسره البعض بشعور العرب بأنه قد تم تجاوزهم في حين تقدمت أغلب أمم العام في مجالات كثيرة. هذا الشعور الذي تراكم عبر قرون، يطفو على السطح كلما نظر العرب إلى مظاهر التقدم التي يعيشها نظراؤهم في المجتمعات الغربية - والآن الآسيوية - وكلما تذكروا أن إخوانهم من المسلمين، مثل الفلسطينيين، يقعون ضحايا لسياسات الحكومات الغربية المعادية للعرب والمسلمين. وكما قال برنارد لويس (Bernard Lewis)، فإن السؤال السائد بين الكثيرين في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الواسع هو "أين الخطأ؟" مضيفاً: "مهما كانت صيغة السؤال والطريقة التي يطرح بها، ومهما كانت الإجابات التي يستثيرها، فلا يمكن أن نغفل عن السخط المتعاظم والحاجة الملحة، وأخيراً الغضب الذي يغلي والذي يميز التعبير عن السؤال وعن الجواب معاً."⁽⁸⁾

كان يشار إلى الجدل الذي أثارته الرسوم الكرتونية باعتباره دليلاً واضحاً على ذلك الغضب الذي يؤدي إلى صدام الحضارات - في هذه الحالة، تبرز حرية التعبير الاسكندنافية مقابل التعصب الإسلامي، أو سوء أدب تقابله تظاهرات مميتة؛ غير أن ذات الإعلام الذي يسهّل العداوة، يؤكد أن الإسلام يمكن أن يلتقي مع غير الإسلامي في بعض الحالات. فالناس ينتقون ويختارون من بين المعروضات الثقافية والسياسية، التي يكون بعضها مشتركة. يمكنك أن تفتح جهاز الحاسوب في القاهرة لتقرأ صحيفة النيو يورك تايمز. كما يمكنك وأنت تتصفح شبكة الانترنت في أوماها أن تلقي نظرة على جريدة الأهرام. تأمل كذلك الطفل الإندونيسي الذي يضع قبعة نادي اليانكيز النيو يوركي وفي الوقت ذاته يرتدي قميص أسامة بن لادن.⁽⁹⁾ هنا تمتزج أمريكا وكل ما يبدو معادياً لأمريكا بشكل واضح ومتوقع، وذلك بفضل التدفق العالمي للمعلومات والبضائع.

ومع ذلك، تبدو بعض محاولات استخدام الإعلام للجمع بين الشرق والغرب غير ملائمة، مثل الجهود التي بذلت لتصدير سلسلة "سيمسونز" للعالم العربي على أنها "شمشون". فقد استُخدمت المشاهد الأصلية للسلسلة، ولكن البرنامج وقعت دبلجته بأصوات تتحدث العربية وتقرأ نصاً كتب بمعايير تلائم المشاهد العربي. فهوهر سيمسون صار عمر شمشون، وبارت صار بدر. وتحولت بيرة هوهر إلى مشروب غازي، و"الموت دوغ" إلى نقانق مصرية من اللحم البقري، وأصبحت "الدونت" نوعاً من الحلوى العربية تعرف بالكعك. ورغم هذه التغييرات، يبدو أن سلسلة سيمسونز/شمشون ستضمن لها جمهوراً عربياً واسعاً، خاصة مع وجود 60% من سكان العالم العربي تحت سن العشرين و40% منهم تحت سن الخامسة عشرة. وحسب ما يؤكد بعض معجبي "سيمسونز" من الأمريكيين الذين يتكلمون العربية وكانوا قد شاهدوا النسخة العربية، يكمن المشكل ببساطة في أن السلسلة لم تكن هزلية. فجعل هوهر ملائماً لجمهور مسلم يقتضي نزع رغبته التي يجدها الأمريكيون مسلية ومقبولة.⁽¹⁰⁾ فالاثنتان لا يمكن أن يلتقيا.

فالسمعة السيئة للرسوم الدنماركية والشعبية المفترضة لهوهر سيمسون، كلاهما من الوظائف التي يقوم بها تيار المعلومات العالمي الذي أصبح ممكناً بفضل تقنيات الاتصال الجديدة. وفي أقل من عشرين عاماً بدأ الناس يرون العالم بصورة مختلفة تماماً.

وإذا اعتبرنا سنة 1991 نقطة انطلاق، فإن حرب الخليج ذلك العام مثلت آخر أنفاس الهيمنة الاتصالية الغربية. لقد كان شعار سي أن أن في ذلك الوقت "العالم يشاهد سي أن أن". وكان ذلك صحيحا، لأن أغلب الناس لم تكن لديهم خيارات كثيرة. فباستثناء سي أن أن وبعض مزودي المعلومات الأمريكيين والأوروبيين، كان هناك ما يشبه الفراغ على صعيد الإعلام العالمي. ربما كان للجهات المهيمنة على تقديم الخدمات لإخبارية والترفيهية والمنتجات المعلوماتية الأخرى القدرة على الوصول إلى جمهور عالمي ولكنها بالتأكيد لم تكن تملك منظورا عالميا. يمكن للهيمنة السياسية والثقافية أن تدوم. يمثل ذلك النظام الإعلامي المحدود غير أن الأصوات الأخرى لم تكن مسموعة.

وبعد حرب الخليج بفترة، بدأ عاملان اثنان ينخران الوضع السائد: تزايد عدد القنوات الفضائية خارج العالم الغربي، مثل الجزيرة، وتنامي دور الانترنت. وهناك عدد من القنوات التلفزيونية الفضائية أتاح للمشاهدين فرصة الاختيار بين "نحن" و"الآخر" - خيار الالتفات عن الغرباء والتمركز بدلا من ذلك حول مزودي أخبار قد يكونون أقل مهارة ولكنهم أكثر استحقاقا للثقة. لقد بدأت هذه القنوات الإخبارية الفضائية تؤثر في السياسة ما إن شرعت في تكوين جمهور. فقد أصبحت التقارير الإخبارية عن انتفاضة العام 2000 تصل إلى الجمهور العربي مباشرة دون الخضوع لعمليات تصفية العدسات الغربية أو المرور عبر أجهزة الرقابة الحكومية. وقد أدرك الإسرائيليون سريعا أن المشاعر السياسية في البلدان المحيطة بهم أصبحت مشحونة حتى أكثر من ذي قبل.

وحين يتكامل هذا الانتشار التلفزيوني الواسع مع قدرات الانترنت الهائلة، فإن عالم السياسة يتسع أكثر. فالدخول إلى الانترنت يمكن الناس من الوصول إلى عدد غير محدود من مصادر المعلومات بدءا بوسائل الإعلام الراسخة وانتهاء بالمدونات الناشئة، كما يصبح بإمكانهم التواصل مع بعضهم البعض. فالطبيعة التفاعلية للانترنت تجعل منها أداة للتداول والتعبئة تمنحها قوة عظيمة، رغم أن تأثيرها الفعلي لا يزال في طور التكهن ولم يقع إثباته بعد.

حين اهتز العالم لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت وسائل الاتصال العالمية قد أصبحت على درجة كبيرة من التنوع والأهمية لا باعتبارها

مزود معلومات فقط، وإنما أيضا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العولمة ككل. والعولمة على حد تعبير توماس فريدمان هي "ذلك النظام العالمي الشامل الذي يشكل عمليا السياسة المحلية والعلاقات الخارجية لكل دولة، وعلينا أن نفهمها على هذا الأساس." وبعبارة أكثر تحديدا، تتضمن العولمة حسب فريدمان "الاندماج الحتمي للأسواق، ولنظم النقل، ونظم الاتصال بدرجة لم يشهدها العالم من قبل... وبمعنى أشمل، فقد انتقلنا من عالم مبني على أساس الانقسام والانعزال إلى نظام مبني على أساس الاندماج والتشابك." (11)

وباعتبارها جزءاً من هذه النقلة، يرى جون شلبي (Jean Chalaby) "أن عولمة الاتصال تلعب دورا حاسما في اقتلاع الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية من أرضهما، وهي إلى جانب ذلك عنصر مركزي في مسار العولمة عموما. فكثير من مجالات النشاط هي الآن بصدد الاندماج على المستوى العالمي، وهي بذلك تتحول تدريجيا إلى نظم عالمية. فحركة التواصل الكونية تضاف إلى تدفق المعلومات، وشبكات الاتصال، ونظم التبادل التي تكثف الترابط بين هذه المجالات وتسهل اندماجها عالميا." (12)

أغلب تقييمات العولمة مفعمة بنبرة تفاؤلية تجعلها غير واقعية نظرا لحجم العوائق المؤكدة التي تعترض طريق العولمة. فالصراعات يمكن أن تعرقل بعض المظاهر البتاءة للعولمة، علما وأن للعولمة جوانبها السلبية - مثل السهولة التي يجدها الإرهابيون في السفر عبر العالم لتعقب أهدافهم، أو السرعة التي يتحول بها مرض محلي إلى وباء عالمي.

ولكن العولمة تعزز الانفتاح ولو بنسب متفاوتة، ولهذا السبب فإن العولمة وصدام الحضارات يبدوان في علاقة تنافر، ويبدو أن الإنجازات المتوقعة للعولمة ستخفف من حدة مثل ذلك الصدام. ويبدو أن الصراعات القادمة ستكون ضمن الحضارات نفسها حيث يتصارع التقدميون مع الرجعيين داخل الحضارة نفسها.

وحتى هذا المشهد يبدو قائما، فبينما تستخدم تلك الصراعات، إما أن يتعثر التقدم العالمي بشكل لافت أو يتخلف الجزء الذي يشهد تلك المعارك في حين يتقدم الآخرون. وأيا كان السيناريو الأرجح فإن دور الإعلام يظل جوهريا. فالإعلام الذي يلعب على عاملي الخوف ومفاجمة التوتر يمكن أن يكون له تأثير ناري.

والتاريخ حافل بأمثال السياسيين الذين أتقنوا استخدام هذه المهارة الخبيثة، ومن بينهم أدولف هتلر ومرتكبو الإبادة الجماعية في رواندا. ومن جهة أخرى، يمكن للإعلام أيضا أن يقلص من النزاعات الداخلية عن طريق ترسيخ الشفافية وإتاحة الفرصة لأولئك الذين قد يكونون وجدوا أنفسهم محاصرين بالاضطرابات، أن يروا عالما أفضل خارج حدودهم وتجربتهم الذاتية.

يمكننا أن ندرك مفعول الانتشار الواسع للمعلومة ومدى تأثيرها حين نرى كيف أعاد الناس في البلدان الإسلامية وفي الشرق الأوسط تحديدا، صياغة نظرهم للعالم ولذواتهم. فقد لاحظ جون ألترمان (Jon Alterman) أن "التغيرات التكنولوجية تعني لأغلبية الناس في العالم العربي تنوعا أكبر في وجهات النظر التي تعرض عليهم، خلافا لما كان عليه الأمر في السابق. ومع تقدم نسب التمدرس، والاتساع الهائل في نطاق تدفق المعلومات، فقد أصبح متاحا أمام الجمهور طيف واسع وأحيانا غير منظم من الرؤى التي تتراوح بين العلمانية والدينية، وبين القومية والكونية، وبين المادية والروحانية. وبمقتضى هذا النموذج الجديد، فإن الطلب هو الذي بات يحدد حركة المعلومة وليس العرض، كما أن عالم الرؤى المتاحة أصبح أوسع بكثير من ذي قبل."⁽¹³⁾

وقد وسَّع التنوع الحاصل في وجهات النظر المتاحة أمام الجمهور العريض من نطاق الخطاب وطوّر مستويات جديدة من النقاش العام. وفي تقييمه للجيل الجديد من وسائل الإعلام العربية، لاحظ مارك لينش (Marc Lynch) أنه "بدلا من فرض إجماع واحد مهيم، فإن محطات التلفزيون الفضائية، إلى جانب الصحف ومواقع الانترنت، ومواقع أخرى عديدة للتواصل العام، أصبحت تتحدى العرب حتى يتجادلوا، ويختلفوا ويسائلوا الوضع السائد."⁽¹⁴⁾ كما أن وسائل الإعلام الجديدة هذه تجعل البيئة الإخبارية التي يعيشها الناس أكثر كثافة. فهم يرون الكثير مما يجري في العالم من زوايا نظر مختلفة، ويعود ذلك نسبيا إلى أن حكوماتهم لم تعد قادرة على مراقبة أغلب ما يتدفق على شاشات التلفزيون والحاسوب.

لقد ترافقت التكنولوجيات الجديدة مع نمط جديد من الصحافة، يتسم بقوة الصورة وإثارة الجدل، وبإمكانه أن يرفع من درجة حرارة الجمهور ويصبح عاملا هاما في سياق المنافسة على التأثير في الرأي العام. وكما لاحظ جيل كيل (Gilles Kepel)،

"مع احتلال العراق دخلت الحرب إلى غابة الانترنت لكسب عقول المسلمين. فقد رأينا تداولاً حراً لصور المساجين العراقيين وهم يعذبون أو يهانون جنسياً على أيدي حراسهم الأمريكيين، بالإضافة إلى مشاهد الفيديو التي تصور رهائن تساء معاملتهم من خاطفيهم الإرهابيين... لقد مَحَت تَغْطِية حَرْب العِراق عَلى اِنتِرنِة الحُدود الجغرافية بين دار الإسلام ودار الحرب التي بنيت على أساسها الجغرافيا السياسية للمسلمين على امتداد أربعة عشر قرناً."⁽¹⁵⁾

هذا المسار يشمل أكثر من إثارة غضب العرب وتوجيهه ضد الولايات المتحدة. إنه يؤثر كذلك في الصورة التي يرى فيها العرب المسلمون أنفسهم، وهي صورة لا يبدو أنها مُرضية. وفي تعليقه على رد الفعل السعودي على التغطية الإخبارية للصراع في المنطقة، يلاحظ جون برادلي (John Bradley) أن "صور الجنود الإسرائيليين وهم يرتكبون الانتهاكات ويقتلون الأطفال الفلسطينيين... لا تزيد إلا في تغذية السخط لدى الشباب السعودي، الذي يرى أنه رغم ما يتمتع به من أمن وتسامح فإنه يعيش حالة من الخمول والعجز. وفي المقابل يرى أن الفلسطينيين، رغم الفقر والقمع إلا أنهم يتمتعون بالجرأة والإقدام."⁽¹⁶⁾

ومن المظاهر الأخرى للتغيير الذي ساهم فيه الإعلام في الشرق الأوسط تغطية إسرائيل في وسائل الإعلام العربية. فقد نقل يوسي ألفر (Yossi Alpher) أنه عند رحيل المستوطنين اليهود من غزة سنة 2005، كان مراسلو الجزيرة والعربية "يثبتون ميكروفوناتهم قريباً من وجوه المستوطنين الغاضبين والجنود وهم ييكون، بل إنهم عبروا في بعض الأحيان عن تعاطفهم معهم في محنتهم. كما أجروا مقابلات صحفية مع رئيس الموظفين العسكري الإسرائيلي." لاحظ ألفر أن "ظاهرة الإعلام العربي وهو ينقل صوراً مباشرة من إسرائيل إلى داخل غرف الجلوس في الرياض وبغداد وبيروت، توفر مادة للتفكير." فقبل سنوات قليلة، لم يكن هذا النوع من التغطية متاحاً على الإطلاق. وحتى إذا وفرته وسائل الإعلام الغربية، فسيكون فاقداً للمصداقية.

وبالتأكيد، لم تكن القنوات العربية الحكومية المملة تجرؤ على تغطية إسرائيل على أي نحو إلا بطريقة كاريكاتورية دعائية.

إنّ ألفر، الأكاديمي والموظف السابق لدى الموساد، وغسان الخطيب، نائب رئيس جامعة بيرزيت ووزير التخطيط والعمل السابق في السلطة الفلسطينية،

محرران في موقع (bitterlemons.com)، وهي مجلة الكترونية توفر وجهات نظر الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي منتصف عام 2007 تجاوز عدد مشتركى البريد الإلكتروني لهذه المجلة أربعة عشر ألفاً، بينما فاق عدد قرائها على الانترنت مائة ألف كل أسبوع. إلى جانب ذلك، فإن مقالات الرأي التي تنشرها المجلة، تعيد نشرها وسائل إعلام أخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام العربية التي تنشر مقالات لكتاب إسرائيليين. وكما قال ألفر، فإن ذلك "لا يعد ثورة، وإنما هو تغيير في كل الأحوال."⁽¹⁷⁾

ثمة تغيير آخر يمكن ملاحظته ويتعلق بالموقف من دور الإسلام في الحياة السياسية. فقد خلص مشروع بيو لدراسة المواقف العالمية في استبيان أجراه عام 2005 إلى أن المستجوبين، في خمس بلدان من بين ست أُجري فيها الاستبيان، يعتقدون أن دور الإسلام في الحياة السياسية في تضاعف مستمر. وهذا الرأي يجد تأييداً قوياً في إندونيسيا والمغرب، ويقل ذلك التأييد نسبياً في كل من باكستان وتركيا ولبنان. الاستثناء الوحيد هو الأردن حيث وجدت الدراسة أن أغلبية كبيرة ترى أن دور الإسلام أقل.⁽¹⁸⁾ وبينما يتنامى نفوذ الإسلام السياسي على المستوى العالمي، تتعدد المناورات من أجل القيادة، مثل المنافسة السياسية بين العربية السعودية وإيران. وتستخدم القوتان الإسلاميتان في هذا السياق دبلوماسية عامة ممولّة تمويلًا جيدًا، إذ يمول كل منهما مدارس ومساجد ومشاريع شعبية أخرى في عدد من البلدان الإسلامية.

وعندما نقيّم مستقبل الإسلام، ينبغي ألا نغفل حضوره في المناطق النائية التي تمتد خارج حدود العالم العربي. فعلى سبيل المثال، يبلغ سكان الصين من المسلمين 21 مليوناً، وهو ما يعادل تقريباً جميع سكان المملكة العربية السعودية. وقد احتجّ مسلمو الصين حين بدأت حرب العراق عام 2003، وأثناء قضية الرسوم الدنماركية عام 2006، ولكن الحكومة تحركت بسرعة لقمع المتظاهرين وأصدرت تعليمات للأئمة بعدم تحريض السكان المسلمين. وفي تعليق لمدير إحدى المدارس الإسلامية في مدينة لنكسيا قال: "علينا أن نتعاون مع حكومتنا. لقد طلبوا منا أن نظل هادئين، وأبلغونا أنهم سيتحدثون نيابة عنا ويعبرون عن عدم رضائنا." وحتى عندما كانت تلك المدرسة تتعاون مع الحكومة وتلتزم

بالمهدوء، اقتنت جهازي حاسوب وأصبحت تحصل على الأخبار مباشرة من الشرق الأوسط.⁽¹⁹⁾

وكلما كبر حجم الأقليات المسلمة خارج دائرة الشرق الأوسط وأصبحت أكثر بروزاً، كانت مساهمتهم في إعادة تعريف الإسلام العالمي أكبر. وكما لاحظ أوليفيه روي (Olivier Roy)، فإن "العولمة فرصة سانحة لفصل الإسلام عن أية ثقافة معينة ولتقديم نموذج يمكنه الاشتغال خارج كل الثقافات." وقد بدأ الإسلام بالفعل في الانتشار خارج حدوده وفي النظر إلى المستقبل. وعلى حد تعبير روي، "بدأ دعاة الإسلام يعتمدون في إلقاء خطبهم على اللغات الغربية أكثر فأكثر، وذلك لسببين بسيطين: فهم يرغبون في مخاطبة الأجيال الجديدة، ويريدون الوصول إلى جمهور متعدد الإثنيات."⁽²⁰⁾ إن لدى الأئمة وبقية المسؤولين ضمن التراتبية الإسلامية دوافع لتوسيع نطاق طموحاتهم بهذه الطريقة لأنهم يعلمون أن بإمكانهم الوصول إلى ذلك الجمهور عبر قنوات التلفزيون الفضائية وشبكة الانترنت. فالتقنية العالية باتت في متناولهم لممارسة الدعوة.

وفي حين يسعى الإسلام إلى إعادة تشكيل منظوره لذاته ولبقية العالم، يجدد العالم نظرتة للإسلام. يحدث ذلك بطرق مختلفة أغلبها لها انعكاسات سياسية. في عام 2005 كتبت الصحفية اللبنانية ديانا مقلد أن القيادات الإسلامية التي تستخدم خطاباً نارياً حين تتحدث إلى لإعلام العربي، ولكنها تكون أكثر توازناً حين تتحدث بالإنجليزية إلى شبكات الإعلام الدولية، تتفاجأ عندما تجد أن الناطقين بالإنجليزية قد اطلعوا على ترجمات لتعليقاتهم السابقة. وتضيف مقلد: "إن العالم يراقب عن كثب. فهناك مؤسسات غربية متخصصة في ترجمة المواد التي تصدر عن الإعلام العربي. بمختلف أشكاله" ولذلك فإن تصريحات المتطرفين تجعل المهاجرين العرب والمسلمين وأطفالهم في الغرب يدفعون ثمن تلك الكلمات."⁽²¹⁾

أغلب ما تراه بقية بلدان العالم عن العالم الإسلامي، وتحديدًا عن الدول العربية، يصلهم عبر مصفاة من الأساطير والصور النمطية. في مقالة له نشرها على شبكة الانترنت حول التغطية التلفزيونية الأمريكية لحرب إسرائيل - حزب الله في 2006، أشار مراسل الجزيرة حبيب بطاح إلى أن أحد برامج شبكة أم أس أن بي سي (MSNBC) استضاف "مراسلين ميدانيين ونقاداً، أغلبهم يتبنون صراحة وجهة

النظر القائلة بأن إسرائيل تخوض معركة ضد "أعمال إرهابية" و ضد "التهديد الإسلامي العالمي" - دون الإشارة إلى ما كان يحدث في لبنان من دمار هائل وخسائر في الأرواح.⁽²²⁾ ومن الأمثلة على رسم الصور عن طريق الخطاب الإعلامي، كانت مقالة بطاح رمية أخرى في معركة متواصلة. وتزداد الاتهامات المتبادلة بشأن الانحياز إلى العرب أو الوقوف ضدهم أو الانحياز إلى إسرائيل أو الوقوف ضدها في التغطيات الإخبارية.

وعلى نطاق أوسع، أدى تنامي الحضور الإسلامي في بلدان غير إسلامية - تقليديا - إلى الاعتراف، كما يقول أوليفر روي "إن الإسلام أصبح ملمحا ثابتا لمجتمعاتها، وهو ما دعا إلى إعادة النظر في هويات أوروبا القومية."⁽²³⁾ ورغم أن التقديرات بشأن عدد المسلمين في البلدان غير الإسلامية عادة ما تكون غير دقيقة إلا أنه يمكن القول باطمئنان إن نسبتهم في بريطانيا 3%، وفي ألمانيا 4%، وفي فرنسا 8%، وفي روسيا 10%. هذه النسب قليلة نسبيا إلا أن النمو المتسارع لعدد المسلمين في تلك البلدان خلق وعيا جديدا وواسعا بالإسلام. فعندما يُفتتح مسجد جديد في شارع في حي ذي أغلبية مسيحية، فإن ذلك يجلب الانتباه.

وتمضي إعادة التقييم المتبادل قدما، فمن جهة يتطلع الإسلام إلى ما وراء مواطنه الأصلية أو المتبناة، ومن جهة أخرى يواصل العالم مراقبة الإسلام ليحدد ما إذا إكان صديقا أم عدوا. وحسب استطلاع للرأي أجراه مشروع دراسة التوجهات العالمية التابع لمركز بيو للأبحاث سنة 2006، تبين أن "النسبة الغالبة من جمهور المسلمين تشعر بالسخط تجاه الغرب وشعوبه أكثر مما عليه الأمر في الحالة المقابلة. لقد أصبحت آراء المسلمين تجاه الغرب وشعوبه أكثر سلبية في السنة الماضية، ونسب كبيرة منهم تلقي باللائمة على الغربيين وتعتبرهم مسؤولين عن توتير العلاقات بين الطرفين. ولكن، في المقابل هنالك مؤشرات إيجابية من ذلك التراجع الواضح لدعم الإرهاب في أغلبية البلدان الإسلامية التي شملها الاستطلاع." أما في الغرب، فقد وجدت دراسة بيو أن "نسبا كبيرة من الجمهور العام في كل من ألمانيا وإسبانيا تعتبر أن هناك تضاربا طبيعيا بين أن تكون مسلما ملتزما وأنت تعيش في مجتمع عصري. ولكن أغلب المسلمين في هذين البلدين لا يقفون مع هذا الرأي. أما في فرنسا التي كانت مناطقها ذات الأغلبية المسلمة مسرحا

للاحتجاجات، فقد جاءت النسب مرتفعة سواء بين المسلمين أو في أوساط الجمهور العام لتؤكد أنه لا تناقض بين أن تكون مسلما ملتزما وأن تعيش في مجتمع عصري."

وقد أبرزت نتائج الدراسة أيضا أن هناك مؤشرات للأمل وأخرى تبعث على القلق بشأن دعم المسلمين للإرهاب وإمكان قيام ديمقراطية قابلة للاستمرار في البلدان الإسلامية. في كل من الأردن وباكستان وإندونيسيا، لوحظ تدن كبير في نسب من يرون أن التفجيرات الانتحارية والأشكال الأخرى للعنف ضد أهداف مدنية يمكن تبريرها في سياق الدفاع عن الإسلام ضد أعدائه. وكان هذا التحول هائلا في الأردن بشكل خاص، وربما جاء ذلك ردا على الهجمات الإرهابية المدمرة في عمان سنة 2005. فقد اعتبر 29% فقط من الأردنيين أن الهجمات الإرهابية يمكن تبريرها غالبا أو أحيانا، وذلك مقابل 57% في مايو 2005.

ورغم تدني نسبة من يعتقدون أن الإرهاب يمكن تبريره باسم الدفاع عن الإسلام مقارنة بالاستطلاعات السابقة، إلا أن عدد المناصرين لهذا الرأي يظل كبيرا. فعلى سبيل المثال، يرى نحو نصف سكان نيجيريا المسلمين (46%) أن التفجيرات الانتحارية يمكن تبريرها غالبا أو في بعض الأحيان بأنها دفاع عن الإسلام. وحتى في أوساط الأقليات المسلمة في أوروبا، يرى نحو واحد من سبعة تقريبا في فرنسا وإسبانيا وبريطانيا أن التفجيرات الانتحارية ضد أهداف مدنية يمكن تبريرها، على الأقل في بعض الأحيان، للدفاع عن الإسلام ضد أعدائه. ويظل الشعور المعادي لليهود مسيطرا في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

ومع ذلك فقد وجد الاستطلاع أن هناك ما يدعو للتفاؤل، فالمسلمون وغير المسلمين يقدرّون أن ثمة فرصا لقيام ديمقراطية حقيقية في البلدان الإسلامية. "نسب كبيرة في كل البلدان الإسلامية التي شملها الاستطلاع تقول إن الديمقراطية ليست للغرب وحده ويمكن أن يتم العمل بها في بلدانهم أيضا. أما الجمهور الغربي فقد بدا منقسما، ففي حين ترى أغلبية في ألمانيا وإسبانيا أن الديمقراطية هي طريقة غربية لتصريف الأمور ولا يمكنها أن تنجح في أغلب البلدان الإسلامية، تعتقد أغلبية الفرنسيين والبريطانيين ونحو نصف الأمريكيين أن الديمقراطية يمكن أن تنجح في البلدان الإسلامية." ومن بين النتائج الأخرى التي انتهت إليها الدراسة "أن القلق

بشأن التطرف الإسلامي مشترك بنسب عالية لدى الجمهور الغربي والإسلامي على حد سواء، باستثناء الصينيين حيث عبر 59% منهم عن اهتمام ضئيل أو عدم اهتمامهم بالتطرف الإسلامي. " كما أن هناك اختلافا بين المسلمين حول ما إذا كان هناك صراع في بلدانهم بين الإسلاميين الأصوليين والمجموعات التي تسعى لتحديث المجتمع، علما وأن هناك أغلبية صريحة من بين أولئك الذين يعتقدون في وجود الصراع يدعمون التحديثيين." (24)

تشير الاستطلاعات التي يجريها مركز بيو ومؤسسات بحثية أخرى أن اتجاهات الرأي في أوساط المسلمين وغير المسلمين تظل قابلة للتغيير بنسب عالية. وأن الجميع يستفيدون من تدفق المعلومات التي توفرها وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام الحديثة. وتعتبر الجزيرة أبرز هؤلاء المزودين سواء باعتبارها نموذجا لنسل جديد من المؤسسات الإعلامية الناشئة عبر العالم، أم باعتبارها لاعبا من بين اللاعبين في السياسة الدولية.

وإذا أردنا أن نفهم تأثير الجزيرة، فلا ينبغي أن ننظر إلى القناة بمنظار صانعي السياسة الغربيين الذين لا يرون فيها إلا مصدرا للضحيج الحاقد، وإنما بمنظار جمهورها العربي الذي ينظر إليها باعتبارها تكتيفا في الوقت ذاته لسخطهم ولتطلعاتهم المشتركة، وناقلا للحقيقة (باستثناء حكومتها القطرية). وسواء كان ذلك قريبا من الدقة أو بعيدا عنها، فالجزيرة تظل مصدرا موثوقا لتسجيل المصالح العربية وروايتها. وحسب رأي الكثيرين من مشاهديها، فإنه لا ضير إن كانت تغطيها الإخبارية تثير العواطف، ولا مانع إن خرج التعبير عن تلك العواطف عن السيطرة. فضبط النفس، في سياق موجة الحرية الصحفية - السياسية التي يمثلها أسلوب الجزيرة التحرري، يعتبر أمرا ثانويا.

وكما لاحظ جيل كيبيل، فإن الجزيرة في الانتفاضة التي انطلقت في العام 2000 نقلت الأخبار اليومية لحرب كانت 'العمليات الاستشهادية' فيها بمثابة أعمال بطولية. فالأبطال الذين يسقطون تنقل جنازاتهم على قنوات التلفزيون الفضائية العربية، والمشاهدون يقيمون الحداد على ضحايا هجمات الجيش الإسرائيلي. وفي أحيان كثيرة كانت مشاعر الغضب العربية والإسلامية تفيض دون تحفظ في شكل مشاعر كراهية ضد اليهود. فالمسلمون يرون أنفسهم في صورة

الهدف الجماعي لحملة من الإذلال تقودها إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين." (25)

تؤدي تأثيرات الجزيرة التحريضية في بعض الأحيان إلى إزعاج الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولكن أسلوبها ورد الفعل الذي تثيره في الجمهور يعكس لنا بوضوح الطبيعة الشعبية للسياسة في المنطقة. يلاحظ مارك لينش أنه أثناء سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، كانت برامج الجزيرة الحوارية "تبث على الهواء مباشرة دون الخضوع لمقاص الرقابة، موفرة بذلك منبرا فريدا للجدل السياسي العربي العام." (26) وكانت تلك البرامج تسمح للمشاهدين في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى بالمشاركة، وإن بطريقة غير مباشرة، في الأحداث المثيرة لتلك اللحظة. ولا شك أن ذلك قد ساهم في بلورة بعض الأفكار حول ما يمكن أن يؤول إليه الأمر عند سقوط أنظمة أخرى.

لقد لعبت المحطة التي تتخذ من قطر مقرا لها دورا تاريخيا في تغيير المشهد الإعلامي، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما على الصعيد العالمي أيضا. وبذلك أثبتت أنه يمكن النجاح في تحدي هيمنة المؤسسة الإعلامية الغربية. وإلى جانب النجاح الذي حققته الجزيرة على هذا المستوى، فهي تقدم نموذجا داخل العالم العربي وخارجه، باعتبارها مثلا للمؤسسات الإعلامية ذات الحضور الإقليمي والعالمي التي سنتشر في العشرية القادمة بالتأكيد.

يمكن الوقوف على تأثير الجزيرة، ومنافستها العربية، وبقية وسائل الإعلام العربية، أثناء حرب إسرائيل - حزب الله سنة 2006. وكما أشارت الواشنطن بوست، فقد كان العالم العربي يشاهد كل ليلة "صراعا دمويا أكثر إبلاما وتدميرا مما كان يراه بقية العالم." وقد حفزت تلك التغطية عددا أكبر من المتصلين ببرامج الجزيرة الحوارية. وفي تعليقه على أولئك المتصلين، قال أحد المنتجين "إن ما يرغبون في فعله غالبا هو نقد الحكام العرب" لعدم تأييدهم لحزب الله بالقوة الكافية. (27)

يلاحظ أنه كلما ارتقت نوعية المنتج الإخباري للقنوات العربية، كلما تطور استخدامها للتكنولوجيا. ففي سنة 2006 أصبح لدى أغلب القنوات التي تبث على القمرين الاصطناعيين عربسات ونايلسات مواقع على شبكة الانترنت أو بوابات

الالكترونية مرتبطة بتلك القنوات. ومع اتساع سوق الإعلام العربي، يتعزز مزودو الأخبار المحليين بأصوات جديدة. ففي مارس 2006 أطلقت وكالة الأنباء الإسبانية التي تملكها الدولة (EFE) خدمة إخبارية باللغة العربية، بتمويل من وزارة الخارجية الإسبانية. ويستهدف مشروع (EFE) الجديد، الذي ينطلق من القاهرة، جمهور البلدان القريبة جغرافيا من إسبانيا مثل المغرب وتونس وموريتانيا. وفي تعليق على هذا المشروع، قال خافيير مارتين (Javier Martin)، مدير البرنامج العربي: "نريد أن نكون جزءاً من الصورة الكبيرة، وسنحاول أن نساهم في بناء جسر بين الحضارات." وفي الدنمارك، وفي أعقاب الجدل الذي أثارته الرسوم الكرتونية في 2006، وُضعت بعض الخطط لبث نشرات تلفزيونية وإذاعية باللغة العربية بهدف ترسيخ الديمقراطية. وتسعى دويتشه فيله (Deutsche Welle) إلى جانب قناة إخبارية فرنسية جديدة إلى الوصول إلى الجمهور الناطق بالعربية، تماما مثلما تفعل بي بي سي التي بدأت في توسيع مجال حضورها في المنطقة.⁽²⁸⁾

أغلبية المؤسسات الإخبارية التي دخلت السوق العربية تزوج بين بثها التلفزيوني وحضورها الالكتروني لتحقيق هدفين اثنين: أولاً، توسيع نطاق الاعتراف بالعلامة التجارية لمنتجاتها التلفزيونية (وهو ما سيضمن، على الأقل في المستقبل القريب، دخلاً مالياً أكثر مما يمكن أن تدرّه مواقع الانترنت). ثانياً، تثقيف جمهور الانترنت الشباب والمتعلم والذي يتوسع بسرعة مع تزايد الوصول إلى الانترنت في المنطقة. في الوقت نفسه يرتفع مستوى المنافسة على صعيد الويب بوتيرة أسرع مما عليه الحال على موجات الأثير، إذ حتى المهاجر الذي يعاني من أوضاع مالية صعبة بإمكانه إيجاد ما يكفي من المال لإطلاق موقع على الانترنت ينشر الأخبار والإشاعات، أو خطابات التهجم. فشبكات الانترنت تربط الوطن العربي بمراكز الشتات العربي مثل باريس وديترويت.

تتحدى تلك المواقع مؤسسات البث التقليدية ومزودي خدمة الانترنت، وتثير الإزعاج أو توفر منابر مفيدة للتعبير عن مشاعر الإحباط السياسي - وربما قليلاً من هذا وذاك. فإطلاق موقع "يا محمد" على يد مجموعة من طلبة الجامعات في أنحاء مختلفة من العالم رداً على رسوم الكرتون الدنماركية، تم تصميمه، كما جاء على لسان أحد مديريه، ليكون جزءاً من "الجهاد الالكتروني ضد جبهة الكفر"

و"احتجاجا على إهانات الإعلام الغربي". أما موقع "الحكواتي" الأقل إثارة، فقد أطلقه أمريكي من أصل عربي يعيش في نيوجيرسي، لتوفير مكتبة إلكترونية عن الثقافة العربية بغرض إتاحة الفرصة للجميع ليتعلموا ويعرفوا أكثر عن العالم العربي، ولإشاعة الثقافة العربية، وتيسير فهمها.⁽²⁹⁾ وكل أنواع المواقع الثقافية والسياسية العربية في تزايد مستمر، بعضها جمهوره محدود بينما يحظى البعض الآخر بجمهور واسع. ويتراوح تأثيرها في الرأي العام بين الضعيف والقوي.

ومهما كان الوسيط الإعلامي الذي نتحدث عنه، فإن السؤال الذي يظل مطروحا هو مدى توفر الدعم المالي لهذا العدد الكبير من المشاريع، خاصة مع تشرذم الجمهور العربي واستمرار الاقتصاد في العديد من الدول العربية في حالة نمو. وكما شهدنا في العراق على سبيل المثال، فإن المشاريع الإعلامية التي تنطلق عديدة ولكن الذي ينجح منها قليل جدا. ومع ذلك، فإن كثرة هذه المشاريع ستزيد في تنويع الخطاب في الشرق الأوسط، الذي سيؤدي بدوره إلى تغيير سياسات المنطقة، وتغيير حياتها الفكرية والسياسية الجماعية على نطاق أوسع.

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات للجمهور تؤدي، على الأقل نظريا، إلى توسيع مجال المعرفة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن تأثيرات المعرفة يصعب توقعها. يقول مارك ألن (Mark Allen) في العالم العربي اليوم "هناك فيض من المعرفة، فتعدد وجهات النظر يقوض اليقينيّات ويخلخل الطمأنينة العاطفية التي تخلقها، إلا أن هناك غيابا لتقنيات التعامل المنظم مع التناقض والاختلاف. وذلك يعني أن التعددية غير متاحة."⁽³⁰⁾

كلام ألن يعني أن التعددية لن تظهر هكذا ببساطة، فهي تنشأ عبر تغيير نسقي. وبإمكان الإعلام الجديد، وفي طبيعته القنوات الفضائية، أن يساعد على تخليق عملية التغيير، ليس في العالم العربي فحسب. ورغم افتقارها للتقنيات الفائقة المستخدمة في الانترنت، فقد كانت القنوات الفضائية القوة المحركة للعملة الفكرية. ففي حين لا تستخدم شبكة الانترنت في أنحاء كثيرة من العالم إلا بنسبة ضئيلة، فإن التلفزيون متاح للكثيرين بسهولة تامة (رغم أنه ليس متاحا في كل مكان). وحتى هذا سيتغير، فقد بدأ المقهى الذي نجد في زاويته جهاز تلفزيون يترك مكانه لمقهى الانترنت، كما أصبح الارتباط بالانترنت المنزلي رديفا للهوائيات

اللاقطّة. ولكن، إلى حد الآن تظل الجزيرة، والبي بي سي، والسي أن أن، ومثيلاتها تزود العالم بنهر من المعلومات يغذي الناس في مختلف أنحاء العالم. عندما يكون العالم مترابطا أكثر تتقلص فرص الصراع، كما يدعي المتفائلون بالعوالم. فتعارف الحضارات وتواصلها المستمر يجعلها أقل عرضة للاشتباك. وتبقى التفاصيل المتعلقة بكيفية اشتغال هذا النظام العالمي مفتوحة للتكهنات. ومع ذلك ثمة أمر مؤكد: وهو أنّ دور الولايات المتحدة سيتغير بشكل ملحوظ.

في المستقبل المنظور، ستظل أمريكا غير قابلة للتجاوز، إن لم نقل لا غنى عنها. لن يكون بإمكان أية دولة الوقوف في وجه القوة العسكرية الأمريكية في حرب ميدانية تقليدية، رغم أن تجربة العراق أظهرت أن استخدام أشكال أخرى من القتال يمكن أن يجد من التفوق الأمريكي. كما أن الاقتصاد الأمريكي سيظل يتطور بوتيرة مناسبة للمحافظة على موقع متقدم إن لم نقل مهيم.

من جهة أخرى، ستشهد الحياة على مستوى القمة اهتزازات في بعض الجوانب. فالحروب قد لا تخوضها جيوش يواجه أحدها الآخر، وإنما داخل المدن في أزقة ملتوية ومزدحمة. ولن تكون الترسانات العسكرية متكونة من آلاف الصواريخ، بل من بضع حقائق محملة بالنفايات النووية أو بجراثيم الحمرة الخبيثة. وربما يصبح الفضاء الإلكتروني مسرحا للهجمات بدلا من الشواطئ. وستصبح قائمة اللاعبين الاقتصاديين الرئيسيين أطول - اليوم، الصين والهند، غدا البرازيل وكازاخستان. كما أن نقطة تركيز التوترات العالمية ستتغير.

وكما سيتضح من خلال ما تطرحه المحاور التالية، فإن تأثير الجزيرة بدأ يظهر في مناطق بعيدة عن الشرق الأوسط. وعمليا، فإن كل مظهر من مظاهر النظام العالمي الجديد سيتم تشكيله بمساعدة الانتشار غير المسبوق للمعلومات وتكنولوجيات الاتصال. فهي بصدد ربط العالم ببعضه البعض، وستتولد عنها تأثيرات تستحق اهتماما خاصا.

قنوات.. والمزيد من القنوات

إنها في كل مكان. إنها ليست شجيرات تظهر مؤقتا متناثرة على سهل قاحل، بل هي غابة بأكملها. بينها الصغيرة وربما الضعيفة، ولكنها بصدد النضج والتوسع بوتيرة وحيوية ستضمن البقاء، على الأقل، لأصلحها.

إنها محطات بث تمولها عائلات مالكة ومدونات تنطلق من شقق صغيرة. إنها مواقع انترنت متطورة جدا وشبكات مراسلة عفوية. تعرض أفلاما وثائقية صنعت بعناية، ولقطات فيديو أخذت على عجل بالهاتف الجوال. بعض أصحابها تنحني لهم الجباه على الصعيد العالمي بينما يعيش البعض الآخر في خوف من المداهمات البوليسية. بعضهم أصبح له جمهور عالمي في حين لا يصل البعض الآخر إلى أكثر من حفنة من رفقاتهم وأصدقائهم.

هذا التنوع هو ما يجعل من هذه الوسائل الإعلامية مذهلة ومؤثرة. ولا يوجد تعريف واحد يشمل كل تمظهرات وسائل الاتصال وتكنولوجيات المعلومات الجديدة، ولكن بعض النماذج قد ظهرت بالفعل. وتعد الجزيرة أحد أبرز تلك النماذج.

الجزيرة ورفقاتها

جاء في تعليق للصحفي المصري فهمي هويدي: "قبل ظهور الجزيرة، لم أكن أتابع في التلفزيونات العربية سوى فقرات الترويح ومباريات كرة القدم، وبالتالي فإنني لم أكن أتوقف عندها إلا في لحظات الاسترخاء والكسل أو الملل. أما متابعة الأحداث المهمة، بل وحتى الأفكار المهمة فكنت أسعى لتحقيقها من خلال ملاحقة نشرات الأخبار والتقارير والبرامج الحوارية التي تبثها المحطات التلفزيونية

الغربية، وفي المقدمة منها البريطانية والأمريكية. وما خطر ببالي يوماً أنني سأجد غذاء من هذا القبيل في أية محطة تلفزيونية عربية.⁽¹⁾

ذلك "الغذاء" الفكري هو عنصر هام من عناصر جاذبية الجزيرة. فقد أثبتت القناة لجمهور شكّاك أن الإعلام العربي يمكن أن يكون مفيداً وأنه لم تعد هناك حاجة للاعتماد على وسائل الإعلام الغربية للحصول على معلومات بشأن الأحداث الهامة. وقد أثبتت الجزيرة نفسها كوجهة مفضلة للأخبار ومصدر أول للمعلومات في الشرق الأوسط عبر مزيج من التجديد البرامجي والمصادقية الصحفية والترويج الدائم. وما عليك إلا أن تنتقل بين المقاهي من المغرب إلى الكويت لترى أن المحطة التي يشاهدها الناس في زاوية المقهى هي الجزيرة. وقد خلصت دراسة أجريت حول المشاهدين في القاهرة بين عامي 2004 و2005 أن 46% من الأسر شاهدوا التلفزيون، وأن 88% من هؤلاء شاهدوا الجزيرة.⁽²⁾

وبالتأكيد لا يمكن الادعاء بأن الإعجاب بالقناة شامل حتى بين العرب أنفسهم. فهناك من لا يجذب الطبيعة المشاكسة للبرامج الحوارية، وهناك من يرى أن التغطية الإخبارية تغطي عليها الصبغة الدينية، بينما لا يهتم آخرون بصحافة "الإزعاج" التي اشتهرت بها الجزيرة. وهذه الميول السياسية المزعومة تدفع ببعض مشاهدي القناة إلى توخّي الحذر. يقول المدير العام للجزيرة، وضّاح خنفر: "لقد اتهمنا منذ البداية بأننا صنّعة الوكالات الدولية مثل الموساد والسي آي إيه، وأن الأمريكيين يقفون وراءنا، وأن هذا النظام أو ذاك يقف وراءنا، وأن أسامة بن لادن يقف وراءنا. كلّ هذا الهراء يعني أن ما نفعله صحيح... نحن لا نرفع الشعارات ولا نمارس الدعاية لأحد، أبداً. نحن مجرد أناس عاديين مغرمين بالصحافة."⁽³⁾

ولكن ثمة أمور أخرى تتعلق بالجزيرة غير الصحافة. قد لا تكون الجزيرة حصان مطاردة لفائدة الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو الإسلام، أو حتى العائلة الحاكمة في قطر، ولكنها بالتأكيد آخر الحلقات في سلسلة المشاريع الإعلامية التي تسعى لاستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية للمساعدة في خلق هوية عربية وحدوية. كانت إذاعة القاهرة قد بدأت عام 1953 في بث برنامج "صوت العرب" الذي سرعان ما تحول ليصبح محطة إذاعية قائمة بذاتها تبث على مدى ثماني عشرة ساعة يومياً. كانت رسالتها تتمثل في نشر القومية العربية التي يدعو لها جمال عبد

الناصر - وهي مزيج ثوري من الاشتراكية ومناهضة الاستعمار، كانت تستهدف الحكومات العربية المحافظة.⁽⁴⁾ كان القائد المصري من بين الأوائل في الشرق الأوسط الذين فهموا كيف يمكن للبث الإذاعي أن يؤثر في السياسة الإقليمية. يرى مارك لينش أن إذاعة صوت العرب "كانت أداة في دولة قوية استخدمتها لأهداف استراتيجية بحثة ووظفتها بدرجة أولى لتعبئة الجماهير والضغط من القاعدة على الأنظمة المنافسة. لقد استبدل البث الإذاعي بإمكانات العمل السياسي العربي إيصال الخطاب السياسي القومي (حتى لا نقول الخطاب العقلاني) مباشرة إلى الجماهير التي كانت تتعرض لعملية تعبئة متزايدة. وقد سمح ذلك للحركات القومية أن تتحدى بقوة شرعية الدول العربية حديثة العهد."⁽⁵⁾

بهذا المعنى، تعتبر الجزيرة سليلة صوت العرب لما تقوم به من دور في تحقيق التماسك لمفهوم "العروبة". يلاحظ فيصل القاسم، مقدم برنامج الجزيرة الحوارية "الاتجاه المعاكس":

"إذا كان هناك من أمر، فإن البرامج الحوارية قد وحدث بين الجماهير العربية ومنحتها هوية قومية. وبعبارة أخرى، لقد لعبت دورا قوميا إلى حد ما من خلال تقريب الشقة وأحيانا رآب الصدع بين الأشقاء. في الواقع يمكن القول إن البرامج الحوارية الجماهيرية على قناة الجزيرة والقنوات أخرى نجحت حيث أحقق جمال عبد الناصر. فبرامج الحوار والنقاش الحية التي تبثها الفضائيات يتابعها ملايين العرب بشغف وهي تساهم بدرجة كبيرة في تشكيل رأي عام عربي موحد إزاء العديد من القضايا. بإمكان المشاهدين العرب الآن أن يشاركوا بعضهم البعض في مشاكلهم وقضاياهم ومشاكلهم."⁽⁶⁾

لقد تطورت القومية العربية في صيغتها الأولى التي ارتبطت بجمال عبد الناصر، وتغيرت كما تغير الوضع السياسي والمشهد الإعلامي في الشرق الأوسط. فعلى مستوى معين، كتب توماس فريدمان عام 2002، يمكن ملاحظة تلك التغييرات في "الانفجار الحاصل في القنوات الفضائية العربية ومواقع الانترنت التي تنقل صوراً مريعة من الانتفاضة وتبثها مباشرة إلى الأجيال العربية الإسلامية الشابة. فإذا تربى 100 مليون عربي مسلم على تلك المشاهد فإن إسرائيل لن يكتب لها البقاء." هناك وجه آخر لهذا الموضوع، يضيف فريدمان، وهو أن القادة العرب، وطيلة عقود "استخدموا القضية الفلسطينية لدعم شرعيتهم الخاصة أو لصرف الأنظار عن

خيباتهم. وإذا كان بإمكانهم، في الأيام الخوالي، أن يكتفوا الطريقة التي ترى بها شعوبهم ذلك الصراع عبر وسائل إعلامهم الموجهة، فقد انتهى ذلك الوضع. نحن أمام الانتفاضة الالكترونية في زمن العولمة. فيفضل الفضائيات العربية المستقلة التي تنقل الصور من فلسطين إلى الشباب العربي على مدار الساعة، وبفضل شبكة الانترنت التي تخوّل لهؤلاء الشباب أن ينقلوا لبعضهم البعض كيف يشعرون بالتحديد إزاء تلك الصور، فقد بدأت الأنظمة العربية تفقد سيطرتها على الرأي العام.⁽⁷⁾

قبل نصف قرن كان عبد الناصر قد استخدم إذاعته "صوت العرب" لخلخلة الأنظمة المنافسة، ولكن مع حلول الانتفاضة الثانية، أصبح التحكم السياسي المباشر في الرسائل الإعلامية أضعف بكثير. ومع ذلك فإن الصور لها القدرة نفسها على زعزعة الاستقرار التي كان عبد الناصر يسعى لتحقيقها، إذ هي تجعل العرب يشعرون بالإحباط مما يتصورونه عجزا لحكوماتهم عن نصرته الفلسطينيين.

في سنة 2002 كانت الجزيرة لاعبا أساسيا في هذا المسار، ولكن الهيمنة التي كانت تتمتع بها في سنواتها الأولى تقلصت، والسبب الرئيس هو ظهور منافسين لها مثل قناة العربية وتلفزيون أبو ظبي وشبكة التلفزيون اللبناني (أل بي سي) وآخرين. وقد يسرت القوانين، بدءاً بتشريع 1994 اللبناني الذي وضع حدا لاحتكار الدولة للبث، الملكية الخاصة لمحطات التلفزيون.⁽⁸⁾ كما أن تكاليف تجهيزات البث الفضائي انخفضت إلى حد كبير، وهو ما سمح بدخول لاعبين جدد إلى الساحة.

حصل هذا النمو في مناخ اقتصادي لا يمكنه أن يدعم قيام نموذج إعلامي على الطريقة الغربية. ففي سنة 2005 بلغ إجمالي مداخيل الإعلانات في العالم العربي 1.5 مليون دولار للتلفزيون والإذاعة والصحافة المطبوعة وبقية الأنماط الإعلامية، في حين وصلت التكاليف التشغيلية السنوية لهذه المؤسسات نحو 16 مليون دولار.⁽⁹⁾ هذا الاختلال الواضح في الميزان، يضاف إليه غياب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، يعني أن تمويل البنية التحتية للإعلام كان ينبغي أن يأتي أساسا من النخب مثل العائلات المالكة وبقية المستثمرين الذين ربما يهتمهم أن يكون لهم منبر سياسي أكثر من اهتمامهم بنزاهة المعلومات التي يقدمونها للجمهور.⁽¹⁰⁾

في بعض أنحاء المنطقة، تأتي المنافسة الأقوى للجزيرة من قناة العربية. وهذه القناة الإخبارية التي تبث على مدار الساعة هي جزء من مجموعة (أم بي سي) التي تملك أغلبها العربية السعودية والتي تتخذ من دبي مقراً لها. انطلق بث أم بي سي سنة 1991 وتصل برامجها الترفيهية والإخبارية إلى أكثر من 150 مليون مشاهد ناطق باللغة العربية في مختلف أنحاء العالم. وتدعي أم بي سي 1 (قناة الترفيه العائلية) أن نسبة مشاهدتها تفوق أية قناة أخرى في الشرق الأوسط.

انطلقت قناة العربية سنة 2003 استجابةً، كما تقول أم بي سي، لـ "ما نتصور أنه حاجة الجمهور العربي إلى مصدر إخباري متوازن ومسؤول ووثيق الصلة بهم"⁽¹¹⁾. يمكن أن يُقرأ ذلك على أن المقصود هو رغبة النظام السياسي الرسمي في المنطقة، لا سيما السعودية، في إنشاء قناة تنتهج سياسة وبرمجة محافظة على خلاف الجزيرة. وقد عبر الشيخ الوليد الإبراهيم، صهر الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز، وصاحب مجموعة أم بي سي عن أمله في أن تتبوأ العربية موقعاً أشبه بـسي أن أن المعتدلة مقارنة بالجزيرة التي تتبنى مقاربة فوكس نيوز الأكثر تطرفاً. هذا المعنى تعكسه لوحات قناة العربية الإخبارية، "معنا، أنتم أقرب إلى الحقيقة."⁽¹²⁾

قد تكون العربية احتلت الموقع الذي ينشده صاحبها، ولكنها ما زالت تكافح لتضاهي شعبية الجزيرة. وقد خلصت دراسة مسحية أجريت في ربيع 2004 إلى أن العربية تأتي في المرتبة الثانية بعد الجزيرة بفارق كبير من حيث نسب المشاهدة عبر منطقة الشرق الأوسط، رغم أن نسبة معتبرة تقلد بـ 39% من مشاهدي الأخبار الفضائية أكدت أنها تشاهد العربية في وقت ما كل يوم.⁽¹³⁾ وعلى غرار الجزيرة، تمزج العربية نشراتها الإخبارية بطيف من البرامج الحوارية مثل "من العراق" (وهو برنامج تقول القناة إن له جمهوراً عراقياً واسعاً، يؤكد ذلك "الكمية الكبيرة من الأقراص المدججة وأشرطة الفيديو التي تتم قرصنتها ثم تباع في اليوم الذي يعقب" يوم بثه)، "عبر المحيط"، "من واشنطن"، و"الطبعة الأخيرة" و"السلطة الرابعة" التي تعالج على التوالي قضايا الإعلام العربي والغربي، و"استطلاع على الهواء" الذي يستطلع آراء المشاهدين حول قضية محددة ويستقبل مكالمات هاتفية مباشرة وإجابات عبر البريد الإلكتروني.

يدرك الصحفيون الذين يديرون العربية القوة التي تملكها القنوات الفضائية الإخبارية. يرى عبد الرحمن الراشد، المدير العام لقناة العربية، أن قناتي الجزيرة والعربية "أخطر من الأسلحة النووية، وأهما يشعان على نطاق واسع." ويمكن للأخبار التي تبثانها، على حد قوله، أن تدفع بالمشاهدين "للدخول في حرب، أو أن تجعلهم يؤمنون بالسلام وتغير حياتهم." يضيف الراشد أن "المنطقة مليئة بمعلومات غير دقيقة وحقائق جزئية. أعتقد أن الناس سيصدرون أحكاما جيدة لو توفرت لهم المعلومات الصحيحة والكاملة. إن ما ينقصنا الآن هو الحقيقة والمعلومات. وبعد أن يتحقق ذلك سيكون مجتمعنا سويا. المجتمع الآن ليس سليم العقل بسبب الأسلوب الذي تنقل به المعلومات للأفراد."⁽¹⁴⁾

الراشد، هو سعودي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، قبل التحاقه بقناة العربية، كان رئيسا لتحرير "الشرق الأوسط"، الصحيفة العربية المعروفة التي تطبع في لندن. في العام 2004، كتب في عموده مقالا اعتمده كثيرون، بعد ما فرض المتمردون الشيشان سيطرتهم على مدرسة في أوسيتيا الشمالية مات خلالها أكثر من ثلاثمائة شخص أغلبهم من الأطفال. كتب الراشد يقول "إنه من المؤكد أن المسلمين ليسوا جميعا إرهابيين، ولكن من المؤكد والمؤلم أيضا أن كل الإرهابيين تقريبا مسلمون." وبالإحالة على التفجيرات الانتحارية أضاف قائلا "أي سجل بائس وأي إنحاز بغض هذا. هل يحيلنا هذا على أي شيء داخل أنفسنا وفي مجتمعاتنا وثقافتنا؟" وانتقد الراشد في عموده رجل الدين المسلم ذا التأثير الواسع الشيخ يوسف القرضاوي بسبب دعمه لقتل الأمريكيين المدنيين الذين يعملون في العراق، علما وأن القرضاوي يظهر بانتظام على شاشة الجزيرة.⁽¹⁵⁾

أما نبيل الخطيب، المحرر التنفيذي لقناة العربية فهو فلسطيني كان قد غطى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى غرار الراشد، لا يبدو الخطيب متسامحا إزاء أولئك الذين يشجعون العنف، لا سيما إذا كانوا ينتمون إلى الوسط الإعلامي. قال في 2004 "إن الإثارة تحفز الناس على الكراهية. لقد شتمت رائحة الكراهية، ولا أستطيع أن أفهم كيف يشعر شخص في غرفة أخبار مكيفة أن من حقه أن يتحكم في مشاعر الناس أو أن يستفزهم أو يصدر أحكاما عامة بشأن مجموعة ما، إذا كان يعرف النتائج"⁽¹⁶⁾

تظهر هذه التعليقات التي أبدتها الراشد والخطيب كيف أن العربية تسعى إلى خلق تيار جديد داخل الإعلام العربي، لا يعكس تملقا لخط حكومي ولا يتسم بالإزعاج مثل الجزيرة. وقد لاحظ الخطيب أيضا أنه يرغب في تقريب الأجندة الإخبارية من هموم الناس اليومية.

يقول الخطيب، "كل الذي سمعه العرب على مدى خمسين عاما يتعلق بالإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين والقمم العربية وغيرها، ولم يسمعو شيئا بخصوص الإجابات الصحيحة عن الأسئلة الحقيقية: لماذا هم فقراء، وساخطون، وغير راضين عن مستوى الخدمة الصحية والتعليمية لأبنائهم. تلك هي هموم كل إنسان وكل عربي. ولكن، إذا سألت أحدهم عما يشغله أكثر فسيقول لك القدس أو العراق، لأنك لا تفتأ تردد ذلك على مسامعه." (17)

يشارك المسؤولون في المؤسسات الإخبارية عبر العالم في تقرير ما الذي يحتاج إليه الجمهور ويرغب فيه. ولكن ليس هناك مكان آخر في العالم في الوقت الراهن تتمتع فيه حفنة من القنوات التلفزيونية بتأثير كبير في محتوى الخطاب السياسي واتجاهه. من السهل قياس الجزيرة - العربية على نموذج سي أن أن - فوكس، غير أن سي أن أن وفوكس استطاعتا بسهولة الاندماج في مجال الإعلام الإخباري المستقر في أمريكا. أما القنوات الإخبارية العربية فعلى العكس من ذلك، نشأت في فراغ، وفي تلك المنطقة من العالم، كانت رائدة في تأسيس صحافة حرة لجمهور عريض. لقد غيرت نمط الممارسة الصحفية، والأهم من ذلك غيرت توقعات الناس بخصوص إتاحة المعلومات.

ورغم أن كثيرا من القنوات الفضائية العربية تبث برامج ترفيهية بالدرجة الأولى، إلا أن هناك عددا كبيرا من القنوات العربية - أرضية وفضائية - تبث الأخبار أيضا. وكل قناة بإمكانها أن تحظى بجمهور ثابت، إن لم نقل عريضا، بتوفيرها لمحتوى محلي. فالناس دائما يهتمون بما تقوم به حكوماتهم وكيف تتم معالجة القضايا التي تمسهم عن قرب، وهي المواضيع التي لا يمكن للقنوات الإقليمية والعالمية أن تغطيها بشمول (الكثير من قنوات الأخبار المحلية في الولايات المتحدة تكسب ولاء الجمهور أكثر مما تفعل الشبكات الوطنية). ولا يزال قياس الجمهور الخاص بتلك القنوات ضعيفا جدا مقارنة بنظام التصنيف المهيمن على صناعة

التلفزيون الأمريكية، غير أن الدراسات المسحية في تزايد سواء من حيث العدد أم الجودة. وقد وجدت دراسة أجريت سنة 2005 في كل من الأردن ولبنان والمغرب والعربية السعودية والإمارات، أن 45% من المستجوبين يشاهدون الجزيرة، و12% يشاهدون أم بي سي وأل بي سي، و9% يشاهدون العربية، و6% يشاهدون أبو ظبي، و4% يشاهدون قناة المنار التابعة لحزب الله، بينما لا يشاهد قناة الحرة التابعة للحكومة الأمريكية إلا 1%. وبالنسبة إلى المشاهدين الذين قالوا إنهم يفضلون متابعة القنوات الوطنية بدلا من الإقليمية، فإن الجزيرة والعربية غالبا ما تأتيان خيارا ثانيا. (18)

لبنانيون وفلسطينيون ولاعبون آخرون

يجسد التاريخ القريب للتلفزيون اللبناني كيف تشترك التكنولوجيا والسياسة في تحديد ما يتلقاه الجمهور. انطلق بث قناة أل بي سي عام 1985 في الحرب الأهلية. وقد تعرض مقر القناة إلى قصف متكرر، وفي وقت من الأوقات في عام 1991 أجبرت المؤسسة على إخلاء كافة موظفيها وأجهزتها في يوم واحد قبل أن تستولي فرق حكومية على المبنى، فما كان منهم إلا أن حملوا الأجهزة على متن خمسين شاحنة وتوصّلوا إلى تركيب استوديو مؤقت وتمكنوا من بث نشرتهم المسائية على الهواء. بعد توقف القتال (مؤقتا) أطلقت أل بي سي قناتها الفضائية الحرة سنة 1996، لتقدم برامج ترفيهية باللغة العربية موجهة بالأساس إلى شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. ثم أتبع ذلك بثلاث قنوات إضافية لتصل عبرها إلى الجمهور العربي في مختلف أنحاء العالم: أل بي سي أوروبا، أل بي سي أمريكا، وأل بي سي أستراليا. وفي سنة 2006، ومواكبة لتنوع اهتمامات الجمهور العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطلقت الشبكة قناة أل بي سي المغاربية واعدة بتقديم محتوى متكيف "بنكهة لبنانية". (19)

يبين تطور أل بي سي الطريق التي تسلكها صناعة التلفزيون في الشرق الأوسط للوصول إلى مرحلة النضج. فالتجزئة المتقدمة للسوق تقود عملية التوسع، بينما على الصعيد الفني تستخدم قنوات مثل الجزيرة والعربية غرف أخبار من أعلى طراز ولا يوجد ما يتجاوزها في أي مكان من العالم. ورغم هذا التقدم، تظل

السياسة لا مهربَ منها، فهي لا محالة تؤثر في المنتج الإعلامي وتعوق الدور البارز لوسائل الإعلام.

يوفر النموذج اللبناني أمثلة على هذه الحركية. ففي أواخر سنة 2006 شهد لبنان موجة أخرى من الاضطرابات حين صعّد مناضلو حزب الله الشيعة تحديهم للحكومة الوطنية عبر تنظيم مظاهرات ضخمة في بيروت للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. مثله مثل المجموعات السياسية الأخرى، لحزب الله محطته التلفزيونية الخاصة، المنار، التي غطت التظاهرات بصورة شاملة، بل إنها استبدلت ببعض برامجها العادية برامج حوارية بثتها مباشرة من موقع الاحتجاجات. وفي جبهة الدفاع عن الحكومة، كان تلفزيون المستقبل، التابع لعائلة رفيق الحريري السنوية الذي اغتيل في فبراير 2005. وكان موت الحريري قد فجر الغضب ضد سوريا المتهمه بدعم القتلة وأحد حلفاء حزب الله. حاولت تغطية تلفزيون المستقبل لتظاهرات بيروت تصويرها على أنها محاولة سورية للتحكم في لبنان. بينما صور تلفزيون المنار سوريا على أنها حليف للبنان ضد المشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي يسعى للهيمنة على البلاد.⁽²⁰⁾

يعتبر تلفزيون المنار، الذي سناقشه في المحور السابع، مثالا بارزا للإعلام السياسي غير التابع للدولة. وهي ظاهرة ستتوسع بالتأكيد مع سعي المجموعات السياسية لتحسين مواقعها بغرض اكتساب شرعية واقعية يمكن تحقيقها عبر امتلاك مؤسسات إعلامية خاصة. إلى جانب تأثيرها داخل لبنان، يرى البعض أن للمنار تأثيرا هاما في أوساط الأقليات المسلمة عبر العالم. وفي أواخر عام 2004، أمرت الجهات الرسمية في فرنسا شركة الكيبل يوتلسات (Eutelsat) بإيقاف بث المنار بدعوى أن محتوى القناة معاد صراحة للسامية، وأنه وراء اشتداد ظاهرة التشدد والعزلة في أوساط المسلمين الفرنسيين.⁽²¹⁾

بصورة إجمالية، يتضح من خلال ما يقدمه التلفزيون في لبنان، كيف يمكن لبلد صغير (حوالي 5 ملايين نسمة) أن يحقق حضورا إقليميا ودرجة أقل دوليا، بفضل الإعلام الجماهيري. من جهة أخرى، يكشف لنا حجم التأثير الذي تمارسه المنار والمستقبل وغيرهما، قدرة التلفزيون على تحريك العواطف السياسية على الصعيد المحلي.

داخل هذا العالم المصغر يحصل التداخل بين الإعلام والسياسة ويتواصل بشكل متزايد في مختلف أنحاء المنطقة. وتختلف الأجنداث، من الجزيرة التي تسعى لبناء جمهور عالمي، إلى المنار باستفزازاتها الموجهة. ويستمر ظهور المزيد من القنوات. وتعبيراً عن عدم رضاهم بالمعلومات التي يتلقونها من المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية، أطلق الفلسطينيون في عام 1994 محطة صوت فلسطين الإذاعية، وفي العام 1996 بدأ البث التلفزيوني عبر شبكة البث الفلسطينية.

وعبر حوالي ثمانين محطة تلفزيونية وإذاعية توفر لسكان الضفة الغربية وغزة محتوى متنوعاً، وبفضل القدرة المتزايدة على مشاهدة القنوات الفضائية مثل الجزيرة، أصبح بإمكان الفلسطينيين الوصول إلى مصادر معلومات متنوعة من مختلف أنحاء العالم. وفي قلب الإعلام الفلسطيني تمارس السياسة المتعلقة بالصراع مع إسرائيل. وقد جاء على لسان نبيل شعث، الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة الرئيس ياسر عرفات، "خلال الانتفاضة، تحول التلفزيون والإذاعة إلى أدوات لتوليد المقاومة وتعزيز الصمود في مواجهة تلك الأوقات العصيبة." فقد تركت شبكة البث الفلسطينية برمجتها العادية وأصبحت تنقل أحداث الانتفاضة لحظة بلحظة. وعندما بثت صور الطفل محمد الدرة ذي الاثني عشر عاماً وهو يموت بين أحضان والده بعد أن حاصرتهما طلقات الرصاص خلال المعارك في أحد الشوارع، بعث التلفزيون الفلسطيني برسائل إلى الشباب فحواها أن "ارموا لعبكم وامتشقوا الحجر." وفي أحد المشاهد، قال ممثل كان يلعب دور الطفل المقتول في "طفل الجنة" للمشاهدين الصغار "أرجو منكم أن لا تلوّحوا لي قائلين وداعاً، بل قولوا "اتبعني". " ولم يعد الإعلام الفلسطيني إلى بث برامج غير مرتبطة بالصراع إلا في منتصف عام 2004.⁽²²⁾

في عام 2003 أطلقت حماس إذاعة "صوت الأقصى" التي سرعان ما أصبحت إحدى أكثر الإذاعات شعبية في قطاع غزة. وفي بداية 2006، عشية الانتخابات الفلسطينية التي فازت بها، وسعت حماس نشاطها الإعلامي بإطلاق "تلفزيون الأقصى". وعلى غرار المنار التابعة لحزب الله، استخدمت حماس قناتها لدعم شرعيتها باعتبارها حزبا سياسيا وللتبشير بأفكارها بطرق يعتبرها البعض من قبيل الإغواء. ومن برامجها للمشاهدين الصغار، يقدم برنامج "العم حازم" الذي ينشطه حازم شعراوي، شخصياته للأطفال في شكل حيوانات. ورغم أن جزءاً من

البرنامج يبدو شبيهاً ببرامج الأطفال العادية، إلا أن أغلب محتواه سياسي بامتياز. فهذه حماس في النهاية، يقول العم حازم، "سأريهم حقوقنا من خلال التاريخ: هذه نابلس، وهذه غزة، وهذا هو المسجد الأقصى الذي يحتله الإسرائيليون وينبغي أن يعود إلينا." ورغم وعده بأن يتجنب مشاهد العنف الواضحة، يقول شعراوي إنه يرمي إلى تعليم الأطفال طبيعة النزاع حول القدس، ومطالب الفلسطينيين للسماح لهم بالعودة إلى أرضهم التي احتلتها إسرائيل عام 1967، إلى جانب قضايا أخرى. يضيف شعراوي "لا يمكنني تحويل حياة الأطفال إلى حديقة جميلة بينما الوضع في الخارج عكس ذلك."⁽²³⁾

وفي الاتجاه نفسه، من بين الشخصيات التي تقدمها سلسلة الأطفال "رواد الغد" شخصية فرفور الذي يشبه ميكي ماوس. في إحدى الحلقات، تحدث فرفور للأطفال عن "وضع حجر الأساس لعالم بقيادة إسلامية." في العام 2007، "استشهد" فرفور على يدي جندي إسرائيلي واستبدل به نحول النحلة الذي قال للطفل الذي ينشط البرنامج إنه يريد "أن يسير على خطى فرفور" وأن "ينتقم من أعداء الله". وفي إحدى حلقات السلسلة بثت في أواخر العام 2007، قال نحول للمشاهدين "علينا أن نهض لنثأر من المجرمين اليهود، المحتلين الصهاينة. علينا تحرير الأقصى."⁽²⁴⁾ كثيراً ما يتم إغفال هذا الجانب مما يوفره الاتساع المتزايد في الخدمة التلفزيونية - نوعية من البرامج لم تكن متاحة في السابق، تمد الآن جمهوراً حساساً من الأطفال بمواد سياسية تقدم لهم في قالب ترفيهي.

المحتوى السياسي كان أيضاً جزءاً من مشروع آخر أعلن عنه سنة 2006 الأمير الوليد بن طلال، أحد أبناء العائلة المالكة في السعودية والمدير التنفيذي لمجموعة الاستثمار العالمية "شركة المملكة القابضة". أطلق الوليد تلفزيون الرسالة قائلاً إن محتوى القناة الفضائية سيقدم "تراثنا العربي بوسائط حديثة" وسيقف في وجه المفاهيم الخاطئة حول الإسلام في المجتمعات الأخرى. وقد صممت القناة لتقدم، عبر برامجها الترفيهية الناطقة بالعربية وذات المحتوى الأخلاقي، نموذجاً يقود الشباب المسلم بعيداً عن التطرف. يقول طارق سويدان، المدير العام للقناة، إن برامجها تقدم "الإسلام النقي المعتدل." ومن جهته قال الأمير إنه يخطط لإطلاق قناة أخرى ناطقة بالإنجليزية موجهة للجماهير الغربية.⁽²⁵⁾

تتبنى القناة توجهها إسلاميا عاما بدلا من التوجه العروبي فقط، وفي عام 2006 نشر موقعها الإلكتروني رسالة مفتوحة مطولة، بالعربية والإنجليزية، موجهة للبابا بنديكت السادس عشر حول محاضراته التي ألقاها في رينجسبورغ في ألمانيا، والتي قيل إنه قدم فيها الإسلام في صورة سلبية. كتبت الرسالة من أجل "التنويه إلى بعض الأخطاء في الطريقة التي ذكرت بها الإسلام" وصيغت بأسلوب معتدل يتناسب وما التزم به الأمير الوليد من روح الاعتدال والتسامح. ولكن هناك مثال آخر على محتوى الرسالة كان أقل اعتدالا. في مقابلة بثتها القناة، قال أحد رجال الدين المسلمين إن "صراع الغرب مع الإسلام والمسلمين صراع أبدي، إنه قضاء وقدر لا يمكن تجنبه إلى يوم القيامة."⁽²⁶⁾ وبالنظر إلى الاستثمارات الهائلة التي تملكها شركة المملكة القابضة في مؤسسات غربية مثل سيتي غروب، تايم وارنر، موتورولا، وغيرها فإن رسالة رجل الدين هذا قد لا تكون مقبولة من صاحب المحطة. ولكن في بعض الأحيان يصعب تحديد ما إذا كانت الأولوية للأجندة السياسية أم المالية، وحتى الإعلام الذي يريد أن يكون "معتدلا" يحتاج إلى فحص دقيق بخصوص الطريقة التي يؤثر بها في جمهوره.

الحضور الأمريكي

السياسة حاضرة بقوة، ووسائل الإعلام التي تقول إنها ستقدم أخبارا محايدة إيديولوجيا وترفيها خالصا لا يتوقع أن تكون خالية تماما من السياسة. وهذا الأمر لا يخص القنوات العربية وحدها، بل يشمل أيضا القنوات الناطقة بالعربية والتي تبث من خارج المنطقة. فقد أطلقت قناة الحرة التي تموّلها الحكومة الأمريكية، حسب الرئيس جورج دبليو بوش، لتكون جزءاً من محاولة "اقتلاع حواجز الكراهية" التي تنشرها القنوات التلفزيونية العربية وتقدم "أخبارا موثوقا بها ومعلومات لكل المنطقة."⁽²⁷⁾ وعندما بدأت بثها في فبراير 2004. بميزانية قدرها 62 مليون دولار للسنة الأولى، تلقت الحرة تقييمات متباينة. (في أواخر 2003 أقر الكونغرس الترفيع في ميزانية الحرة بـ 40 مليون دولار لإطلاق قناة أخرى موجهة للعراق فقط). وقد اعتبرها المنتقدون بمثابة "فوكس نيوز ناطقة بالعربية"، وأشاروا إلى خطها السياسي المتحيز لأمريكا.

واضح أن الحرة ظلت متأخرة عن الشبكات العربية على صعيد تغطيتها للشؤون الفلسطينية سواء من حيث الأولوية أو من حيث الوقت الذي تتيحه لتلك التغطية. وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت حسين أمين من الجامعة الأمريكية في القاهرة لينتقد موظفي الحرة قائلاً "إن مصداقيتهم قد وضعت على المحك من الآن. فإذا تبينوا موقف أمريكا وصاروا يلونون كل شيء بألوان سياساتها، فإن الناس سيضربون برسالتها عرض الحائط ولن تحقق أي نوع من أنواع النجاح."⁽²⁸⁾ من جهته، تساءل نبيل الدجاني، الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، "هل يتوقعون من العرب أن يشاهدوهم إذا لم يظهروا الفلسطينيين وهم يقتلون ولم يقدموا الإسرائيليين باعتبارهم ظلمة؟"⁽²⁹⁾ النقد الأشد صدر عن فقيه سعودي هو الشيخ إبراهيم الخضيرى، الذي اعتبر أن الحرة "تشن حرباً ضد الإسلام وتقوم بأمركة العالم... وأن هدف القناة هو تسهيل الهيمنة الأمريكية على العالم في المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية."⁽³⁰⁾

وبتقديمها مزيجاً من الأخبار وبرامج الطبخ والترفيه وغيرها، تمكنت الحرة من إحداث تأثير محدود على مستوى كسب الجمهور. ففي دراسة مسحية أُجريت في منتصف 2004 جاء ترتيب الحرة بعد الجزيرة والعربية. من بين 3300 ممن استطلعت آراؤهم في مصر والسعودية والمغرب والأردن ولبنان والإمارات، لا أحد أجاب أن الحرة تمثل خياره الأول مصدراً للأخبار، ولم يعتبرها إلا 4% خياراً ثانياً. وفي استطلاع آخر أجري في المملكة العربية السعودية تبين أن 82% شاهدوا الجزيرة و75% شاهدوا العربية و16% شاهدوا الحرة و12% شاهدوا سي أن أن. 17% فقط من المستجوبين أكدوا أنهم يعتبرون الحرة مصدراً إخبارياً موثقاً جداً أو موثقاً به، بينما اعتبرها 20% منهم غير موثوق بها، (أما البقية فلم يدلوا بأرائهم حول هذا الموضوع).⁽³²⁾ بعض الأرقام الأخرى التي وردت في استطلاعات أي سي نيلسين وذكرتها الحرة تعكس اهتماماً أكبر بما تبثه القناة وتمنحها مصداقية أعلى بكثير.⁽³³⁾

يلاحظ شبلي تلحمي أن جزءاً من مشكلة الحرة يتمثل في أن ما يبدو من موضوعيتها المنفصلة عن الواقع لا ينسجم مع مزاج جمهورها المتوقع. فالهدف، يقول تلحمي، "أن تكون غير عاطفي في مواجهة جمهور عاطفي."⁽³⁴⁾

وبامتناعها عن بث صور مؤثرة أو استخدام لغة يمكن اعتبارها نقدية تجاه السياسة الأمريكية، فإن الحرية تكون في بعض الأحيان قد كُبلت نفسها، بينما هي تسعى لتقدم صحافة موضوعية وفي الوقت ذاته تحاول خدمة الأجندة السياسية للولايات المتحدة في العالم. ورغم أن من بين موظفي الحرية صحفيون يفخرون بموضوعيتهم، فإن رئيسهم في الأخير - وكما يعلم جمهورهم - هو الحكومة الأمريكية وذلك بالتأكيد يؤثر في مصداقية المحطة. فهي بالأساس تقدم صحافة موجهة حكومياً، وهي نوعية تخضع للقيود باستمرار. في أواخر 2005 لاحظت آن ماري بيلوني أن الحرية أصبحت "غير ذات جدوى إلى حد بعيد، إذ تنحصر مهمتها الأساسية في إبراز تطابق الخبر مع وجهة النظر "الأمريكية" وهو ما يسهل رفض محتواها بسبب هذه اللوثة." وأضافت أن القناة أثبتت أنها أتت بنتائج عكسية عندما يتعلق الأمر بخدمة المصالح الأمريكية.⁽³⁵⁾

رغم الأداء الضعيف لقناة الحرية في سياق منافستها على كسب الجمهور العربي، فقد أعلنت خدمة بي بي سي العالمية التي تموّلها وزارة الخارجية البريطانية في 2005 أنها مستعدة لاستثمار 35 مليون دولار سنوياً لتشغيل قناة ناطقة بالعربية. (أصبح هذا التمويل متوفراً جزئياً بسبب إيقاف الخدمة العالمية لبثها بعشر لغات أخرى أغلبها - مثل البلغارية والتشيكية - اعتبرت من بقايا الحرب الباردة ولم تعد ضرورية من الناحية السياسية). كانت الإذاعة العربية التي أطلقت في عام 1938 أول مشاريع بي بي سي بلغة أجنبية. وقد بنت بي بي سي مصداقية علامتها التجارية في المنطقة على مدى السنين بفضل خدمة الإذاعة ثم عبر منتجاتها الإلكترونية. وفي عام 2005 قدّرت بي بي سي أن جمهور إذاعتها العربية يبلغ حوالي 12 مليون مستمع في الأسبوع، وأن موقعها الإخباري على شبكة الانترنت يسجل حوالي 17 مليون زيارة في الشهر. وقال مسؤولون في بي بي سي إن دراساتهم المسحية التي أجروها في عامي 2003 و2005 وجدت أن عدداً هاماً من المستجوبين قالوا إنه من المحتمل أن يشاهدوا قناة بي بي سي.⁽³⁶⁾ انطلق بث القناة في شهر مارس 2008 وقد عبّر مسؤولون في بي بي سي أنهم يأملون في اجتذاب 20 مليون مشاهد أسبوعياً مع حلول 2010.

نظرا لحضورها في المنطقة منذ وقت طويل ولأن صورتها ليست مسيّسة بشكل صريح، فربما يكون للـ بي بي سي العربية الأفضلية على قناة الحرة. لكن المتحدث باسم العربية جهاد بلوط لاحظ أن المجال الإعلامي أصبح أكثر ازدحاما وأن "هناك الآن مصادر أفضل حول منطقتنا." يقودنا ذلك إلى أسئلة هامة حول مستقبل الإعلام الإخباري في منطقة الشرق الأوسط: ما هو الحد الذي يصبح عنده السوق مشبعاً؟ هل سيدخل الجمهور العربي، مع هذا العدد الكبير من الخدمات الإعلامية المنتجة محليا، مرحلة من الشوفينية المعلوماتية فيتجاهلون المصادر الأجنبية مثل الـ بي بي سي والحرة؟

يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 300 مليون نسمة، وهو تقريبا عدد سكان الولايات المتحدة، حيث تُجزأ سوق الأخبار التلفزيونية بطريقة تلاشت معها هيمنة الثلاثة الكبار، "القادة التقليديون". يمكن البرهنة - على الأقل على الصعيد المالي إن لم يكن الصحفي - على أن الجمهور المحدود/مصدر الدخل يمكنه أن يتجزأ فقط إلى الحد الذي يسبق المرحلة التي تصبح فيها الأجزاء صغيرة جدا بما لا يسمح بتمويل جميع القنوات. الأمر شبيه بذلك في الشرق الأوسط اليوم، فإذا كانت القنوات الإقليمية الرائدة هي الجزيرة والعربية، فأى مجال سيبقى هناك للمتنافسين على ما هو أكثر من جمهور صغير متخصص.⁽³⁷⁾

الإجابة عن هذه الأسئلة ستؤثر في المستقبل المالي للمشاريع الإعلامية، وستحدد كذلك حجم التأثير الذي سيكون لمزوّدي الأخبار - خاصة "الأجانب" منهم. فاللغة العربية وحدها لا تمنح المصدقية. فإذا كانت هناك محطة تمولها حكومة أجنبية، فإن ادعاءاتها بشأن استقلاليتها الصحفية سوف تقنع جمهورا محدودا نسبيا بأن ما تبثه أخباراً وليس دعاية. العلاقة بين ملكية المؤسسات الإعلامية ونزاهة منتجها الإخباري قضية عالمية سواء أتعلق ذلك بأمير قطر والجزيرة أم بالولايات المتحدة الأمريكية والحرة، أو كذلك بشركة ديزناي وآي بي سي نيوز. وفي الشرق الأوسط، حيث الثقة بضاعة محدودة، تتخذ القضية دلالة خاصة بالنسبة إلى أية مؤسسة إعلامية تسعى للدخول إلى السوق أو التوسّع فيه.

تليسور

خارج منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن نلاحظ وجها من وجوه تأثير الجزيرة في تطوير قنوات تلفزيون فضائية إقليمية في مناطق حيث يكون الإعلام المحلي قد رزح طويلا تحت هيمنة مؤسسات إعلامية كبرى تنطلق من مناطق أخرى. وتعد تليسور مثالا على ذلك.

لقد قادت السياسة إلى إطلاق تليسور وهي اختصار لـ "لا نويفا تلفزيون دل سور" (تلفزيون الجنوب الجديد). في أمريكا اللاتينية كما هي الحال في الشرق الأوسط، كان هناك استياء متزايد إزاء انتهاك الاستقلالية الفكرية والسياسية المتمثل في هيمنة الإعلام الخارجي. ورؤية العالم بأعين الآخرين ليست دائما جديرة بالثقة، إذ قبل أن تصبح وجهات النظر الخارجية مفيدة، ينبغي أن يتوفر أولا إطار مرجعي أصيل.

كانت هذه وجهة نظر رئيس فنزويلا هوغو شافيز، الذي طور بالاشتراك مع الرئيس الكوبي فيديل كاسترو فكرة محطة تلفزيونية إقليمية. تهدف تليسور على حد تعبير شافيز لـ "الوقوف في وجه دكتاتورية الإعلام التي تمارسها الشبكات الإخبارية العالمية الكبرى". وعلى غرار خطابات مؤسسي القنوات العربية، يتحدث صحفيو تليسور عن الطبيعة "المناهضة للهيمنة" عليهم. ومن جهته يشير المدير العام للقناة آرام أهارونيان إلى "الحاجة الملحة لأن نرى أنفسنا بأعيننا نحن وأن نكتشف حلولنا لمشاكلنا." (38)

عند ترويجه للقناة تساءل شافيز "لماذا ينبغي أن يقال لنا كل شيء نعرفه عن أنفسنا عبر شبكة من الشمال مثل سي أن أن؟" أما أهارونيان فقد قال "اليوم نعرف عن الشيشان أكثر بكثير مما نعرفه عما يحدث في زوايانا، في كولمبيا أو في أمريكا الوسطى، لأن كل المعلومات التي تأتي من الشمال تتركز حول المواضيع التي هم الشمال." (39)

جاء التمويل الأولي للقناة التي انطلق بثها في 2005 من مقرها في كراكاس، من فنزويلا ودول أمريكية لاتينية أخرى. ومع أواخر 2006 أصبحت الحكومة الفنزويلية تملك 51% من قيمة تليسور، بينما تملك الأرجنتين 20% وكوبا 14% في حين تملك الأوروغواي وبوليفيا مجتمعتان 15%. ورغم اعتماد القناة على تمويل

هذه الحكومات أساسا، فقد أكد أهارونيان أن تليسور لن تعمل بتوجيه حكومي. قد يكون ذلك ممكنا إذا استطاع أن يضمن دعم القطاع الخاص، وهو ما قال إنه سيتحقق قريبا. كما وعد أهارونيان بأن تليسور لن تتبنى طريقة عمل القنوات الأخرى التي تموّلتها الحكومات، والتي تسخر وقتا مبالغا فيه لخطب المسؤولين الحكوميين وأنشطتهم الأخرى. وتوقع أن "لا أحد سيشاهدها" إذا تحولت تليسور إلى أداة دعائية.40

وذلك لا يعني أن تليسور ستفصل نفسها عن شؤون السياسة. ومن أسباب ذلك أن شافيز له أجدته الخاصة المتعلقة بالإعلام. لقد ظل مستاء بعد أن ساعد إعلام المعارضة في إنجاح انقلاب لم يدم طويلا ضد رئاسته في عام 2002. فأصبح له برنامجه التلفزيوني الخاص آلو بريزديني (أهلا أيها الرئيس) وفيه يجيب عن أسئلة الجمهور الحاضر في الاستوديو وعبر الاتصالات الهاتفية. وكذلك حدد القائمون على القناة أهدافهم السياسية الخاصة. جاء على لسان أهارونيان قوله "سنركز عملنا ضد ما يقوم به التلفزيون التجاري. سنلقي الضوء على دور الحركات الاجتماعية، والعمق الشعبي، والأقليات، والمدن". وذكر دعوة فيديل كاسترو لإنشاء "سي أن أن الشعب" وأضاف "التلفزيون لا ينبغي أن يترك بين أيدي الأعداء. لقد أعطت الحكومة الفنزويلية أهمية كبرى لإذاعات الأقليات والإذاعات البديلة، ولكنها تركت الإعلام الجماهيري في أيدي الأعداء. اليوم تتأكد أهمية الاتصال الجماهيري خاصة وأن الإعلام البديل لا يصل إلا إلى نحو 5-10% من الجمهور العام.. فالناس لم يعودوا سلبين في مواجهة ما يقال على شاشة التلفزيون. إنهم يشاهدون ويحاولون قراءة ما بين السطور، ليكتشفوا المخفي والذي لم يتم قوله."⁽⁴¹⁾

ضمن هذا السياق بدأ مسؤولو تليسور في تطوير نمط جيد من المحتوى. فبالإضافة إلى مراسليهم الخاصين في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، خططوا للتعاقد مع وسائل إعلام مستقلة في المنطقة لتمدهم بتقارير إخبارية منتظمة ومواد مطولة وبرامج وثائقية. وللتحفيز على إنتاج هذه المواد، وعدت تليسور بدعم إنشاء محطة لإنتاج المحتوى الأمريكي اللاتيني، وبث ما ينتج هناك على المحطة ذاتها أو المساعدة في إيجاد طرق أخرى لتصريفها.

باستثناء هذه المسائل التشغيلية، فقد رددت قيادة تليسور دعوة شافيز للاندماج السياسي داخل أمريكا اللاتينية. وفي مقال له على موقع ريبيليون (Rebellion) في صيف 2005، كتب أهارونيان، الصحفي المخضرم من اليوروغواي، أن تليسور تهدف إلى "تحقيق المثل البوليفي. أن ترى غيرك يعني أن تعرف غيرك.. فإذا كان الهدف هو الاندماج فإن تليسور هي الوسيلة." وأضاف أهارونيان "إن الصورة الإعلامية التي تنتقل عن المنطقة لا تمثل واقعها، لأنه في الوقت الراهن لا توجد جهة مستعدة أو ذات موارد قادرة على بناء الجسور التي تربط بين شعوب وأمم أمريكا اللاتينية... سيكون بمقدور البديل السمعي البصري أن يساعد في بلورة هوية أمريكية لاتينية." وكتب أيضا أن تليسور إلى جانب قنوات أخرى مشاهدة يمكنها أن تكون أدوات "في معركة الأفكار ضد مسار العولمة المهيمن." وختم بالقول "لن نتوقف قبل أن نحقق ديمقراطية المشهد التلفزيوني في منطقتنا."⁽⁴²⁾

لقد أبرز أهارونيان نقاطا أساسية بخصوص المنظور السياسي لتليسور، وهي نقاط تشترك فيها كذلك الجزيرة وقنوات أخرى. ففكرة أن العولمة تعزز ممارسات قوى الهيمنة التقليدية لا تجد اهتماما كبيرا لدى أغلب الشعوب النامية، ويعود ذلك جزئيا إلى كون العولمة تعني استمرار الهيمنة عليها. إذا كنت عضوا في النادي فلهيمنة أمر جيد، أما الدول التي تقع خارج تلك الدائرة فهي تسعى إلى ضمان مصالحها. ولذلك فإن الروابط الإقليمية التي تعززها وسائل الاتصال أصبح لها جاذبية. ولذلك فالدول العربية وأمريكا اللاتينية وغيرها ممن يعوزها النفوذ الاقتصادي والعسكري، بإمكانها استخدام الإعلام لترسيخ هويتها الجماعية. ليس هناك إجماع في أمريكا اللاتينية حول الاندماج البوليفي، وذلك ما اكتشفه شافيز حين حاول التدخل في الشؤون السياسية للبلدان المجاورة. وبالمثل، ففي الشرق الأوسط وجدت الجزيرة أن العروبة تجتذب الناس باعتبارها فكرة مجردة بينما يتشبث الكثير من العرب بهوياتهم الوطنية.

إذا افترضنا أن وسائل الإعلام الإخبارية بإمكانها أن تتمتع ولو بجزية صحفية شكلية، فإن ذلك من شأنه أن يفيد عملية الإصلاح في إطارها العام. ومع ذلك، فإن نموذج تليسور يعاني من مشاكل على هذا الصعيد. فرغم إعلان أهارونيان أن تليسور ستقود الإعلام التلفزيوني في أمريكا اللاتينية نحو الديمقراطية، إلا أن انتقال

وسائل الإعلام من أيدي الخواص إلى يد الدولة لا يبدو أنه الطريق الأمثل لتحقيق ديمقراطية إعلامية أكبر. من المؤكد أن تأثير الدولة في المحتوى الإعلامي - الصريح أحيانا والضمني أحيانا أخرى - لن يختفي نهائيا. فالجزيرة مثلا، لا تبحث في شؤون العائلة المالكة في قطر. وفي الولايات المتحدة، يمكن للضغوط الحكومية أن تكبح المؤسسات الإخبارية، على الأقل مؤقتا. وفي أمريكا اللاتينية، لا يبدو أن أولئك الصحفيين الذين لا تعجبهم فلسفة شافيز السياسية أو تكتيكاته، يتبنون نظرة أهارونيان الوردية.

ومع ذلك فإن لتليسور خصائص هامة. فتماشيا مع مقاربتها الشعبية المعلنة، بدلا من تقليد النموذج الغربي المصطنع لنشرات الأخبار، أدرجت ضمن طاقم مذييعها صحفية كولومبية من أصل هندي ترتدي الثوب الأبيض لقبيلة الأرهواكو التي تنتمي إليها. ومن بين البرامج التي تبثها برنامج اسمه "نوجوليفود" وهي التهجية الصوتية لعبارة (No Hollywood). وانطلاقا من إحساسها بأن عليها أن تتنافس من أجل كسب الجمهور مع سي أن أن الناطقة بالإسبانية، ويونيفيجن، وتليفزيون إسبانيولا وغيرها من القنوات، فإن تليسور تعمل جاهدة للتميز.

وفي بدايات عام 2006 وقّعت تليسور اتفاقا مع الجزيرة لتبادل المحتوى والخبرة الفنية. وفي نهاية ذلك العام اقتنت استوديو إضافيا مع مساحات مكتبية في كاراكاس حيث كانت تخطط لتوسيع حضورها في السوق الناطقة بالإسبانية في أوروبا وشمال غربي أفريقيا إلى جانب أسواق أخرى داخل أمريكا اللاتينية.⁽⁴³⁾

وإذا افترضنا أن تليسور استطاعت أن تؤمّن دخلا حكوميا وخصوصا ثابتا، فإن بإمكانها أن تلعب دورا هاما في المشهد الإعلامي في أمريكا اللاتينية. يطمح شافيز إلى أن يرى أمريكا اللاتينية وقد تقلصت هيمنة جيرانها الشماليين عليها، وأن تتوحّد أكثر باعتبارها كيانا سياسيا. ويتناسب ذلك مع الإمكانيات التي تتمتع بها تليسور. مقارنة بالجزيرة تعتبر ردود الفعل على تليسور من خارج المنطقة محدودة للغاية، أما إذا أصبحت أمريكا اللاتينية منخرطة في اضطرابات من شأنها أن تعتبر تهديدا للاستقرار العالمي الأوسع (أو إذا ما تقمص شافيز دور كاسترو الجديد)، فيمكن أن تتحول تليسور إلى هدف سياسي.

آخرون داخل اللعبة

تتدخل السياسة، بطريقة أو بأخرى، تقريبا في كل التطورات التي يشهدها الإعلام الجديد، ويتضح ذلك من خلال الأسباب الكامنة وراء إطلاق محطات فضائية ذات حضور عالمي واسع. وعلى حد قول الصحفي الفرنسي أوليس غوسي، الذي ساعد في بلورة مشروع فرنسا 24 التي أدخلت فرنسا إلى هذا المجال، "تعتبر القنوات الإخبارية اليوم جزءاً من المعركة الكونية في العالم. إنها هامة شأنها شأن الدبلوماسية التقليدية والقوة الاقتصادية." وأضاف، "إذا كانت لنا رغبة حقيقية في التواصل مع العالم كله، علينا أن نقوم بذلك باستخدام الأداة المناسبة، أعني اللغة الإنجليزية."⁽⁴⁴⁾

في كل مكان من العالم تقريبا يوجد أناس - خاصة في أوساط النخب السياسية والاقتصادية - يتكلمون الإنجليزية وهم جزء من الجمهور الواسع الذي يتابع محطات البث الأمريكية والبريطانية الكبرى. وبالنسبة إلى الحكومات التي تريد المساهمة في حركة التواصل العالمية حول القضايا الهامة، يعتبر الإعلام الناطق بالإنجليزية ضرورة. وتعد قناة فرنسا 24 التي أطلقت سنة 2006 مثالا على ذلك.

كانت فرنسا 24 التي يشار إليها باعتبارها "سي أن أن على الطريقة الفرنسية"، قد أنشئت مشروعاً مشتركاً بين تي أف 1 (TF1) الشبكة الفرنسية المستقلة الأوسع انتشاراً، وتلفزيون فرنسا الحكومي. تبث القناة نشرات إخبارية بالفرنسية والإنجليزية من غرفتي أخبار متجاورتين. وأضيف البث باللغة العربية سنة 2007. كما يقدم موقع القناة على الانترنت أخباراً بالفرنسية والإنجليزية والعربية. وكانت ميزانيتها السنوية التي ابتدأت بها حوالي 100 مليون دولار، وبلغ عدد موظفيها من الصحفيين عند إطلاقها 180 صحفياً يمثلون 28 جنسية وبمعدل أعمار يبلغ 33 عاماً.⁽⁴⁵⁾

يعتبر ألان دي بوزيلاك (Alain De Pouzilhac)، المدير التنفيذي للقناة الفرنسية أن تغطية "سي أن أن" للحرب في العراق لم تكن موضوعية، بل عكست وجهة النظر الأمريكية التي ترى أن القوات الغازية كانت تسعى إلى "جلب الحرية" للعراق. وجاء في تعليق له أن "هذه القناة لن تكون مناهضة لأمريكا، ولكنها ستكتشف الأخبار العالمية بعيون فرنسية، مثلما تكتشف سي أن أن الأخبار العالمية

بعيون أمريكية." فالعيون التي ترى الأخبار قبل نقلها تصنع الفارق كما قال، ثم أضاف "لا توجد موضوعية في العالم، بل توجد نزاهة، ويوجد حياد، أما الموضوعية فلا وجود لها." ستسخر فرنسا 24 وقتا للمواقف الفرنسية أكثر مما تفعله القنوات الأخرى. وجاء على لسان مارك أوين (Mark Owen)، المذيع الذي انتقل من القناة البريطانية أي تي في (ITV) والتحق بالقناة الفرنسية، أنه خلال حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله لم تعر بي بي سي اهتماما كافيا لدعوة الرئيس الفرنسي جاك شيراك لوقف الهجمات الإسرائيلية داخل لبنان، وفي المقابل سلّطت الكثير من الأضواء على موقف رئيس الوزراء البريطاني توني بليز الداعم لوجهة النظر الأمريكية في السماح لإسرائيل بالاستمرار.⁽⁴⁶⁾

صمّمت قناة فرنسا 24 للمساهمة في نشر ما تسمّيه القيم السياسية الفرنسية: إيلاء مزيد من الاهتمام بأولئك الذين لا يحظون بتغطية كافية، وتشجيع الحوار، والتأكيد على التنمية الثقافية والاقتصادية على حد سواء.

يقول دي بوزيلاك "إن ذلك هو عكس ما تفعله أمريكا. فالرؤية الصادرة عن واشنطن تريد أن تظهر أن العالم موحد، في حين أننا سنحاول أن نبين عكس ذلك: أن العالم فيه الكثير من التنوع. تنوع في الثقافة وتنوع في الدين وتنوع في الرأي."⁽⁴⁷⁾

من جهته قال جيروم بونافون (Jerome Bonnafont)، المتحدث باسم الرئيس شيراك، إن تفكير شيراك في إنشاء فرنسا 24 بدأ في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد كان الرئيس يرى أن على فرنسا والدول الأخرى أن تتقدم لتصحيح سوء الفهم المتبادل بين الثقافات وأن عليها أن تفعل ذلك بأصواتها المنفردة بدلا من الاستسلام لـ "الاتجاه الذي يسير نحو التطابق" الذي أوجده العولمة. كان شيراك مصمما على أن يجعل وجهات النظر الفرنسية مسموعة. وعلى حد تعبير بونافون "إذا لم تحاول أن تكون حاضرا في العالم بطريقة حيوية، فإن العالم سيتجاهلك. عليك أن تظهر أنك ذو أهمية."⁽⁴⁸⁾ (في أوائل عام 2008، أعلن نيكولا ساركوزي، خليفة شيراك أنه يريد إغلاق القناتين الناطقتين بالإنجليزية والعربية، قائلا "إنه غير مستعد للسماح لقناة تبت بغير الفرنسية أن تعمل بتمويل من دافعي الضرائب". لكن فرنسا 24 اعترضت بشدة، وإلى حد كتابة هذه السطور لا تزال القضية معلقة.)

في الماضي، كان "إظهار أنك ذو أهمية" يعني في الغالب استعراض عضلاتك العسكرية، وبالتالي فالتعويل على التلفزيون بدلا من الجيوش يمكن اعتباره تقدما. وتتضح أهمية ذلك التغيير حين نرى الجهود الروسية لاستخدام موجات الأثير عوض وسائلها التقليدية لإثبات قوتها. فقد انطلقت قناة روسيا اليوم الناطقة بالإنجليزية في 2005 لإعادة تشكيل صورة روسيا. وتلاحظ سفطانا ميرونيوك (Svetlana Mironyuk)، المدير العام لوكالة الأنباء نوفوستي: "للأسف، على مستوى الوعي الجماهيري في الغرب، ترتبط روسيا بثلاث كلمات: الشيوعية والثلج والفقير. نودّ أن نقدم صورة شاملة أكثر للحياة في بلادنا."⁽⁴⁹⁾

لكن المنتقدين اعتبروا مباشرة أن القناة أداة من أدوات الحكومة. فقد اعتبر المحلل السياسي بوريس كاغارليتسكي (Boris Kagarlitsky)، أن "روسيا اليوم تعد إلى حد بعيد توأما مع خدمات البروباغندا السوفياتية التقليدية. فهم يريدون الأخبار الجيدة ويريدون أن يرسموا صورة إيجابية لروسيا." غير أن ميرونيوك ترى أن الأمر ليس كذلك: "يستحيل تقريبا أن تفرض وجهة نظرك الخاصة على بقية الآراء لأن الفضاء المعلوماتي شاسع جدا. فهناك عمليا ما لا يحصى من البدائل. ولكن الفكرة تكمن في مساعدة الجمهور العالمي على فهم ما يجري في روسيا من منظور روسيا ذاتها."⁽⁵⁰⁾

الحقيقة تقع في مكان ما بين المنتقدين والمدافعين. فالدوافع وراء إنشاء روسيا اليوم تتجاوز الرغبة في مواجهة صور قديمة للاتحاد السوفياتي المنهار. يذكر أن الرئيس فلاديمير بوتين أبدى انزعاجه من اللهجة السلبية المستمرة التي تتسم بها التغطية الإعلامية العالمية للسياسات الروسية مثل اتهام القوات الروسية بانتهاك حقوق الإنسان إبان الحرب في الشيشان، وهو صراع اعتبره بوتين جزءاً من الحرب العالمية ضد الإرهاب.⁽⁵¹⁾ وقد أصابت ميرونيوك مع ذلك، حين أشارت إلى أن البروباغندا المفضوحة يتم تحديثها بسرعة في يومنا هذا، لأن سوق المعلومات أضحي مزدحما بكل شيء، من المؤسسات الإخبارية الضخمة إلى المدونين الأفراد، فإدارة المعلومات على الطريقة السوفياتية لم تعد ممكنة، على الأقل لفترة طويلة. شأنه شأن جاك شيراك، يدرك بوتين المستويات الجديدة للمنافسة من أجل كسب الرأي العام. وعلى غرار فرنسا 24، تقدم روسيا اليوم أخبارا مع تكييف بسيط لإعطاء الأولوية لمصالح أصحابها.

الخدمة التي تقدمها القناة متقنة مهنيا وتتميز بالبراعة لكنها تعكس بوضوح الرؤية البوتينية للعالم. ويدرك العديد من المستهلكين الأخبار قواعد اللعبة، ووفقا لذلك، بإمكانهم أن يحكموا على المعلومات التي يتلقونها.

هذا التيقظ هام لأن البيئة الإخبارية الناطقة بالإنجليزية باتت أكثر ازدحاماً، فسي أن أن أُطلقت سنة 1980، ثم انطلقت خدمة بي بي سي العالمية سنة 1991، وبدأت دويتشه فيله بثها بالإنجليزية في 1992، والقائمة تطول. وهناك مشاريع أخرى تحت الإنشاء، فقد بدأ التفكير في مشروع قناة أفريقية تبث باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وقد بدت رؤية سليم أمين، أحد الذين يخططون للمشروع، قريبة من رؤية زملائه في القنوات الأخرى حين وصف فكرة القناة قائلاً "ليست لنا شبكة أو وسيلة إعلام تمكّننا من التخاطب فيما بيننا وتوصل رسالتنا إلى بقية العالم. كل ما نراه على شاشات الشبكات العالمية حول أفريقيا سلبي جداً: المجاعة، الحرب، المرض، الموت، مرض نقص المناعة. هناك أمور إيجابية تحدث هنا ولا يتم إبرازها أبدا." (52)

بالنسبة إلى هذا المشروع الأفريقي والقنوات الأخرى في الأفق، يبدو التمويل صعباً، خصوصاً إذا أراد الصحفيون العاملون فيه الحفاظ على استقلاليتهم. فالقنوات الفضائية الكبرى اليوم لم تنسج على منوال سي أن أن حين انطلقت بتمويل من مؤسسة خاصة. أغلبها تعتمد أساساً على المساعدات الحكومية، التي تأتي أحياناً مشروطة بشراكة حكومية كاملة في إدارة القناة. ومع كل الخطوة والتأثير الذي يمكن أن يكون لهذه القنوات، يبدو السوق مزدحماً بما يحّد من فرص تحقيق إيرادات كبيرة. فقناة الجزيرة الشهيرة تحتاج دوماً إلى اعتمادات مالية كبيرة من أمير دولة قطر. وخدمة بي بي سي العالمية، الفرع العالمي لبي بي سي الذي يعمل بتمويل تجاري، قالت إن عدد مشاهديها يصل إلى 65 مليون مشاهد أسبوعياً، وذكرت في العام 2006 أن وارداتها من الإعلانات تحقق ارتفاعاً سنوياً بنسبة 20% منذ العام 2001. ومع ذلك فقد أقر المسؤولون في القناة بأنها لن تحقق فائضاً ربحياً حتى عام 2010. (53)

ورغم التحديات التمويلية، فإن البث باللغة الإنجليزية سيظل في نمو. وتعد دويتشه فيله مثلاً جيداً على القنوات التي نُجحت في إيجاد موقع قدم في السوق.

فهي تبث بدرجة أولى باللغتين الإنجليزية والألمانية، ولها برامج بالإسبانية والعربية، وتبث كذلك - إلى حدود 2002 - بعض المواد بالداري والبشتو معدة للبت على قناة آر تي آي (RTA) وهي الخدمة التلفزيونية الأفغانية. وفي تعليق لمديرها التنفيذي، كريستوف لانز (Cristoph Lanz)، قال "إن الذين يشاهدون خدمة القناة باللغة الإنجليزية أكثر من أولئك الذين يشاهدون خدمتها باللغة الألمانية. ولا علاقة لذلك بالعدد القليل من المشاهدين الألمان، وإنما بحقيقة أن هناك ستة بلايين إنسان في العالم منهم 80 مليون ألماني فقط، وربما هناك حوالي 150 مليون يتحدثون الألمانية. فإذا كان إعلان مهمتك ينص على الوصول إلى العالم، فإن عليك أن تفعل ذلك عبر تجاوز هوة اللغة."⁽⁵⁴⁾

تعمل دويتشه فيله بتمويل من الحكومة الألمانية، وتتمثل مهمتها الرسمية في "جعل ألمانيا مفهومة باعتبارها أمة ذات ثقافة أوروبية المنشأ، ودولة دستورية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون." وأكدت القناة أن بثها مصمم لتحسين "صورة ألمانيا الإعلامية الخارجية" وأن "المجموعات الرئيسة المستهدفة هم قادة الرأي في العالم الذي لهم اهتمام بألمانيا وأوروبا." ويذكر إعلان مهمة دويتشه فيله أن أحد أدوارها يتمثل في "استخدام السمعة الطيبة للمؤسسة لتحسين صورة ألمانيا في العالم." ويقدر الجمهور اليومي للقناة بـ 28 مليون مشاهد.⁽⁵⁵⁾

ومنذ إطلاق إذاعتها الأولى باللغة الألمانية سنة 1953، طورت دويتشه فيله نفسها نموذجاً لمشاريع البث التي تخدم بدرجة أولى أهداف الحكومة السياسية. والنموذج الرئيس الثاني المتحرر من الارتباطات الحكومية الرسمية هو الذراع العالمية لشبكة سي أن أن (CNN International). إنها قناة خاصة ورجحية، وهي عملياً تلعب دوراً سياسياً فعالاً على صعيد العالم. ولدت سي أن أن العالمية سنة 1985 تحت مسمى سي أن أن أوروبا وتنافست في المقام الأول مع بي بي سي الإخبارية العالمية خلال تسعينات القرن الماضي، ومع تقدم الزمن اتسع انتشارها ليغطي أكثر من مائتي دولة. وباعتباره نجماً متقادماً، بدأ المشروع العام لسي أن أن يفقد بريقه، ففي الولايات المتحدة، كثيراً ما يأتي ترتيبها في المنافسة بعد قناة فوكس نيوز المحافظة ذات اللهجة الحادة. أما على الصعيد العالمي فقد أصبحت تتقدمها قنوات أحدث منها سناً وأكثر حيوية مثل الجزيرة.

ولكن سي أن أن لا تزال في قلب اللعبة، خاصة بعدما تمكنت من عقد شراكات مع قنوات محلية في أنحاء كثيرة من العالم. ومثال ذلك، سي أن أن - أي بي أ (India Broadcast News)، وهي قناة إخبارية ناطقة بالإنجليزية تبث على مدار الساعة أنشئت في عام 2005 لتربط سي أن أن بإحدى أبرز شركات البث الهندية، مجموعة تي في 18 (TV18). بينما توفر سي أن أن التغطية العالمية، تركز أي بي أن على التقارير المحلية والوطنية. وقد ذكر المدير التنفيذي لسي أن أن العالمية، كريس كرامر (Chris Cramer)، هذه الشراكة باعتبارها إحدى ثمار "الجهود التي تبذلها الشبكة للاقترب أكثر من جمهورها"، وقال رئيس تحرير القناة الجديدة، راجديب سرديساي (Rajdeep Sardesai) إن الدافع وراء العمل مع سي أن أن هو إلى حد ما الطلب على مزيد من الأخبار العالمية "في الهند التي تشهد حركة متسارعة للعولمة." (56)

هذان المنطقان يكشفان تطورات كثيرة تشهدها الصناعة الإخبارية العالمية. فقد أدركت سي أن أن أنه بسبب المصادقية والقبول الذي تحظى به المؤسسات الإخبارية المحلية والإقليمية، فإنه عليها أن تغير صورتها من صورة مؤسسة أجنبية (وهنا، غربية) إلى صورة زميل محلي. وبصرف النظر عن جودة المادة الصحفية التي تقدمها ومدى حضورها العالمي، فما زال يُنظر إلى سي أن أن باعتبارها كيانا أمريكيا، وهو ما يحدّ من قبولها. وهذا هو أحد مظاهر تأثير الجزيرة. ففي حين يستمر اتجاه البث الإخباري نحو مزيد من العالمية من حيث قدرته على الانتشار، فإنه يستمر أيضا في التأكيد على أنه أداة من أدوات خدمة مصالح البلدان أو المناطق التي ينطلق منها.

في حالة السي أن أن والأبي بي أن، تتضح من كلام سرديساي الرغبة الهندية في الاندماج أكثر وبشكل كامل في المجتمع العالمي. وبمر تحقيق ذلك الهدف عبر الولايات المتحدة، لأن ذلك يتطلب بالتأكيد الاعتماد على اللغة الإنجليزية، التي لا يبدو أن ثمة علامات تشير إلى استبدالها باعتبارها لغة مهيمنة في عالم الأعمال. وهذه العوامل مجتمعة تجعل من عقد مثل تلك الشراكة استراتيجية منطقية لجميع الأطراف.

والجزيرة ذاتها أدركت أنه إذا أرادت توسيع مجال تأثيرها العالمي، فإنها لن تستطيع ذلك باستخدام اللغة العربية وحدها. ولذلك، وبعد سنوات من الإعداد،

أطلقت الجزيرة الإنجليزية، أول قناة إخبارية ناطقة باللغة الإنجليزية من الشرق الأوسط. ومن خلال مراكز بثها الرئيسية في الدوحة وواشنطن ولندن وكوالالمبور، واجهت القناة مهمة إثبات الذات باعتبارها أكثر من مجرد رغبة في لفت الأنظار أو نسخة أصغر من بي بي سي أو سي أن أن.

في الأشهر الأولى من انطلاقها، بدت الجزيرة الإنجليزية كأها في طريقها إلى تحديد موقعها في السوق. وقد ميّزها عن غيرها من القنوات المنافسة اتساع نطاق تغطيتها وخاصة تركيزها على نقل ما يحدث في الجنوب إلى الشمال. ومن خلال تغطيتها الشاملة من الشرق الأوسط ومن أفريقيا، وفّرت منظورا لم توفره بقية القنوات الفضائية الكبرى لمشاهديها.

عند انطلاقها كانت الجزيرة الإنجليزية متاحة لثمانين مليون بيت عبر شبكات الكيبل والأقمار الاصطناعية. ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مشاهدتها متاحة إلا لعدد قليل من المشاهدين (خاصة أولئك الذين يصلون إليها عن طريق مزودي خدمة المشاهدة عبر الانترنت)، وذلك لأسباب سياسية بدرجة أولى. فقد ظلت الجزيرة فترةً طويلة عرضة لحملة تشويه شاملة من الحكومة الأمريكية - التي تنعتها بـ "قناة أسامة بن لادن" وغير ذلك من الأوصاف - وهو ما دفع مزودي الخدمة الرئيسيين إلى الإحجام عن تحميلها عبر شبكات الكيبل والأقمار الاصطناعية. ورغم أن هذه الشركات قد أعلنت أنها لن تضيف الجزيرة الإنجليزية إلى باقاتها لأسباب تتعلق بانعدام المساحة، إلا أنها كانت في الواقع تخشى من رد الفعل السلبي من قبل السياسيين والجمهور.

وكان ذلك في الحقيقة بمثابة اعتراف ضمني بأهمية الجزيرة. فقد كان يُنظر إلى القناة العربية باعتبارها قوة تستطيع توجيه الشعور العام في الشرق الأوسط بطريقة تجعله مناهضا للمصالح السياسية الأمريكية. وهناك زاوية نظر أخرى ترى أن تغطية المؤسسات الإخبارية الغربية لتعقيدات الواقع ومجريات الأحداث في هذه المنطقة من العالم كانت دون المستوى فجاءت الجزيرة لتملأ هذا الفراغ. وأيا كان تشخيصنا للوضع، فسنظل نحكم على الجزيرة وفق معايير سياسية وصحفية في الآن ذاته. فالوصول إلى سوق عالمي واسع يخضع بالأساس إلى طلب الجمهور. فإذا استطاعت الجزيرة الإنجليزية أن تغطي أهم الأحداث، لا سيما في الشرق الأوسط، بطريقة

أفضل من القنوات الأخرى، وإذا وجد منافسوها أنفسهم يقولون "على نحو ما أوردته الجزيرة الإنجليزية اليوم..."، فإن مشاهدي الأخبار سيطلبون في النهاية بأن تكون متاحة لهم. فعندما تقتنع شبكات الكيبل والأقمار الاصطناعية بأن إتاحة الجزيرة الإنجليزية للجمهور ستكون أسوأ، فسيضعون تخوفاتهم السياسية جانبا وستفتح أمام القناة أسواق جديدة.

في الوقت نفسه، تمكنت الجزيرة وعدد من القنوات العالمية الأخرى من تجاوز بعض العراقيل السياسية والفنية واتسع جمهور مشاهديها من خلال توفير مادتها التلفزيونية عبر الانترنت. فشركات مثل جامب تي في (JumpTV) التي تنطلق من الولايات المتحدة، توفر لمشتركيها مشاهدة قنوات بمفردها أو في شكل باقات من مختلف أنحاء العالم. ومع بداية 2008 أصبحت (جامب تي في) توزّع أكثر من 300 قناة من ثمانين بلدا، بما في ذلك ثلاث وسبعون قناة عربية (من بينها الجزيرة)، إلى جانب قناة إسرائيلية متخصصة في كرة القدم تبث على مدار الساعة، وقناة الجزيرة الإنجليزية. ويتراوح محتوى الباقة العربية من برامج على شاكلة "أمريكان أيدول" إلى برامج مثل غيفل - تو - غيفل التي تنقل يوميات محاكمة صدام حسين. وباستهداف المهاجرين أولا، تمكنت - جمب تي في - من تأمين اشتراكات خمسة وثلاثين ألفا لمتابعة قنواتها الدولية مع أواخر 2007 آملة أن يتضاعف ذلك الرقم أضعافا مضاعفة بالاستفادة من تزايد أعداد مستخدمي الانترنت عالي السرعة وتنامي الحاجة الملحة للتعرف على مختلف وجهات النظر حول ما يحدث في العالم. وبما أن هناك اتجاهات متصاعدة لاستخدام الانترنت قاعدة للمحتوى الإخباري على حساب التلفزيون التقليدي، فإن مزودي الخدمة أمثال جمب تي في في مرشحات بالفعل لأن يتحولوا إلى صيغة جديدة بديلة لشبكات التلفزيون التقليدية.⁽⁵⁷⁾

لنك تي في (Link TV)، مزود خدمة آخر ينطلق من الولايات المتحدة، ويقدم منتجاته عبر الانترنت والأقمار الاصطناعية. لنك منظمة غير ربحية توفر طيفا واسعا من الأخبار والوثائقيات والبرامج الترفيهية مثل قبيلة الأوردديون، ومدرسة تعليم السياقة الأفغانية للنساء، والحرب، وهو فيديو صور متحركة مكسيكي مناهض للحرب. وأشهر برامجها "موزايك" الذي يقدم ترجمة إنجليزية لبرامج إخبارية مأخوذة عن قنوات ناطقة بالعربية.

ومن الأمثلة الأخرى على اتّساع دائرة المحتوى المتاح بريدجز تي في (Bridges TV)، التي تنطلق هي الأخرى من الولايات المتحدة وتعرّف نفسها بكونها "شبكة ثقافية تُعنى بأسلوب الحياة وتقدم برامجَ صديقة للعائلة" باللغة الإنجليزية للمسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة. بريدجز تي في متاحة على الأقمار الاصطناعية وعلى الانترنت وقد أنشئت لخدمة أطفال المسلمين المهاجرين الذين ولدوا في أمريكا وذلك بتقديم برامجَ تركّز على "أسلوب حياة المسلمين في أمريكا الشمالية". ويقول موقع بريدجز على الانترنت "إنّ برامج القنوات الأجنبية تعنى بنمط الحياة في بلدانها الأصلية، وليس في أمريكا الشمالية". وعن جمهورها الرئيس، تقول القناة "إنه السوق الذي لا يتلقى الخدمة ويتكون من ثمانية مليون مسلم أمريكي". وهي مجموعة تنمو بسرعة ومستوى تعليمها وراثتها يفوق المتوسط العام للأمريكيين.⁽⁵⁸⁾ (هناك تقديرات أخرى تقول إن عدد المسلمين الأمريكيين يقارب الثلاثة ملايين).

ومواكبة لهذا التوسع المتزايد في برامج التلفزيون/الانترنت، تتواصل النقاشات بين بعض المسؤولين الحكوميين في الشرق الأوسط، والإعلاميين والمستثمرين بخصوص الحاجة للانخراط أكثر في الإعلام الغربي. وفي كلمته في اجتماع انعقد في عام 2006 وضمّ وزراء الإعلام، ذكر أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإسلاموفوبيا بشكل عام وما يدّعيه بعض الناس من أن الإسلام والإرهاب شيء واحد. وجاء في حديثه "أن على المستثمرين المسلمين أن يستثمروا في المؤسسات الإعلامية الكبرى في العالم، التي تجني في الغالب أرباحا طائلة، وذلك من أجل اكتساب القدرة على التأثير في سياساتها عبر مجالس إدارتها." وأضاف "وهذا سيكون مفيدا لنا من حيث تصحيح صورة الإسلام على الصعيد العالمي." ومن مقترحاته أيضا إطلاق مزيد النسخ الإنجليزية لوسائل الإعلام العربية والارتقاء بمصداقية الإعلام في البلدان الإسلامية حتى لا يستمر النظر للمؤسسات الإخبارية على أنّها أبواق دعاية للحكومات.⁽⁵⁹⁾

جزء من المسار الذي حدّته هذه الوصفة انطلق منذ تسعينات القرن الماضي، حين استثمرت شركة المملكة القابضة بقوة في مؤسسات إعلامية غربية. فالمملكة القابضة تملك أصولا كبيرة في مؤسسة الأخبار، وهي الشركة الإعلامية الدولية

التابعة لريوبرت ميردوخ (Rupert Murdoch)، كما تملك أيضا استثمارات كبيرة في تايم وارنر وديزناي.⁽⁶⁰⁾ أما عن حجم النفوذ الذي يتمتع به الأمير الوليد بن طلال فذلك قابل للنقاش، رغم أن بعض النقاد الإعلاميين يعزون نفوذه إلى مسائل مثل التحذير بشأن المشاعر المناهضة للمسلمين الذي بثّ مع سلسلة 24 الدرامية على شبكة فوكس (وهي جزء من مؤسسة الأخبار)، والتي اشتملت بعض حلقاتها على مسلمين إرهابيين. أما من ناحية التغطية الإخبارية لمؤسسة الأخبار - سواء على صعيد البث التلفزيوني أو الصحافة المطبوعة فلا يبدو أن لاستثمارات الأمير الوليد أي أثر يذكر.

وما يدعو للشك أكثر هو قدرة المؤسسات الإعلامية التابعة للبلدان الإسلامية على اكتساب مصداقية أكبر - وبالتالي نفوذ أوسع - على مستوى العالم. ففي سياق منافستها لمصادر الأخبار الأجنبية، مثل القنوات الفضائية الغربية، يمكن لمزوّدي الأخبار المحليين والإقليميين أن يحظوا بثقة أكبر لكونهم "جزء منا". ومع ذلك يظل الجمهور متشككا لأن المؤسسات الإخبارية في الكثير من البلدان الإسلامية تعمل بتوجيه من الحكومات فتأتي منتجاها انعكاسا لذلك التوجيه. وهذه المواصفات لا تنطبق على الجميع، إذ أنّ بعض وسائل الإعلام - وخاصة المطبوعة - تحقق نجاحا رغم الضغوط السياسية والدينية. ولكن في المحصلة، هناك حدود، فانتقاد السياسيين أو رجال الدين يمكن أن يقود إلى عقوبات شديدة أو إلى تأنيب خفيف. وفي نظام كهذا، ورغم اتجاه الجمهور للاعتماد أكثر على مصادر الأخبار المحلية، تظل المصداقية مسألة يصعب التحقق منها. ومع ذلك، فإن التنوع الكبير في مزوّدي الخدمات الإخبارية من شأنه أن يغيّر من الديناميات السياسية على المستوى العالمي؛ وهو أمر بدأ صنّاع السياسة يعترفون به تدريجيا.

تستمر قنوات التلفزيون الفضائية في الانتشار ويستمر تأثيرها في السياسة والمجتمع في التعاضم بشكل عام. وعلى غرار الأقمار الاصطناعية، تلف هذه القنوات عبر الفضاء، ويحظى تأثير الجزيرة أيضا بدفع إضافي عبر استخدام أدوات الفضاء الإلكتروني.

تدفق الإنترنت

رغم السرعة الهائلة التي انتشرت بها قنوات التلفزيون الفضائية، فإن ذلك لا يمثل شيئاً مقارنة بوتيرة نمو الإعلام الذي يعتمد على شبكة الإنترنت. ومع ذلك لم يكن هذا النمو متوازياً، حيث وصل قسم من العالم إلى مرحلة جنّي الثمار بينما لا يزال قسم آخر متخلفاً. وهذا ما يسمى "الانقسام الرقمي"، الذي يمكن تعريفه بالحالة التي يعجز فيها بعض الناس - عادة لأسباب اقتصادية واجتماعية - عن الوصول إلى المعلومات واستخدام تقنيات الاتصال (ICT) بوتيرة كافية أو سهلة أو يعجزون عن ذلك تماماً.⁽¹⁾

وقد جرت دراسة هذا التفاوت منذ سنوات عديدة وخاصة من حيث تأثيرها في التقدم الاقتصادي. ففي سنة 1984 ذكرت هيئة تنمية الاتصالات الدولية أن تخلف البنية الأساسية للاتصالات الهاتفية في البلدان النامية على أنها عائق أمام النمو الاقتصادي. ورغم أن التركيز تحوّل من الهاتف إلى مسائل تتعلق بالحاسوب، ظلت الاختلافات بين الأمم المتقدمة والأقل تقدماً مذهلة. وفي سنة 2002 ذكر اتحاد الاتصالات أن "مواطني لكسمبورغ الذين يبلغ عددهم 400,000 يتقاسمون فيما بينهم نسبة من نطاق التردد العالمي تفوق ذلك المتاح لسكان أفريقيا الـ 760 مليوناً."⁽²⁾ وهذه الإحصاءات يمكن ترديدها مراراً، خاصة في السنوات الأولى من القرن الجديد. أما الآن فإن الشقة بدأت تضيق ولكن، وحتى أثناء حدوث ذلك تبقى قيمة مظاهر التنمية المرتبطة بالمعلومات وتقنيات الاتصال موضع نقاش.

ومع ذلك تبقى حظوظ التغيير السياسي المرتبط بأنشطة الإنترنت هائلة. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن لتأثير الجزيرة أن يساعد الحكومات لتصبح شفافة أكثر وأقدر على التجاوب. وحتى المسائل العادية مثل سداد سعر تذكرة موقف السيارة،

يمكن جعلها أقل إزعاجا حين تتوفر الخدمة إلكترونيا. وعلى نطاق أوسع، يمكن للانترنت وبقية الآليات الاتصالية أن تكون أدوات رائعة في التحول الديمقراطي، وذلك بإضافة أبعاد جديدة لحرية التعبير والعمل السياسي. ومن ناحية أخرى، هناك جوانب سلبية. فالانترنت بإمكانها أن تنقل المعلومات - بصرف النظر عن صحتها - بسرعة فائقة تجعل المسافة بين إمكانية النقاش وتحريك المظاهرات الاحتجاجية ضيقة إلى حد بعيد. كما أن الانترنت ثبت أنها أداة لا تقدر بثمن لدى المنظمات الإرهابية.

تحديد الأولويات

في تقريره بمناسبة الألفية الثالثة، لاحظ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (Kofi Annan)، أن "التكنولوجيا الجديدة توفرّ فرصة غير مسبوقة للبلدان النامية تمكّنها من "القفز" على المراحل الأولى للتنمية. ينبغي بذل الجهد من أجل الارتقاء بدرجة وصول شعوب تلك البلدان إلى شبكات المعلومات الجديدة إلى الحد الأقصى." أمّا رئيس مايكروسوفت، بل غيتس (Bill Gates) فيرى أن في التركيز المفرط على المعلومات وتقنيات الاتصال صرفا للأنظار عن قضايا ملحة أكثر. وتساءل غيتس قائلا "هل يدرك الناس ماذا يعني أن يعيش إنسان على دولار واحد في اليوم؟ إن 99% من فوائد امتلاك جهاز حاسوب شخصي تأتي بعد توفير مستوى معقول من التعليم والرعاية الصحية للشخص الذي سيجلس إلى الطاولة ويستخدمه." وقد سخّرت مؤسسة بل وميلندا غيتس أغلب مواردها لتطوير مستوى الرعاية الصحية والتعليم وليس لمنح مرتبطة بالمعلومات وتقنيات الاتصال.⁽³⁾

إن الذين يعتقدون في إعطاء الأولوية لمكافحة الملاريا والإيدز والأمراض الأخرى، ويفضّلون تطوير الخدمات الصحية الأساسية قبل توسيع فرص استخدام الانترنت، يمتلكون حجة قوية. ومع ذلك فلا ينبغي أن يكون الطريقتان متعارضين، والمشاكل التي أثارها غيتس وآخرون يمكن تذليلها نوعا ما بفضل استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال. في الهند تستخدم "مراكز المعرفة" غير الربحية التي أقيمت في بعض القرى، الطاقة الشمسية والتكنولوجيا اللاسلكية لتقدم للمواطنين معلومات عن برامج الرعاية الحكومية، والاستشارات الصحية، وأسعار أسهم

الشركات في السوق المالية، إلى جانب مواد أخرى مفيدة. وبإمكان الطلبة في المدارس المحلية أن يطوروا قدراتهم في استخدام الحاسوب ويبحثوا عن وظائف عن طريق الانترنت. من جهة أخرى، تنمّي مراكز المعرفة لدى سكان القرى الصغيرة الشعور بالارتباط بمجتمعهم الواسع.⁽⁴⁾ غير أن هذه الجهود لم تتمكن من القضاء على الانقسام الرقمي بأي معنى من المعاني. فحتى داخل القرى التي توجد فيها مراكز المعرفة، يبقى الوصول إلى الانترنت مقصورا نسبيا على ذوي الدخل الأفضل، بينما يظل أولئك الأكثر فقرا غير مشمولين بها. كما أن بعض الأنشطة التي تعتمد على الانترنت تبقى محدودة الفائدة: فالمسح الفضائي لحركة التيارات الكبرى للأسماك أنشئ بالأساس لفائدة صيادي السمك في القرى الهندية، إلا أن الصيادين الأكثر ثراء هم وحدهم من يملكون أجهزة الملاحة والقوارب الكبيرة بما يجعلهم أقدر على الاستفادة من المعلومات. إلى جانب ذلك، أغلب المواد المتاحة على الانترنت تقدّم باللغة الإنجليزية، ولو أن ذلك قد بدأ يتغير بالتدريج.⁽⁵⁾

فالانترنت ينبغي النظر إليها إذن باعتبارها عاملا من عوامل التقدم التدريجي وليس باعتبارها الترياق الذي سيعيد بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي بشكل فوري. ولا يمكن أن ننكر، مع ذلك، أن التغييرات جارية، حتى وإن كانت آثارها على المدى البعيد غير مؤكدة. ففي مقدونيا، دخلت الخدمة شبكة "واي فاي" (Wi-Fi) وهي تغطي مساحة ألف ميل² وتشمل ثلاثين مدينة. وفي إربد في الأردن، شارع طوله نحو نصف ميل، فيه أكبر تجمع في العالم لمقاهي الانترنت، كان ذلك عام 2002. ويمكن لـ "واي ماكس" (Wimax) الذي أعقب واي فاي، أن يوفر خدمة الانترنت فائقة السرعة إلى المناطق الريفية التي كانت تعتبر في السابق خارج نطاق تغطية الانترنت.⁽⁶⁾

وبالتوازي مع حدوث هذه التغييرات، يستمر تطور التكنولوجيا. وأحد نماذج هذا التطور العملي والرمزي في الوقت نفسه، هو أن يتوفر "حاسوب محمول لكل طفل"، وهو مشروع وُلد في معهد مساشوستس للتكنولوجيا ويهدف إلى صنع حاسوب محمول منخفض التكلفة، بحيث يمكن أن يتم توزيع ملايين منه على أطفال المدارس. وقد وصف في البداية بـ "حاسوب الـ 100\$"، غير أن التكلفة الحقيقية يمكن أن تكون في حدود 150\$، ومع ذلك تمثل هذه الخطوة إنجازا ملحوظا.

وحسب المقترح الأولي، سيستخدم الجهاز الجديد نظام تشغيل لاينوكس (Linux) ويتضمن شاشة عرض ثنائية الاستخدام - واحدة على طريقة دي في دي (DVD) كاملة الألوان، والثانية بالأبيض والأسود مع قابلية القراءة حتى تحت ضوء الشمس الساطع. وسيشتغل الحاسوب المحمول بسرعة 500MHz وفيه ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية (DRAM) سعتها تقدر بـ 128MB، مع ذاكرة فلاش بسعة 500MB، ولن يكون فيه قرص صلب، وإنما ستكون له أربعة منافذ يو أس بي (USB). وستسمح هذه الأجهزة المحمولة بالارتباط اللاسلكي بالانترنت، وهو ما سيجعل منها، إلى جانب أشياء أخرى، بمثابة شبكات ترتبط ببعضها البعض عبر التواصل مع الأجهزة القريبة منها بما يخلق من تواصلها شبكات محلية خاصة. وحسب معهد مساشوستس للتكنولوجيا، سيكون بإمكان هذه الحواسيب أن تؤدي أغلب الوظائف ما عدا تخزين كميات كبيرة من المعلومات، وستشتغل بطاريات يمكن شحنها بسرعة فائقة. ومع توسع حركة الارتباط بالانترنت، تعد هذه الأجهزة بأن تربط مستخدميها بالعالم الأوسع. وكما جاء على لسان سيمور بيرت (Seymour Papert) من معهد مساشوستس، "ليست هناك طريقة أخرى مقترحة لتمكين الناس من إحداث تغيير جذري في طريقة وصولهم إلى المعرفة إلا باستخدام الإعلام الرقمي".⁽⁷⁾

بدأ إنتاج هذه الأجهزة بكميات كبيرة في أواخر عام 2007. وتضاعف الطلب عليها نظرا للتزايد الهائل في عدد التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس في البلدان النامية. فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء وحدها تسجيل 22 مليون تلميذ إضافي بين عامي 1999 و2004 أي بزيادة 18% في نسبة المسجلين. وقد فاق هذا التسارع بكثير مقدرات تلك البلدان وهو ما نتج عنه ندرة في الكتب المدرسية وبقية اللوازم.⁽⁸⁾ هذه المنطقة يمكن أن تكون أرضا خصبة لتطبيق مبدأ حاسوب محمول لكل طفل، وذلك لأن المشروع بإمكانه أن يعطي كل تلميذ شيئا يستخدمه في الفصل ثم يأخذه معه إلى البيت.

الاستجابة لهذا المشروع كانت متباينة. فقد وقعت ليبيا في العام 2006 اتفاقا لاقتناء 1,2 مليون حاسوب، ما يعني جهازا محمولا لكل طفل في سن الدراسة في البلاد. أما المدارس في نيجيريا فتملك الأجهزة، بينما انضمت الأوروغواي ورواندا

إلى بقية البلدان المشاركة في هذا المشروع. من جهتها تبنت البرازيل الفكرة ليس بغرض مساعدة أطفالها فحسب، وإنما لاغتنام فرصة تصنيع عدد من الأجهزة وتعزيز تطلعاتها في التحول إلى أحد كبار مصنعي الإلكترونيات. وهناك بلدان أخرى، مثل الشيلي والهند، رفضت المشاركة - على الأقل في المرحلة الأولى - وذكرت أن لديها نفقات كبيرة من شأنها أن تعوق تمويل مشاريع إضافية.⁽⁹⁾ ومن بين الأسباب الأخرى التي دعت إلى الاعتراض على مشروع الحاسوب المحمول، وعلى حركة انتشار أجهزة الحاسوب بشكل عام، الخشية مما يعد به المدافعون عن هذا المشروع تحديدا: تقريب العالم الخارجي من مستخدمي أجهزة الحاسوب المحمول. فقد أعربت بعض الحكومات في منطقة الشرق الأوسط عن خشيتها من أن يؤدي استخدام الانترنت إلى انتشار الأفكار السياسية وأنماط الثقافة الغربية. فالقيادات السياسية والدينية تبدو بالتالي متحفظة إزاء تمكين هذا العدد الكبير من صغار السن من الوصول إلى معلومات "غير مقبولة".⁽¹⁰⁾

وهناك خشية أخرى في بعض الأوساط من الإقدام على استثمار كبير في هذا النوع من الحواسيب المحمولة، وهي أن هذه الأجهزة سيقع تجاوزها قريبا باعتبارها أداة شخصية للحصول على المعلومات. ويبدو أن خليفتها سيكون الهاتف الخليوي - وليس الهاتف المحمول الذي يستخدم للمكالمات فقط، وإنما الهاتف الذي يتمتع بمواصفات الحاسوب الشخصي وقدراته. وباعتباره غير مكلف، محمولا، وواسع الانتشار، فإن الهاتف الخليوي بإمكانه تقليص الهوة الرقمية بشكل كبير عبر توفير الارتباط بالانترنت على نطاق واسع. وقد تطور استخدام الهاتف الخليوي بسرعة فائقة وعلى نطاق واسع. ففي روسيا على سبيل المثال، كان عدد مستخدمي هذه الأجهزة سنة 2000 مليون مستخدم، ومع نهاية 2005 بلغ العدد 120 مليونا، مع زيادة بمعدل ثلاثة ملايين شخص يشتركون كل شهر. أما على الصعيد العالمي، وحسب إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات، فقد تجاوز عدد مشتركى الهواتف الخليوية عتبة الثلاثة مليار شخص سنة 2007 (وهو تقريبا ثلاثة أضعاف عدد مستخدمي الانترنت).⁽¹¹⁾

في بنغلاديش يرتبط القرويون بشبكة الانترنت أولا وأساسا عن طريق الهاتف الخليوي. فرغم أن عدد السكان يبلغ 150 مليون نسمة، لا يوجد في بنغلاديش إلا

مليون خط هاتف أرضي، بينما بلغ عدد مشتركى الهاتف الخليوي في أواخر العام 2006، ستة عشر مليون مشترك، مع زيادة مليوني مستخدم شهريا. فوتيرة النمو هناك مدهشة للغاية، إذ كان عدد مستخدمي الانترنت في شهر يناير/كانون الثاني 2006 في حدود 370 ألف بنغالي، وأصبح مع نهاية العام يعد بالملايين ولا تزال الأرقام في تصاعد.⁽¹²⁾

ولا يزال نطاق الخدمات التي يمكن للهواتف الخليوية أن تؤدّيها يتّسع باستمرار، من ذلك تطوير سبل الوصول إلى الانترنت وتوفير إمكانية مشاهدة الفيديو بجودة التلفزيون نفسها. وهذا من شأنه أن يؤثر في الكيفية التي يتلقى بها الناس المعلومات: فهم يستطيعون الآن تلقيها بسرعة أثناء تنقلهم. وهذا بدوره من شأنه أن يؤثر في طريقة تفاعلهم معها. فالمنامح الشّعوري الذي يصاحب مشاهدة الأخبار في البيت على جهاز تلفزيون أو شاشة حاسوب يختلف عن سماع الأخبار بهاتف محمول وسط جمع كبير من الغرباء على متن حافلة أو في زاوية من زوايا الشارع. وإذا صادف أن هنالك آخرين في نفس الظروف يتلقون الخبر نفسه فيمكن أن تحدث سلسلة من الاستجابات بين أولئك المتلقين. وعلى مزودي الأخبار أن يدركوا ذلك وأن يأخذوه بعين الاعتبار عند نقل تقارير إخبارية يمكن أن يكون لها مفعول تحريضي.

خلال حرب العراق، أثر اتّساع عدد مزوّدي الأخبار واختلاف مقارباتهم في تغطية الأحداث على تقلب الأخبار. وفي سنة 2004 رفعت التقارير الإعلامية العربية حول مزاعم ارتكاب الجنود الأمريكيين تجاوزات بحق المعتقلين مستوى الخطاب من درجة الحذر إلى درجة التحريض. وفي تغطيتها لقضية "أبو غريب" امتنعت صحيفة "عرب نيوز" (Arab News) السعودية الناطقة بالإنجليزية عن نشر بعض الصور الأكثر إثارة للاشمئزاز. وفي تعليق لحرر الصحيفة خالد المعيني، قال "إنها مقززة، ولا أريد أن ألهب العواطف أكثر. لا أريد أن أرى الشعب الأمريكي بأكلمه يدان بسبب ما ارتكبته حفنة من الأشخاص، تماما كما لا أريد تطبيق مبدأ الإدانة الجماعية على كافة السعوديين لأن 16 من أصل 19 من المختطفين [في هجمات 11/9] من أصل سعودي." ومن جهة أخرى نشرت صحيفة "الوفد" المصرية صورا قيل إنها لجنود أمريكيين ينتهكون حرمان نساء عراقيات. وقد

انتشرت الصور على نطاق واسع على شبكة الانترنت، لكن السفارة الأمريكية في القاهرة قالت إنها مفبركة ومأخوذة من مواقع إباحية.⁽¹³⁾

وفي سنة 2005، أدت تغطية فضائح أخرى مرتبطة بانتهاكات مماثلة إلى وفاة ما لا يقل عن خمسة عشر شخصا وجرح أكثر من مائة آخرين في مظاهرات تسببت فيها تقارير إخبارية. وقد نشرت مجلة "نيوزويك" (Newsweek) تقريرا استند إلى تصريح غير مؤكد لمصدر وحيد لم يذكر اسمه، قال إن محققين أمريكيين في معتقل غوانتانامو رموا نسخة من القرآن في الحمام إمعانا في إهانة المعتقلين المسلمين. وبعد أيام قليلة، وفي مؤتمر صحفي في إسلام آباد، ظهر السياسي الباكستاني (ونجم الكريكت السابق)، عمران خان وفي يده نسخة من المحلة متهما الولايات المتحدة — "تدنيس الكتاب الذي تقوم عليه عقيدتنا كلها." نقلت الإذاعة كلمة خان، ومعها مداخلات لرجال دين مسلمين غاضبين، وبثت الهواتف الخليوية ورسائل الإيميل ذلك على نطاق أوسع. ومن جهتها، نشرت الصحف المحلية الخبر وبدأت التحركات الاحتجاجية تعم أرجاء العالم الإسلامي. أما نيوزويك فقد تراجعت عن موقفها وذكرت أن هناك مشاكل بخصوص مصدر الخبر.⁽¹⁴⁾

هذه الزوبعة القاتلة هي نتيجة لصحافة رديئة زاد من سوءها سرعة الانتشار. فقد ورد في الخبر الأصلي أن "مصادر قالت للنيوزويك"، في حين كان هناك مصدر واحد وليس عدة مصادر. كما أورد الخبر أيضا أن الجزء الخاص بتدنيس القرآن "من المتوقع" أن يتضمنه تقرير للبتاغون. وكما أشار محرر الواشنطن بوست (Washington Post) مايكل غتلر (Michael Getler)، فإن ذلك بمثابة قولك إنه "من المتوقع" أن يتم اتهام فلان، وببساطة ليس من شأن الصحفيين قول ذلك.⁽¹⁵⁾

وحين يصدر خبر كهذا، فإنه سرعان ما ينتشر في كل أنحاء العالم، وستكون له تداعيات مختلفة بحسب الجمهور الذي يصل إليه.

ما دفع بالمسألة خارج كل الحدود الصحفية هو رد الفعل العنيف على التقرير. فقد مات أناس جراء ذلك. وقد أثبتت الأدلة لاحقا أن خبر النيوزويك كان صحيحا، وكما لاحظ هندريك هرتزبورغ (Hendrik Hertzberg)، القضية الحقيقية هي التعذيب والانتهاكات وليست الممارسة الصحفية.⁽¹⁶⁾ ومع ذلك،

فعندما تنتقل المعلومات بعيدا جدا وبسرعة فائقة، ينبغي على المؤسسات الإخبارية أن تشعر بالحاجة إلى الارتقاء بمعاييرها وتوقع ردود الفعل الممكنة على منتجاتها. ومع اتساع دائرة لإعلام الإخباري، تصبح مسألة الكفاءة الصحفية والنزاهة أكثر أهمية. وسيصبح الناس محاصرين بمعلومات من مصادر لا حصر لها. ورغم أن أغلب مستهلكي الأخبار سيكون لهم عدد قليل من المزودين المفضلين، إلا أنهم سيكونون أيضا في مرمى ناشري الأخبار من مصادر غير مؤكدة. ستتشر الإشاعات والأخطاء وعلى الجميع واجب التعامل معها. وكما ينبغي على المؤسسات الإخبارية أن تؤدي عملها بمستوى عال، فإن على الجمهور أيضا أن يتحلى بمسؤولية أكبر ويكون على قدر من المعرفة تؤهله لتصفية المعلومات وتمييز الأصلح منها.

وهذا جزء من التحول في مشهد الإعلام الإخباري الذي طرأ عليه تغيير هائل يفوق كل التغييرات التي شهدتها في الماضي. فقد كانت الصحف قادرة على استيعاب الآثار التي خلفها ظهور الإذاعة والتلفزيون، ولكنها تخضع الآن لاختبارات جديدة أمام أحدث أنماط الإعلام. وهذا لا يتعلق بمسائل تكنولوجية بحتة، إذ أن الجمهور لم يهجر الإعلام القديم لأنه أصبح مفتونا بنواقيس الآلات الجديدة وصفاراتها، بل لأن العلاقة بين مزود الخدمة الإخبارية ومستهلك الأخبار قد تغيرت.

الشراكة الجديدة

في عام 2005 صرح ريوبرت ميردوخ قائلا، "أعتقد أن عددا كبيرا منا نحن المحررين والمراسلين انقطعت صلته بالقراء." وأضاف أن على مؤسسته الإخبارية أن تصبح أكثر ذكاء في استخدام الانترنت وأن تحوّل منتجاتها إلى "مساحات للتحوار" يستطيع الجمهور من خلالها "الدخول مع مراسلينا ومحررينا في نقاشات مطولة." وذكر ميردوخ الفرق بين "المهاجرين الرقميين" - الأشخاص الأكبر سنا الذين يوازنون بين الإعلام القديم والجديد - و"الرقميين الأصليين" الذين يعتمدون على البوابات الالكترونية مثل ياهو (Yahoo) وغوغل (Google) ويتلقون معلوماتهم بانتظام من المدونات. هذا الجيل الأصغر من الجمهور يعتبر أن الحصول على

المعلومات مسار من المشاركة، كما يبدو جليا في شبكات الويكي (Wikis) التي تسمح للقراء بتحرير المحتوى والمشاركة في إنتاجه.⁽¹⁷⁾

وعندما يندلع حدث كبير مثل غزو العراق في 2003، تدخل إلى الساحة أنماط معينة من الاستخدام الإعلامي، كما ورد في النتائج التي توصل إليها مركز الإعلام الاجتماعي التابع للجامعة الأمريكية:⁽¹⁸⁾

- هناك تفاعل بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد غير الرسمي: مثال على ذلك إيراد مدونين لمقاطع من سي أن أن، ومتابعة نيويورك تايمز (New York Times) للمدونات.

- رغم هذا التفاعل، لا يزال محتوى الكثير من الإعلام العشوائي/غير الرسمي يعكس غياب الثقة في الإعلام الإخباري الرسمي.

- يعتمد الإعلام غير الرسمي على مستخدمين يثقون في الأصوات الفردية - الإيميل الذي يتلقونه أكثر من نشرات الأخبار التلفزيونية.

تتصرف أغلبية صحافة التيار الأساسي بأسلوب أبوي في تعاملها مع الجمهور. فالمؤسسات الإخبارية تضع أجندة المحتوى وتحدد مواقيت البث، أما المدونات وأشكال الصحافة التشاركية الأخرى فقد تحدت ذلك وغيرته، ومن خلال قيامها بذلك انخرطت في منافسة حادة بشأن ضمان ولاء الجيل القادم من مستهلكي الأخبار.

وتجسد التجربة الروسية مع التدوين كيف يمكن للمدونات أن تتحول إلى مهرب للصحافة المستقلة التي لا يمكن ممارستها ضمن إعلام روسيا التقليدي. فمع استمرار الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة الروسية على حرية الصحافة التقليدية، يسمح الفضاء الإلكتروني لمستخدميه من المواطنين الروس بإخفاء هوياتهم والوصول إلى مختلف أنحاء العالم. وعلى طريقة المواطنين السوفييت الذين كانوا يعتمدون على ساميزدات (samizdat) - التوزيع السري للمطبوعات ذات المحتوى المناهض للحكومة - أصبح المدونون يناقشون سياسات الحكومة وفي بعض الأحيان يعلنون عن التحركات الاحتجاجية.⁽¹⁹⁾

وقد كتب غاري كاسباروف (Garry Kasparov)، بطل العالم الأسبق في الشطرنج والذي أصبح من أشد منتقدي حكومة بوتين، "سرعان ما تحولت الشبكة

العنكبوتية إلى ملجأٍ أخير للمعارضة في بلادي." وكاسباروف هو أحد مؤسسي "روسيا الأخرى"، التحالف المعارض الذي يعتمد على الانترنت في نشر أشرطة فيديو تحتوي على مشاهد مصورة من المظاهرات التي ينظمها - بما في ذلك صور قوات الأمن وهي تهاجم المتظاهرين - وفضح ما يسميه "ازدراء نظام بوتين لحقّ المواطنين وللقانون." وتستخدم قوى المعارضة المدونات أيضا، وقد أشار كاسباروف إلى أن عدد قراء مدونة "مجلة روسيا الحية" ذات الشعبية الواسعة يصل إلى 2.2 مليون أسبوعيا، ويقطن مليون منهم خارج روسيا. ويساهم هذا العدد الهام من الجمهور الخارجي في نشر رسالة المعارضة الروسية عبر وسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم.⁽²⁰⁾

وإلى جانب التدوين في شكله البسيط، برزت "أوهماي نيوز" التي تنطلق من كوريا الجنوبية باعتبارها أحد أهم نماذج صحافة المواطن. لقد نقلت "أوهماي نيوز" التدوين إلى مستوى أقرب ما يكون من الصحافة التقليدية إذ أصبح لها "مراسلون" (60,000 مع أواخر 2007) ومحررون يفرضون معايير لضبط الجودة تجعل من الإنتاج المعروض أكثر مصداقية. ولكنها لاتزال مبادرة شعبية. فقد جاء في تعليق لجون ك. مين (Jean K. Min)، مسؤول الاتصالات وعلاقات العمل الدولية في أوهماي نيوز "على عكس ما كان يظن، ليست الانترنت وسيلة أخرى لنقل الأخبار فقط، بل هي فضاء يمكن للجميع أن يستخدمه. وذلك يعني أن الصحافة ستكف عن كونها محاضرة يلقيها عدد قليل من الأشخاص "الخاصين"، وستتحول إلى عملية حوارية."⁽²¹⁾

"أوهماي نيوز" نموذج لبقية الخدمات الإخبارية، مثل "آي طاك نيوز" (iTalkNews) التي تنطلق من الولايات المتحدة. فقد قالت إليزابيث لي (Elizabeth Lee)، إحدى مؤسسات "آي طالك نيوز" إن هذه المبادرات الالكترونية بصدد تغيير طبيعة الأخبار لأنها "تقليديا كانت تنزل من فوق إلى تحت. نريد أن نرى أخبارا تتبع من الناس، وتتجه صعودا. لا أعتقد أن صحافة المواطن بمثابة البديل عن الأخبار التقليدية، بل سيكون لدينا تيار تبادلي." وكان موقع "آي طالك نيوز" على الانترنت قد أعلن أن المشروع نشأ استجابة "للحاجة إلى جماعة تفاعلية حيث يمكن للناس أن يقرؤوا الأخبار العاجلة، ويناقشوها، ثم يرسلون مقالاتهم

الخاصة." ويشير الموقع إلى أن "الفرق بين التدوين وصحافة المواطن هو أن النوع الثاني يحاول أن يحافظ على مبدأ المحاسبة ودقة الوقائع التي كانت حاضرة في الصحافة الأم ولكنها ليست دائما متوفرة في المدونات."⁽²²⁾

غلوبل فويسز (Global Voices) خدمة إخبارية أخرى تعتمد على الانترنت وتتجاوز التدوين العادي. وقد علق إيثان زوكرمان (Ethan Zuckerman) أحد مؤسسيها قائلاً إن غلوبل فويسز هي "شبكة من المدونين، والناشطين، والمواطنين الإعلاميين" يردون على "عقلية القطيع" التي تقود أغلب المؤسسات الإخبارية التي تغطي أسخن أحداث اللحظة على حساب قضايا أخرى هامة. وأضاف زوكرمان "ينبغي الانتباه إلى أننا لسنا موقعا إخباريا. نحن موقع إعلامي للمواطنين. وكثير مما ننقله هو ملاحظات وآراء." يوفر الموقع منتدى لـ "مدونين جسور" لينقلوا ما يحدث في بلدانهم أو في مناطقهم إلى جمهور عالمي. والحررون-المدنون المسؤولون عن الموقع ينتقون روابط أهمّ المدونات ويوفرونها من مناطق مختلفة من العالم. وتستخدم "غلوبل فويسز" عددا من التكنولوجيات، من بينها المدونات، والويكيز، والبودكاست، والحادثة الالكترونية للفت الانتباه إلى أخبار قد لا تكون انتبهت إليها المؤسسات الإعلامية التقليدية. ثم تعرض منتجاتها على تلك المؤسسات الإخبارية باعتبارها مواد يمكن اعتمادها أفكارا لقصص إخبارية.

تشبهه فلسفة "غلوبل فويسز" تلك التي تقود بعض القنوات التلفزيونية الإخبارية الناشئة ومواقع الانترنت الإخبارية: "لأن أصوات الأمريكيين الشماليين والأوروبيين الغربيين ووجهات نظرهم تهيمن على الإعلام الإخباري وعلى الانترنت معا، فإن "غلوبل فويسز" تركز على بقية العالم. هدفنا هو إدخال الأصوات التي لم تكن في السابق مسموعة إلى التيار الأساسي في الإعلام."⁽²³⁾

في بعض الأحيان يمكن لتلك الأصوات التي لم تكن في السابق مسموعة أن تبرز وتكتسب صدى بفعالية مذهلة. ففي اللحظات التي أعقبت تفجيرات لندن في 7 يوليو/تموز 2005، بدأت البي بي سي في تلقي صور من أناس في مواقع الهجوم. وفي غضون ساعة ارتفع عدد الصور الثابتة ومقاطع الفيديو، التي التقطت أساسا بالهواتف النقالة، إلى الخمسين، وبعد أيام من الهجوم تجاوز العدد الألف. ثم عرضت البي بي سي تلك الصور في معرض الكتروني. كما استخدمت مواقع

الالكترونية أخرى تلك الصور، وفي النهاية قدم هذا النمط من "صحافة المبادرة الذاتية" خدمة متكاملة فاقت ما قدمته وسائل الإعلام التقليدية. استخدمت الانترنت أيضا لوحة إعلانات ضخمة لأولئك الذين يبحثون عن أشخاص مفقودين، أو يسعون وراء الرفاه، أو يرغبون في مناقشة الأحداث.

لقد مثل ذلك تحولا هاما في مقارنة المؤسسات الإخبارية الأساسية لجمع المعلومات. تقليديا، ربما كانت التقارير الإخبارية المبكرة حول حدث مثل تفجيرات 7 يوليو/تموز لا تحوي صوراً نظراً لعدم وجود مصوري أخبار محترفين في مسرح الأحداث. أما الآن فيمكن الاعتماد على الناس العاديين لتوفير الصور. في السابق كانت المؤسسات الإخبارية تدقق كثيرا في ما يصل إليها من مواد بغرض التخلص مما تعتبره زائفا، أما الآن وفي ظروف مشاهمة بشكل عام، فقد أصبحت عملية جمع الأخبار تقوم على شراكة مفتوحة وموثوق بها مع الجمهور.

ورغم توفر المواقع الالكترونية، فإن الناس ما زالوا يعتمدون بدرجة كبيرة على المواقع الإخبارية التقليدية. ففي يوم 7/7 تلقت مواقع الأخبار الالكترونية ما نسبته 6% من كامل حركة المرور على النت، أي بزيادة 50% عن اليوم السابق. وقد سجل موقع بي بي سي ما نسبته 29% من جميع الذين اطلعوا على صفحات المواقع الإخبارية. ومن جهتها نقلت صحيفة "الغارديان" (The Guardian) أن موقعها استقبل 1.3 مليون زائر و 8 ملايين اطلعوا على صفحاتها في ذلك اليوم، 500,000 منهم من الولايات المتحدة الأمريكية. أما مدريد، حيث وقعت تفجيرات مارس 2004 فقد استقبلت عددا من الزوار يفوق أية مدينة أخرى باستثناء لندن ذاتها.⁽²⁴⁾

يجسد استخدام الجمهور للإعلام الجديد وسيلة لعرض المعلومات والوصول إليها بخصوص هجوم 7/7 تغييرا في العلاقة بين مستهلكي الأخبار ومزوديها. تلك الأحداث، إلى جانب النضج الذي وصلت إليه المدونات، يدل على أن هذا الالتقاء لن يعني بالضرورة استبدال الإعلام الجديد بالقديم، وإنما سيكون هناك مسار من التوسع التعاوني، يصبح فيه الجمهور شريكا نشطا في إنتاج نوع جديد من الصحافة بدلا من أن يظل متلقيا سلبيا للمعلومات.

ستصبح "صحافة المواطن" كما شهدناها في تغطية 7/7 أكثر انتشارا، سواء باعتبارها أحد مسارات إنتاج الأخبار التقليدية، أو صحافة مستقلة تمارس عبر

الانترنت. وقد أكد بث مقطع فيديو إعدام صدام حسين الذي صور بالهاتف الخليوي في عام 2006 أن الويب يوفر فضاء غير مقيد بالمعايير الصحفية التقليدية في ما يخص الصور القوية. فبعد تنفيذ الإعدام بقليل، أصبح الفيديو متاحا على أحد مواقع الانترنت، ثم على خدمة الفيديو التابعة لوكالة أسوشيتد برس (Associated Press). وانتشر بسرعة قياسية عبر شبكة الانترنت ليحتدب 13 مليون نقرة فقط على اليوتيوب وغوغل فيديو وبرايك دوت كوم (Break.com).⁽²⁵⁾

فكل من كان مرتبطا بالانترنت وأراد أن يشاهد الفيديو تمكّن من ذلك، وهذا من شأنه أن يطرح أسئلة حول أقسام الأخبار في القنوات التلفزيونية ولدى بقية مزودي الأخبار التقليديين: هل ينبغي على المؤسسات الإخبارية أن تبث مقاطع الفيديو التي كانت في الأصل تمتنع عن بثها، أو على الأقل تتولى تحريرها، لأنها أصبحت متوفرة على الويب فقط؟ وهل أصبحت هذه المؤسسات غير ذات جدوى لأن الجمهور أصبح بإمكانه الحصول على المادة الإخبارية بوسائله الخاصة؟ يمكن أن نجد الإجابة عن مثل هذه الأسئلة جزئيا في الوظيفة الأساسية للصحافة والمتمثلة في توفير السياق التاريخي والسياسي لما يتم عرضه. وعلى سبيل الافتراض، هناك على الأقل بعض الناس الذين تساءلوا وهم يشاهدون فيديو صدام حسين "ماذا يعني ذلك؟" هذا سؤال على الصحفيين أن يجدوا له جوابا.

ما وراء الأخبار

لقد أصبح الإعلام الجديد يستخدم هو الآخر لتحقيق عدد من الأغراض شبه الصحفية. فخلال أسبوع واحد من تسونامي 2004، كانت مواقع مثل "الوحة إعلانات الكارثة بيوكت" جاهزة بلوائح الأسماء ووصف الأضرار، وصور الأشخاص المفقودين، وروابط لمن كان يحتاج المساعدة في مسائل كثيرة. وقد أطلع أكثر من ثلاثة ملايين شخص على ثلاثة عشر ألف مادة أرسلت عبر الموقع المخصص لكارثة تسونامي. تلك المعلومات منحت الأمل للبعض في حين أكدت مخاوف البعض الآخر. ومما جاء في تلك الرسائل من أوصاف الضحايا: "طفل، يرتدي قميصا أزرق على كامل واجهته رسم الرجل العنكبوت."

من ناحية أخرى أثبتت الانترنت أنها أداة سريعة وفعالة لجمع تبرعات الإغاثة. فقد أعلنت منظمة أوكسفام (Oxfam) الإغاثة أنها تهدف إلى جمع 5 ملايين دولار أمريكي لإغاثة ضحايا تسونامي، وحققت ذلك الهدف في اليوم التالي. وبعد أسبوع تمكنت أوكسفام من جمع 15 مليون دولار من 73000 تبرع أغلبها تم عبر الانترنت. وعقب إعصار كاترينا سنة 2005 في الولايات المتحدة، تبرع الأمريكيون بما قيمته 738 مليون دولار خلال عشرة أيام، كانت نصفها تبرعات إلكترونية. تجدر الإشارة إلى أن الانترنت استخدمت أيضا كوسيلة للاحتيال بشأن التبرعات الإغاثة، حيث كان على المستخدمين التعامل مع طلبات التبرع التي ترد إليهم من رسائل الكترونية مصدرها منظمات إغاثة مزيفة.⁽²⁶⁾

وقد جسدت لايف 8 (Live8) في سنة 2005 قدرة الانترنت على دعم مجهودات جمع تبرعات الإغاثة. فقد نظمت يو 2 (U2) عددا من الحفلات بهدف مكافحة الفقر في أفريقيا، شارك فيها بونو (Bono) وفنانون آخرون. انتظمت تلك الحفلات بشكل الكتروني في كل أنحاء العالم وأعلن المنظمون أنه مع الزمن أصبح يتابعها ثلاثة مليارات شخص. ومع أواخر 2005 تبرعت المنظمة بنحو 6 ملايين دولار. والأهم من الأموال، يقول منظمو لايف 8، هو الضغط السياسي على مجموعة الثماني، ذلك المنتدى الذي يضم أغني ثماني دول، لدفعها لتقديم العون وإلغاء الديون عن أفريقيا. وفي يوم واحد أرسل أكثر من 26 مليون شخص من أنحاء العالم رسائل نصية مؤيدة لحملة لايف 8. (الرقم القياسي السابق بشأن الرسائل النصية اليومية كان قد سجله المصوتون على أمريكيان آيدول وذلك بإرسال حوالي 6 ملايين رسالة.) وكانت الفكرة أن ينتبه السياسيون إلى الجمهور العريض الذي وصل إليه منظمو لايف 8 فيرسمون سياستهم تجاه أفريقيا تبعا لذلك.⁽²⁷⁾

وفعلا فقد أعطيت الوعود، ولكن وراء التبرعات يظل الأثر الحقيقي للايف 8 وأمثالها من التظاهرات والاحتجاجات، ظنيا. فمتابعة حفل الكتروني وإرسال مبلغ من المال ورسالة نصية ليست دليلا على التزام سياسي متواصل. قد تكون البداية، ولكن الأهم هو أن يفهم ذلك من يمسكون بالسلطة السياسية الفعلية.

إن السرعة، إلى جانب حجم الجمهور الذي يمكن أن يصل إليه الإعلام الجديد، يمكن أن تكون مفيدة للغاية في أعقاب حدث مثل تسونامي 2004. ولكن من جهة أخرى يمكن للسرعة والقدرة على الوصول إلى الانترنت أن تزيد من تدهور وضع الأزمة. ففي الاضطرابات التي حصلت في فرنسا سنة 2005، استخدمت المدونات ومواقع الانترنت ورسائل الهواتف الخليوية من المحتجين المناهضين للحكومة لغرض تعبئة مؤيديهم. وقد دعت إحدى المدونات قراءها "للتوجه إلى أقرب مركز شرطة وإضرام النار فيه"، في حين دعت رسائل الكترونية أخرى إلى تنظيم هجمات عنيفة في أوقات محددة. وكان كثير من تلك المدونات يستخدم شبكة سكاى بلوغ (Skyblog)، الذي يعمل لفائدة محطة الإذاعة الوطنية سكاى روك (Skyrock)، التي تدّعي بأن لديها أوسع جمهور فرنسي من الفئة التي تتراوح أعمارها بين خمس عشرة سنة وأربع وعشرين. ومع أحداث العنف التي حصلت في أكثر من مائتي مدينة، وبعد إحراق أكثر من ألفي سيارة، بدأت الحكومة الفرنسية في مراقبة المدونات تحسبا لتحركات المحتجين. ولكن حينها كانت سكاى بلوغ قد باتت تستضيف ثلاثة ملايين مدونة مع زيادة عشرين ألف كل يوم، كما أن المحتجين كانوا يستخدمون الهواتف الخليوية للمكالمات وإرسال الرسائل النصية. وسرعان ما وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن مُجاربة تلك الموجة.⁽²⁸⁾

لا يمكن لوسائل إعلام الجديد أن تتسبب في الاضطرابات ولكن بإمكانها المساعدة في نشرها وإدامتها، سواء تعلق الأمر بأحداث شغب في المدن، أو بنزاعات على نطاق أوسع، أو بأحداث إرهابية. ففي أفريقيا، استخدمت الانترنت لغرض النقاش السياسي، أو "سلاحا في الحرب" على حد تعبير أحد قادة مجموعة التمرد العاجية "القوات الجديدة". فقد استخدمت "القوات الجديدة" موقعها على الانترنت ومحطتها التلفزيونية للمساعدة في إطلاق انتفاضة قادت إلى سقوط الحكومة. وكتب أبود كوليبالي (Aboude Coulibaly) مدير "القوات الجديدة"، "عندما تندلع الثورة علينا أن نكون مرتبطين بالأسلاك حتى نكسب." وفي الكونغو، يعتقد متمرّدو ماي ماي (Mai Mai) أن الماء يجميهم من الرصاص، ولكن لهم موقع على الانترنت يروّج لقضيتهم أيضا.⁽²⁹⁾ وكتب روبرت هفنر (Robert Hefner) أن مجموعة لسكر جهاد الإندونيسية شبه العسكرية:

"تعتمد كثيرا على تكنولوجيايات الاتصال الحديثة التي أصبحت منتشرة في كامل إندونيسيا في تسعينات القرن الماضي. وقد بدأ ذلك مع جهاز الفاكس والبرمجيات الجديدة للنشر المكتبي في بداية التسعينات، ولكن سرعان ما دخلت الانترنت التي عم استخدامها المدن الكبرى في إندونيسيا في أواخر عام 1997 وبداية 1998. وليس هناك منظمة جماهيرية اعتمدت أكثر على تلك التكنولوجيايات لتنسيق عملياتها... وقد سمح الجمع بين الاتصال المجرد - الالكترونى والتعبئة وجها لوجه بتوسيع قاعدة لسكر جهاد أكثر مما كان سيتيحه استخدام الاتصال عبر الانترنت أو وجها لوجه بشكل منفرد."

ولاحظ هفنز أنه مع حلول سنة 2000 أصبح موقع لسكر جهاد دوت كوم ينشر تقارير إخبارية يومية عن العمليات القتالية وعن مزاعم ارتكاب المسيحيين لأعمال وحشية في مالوكو، كما كان ييثر تقارير ويوفر روابط عن المجاهدين في كل من الشيشان وكشمير وأفغانستان. وقد استخدمت الجماعة الانترنت لإرسال تلك التقارير اليومية إلى مكاتبها الفرعية الأربعة والعشرين المنتشرة في كامل البلاد، حيث يمكن تحميلها - وقد أعدت أصلا بصيغة الناشر المكتبي - وطبعها وتوزيعها لأولئك الذين لا يتمكنون من الوصول إلى الانترنت.⁽³⁰⁾

تستخدم الانترنت أيضا للتبشير بالأفكار والمعتقدات لدى جمهور عالمي. وهذا مثال مأخوذ من المجلة الالكترونية السعودية "صوت الجهاد": "إخواني المسلمين والمجاهدين، ألا ترون المسلمين يقتلون في أفغانستان والعراق؟! ألا ترون، على شاشات التلفزيون، النساء الثكالى يصرخن طلبا للمساعدة من المسلمين؟! ألا ترون أعضاء أجساد الأطفال الممزقة، وجماعهم وأدمغتهم المتناثرة...؟" يبين هذا المقطع حسب ما كتبه فيصل دوجي (Faisal Devji) أن "تصوير الإعلام لمسألة الشهادة يخلق مجتمعا عالميا ويفرض على من يتابعونه من أعضاء ذلك المجتمع مسؤوليات محددة."⁽³¹⁾ كما أن شيوع مثل تلك الرسائل يمنحها ثقلا إضافيا. فعندما يتلقاها الجمهور بشكل متواصل، فإنها غالبا ما تتدخل في تشكيل وعيه السياسي وتدفع متلقيها نحو الممارسة.

تنتقل المعلومات الالكترونية بسرعة فائقة وعلى نطاق واسع، وهو ما يمكن أن يكون أمرا إيجابيا - إلا إذا كانت معلومات خاطئة. كتب توماس فريدمان أن أحد الإندونيسيين العاملين في السفارة الأمريكية في جاكرتا ذكر له أن "مستخدمي

الانترنت لا تتجاوز نسبتهم 5% من مجموع السكان - ولكن هؤلاء الـ 5% ينشرون الإشاعات لدى بقية المواطنين. يقولون "إنه أخذها من الانترنت"، فهم يتصورون أنها بمثابة الإنجيل. " ويضيف فريدمان قائلاً:

"في أحسن الحالات، يمكن للانترنت أن تعلم عددا أكبر من الناس بأسرع مما نعرفه عن أية وسيلة إعلامية أخرى. وفي أسوأ الحالات يمكنها أن تدفع الناس للصمت أكثر من أية وسيلة إعلامية أخرى. فالكذبة القائلة إن أربعة آلاف يهودي وقع تنبيهم حتى لا يذهبوا إلى مركز التجارة الدولي يوم الحادي عشر من سبتمبر انتشرت بالكامل عبر الانترنت والآن يتم تصديقها بشكل تام في العالم الإسلامي. ولأن الانترنت تحيط بما هالة "التكنولوجيا" فإن غير المعلمين يتقنون بالمعلومات التي تأتي منها حتى أكثر من غيرهم. فهم لا يدركون أن الانترنت في أقبح وجوهها هي عبارة عن قناة للمجاري: قناة الكترونية للمعلومات غير المعالجة وغير المصفاة."⁽³²⁾

الأمثلة التي عرضها فريدمان تجسد الطبيعة متعددة الأوجه "للمعلومات". فالثقة ينبغي أن تمنح بعناية، والشك لا يقدر بثمن. وليس كل ما نجده على الانترنت صحيحا، كما أن ليس كل ما تنشره نيو يورك تايمز صحيحا. إلا أن المعلومات التي تنشرها التايمز تخضع لعملية فحص وتحرير ما يزيد من حظوظ صحتها، أما أغلب المعلومات التي تنشرها مواقع الانترنت لا يخضع لمثل ذلك الاختبار. هذا التمييز هام، وسيظل تأثير الانترنت غير قابل للتوقع في وقت يستمر فيه تطور المعايير بما يساعد الجمهور في كل أنحاء العالم على اختيار المحتوى الذي يمكنهم الوثوق به.

إلى جانب الانترنت، هناك أيضا أقرانها من التكنولوجيات القديمة التي باتت استخدامها حول العالم أكثر انتشارا. في بعض الأحيان يمثل دخول تلك التكنولوجيات قفزة كبيرة إلى الأمام مثلما هو الحال في أفغانستان. فعند سقوط نظام طالبان في عام 2002 لم يكن هناك غير 25,000 خط هاتفي في بلد يبلغ تعداد سكانه 30 مليون نسمة، ولم يكن ممكنا إجراء مكالمات إلى الخارج. ومع بداية 2006 أصبح هناك 1,3 مليون مستخدم للهواتف النقالة مستفيدين من الخدمة التي امتدت لتشمل حتى المناطق الريفية. وفي أبريل/نيسان 2006 انعقد في كابول مؤتمر تركت أعماله على إنشاء منظومة ألياف البصرية لنقل الأصوات والمعلومات وربط أفغانستان بالعالم الخارجي. ويمكن الوقوف على دلالة الحجم الذي بلغه هذا

التحول من خلال الطريقة التي أرسلت بها بعض الدعوات إلى هذا المؤتمر: استخدام نظام تلغراف "مورس".⁽³³⁾

تحظى الرسائل النصية عبر الهواتف النقالة بشعبية خاصة في المناطق التي تكون فيها البنية التحتية للإنترنت ضعيفة أو تكون هناك قيود على استخدامها. ففي المملكة العربية السعودية يرسل 60% من مستخدمي الهواتف النقالة رسائل نصية، وأحد وجوه تلك العملية هو خدمة الرسائل القصيرة التي تسمح للمستخدمين بإرسال رسائل يتم عرضها على الأشرطة المتحركة على شاشات التلفزيون. وقد ساهم برنامج ستار أكاديمي، وهو برنامج عربي على نمط تلفزيون الواقع يقدم شبانا يتطلعون لأن يصبحوا نجوما في مجال الغناء ويعيشون تحت سقف واحد، بقدر كبير في تعميم استخدام الأس أم أس (SMS). يستطيع المشاهدون التصويت لمن يفضلون من المشاركين في البرنامج كما يمكنهم إجراء محادثات تظهر في أسفل الشاشة، وهو ما يجعل من الشاشة أداة تفاعلية. وقد أصبح استخدام الأس أم أس يحظى بشعبية واسعة إلى درجة أن بعض القنوات أوقفت برامجها العادية وسخرت الشاشة بكاملها لاستقبال سيول من الرسائل محولة التلفزيون إلى غرفة محادثة. والخطوة القادمة هي الأم أم أس (MMS) - خدمة الرسائل متعددة الوسائط، التي تسمح بإرسال صور الفيديو الشخصي وتلقيها.⁽³⁴⁾

يعد تصوير الفيديو والمشاركة فيه تحولا آخر ضمن التغييرات الجارية في مجال الاتصال. فعلى مواقع الويب مثل يوتيوب يشاهد الزوار فيديوهات تتراوح بين ما هو تافه وما له قيمة إخبارية. وقد سجل موقع يوتيوب في أواخر عام 2006 دخول عشرين مليون زائر شهريا يشاهدون 100 مليون فيديو كل يوم، مع إرسال 65,000 فيديو جديد يوميا. ومع بداية 2008 تجاوز عدد الفيديوهات الجديدة التي يتم تحميلها يوميا 150,000. فالناس الذين يحملون كاميرات منتشرون في كل مكان، يلتقطون زلات السياسيين ويصورون أهوال الحرب، ومسائل أخرى كثيرة مما كان حكرا على الصحفيين المحترفين ولكنه أصبح الآن "يعطيه" أي شخص يحمل هاتفا خليويا وبإمكانه تصوير فيديو.

ومثلما هو شأن "تأثير السي أن أن" الذي يفترض أنه أثر في أولويات سياسات الحكومات عبر إطلاع الجمهور على تقارير إخبارية مريعة - لاجئين

تحت القصف ومثل ذلك - فإن محتوى يوتيوب يمكن أن يكون له أثر مشابه. فبعض لقطات الفيديو التي تعرض على الانترنت تستخدمها مؤسسات إخبارية كبرى، والبعض الآخر ينشره المدونون أو يعرض على مواقع الانترنت. ومازالت سرعة انتشار هذه الظاهرة واتساع نطاق استخدامها في تزايد مستمر، وهو ما يقلص من اعتماد المستهلكين الأخبار على المؤسسات الإخبارية التقليدية ويوفر عددا لا يحصى من مصادر المعلومات الجديدة.

لا شك أن محتوى بعض الفيديوهات زائف، ولكن نظرا لحجم المادة المتوفرة فبالأكيد يوجد هناك الكثير من الحقيقة. لقد اتسم رد فعل الحكومات بنوع من الفزع تجاه هذا الدفع من الصور غير الخاضع للرقابة. فقد أمر المسؤولون الأمريكيون جنودهم في العراق بألا يرسلوا مواد فيديو قبل أن يتم فحصها، وهو ما يتعارض بالطبع مع الفكرة الأساسية لهذه الأداة. كما قلصت الحكومة الإيرانية من سرعة الارتباط بالانترنت حتى تحدد من استخدام مواد الفيديو، ولا شك أن هناك عوائق أخرى سيتم حلها.⁽³⁵⁾

يوتيوب وأمثاله من المشاريع الأخرى له عدد كبير من مزودي الفيديو والمشاهدين مما يجعل العوائق التي تفرضها الحكومات ليست أكثر من مطبات على الطريق. وإذا أخذنا حرب العراق مثلا، فرغم الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية - وفي نفس السياق وسائل الإعلام الرئيسة - من أجل تطهير صورة الحرب، فإن يوتيوب والمواقع المرتبطة به تمكنت من تقديم الحقائق القاسية لمن يرغب في الاطلاع عليها. وأشرطة الفيديو التي صورها بعض موظفي الخدمات الأمريكية أو نشرها المتمردون العراقيون بإمكانها أن تتكامل مع ما يقدمه التلفزيون التقليدي من مواد إخبارية وبالنسبة إلى بعض المشاهدين بإمكانها أن تحل محلها. ومع الوقت، ربما يصبح "تأثير اليوتيوب" قابلا للقياس باعتبار أن هذه المواد الالكترونية تؤثر في موقف المشاهدين السياسي.

إن عالم الإعلام الجديد مذهل. فهو ديناميكي وفي نمو مستمر، ويستجيب لما هو أكثر بكثير من مجموعة من الرغبات في الاطلاع على التكنولوجيات الفائقة. فوسائل الإعلام الجديد تساهم كذلك في التغييرات الحاصلة في طريقة اشتغال

العالم، وتغير من شكل البنى السياسية التقليدية التي بني عليها النظام العالمي. وهذا وجه من وجوه "تأثير الجزيرة"، وسيقود إلى المزيد من التغييرات على صعيد الشؤون الدولية.

صعود الدولة الافتراضية

الدولة التقليدية ذات حضور حسي - ترابي من خلال حدود واضحة، ومكان على خريطة العالم. علينا أن ندير الكرة الأرضية وسيكون بإمكاننا الإشارة إلى أي بلد: هنا فرنسا، هنا نيجيريا، هنا الشيلي. "الجغرافيا السياسية بهذا المعنى يتقنها الأطفال حين يبدوون في تأمل العالم الواسع، ويرون أنه يشبه لعبة تركيب الصور، فيتعلمون كيف يضعون القطع في أماكنها الصحيحة.

يمكن للحدود أن تتسع أو تضيق أو تتغير بشكل من الأشكال، مثلما حصل عندما اشترت الولايات المتحدة أرض لويزيانا، أو عندما بسطت القوات الاستعمارية نفوذها على البلدان التي استولت عليها. وغالبا ما يرتبط الصراع بنزاعات حول الحدود، وكثيرا ما تنتج الحروب حدودا جديدة وبلدانا جديدة أحيانا. وهذه الأحداث تنعكس مباشرة على الخرائط، رغم أن الحدود الدقيقة تظل في بعض الأحيان محل نزاع. وبغض النظر عن الكيفية التي يتم بها تغيير الحدود، تبقى للدول أبعاد حسية.

تلك على الأقل هي الطريقة التقليدية التي ننظر بها إلى الجغرافيا السياسية. ولكن، كما تغير مفهوم السيادة مع الزمن، فقد تغيرت الادعاءات بشأن الدول. وعلى حد تعبير بنديكت أندرسون (Benedict Anderson)، الأمة "جماعة سياسية متخيلة" تنتظمها "روابط أفقية عميقة" - وهي روابط الأخوة التي جعلت بالإمكان "على مدى القرنين الماضيين أن تجتمع كل هذه الملايين من الناس لا على أن تقتل بل على أن تموت طوعا من أجل تلك التخيلات المحدودة."⁽¹⁾

هل يمكن لجماعة متخيلة أن توجد ضمن حدود متخيلة؟ إذا كان ذلك ممكنا فلا بد من توفر أمر آخر يشدها إلى بعضها البعض، ويخلق لها هويتها، ويصون الانسجام الذي تصنعه تلك "الروابط الأفقية". يمكن لوسائل الاتصال الإعلامية

الجديدة أن تساهم في ذلك عن طريق خلق أرضية فكرية مشتركة للجماعة وتمكينها من القيام بذاتها دون اعتبار الحدود التقليدية.

يكتسي كل ذلك أهمية بالغة لأن الدولة الافتراضية يمكن أن تعطي تأثيراً وتمنح أملاً لأولئك الذين قد يكونون حرموا منهما ضمن البنى السياسية العادية. خصوصاً في تلك الأجزاء من العالم حيث الدول والحدود من مخلفات الإمبراطوريات الغابرة، يمكن للواقع أن يسفر عن دول جديدة تفتقر للاعتراف الدبلوماسي والخرائطي، ولكنها مع ذلك تتمتع بدينامية سياسية هائلة. يمكن لتكنولوجيات الاتصال أن تطوّر أي حضور سياسي على مستويات كثيرة. يمكن للإنترنت كما لاحظت ميرلينا ليم (Merlyna Lim) أن تدعم "أواصر الهوية الوطنية وأن تساهم في الوقت ذاته في إنشاء هوية غير مرتبطة بالأرض" وفي بعض الحالات يمكنها أن تساعد في إقامة "نمط جديد من التراتبية التي لا ترتبط بالأرض."⁽²⁾

لقد نشأ حزب الله منذ سنوات في لبنان باعتباره دولة داخل دولة، وقد تحول من كونه مليشياً إلى منظمة سياسية تتولى حقائب في الحكومة اللبنانية، وتدعم برامج اجتماعية تتراوح من الرعاية الصحية إلى فرق كرة القدم. ونظراً لما يحظى به من دعم سوري وإيراني، يبدو أن حزب الله بدأ يشعر أن في مقدوره الدخول في حرب مع إسرائيل، كما أصبح يعلم مجموعات أخرى مثل حماس. ولكن حزب الله لم يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يعتبر نفسه كيانا وطنياً منفصلاً، بل ركز جهوده بدلاً من ذلك على اكتساب القوة من داخل لبنان. فهو إلى حد ما يحمل الهوية التقليدية لـ "شبه دولة".

وإذا تركنا حزب الله جانبا، فلا يوجد هناك مخطط كامل لبناء دولة افتراضية. ورغم أن الإرادة السياسية والقيادة ضروريتان إلا أن التدفق الثابت للمعلومات هو مطلب أساسي أيضاً، إذ الدولة الافتراضية في جوهرها هي تزاوج بين السياسة والاتصال.

سيادة كردستان الافتراضية

يقول الأكراد في بعض الأحيان إنهم أكبر أمة في العالم دون أن يكون لهم دولة خاصة بهم. يصل تعدادهم إلى نحو 25 مليون نسمة ويعيش أغلبهم في المنطقة التي

تلتقي فيها أراضي العراق وتركيا وسوريا، رغم أن جالياتهم امتدت إلى بلدان تقع في مختلف أنحاء العالم.⁽³⁾

تظل "كردستان" شيئا يشبه السراب. والأكراد يسعدهم أن يقدموا خارطة كردستان لكل من يبدي اهتماما، وقد اعترفت الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى ضمنا بالحكم الذاتي القائم في المنطقة الكردية شمال العراق في أعقاب حرب الخليج سنة 1991، وخاصة منذ سقوط نظام صدام حسين في 2003. ولكن في تلك المنطقة التي يسودها التوتر تعمل الأمم القائمة ومختلف القوى السياسية ضد ولادة دولة "واقعية" أخرى.

تعود جذور أزمة الهوية السياسية الكردية المتواصلة إلى قرارات اتخذتها الأطراف المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. فقد أراد ونستون تشرشل (Winston Churchill) إقامة كيان كردي وكان يأمل أن يكون "دولة صديقة تقف حاجزا في وجه الأتراك والروس". ولكن مع انعقاد مؤتمر القاهرة في 1921 الذي وقع فيه تقسيم المنطقة، كان قد تم إقناع تشرشل بأن قيام دولة كردية ليس ضروريا ولا حكيما.⁽⁴⁾ وكما جرت العادة، فقد احتلت قضايا أخرى الأولوية على حساب وضع الأكراد. إذن فقد عانى الأكراد إخضاعا متواصلا كان على يد العراقيين والأتراك والسوريين أساسا ومع ذلك لم يتخلصوا من فكرة كردستان. من جهة أخرى لم يكن الحفاظ على الانسجام سهلا، وأحد الأسباب يكمن في غياب لغة كردية مشتركة. وكما لاحظت كريستيان بيرد (Christiane Bird)، "فالذين يتحدثون الكرمانجي لا يفهمون من يتكلم السوراني، والعكس بالعكس" رغم أن الحروب والاضطرابات السياسية الأخرى زادت من الاختلاط بين من يتكلمون هاتين اللهجتين وبقية اللهجات الكردية.⁽⁵⁾ كما أن الانقسامات السياسية بين الأكراد قلصت من نفوذهم السياسي. وقد تمكنوا من تحقيق وحدة صعبة فيما بينهم أثناء مرحلة إعادة الإعمار التي تلت سقوط نظام صدام حسين، حين برز الشمال الكردي باعتباره أكثر مناطق العراق الجديد أمنا وازدهارا. ولكن الحياة السياسية للأكراد تظل منقسمة طائفا بشكل كبير، حيث تستنسخ المجموعتان الرئاستان الوظائف الإدارية والأمنية. بل هناك شركتان للهواتف النقالة - شركة لكل فصيل - ما يعني أن على المستخدمين

أن يستبدلوا بطاقات هواتفهم عند عبورهم من منطقة نفوذ أحد الفصائل إلى منطقة نفوذ الفصيل الآخر.⁽⁶⁾

يضاف كل ذلك إلى حالة "أمة" مجزأة وغير فعالة ولا تستطيع الحفاظ على تماسكها. ومع ذلك، ورغم الفرقة السياسية فقد برزت في العشرية الماضية إحدى أدوات التوحيد - جيل جديد من الإعلام الكردي. فقد منحت محطات التلفزيون الفضائية، وفي الآونة الأخيرة شبكة الانترنت كردستان هويتها الحقيقية التي ظلت إلى وقت طويل غير واضحة. ولكن، حتى هذه الخطوات في اتجاه تحقيق الانسجام الافتراضي واجهتها عقبات سياسية.

انطلقت القناة التلفزيونية الفضائية الكردية الأولى ميد تي في (Med-TV) سنة 1995. (ميد مشتقة من كلمة ميداس وهم أجداد الأكراد المنحدرون من أصول هندية - أوروبية، والذين كانت بلادهم تسمى ميديا - وهي مصادفة على غاية من الأهمية في هذا السياق.) كانت القناة مشروع المهاجرين الأكراد الذي حصلوا على ترخيص في المملكة المتحدة من الهيئة المستقلة للتلفزيون (ITC) وقرروا إقامة "السيادة في الفضاء." وقد ركزت البرمجة على تعزيز الهوية الكردية، عبر تقديم نشرات أخبار للكبار مع تحليل للأحداث من وجهة نظر كردية، وتوفير دروس في اللغة الكردية للأطفال. وكان العلم الكردي والنشيد الرسمي جزءاً ثابتاً من المحتوى.⁽⁷⁾

شدت القناة الانتباه داخل "كردستان" على الفور، وكانت تبث ثمان عشرة ساعة في اليوم بعدة لهجات كردية إلى جانب اللغة التركية والأشورية والعربية والإنجليزية. كان بإمكان الأكراد في أوروبا والشرق الأوسط مشاهدتها، وبدأت الصحون اللاقطة تنتشر في القرى الكردية النائية، وخاصة في تركيا. وحسب ما جاء على لسان مجموعة من أعضاء البرلمان التركي الذين كانوا معتقلين، "بفضل ميد تي في عادت اللغة الكردية إلى الحياة، وهو أمر يهدد أولئك الذين أرادوا قهرها. لقد كانت - ميد تي في - رمزا لتطلع الشعب الكردي إلى الاعتراف، فهي بمثابة المغناطيس الذي يجذب الأكراد بعضهم إلى بعض. أمّا المسؤولون الأتراك فكان موقفهم مختلفاً جداً، فقد جاء على لسان أحدهم أن "ميد تي في تهدد أمن هذه الأمة أكثر من تهديد هجمات عصابات حزب العمال الكردستاني (PKK)."⁽⁸⁾

تعرض باعة الصحن اللاقطة ومستخدموها داخل تركيا إلى الاضطهاد وكانت الكهرباء تُقطع على القرى الكردية في مناسبات عديدة أثناء ساعات البث الرئيسية لميدي تي في. وفي عام 1999 قدمت تركيا إلى سلطات البث البريطانية نصوصاً تم تفريرها من مقابلات أجرتها ميدي تي في دعا فيها بعض الأكراد إلى التحرك ضد الحكومة التركية. وكانت النتيجة أن سحبت الهيئة المستقلة للتلفزيون في بريطانيا رخصة القناة وأوقفتها عن البث. ورغم أن الآي تي سي بررت الإجراء الذي اتخذته بأسباب قانونية، إلا أن مؤيدي ميدي تي في اعتبروا أن القرار البريطاني جاء نتيجة ضغط تركي.⁽⁹⁾

وعلى الفور حلت قناة ميديا تي في محل ميدي تي في بعد حصولها على ترخيص في فرنسا، ومثل سابقتها ركزت في برمجتها على دعم اللغة والثقافة الكرديتين. ومثل ميدي تي في أيضاً، لم تعش ميديا طويلاً ويبدو أن إيقافها حصل بسبب احتجاجات تركية. ففي فبراير/شباط 2004 حكمت محكمة فرنسية أنه بسبب ظهور متحدثين باسم حزب العمال الكردستاني على شاشة القناة، فإن ميديا تمثل "خطراً على الأمن العام" وبالتالي لم يعد من حقها الاحتفاظ برخصتها.⁽¹⁰⁾

وفي غضون أيام من إيقاف بث ميديا، أطلق الأكراد قناة جديدة أخرى باسم روج (الشمس) تي في. هذه المرة انطلقت القناة من الدنمارك التي سرعان ما بدأت في تلقي الشكاوى من المسؤولين الأتراك حول مزاعم ارتباط روج بحزب العمال الكردستاني. ورداً على ذلك، أرسل أربعة وخمسون رئيس بلدية من جنوب تركيا الكردي يطالبون فيها الحكومة الدنماركية بالسماح للقناة بمواصلة بثها. وفي الوقت نفسه أعلنت روج أنها تحافظ على مسافة من حزب العمال الكردستاني، رغم أنها بثت مواد من إنتاج الحزب تصور مقاتلين وهم ينفذون عمليات ضد الجيش التركي. وفي ربيع 2008 أعلنت السكرتارية الدنماركية للإعلام رفضها للشكاوى التركية وسمحت لروج بمواصلة عملها.

وفي سياق جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تخلت تركيا عن منعها البث باللغة الكردية ولكنها وضعت إجراءات تحدد مدة البث بأربع ساعات في الأسبوع، وتمنع برامج الأطفال ومناقشة المواضيع "السياسية". ولكن المقاربة التركية لا يمكنها الصمود إلى الأبد، وستعزز الهوية الكردية المدعومة إعلامياً.

فمع تزايد عدد المنازل التي تستقبل البث الفضائي في تركيا وفي أنحاء أخرى من العالم، ومع تزايد عدد الأقمار الاصطناعية المتاحة لشركات البث بأسعار زهيدة، سيكون بمقدور روج ومحطات كردية أخرى الوصول إلى الجماهير الكردية العريضة سواء في تركيا أو حيث توجد عبر العالم. كما أن بإمكان تلك الجماهير مشاهدة عدد من القنوات الكردية التي تبث عبر الانترنت.

من الأمثلة الجيدة على أولئك المشاهدين، تلك السيدة الكردية التي تعيش في تركيا ولكنها لا تتكلم اللغة التركية، وهي من كبار المعجبين بروج. تقول تلك السيدة لأحد الصحفيين "إن روج تعكس عواطف الأكراد، وتنقل آراءنا، إنها مرآة الأكراد."⁽¹¹⁾. إنها الآن مرتبطة بالمجتمع الكردي الأوسع، المجتمع الذي بدأ يتحول إلى كيان أكثر تحديدا على الصعيد الثقافي والسياسي، وذلك راجع إلى حدّما إلى الروابط التي خلقها البث التلفزيوني الفضائي. إنها الآن جزء من كردستان.

وتتعزز الروابط أكثر بين الأكراد بفضل ما تتيحه الانترنت مثل موقع "كردستان ويب (KurdistanWeb.org)، الذي يوفر هذه الخدمة باعتبارها سبب وجوده:

"لقد أتاحت الانترنت فرصة غير مسبوقة للأكراد في مختلف أركان المعمورة ليتناقشوا فيما بينهم، ويقدموا للآخرين معلومات عن ثقافتهم وسياستهم وتراثهم الإنساني. كما وفرت أيضا فرصة لإدارة نقاش مفتوح حول مواضيع تعتبر محرمة بين ملايين الأكراد الذين يعيشون في مجتمعات محافظة مثل تركيا. ومن جهة أخرى فقد ساهمت في إحياء مجموعات كردية صغيرة مثل الغوراني، والكلهوري، والبهلي، والهيورامي، والكرماشاني، وأعادت الاعتبار لآدابهم الثرية التي تمتد على نحو ألف عام... ويابراز هذه المعرفة، نحن في كرد ويب نعتقد أن الخدمة التي نقدمها ستساعد الأكراد في الحصول على حقوقهم المتساوية وحرّياتهم مثل بقية الأمم العظيمة في العالم. إن تطلعات الأكراد المشروعة والسلمية لا تختلف بأية صورة عن تلك الحقوق الأساسية التي يتمتع بها غير الأكراد من متصفح موقع كرد ويب، التي تتضمن الحياة والحرية والمساواة."⁽¹²⁾

هناك موقع آخر، وهو كردستان ميديا (KurdishMedia.com) الذي يروج لنفسه تحت لافتة "المحل الذي يجب أن تتوقف عنده" من بين مزودي المعلومات عن الأكراد وكردستان. "ويذكر من بين أهدافه "تقديم الأكراد أمة متحضرة على

المسرح العالمي" وتصوير كردستان على أنها "جزيرة سلام في قلب الشرق الأوسط."⁽¹³⁾ يوفر هذا الموقع روابط لنحو سبع مائة موقع آخر له علاقة بالأكراد، مثل كرد لاند الذي يقدم الأخبار والموسيقى وحتى النغمات الكردية التي تستخدم في الهواتف النقالة. وهناك كرد نت الذي يقدم روابط لخدمة المواعيد وكذلك الأخبار إلى جانب مواقع أخرى. هذه المئات من المواقع مجتمعة، تمثل مجتمعا افتراضيا ناميا. وبالتوازي مع النضج السياسي والنمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة الكردية في العراق، يحمل النشاط الكردي على صعيد الانترنت حضورا متزايدا ونوعا من الشرعية للتطلعات الكردية لأن يعترف بهم على نطاق واسع باعتبارهم أمة.

ثمة دولة هنا، رغم كونها غائبة عن الخرائط التقليدية وتنقصها الشرعية الرسمية المتمثلة في الاعتراف الدبلوماسي. هذه الدولة ينبغي أخذها على محمل الجد لأن القومية الكردية الافتراضية أكثر من تظهر للأدوات الاتصالية. فهذه القومية السياسية موجود منذ وقت طويل، ولكنه يشهد انبعاثا جديدا بفضل اتساع الحضور الكردي على القنوات الفضائية وعلى شبكة الانترنت (إضافة إلى الاستخدام الواسع للصحافة المطبوعة والإذاعة). والأقليات الكردية في بلدان مثل سوريا وتركيا وكذلك الأفراد الذين هم جزء من الشتات الكردي العالمي، تشترك في القدرة على تعزيز ثقافتهم وسياستهم المشتركة عبر قناة روج والقنوات التلفزيونية الأخرى وعبر مواقع الانترنت.

للانترنت أهمية خاصة لأن طبيعتها التفاعلية تشجع الأكراد ليس على تلقي المعلومات فحسب، بل على البقاء متواصلين فيما بينهم أيضا. وبالتوسع المستمر في استخدام الانترنت، فإن ذلك التعاطي الفردي مع الدولة الافتراضية سيكتسي أهمية أكبر، إذ سينمي الشعور بالانتماء إلى المجتمع الكردي الأوسع. فالتواصل الذي يخلق التحوار ويوجد أشكالا أخرى من التعاطي ينمي "الترابط الأفقي" الذي وصفته أندرسون.

كردستان، الدولة الافتراضية، تكتسي أهمية خاصة باعتبارها نموذجا، لأنها تجسد طريقا يمكن للآخرين ممن لا تشملهم الخرائط أن يسلكوه، وخاصة أولئك الذين يتطلعون إلى بناء هويتهم بشكل أفضل، لا سيما في العالم الأقل نمواً. وعلى

السياسيين أن ينتهبوا إلى ذلك لأنه يمكن أن يشجع النزعات الانفصالية ويؤثر في استقرار الدول القائمة التي تشمل عناصرَ ترغب في الانشقاق عن الوضع الجيو سياسي الراهن. يمكن أن يؤثر ذلك أيضا في الاستقرار الإقليمي إذا ما اتجه اللاعبون الجدد إلى تعزيز أنفسهم وتغيير موازين القوة السياسية والاقتصادية.

وحتى دون المضي بعيدا والانفصال رسميا وإعلان نفسها جمهورية كردستان المستقلة، فإن الدولة الكردية الافتراضية بدأت تتحول إلى لاعب في المنطقة إذ يساهم مخزونها النفطي وما تشهده من هدوء نسبي في نموها الاقتصادي. ولا شك أن تركيا تراقب ذلك بجد، وتحسب كل حساب لما يمكن أن يتركه ذلك من أثر على الأقلية الكردية داخل حدودها. (يمثل الأكراد حوالي 20% من مجموع سكان تركيا.) وقد تدخلت القوات التركية في كردستان العراق تعقبا للمقاتلين الأكراد، وهناك سيناريوهات عديدة يمكن أن تزيد من حدة التوتر بين أكراد العراق والسلطات التركية. ومن شأن تلك الأحداث أن تخلق صعوبات دبلوماسية للولايات المتحدة ولدول أخرى من بين حلفاء تركيا في حلف الناتو.

وتعتبر سوريا، بما لها من أقلية كردية (أقل من 10% من مجموع السكان) ميالة لإحداث الشعب، مرشحة لأن تكون إضافة غير مرحب بها عند حدوث أي نزاع ذي علاقة بالأكراد. وإذا تصاعد التوتر حول هذه القضايا، فإن وسائل الإعلام والاتصال التي تساهم في تعزيز وجود كردستان الافتراضي، يمكنها أيضا أن تساهم في تسخين الأجواء السياسية أو تبريدها في حينها. وعلى كل من يبحث في منع ذلك النزاع أو حله أن يعترف بأهمية تلك الوسائل الإعلامية.

إن امتلاك قناة تلفزيونية فضائية أو حضور على شبكة الانترنت لا يكفي بذاته أن يفتح الباب لإقامة دولة، سواء أكانت افتراضية أم غير ذلك. ينبغي أن تتوفر إلى جانب ذلك قيادة سياسية قوية وأن يكون هناك تصميم واسع بين المجموعات المكونة لها إذا ما أريد لأدوات الاندماج والانسجام أن تستخدم بفعالية. ولكن، حتى مع توفر هذه الشروط، فإن المثال الكردي يبين كيف يمكن لخراطيم العالم وسياساته أن تتغير. لم يعد ممكنا أن تظل حسابات العالم مرتبطة إلى حد كبير بالآليات التي تفرزها مؤتمرات ما بعد الحرب، أو بقرارات أخرى تتخذها القوى الكبرى التي تقسم الشعوب والأمم أو تجمعها دون اعتبار للحقائق على الأرض أو

لستطلعات أولئك الذين يتأثرون بتلك التغييرات. بإمكان الإعلام الجديد أن يعزز أو اصغر الهوية الوطنية، وعصر الدولة الافتراضية قادم في الطريق.

الشرق الأوسط والإسلام العالمي

قبل طرُق موضوع الديناميات الافتراضية في أوساط المجتمع الإسلامي، يجدر بنا أن نبحث بنية ذلك المجتمع أولاً. إلى أي حد هو متسع؟ كيف تعمل القيادة وكيف يمارس التأثير - إلى أي حد ومن أين إلى أين؟ هل تثير القضايا البعيدة الاهتمام وتحرك العواطف، أم أن الانشغالات المحلية تغطي على القضايا الأكبر؟ هل العولمة تعزز قوة الإسلام عبر العالم أم تضعفها؟

تنطوي هذه الأسئلة على إجابات متنوعة. أولاً، فيما يخص مدى اتساع دائرة المسلمين، يعرف أوليفيه روي "المسلمين العالميين" باعتبارهم "إما مسلمين يقيمون في مجتمعات غير إسلامية بشكل دائم (وأساساً في الغرب)، وإما مسلمين يحاولون إبعاد أنفسهم عن ثقافة إسلامية معينة ويؤكدون على انتمائهم إلى أمة عالمية، سواء بطريقة صامتة تماماً أو عبر العمل السياسي." ويلاحظ أن "طمس الحدود بين الإسلام والغرب ليس نتيجة للهجرة فقط. إنه مرتبط بظاهرة أكثر شمولاً: الانتزاع من الأرض. والإسلام يميل أكثر إلى أن لا يرتبط بأرض معينة وبمرحلة حضارية محددة... وعن طريق اتساع تيارات الهجرة والنمو السكاني، أصبحت أعداد متزايدة من المسلمين تعيش في مجتمعات غير إسلامية." ويضيف بأن العولمة "بصدد نحو الإثنيات من الإسلام... فمشروع بناء مجتمع معياره الوحيد العقيدة الدينية يفترض أولاً نفي أية ثقافة وأية إثنية خاصة." (14)

وهذه مسألة خطيرة، فأياً كانت قوة العقيدة الدينية، هل تتمتع تلك العقيدة بالقوة الكافية نحو الأوجه الأخرى للثقافات والإثنيات الخاصة؟ وسواء كان ذلك ممكناً أو ضرورياً، فهو لا يزال في حاجة إلى تأكيد، ولكن القوة الباقية في الدولة/الهوية الثقافية لا ينبغي الاستهانة بها. ففي السياق العلماني، مثل ذلك إشكالا داخل الاتحاد الأوروبي. إذ كانت الفكرة أن مفهوم "المجتمع" العابر للقومية لا يمكن أن يتقدم إلا إلى الحد الذي لا يتعارض مع تأكيد مكوناته على مصالحها

الذاتية. يمكن للبعض أن يجادل بأن مبادئ الإسلام الدينية أكثر أهمية وتحظى بقبول أوسع من مبادئ الاتحاد الأوروبي السياسية، لذلك فهي ذات قوة توحيدية أكبر، ولكن العولمة الحقيقية "لأي شيء" لا يمكن أن تحدث بسهولة.

تقول الآية 10 من سورة الحجرات "إنما المؤمنون إخوة." وهذا المبدأ يقع في القلب من فكرة "الأمة"، رغم أنه وقع تأويله بطرق مختلفة فيما يتعلق بقضايا مثل الشمولية. يعرف أنطوني شادي (Anthony Shadid) الأمة في سياق تاريخي باعتبارها "معنى يحيل على مجتمع إسلامي تكوّن عندما بدأ أتباع محمد ينظرون إلى ما وراء انتماءاتهم القبلية والعشائرية في الجزيرة العربية ليروا أنفسهم مسلمين بدرجة أولى." أما اليوم فإن بعض العلماء المسلمين والرموز الإسلامية أمثال علي بولاق وأبي العلي ماضي يؤكدون أن الأمة ينبغي أن تقوم على قاعدة أوسع، وأن تكون بمثابة بديل عصري للمجتمع المدني على الطريقة العلمانية، ولكن ينبغي أن تكون ديمقراطية أيضا. ويعلق شادي على أن بعض الناشطين "يؤكدون على أن العمل الجماعي هو في الوقت ذاته واجب ديني وبرنامج سياسي ناجح. وبطبيعته، فإن ذلك العمل يمثل قوة ديمقراطية، يكتسب مشروعيته وحيويته من المجتمع بدلا من أن يفرض نفسه من فوق."⁽¹⁵⁾ ومع ذلك فإن الأصوليين يمكن أن ينظروا بريية إلى البنية الديمقراطية باعتبارها عائقا أمام الوحدة الإسلامية الحقيقية.

ومن شأن تحولات البنية السكانية أن تعقد مسألة وحدة الأمة. ففي المجتمع الإسلامي، وحتى في بعض دول الشرق الأوسط العربية، تعكس الحركة الإثنية اتساع قاعدة الإسلام. وفي هذا السياق يقول فيصل دوجي "بشكل عام، لقد وقع التهوين من أهمية المسلمين غير العرب ومن الإسلام غير العربي بالنسبة إلى الشرق الأوسط... فوجود أعداد كبيرة من العمال غير العرب في شبه الجزيرة العربية، إلى جانب هيمنة المسلمين من غير العرب على صعيد بلورة الأفكار الإسلامية ونشرها عالميا، وخاصة بلغات مثل الإنجليزية، يجعل من الفكرة القائلة بأن الشرق الأوسط العربي هو الموطن الأصلي للإسلام الراديكالي غير ذات معنى."

ويلاحظ دوجي أن في دبي على سبيل المثال، "يمكن للمرء أن يلتقي من يتكلم الأوردو أو السواحيلية في الأماكن العامة بنفس القدر الذي يلتقي فيه من يتكلم العربية" ويضيف، "إن العالم الجديد من العلاقات الاجتماعية وغيرها من

العلاقات التي تمثلها دبي هو ذات العالم الذي يتكون داخله الجهاد. وربما هذا ما يفسر السبب الذي يجعل الجهاد يعيد تشكيل الشرق الأوسط أو العالم العربي من خلال سرديات تختلف عن تلك المرتبطة بالأمة أو المنطقة باعتبارها كيانات ديموغرافية وجغرافية منفصلة تميزها ثقافات سياسية أو اقتصادية جماعية." (16)

إن تحديد ما إذا كان الدافع للجهاد يمكن رده إلى هذه المجموعة أو تلك، ليس إلا واحدا من طرق فهمنا للتشابك الذي خلقته العولمة فيما بين الجماعات الإسلامية. وكل من قضى وقتا في الكويت أو قطر أو أية دولة من الدول الخليجية الأخرى، وبدرجة أقل في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، لا بد أنه قد التقى بعدد كبير من المسلمين غير العرب الذين يتحدث عنهم دوجي. أغلبهم من جنوب آسيا وأكثرهم لا يتقنون الحديث بالعربية، أو لا يتحدثونها. هؤلاء هم أساس الصناعات الخدمية في المنطقة، والكثير منهم يقومون بالأعمال التي لا يرغب العرب الأصليون في القيام بها. وتعتبر السهولة التي ينتقل بها الناس من بلد إلى آخر بحثا عن العمل من عناصر العولمة، ولهذا الظاهرة انعكاسات تتخطى إعادة تشكيل قوة العمل. ورغم أنهم في أحيان كثيرة ينظر إليهم على أنهم مقيمون من الدرجة الثانية (وعادة ممنوعون من المواطنة الكاملة)، فإنهم بصدد تغيير وجه الشرق الأوسط، تماما كما فعل مهاجرون آخرون في مناطق أخرى من العالم.

إن المعلومات مثل الناس، تنتقل بسهولة، وذلك يؤثر أيضا في طبيعة الإسلام السياسية. فقد قدمت قنوات التلفزيون الفضائية وشبكة الانترنت الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى جمهور عالمي. وبما أن شريحة مزودي المعلومات نمت بشكل أصبح يضم عددا أكبر ممن يحملون وجهات نظر إسلامية وداعمة للفلسطينيين، فإن أخبار هذا الصراع بات لها تأثير أكبر في الجماهير المسلمة. وقد قال ستيفن ب. كوهين (Stephen P. Cohen) "هذه الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية ليست صراعا محليا ذا طبيعة إثنية فقط يمكن أن نتجاهله. إن صدها يتردد لدى ملايين كثيرة من الناس، مرتبطة بعدد كبير من قنوات التلفزيون الفضائية، ولها أسلحة كثيرة خطيرة." (17)

ومن أمثلة هذا الاتساع وهذا الصدى: في ربيع 2002 خلص استطلاع للرأي أجرته مؤسسة زغبى أن 65% من الإندونيسيين اعتبروا فلسطين القضية "الأهم"

أو قضية "هامة جدا"، وفي سنة 2003 ذكر استبيان أجراه برنامج بيو للاتجاهات العالمية أن في إندونيسيا 68% من الذين أجابوا عن الاستبيان اعتبروا ياسر عرفات الرمز العالمي الذي يثقون به أكثر من غيره.⁽¹⁸⁾ وقد كتب أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، في كتابه "فرسان تحت راية النبي"، "الحقيقة التي ينبغي أن نعترف بها أن فلسطين هي القضية التي ظلت تلهب مشاعر الأمة الإسلامية من المغرب إلى إندونيسيا على مدى الخمسين عاما الماضية. إضافة إلى ذلك، فهي المحور الذي يحتشد عليه كل العرب، سواء كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين، خيرين أو أشرارا."⁽¹⁹⁾

يمكن للإعلام الاتصالي أن يجعل البعيد يبدو قريبا، خاصة عندما تقدم الأخبار في شكل تيار متواصل، وأحيانا في الوقت الحقيقي، ويعرضها عدد كبير من المزدودين. في هذه الحالة يصبح الفلسطينيون جيرانَ الإندونيسيين، وداخل القرية العالمية، تجتذب محنة الجار كثيرا من الاهتمام. ولا يعني ذلك بأية حال أن منظورنا سياسيا وحيدا سيسيطر عبر أنحاء العالم الإسلامي، أو أن الأولويات ستكون واحدة.

وحتى إذا حصل اتفاق على أهمية قضية معينة، فإن اختلاف القيم سيدفع إلى سلوك ممارسات مختلفة. يصف كوينتن فكتوروفيتش (Quintan Wiktorowicz) كيف كادت الحركة السلفية، التي تتمتع بحضور قوي داخل العربية السعودية، أن تتعرض إلى التفكك حين أرادت أن تدفع بتأثيرها إلى مناطق أخرى من العالم. ففي الشيشان، كما يقول "حيث تسيطر الممارسات الصوفية، تعارضت الأيديولوجيا السلفية للمجاهدين العرب مباشرة مع الفهم المحلي للإسلام وتسببت في توليد التوتر بين الشيشان وحلفائهم العرب... ولم يكن الحوار بين القيادات الدينية في الشيشان والمقاتلين السلفيين ناجحا، ما أدى إلى صدمات بين الفصائل وإلى صراع دولي."⁽²⁰⁾ وفي الشرق الأوسط، توجد توترات بين الدول العربية، ويمكن لها أن تشتد أكثر حين يبدأ النظر إلى القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى على أنها أدوات لممارسة الدعوة. وقد لاحظت نعومي صقر (Naomi Sakr) أنه في أوائل تسعينات القرن الماضي "كان المعلقون المصريون يجذرون من الجهود السعودية الرامية لاستخدام الإعلام الفضائي لفرض (الرؤية السعودية القبلية للقيم الإسلامية) على الحياة السياسية والاجتماعية المصرية."⁽²¹⁾

وفي إندونيسيا، يمكن ملاحظة التصادم بين العالمي والمحلي حين وصلت الأفكار الإسلامية من الشرق الأوسط باعتبارها جزءاً من جهود بعض المسلمين الإندونيسيين لتعزيز الروابط بين الإسلام والسياسة والثقافة. وفي هذا السياق كتب أنطوني بوبالو (Anthony Bubalo) وغريغ فيلي (Greg Fealy):

"عاد بعض الطلبة الإندونيسيين الذين سافروا إلى الشرق الأوسط متأثرين بأفكار الإخوان المسلمين. وبعض التأثيرات الأكثر ضرراً تم استيرادها أيضاً من بعض الإندونيسيين الذين ذهبوا إلى أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته للمشاركة في "الجهاد" ضد السوفييت وربطوا علاقات مع قيادات القاعدة وأعضائها المستقبليين. ولكن أفكار الإسلاميين، وخصوصاً الأصوليين الجدد وقع استيرادها أيضاً من الشرق الأوسط. بالأساس فقد لعبت الأنشطة الدعوية التي تمارسها المنظمات الرسمية وغير الرسمية التابعة للمملكة العربية السعودية دوراً محورياً في ظهور تيار سلفي داخل المجتمع الإندونيسي. وقد اختلف تأثير تلك الأفكار. فبعض عناصر التفكير الإخواني ساعدت حزب الازدهار والرفاه (بي كاي أس) على لعب دور إيجابي في الحياة السياسية الإندونيسية، رغم أن بعض أوجه البي كاي أس الأكثر سوداوية، لا سيما الآراء المعادية للسامية ونظريات المؤامرة المعادية للغرب التي يتبناها بعض أعضائه، تحمل تأثيرات قادمة من الشرق الأوسط. وكثير من المجموعات الإندونيسية المدعومة من السعودية تحصر نشاطها في مجال نشر قيم التقوى الإسلامية - ولو في شكل طهوري إلى حد ما - مع أن البعض شارك في صراعات طائفية عنيفة. والأخطر من كل ذلك هو تأثير القاعدة وبعض المصادر الشرق أوسطية الأخرى في توجهات المجموعة الإندونيسية الإرهابية (الجماعة الإسلامية) وعلى تقنياتها العملية."⁽²²⁾

تلك الجهود الدعوية التي تنطلق من الشرق الأوسط وتوجه إلى المسلمين في مناطق أخرى ليست جديدة، ولكنها تدعمت بشكل كبير بفضل انتشار وسائل الإعلام الدولية الواسع. ومثلما يحصل تقريبا مع جميع الناس في العالم، فإن انتشار الرسائل بفضل هذه الوسائل في أوساط المسلمين من شأنه أن يؤثر في سياق الحياة اليومية وفي التطلعات الفردية والاجتماعية بعيدة المدى.

فالعلومات تغير الطريقة التي ينظر بها الناس إلى بعضهم البعض وإلى عالم الأفكار. إنها تغير مستوى التطلعات ويمكن أن تولّد نمواً فكرياً وروحياً. وذلك بدوره يمكن أن يقود إلى تغيير سياسي عميق، سواء في الاتجاه الإيجابي أو

السلبى. ويمكن أن يكون الإسلام على أعتاب ذلك التغيير الذي يحمل في طياته انعكاسات من شأنها أن تؤثر في بقية مناطق العالم

الأمة الافتراضية

على نطاق أوسع من كردستان الافتراضية، تخيل قيام دولة افتراضية على امتداد الإسلام المعولم. تقول لنا الحكمة التقليدية إنه رغم انتشار المعرفة بالقضايا التي تؤثر في حياة المسلمين عبر العالم، فإن "الأمة" باعتبارها كيانا منسجما، كانت وستظل، سرايا.

نظريا، ليس بين المسلم في عمان والمسلم في جاكرتا والمسلم في داكار والمسلم في تورنتو الكثير مما يمكن قوله لبعضهم البعض لأن لغاتهم وثقافتهم الوطنية وسياسات دولهم تختلف اختلافا كبيرا، وهذه الاختلافات تفوق أيّ رابط توفره عقيدتهم الدينية المشتركة. ففي أعقاب السجال بشأن الرسوم الدنماركية سنة 2006، كتب كريم رسلان (Karim Raslan) من إندونيسيا "نعم، نحن جزء من العائلة الممتدة للمؤمنين، الأمة. ولا يمكننا إلا أن نشعر بمعنى التضامن مع إخواننا في الدين في دمشق وطهران أو القاهرة. ولكن تفجر الشارع العربي لا يجد صداه في أوساط شعوب المناطق المدارية. فالكثير منا لديه شكوك متزايدة بأننا مختلفون ثقافيا عن إخواننا الناطقين بالعربية وبالأوردو، ربما نحن أكثر تسامحا وأقل عاطفية."⁽²³⁾ يمكن أن يكون الأمر كذلك، ولكن هناك على الأقل وعي متزايد بالقضايا السياسية والدينية التي تؤثر في الإخوة في المناطق النائية. تختلف تلك القضايا الملحة بحسب مستوى القرابة التي يشعر بها الإخوة في الدين المنتشرون في مختلف أنحاء العالم، ولكن تدفق المعلومات يمكنه أن يخلق الاهتمام وعلى أقل تقدير، ينشئ رابطة مؤقتة. ومن تلك النقطة، يمكن أن تتطور علاقات أمتن.

وكما أشار دايل إيكلمان (Dale Eickelman) وجون أندرسون (Jon Anderson)، "المسلمون، بالطبع، لا يتصرفون باعتبارهم مسلمين فحسب بل من موقع المصالح الطبقيّة، ومن خلال شعورهم القومي، وباسم الشبكات القبلية أو العائلية، وبكل الدوافع المختلفة التي تطبع العمل الإنساني، ومع ذلك فإن أعدادا كبيرة من المسلمين، وبشكل متزايد، يفسرون أهدافهم بلغة الإسلام القيمية."⁽²⁴⁾ هناك

اختلافات كثيرة بين المسلمين، ولكن أجزاء الإسلام المعولم يمكن جمعها معا بطريقة غير مسبوقه بمساعدة وسائل الإعلام التي تعزز قيمة الاشتراك في الإسلام باعتباره عاملاً توحيداً مهيمناً.

وبلغة السياسة فإن الحد الأدنى هو التالي: إذا كان بإمكان قنوات التلفزيون الفضائية وشبكة الانترنت أن تخلق مناخاً يساعد على انتشار الخطاب الإسلامي وتوفر منبراً يمكن أن ينشأ على أساسه مستوى جديد من الانسجام داخل "الأمة" وبين أبنائها البالغ عددهم 1,3 ملياراً، فإن الموازين الجيو سياسية الدولية يمكن أن تشهد تغييراً جوهرياً.

ولاشك أن صانعي السياسة الغربيين سيكونون على قدر من الحكمة إذا ما اعتبروا حجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه "أمة" موحدة ولو جزئياً في اتجاه خلق عالم مختلف تماماً. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، عندما ينظر الجمهور والقيادات السياسية إلى الإسلام، فإنهم غالباً ما يستقنون في الفهم المبسط حيث يبدو "المسلمون" و"العرب" مترادفين، وبالتالي فهم لا ينظرون إلى ما وراء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمكن لـ 280 مليون عربي يعيشون في منطقة واضحة الحدود إلى حد ما أن يبدوا ككيان قابل للتحكم حيث تكون المقاربة السياسية القائمة على مبدأ قياس واحد يسع الجميع أمراً معقولاً. وبالطبع، حتى بالنسبة إلى العالم العربي وحده، تعتبر هذه المقاربة ساذجة إلى حد الخطر، إذ أن الاختلافات ما بين العرب في طنجة والعرب في الدوحة يمكن أن تكون جوهرياً. والأهم من ذلك، فإن المأساة المتواصلة في العراق تجسد الآثار المدمرة للعداوة التي تمت إثارتها بكل سهولة بين السنة الشيعة.

يكمن الخلل الأساسي في هذه الرؤية الضيقة للعالم في عدم قدرتها على فهم أن المجتمع الإسلامي أوسع بكثير من الشرق الأوسط. فالإسلام المعولم يبلغ حجمه أكثر من أربعة أضعاف العالم العربي موزعين في مختلف أنحاء العالم. وإذا أرادت هذه المجموعة الضخمة أن تحقق مستوى معقولاً من الوحدة، فإن قوتها المتوقعة يمكن أن تكون هائلة. وعندها، فإن بلورة سياسة للتعامل مع أمة الإسلام ستكون مهمة أكثر تحدياً.

ولم يعد ذلك الاحتمال بعيداً كما كان يبدو في الماضي، ويعود ذلك أساساً إلى ما يتمتع به الإعلام الجماهيري الجديد من سرعة ومن اتساع في الاستخدام.

ولنا في تصاعد الغضب إزاء تقرير النيوزويك سنة 2005 عن تدنيس القرآن في غوانتانامو، المعتقل الأمريكي في كوبا، والانتشار السريع للجدل بشأن الرسوم الكرتونية الدنماركية، دليل على كيفية وصول ترددات ما يقال على التلفزيون وعلى شاشات الحاسوب بسرعة فائقة إلى أبعد أنحاء العالم الإسلامي.

لقد تعززت إمكانات تحقيق الانسجام عبر الإعلام بطبيعة الانترنت والقنوات الفضائية. فالمنتومون إلى مجموعة متفرقة، حيثما كانوا، يمكنهم جمع المعلومات من عدد كبير من المصادر بدءاً بالجزيرة وانتهاءً بالمدونين الأفراد. وإضافة إلى شعوب البلدان ذات الأغلبية المسلمة، فإن المجتمعات المسلمة التي اقتلعت من جذورها والتي تعيش في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم، ربما لها رغبة خاصة في الارتباط بما تقدمه وسائل الإعلام والذي يشكل لديهما معنى للانتماء ويوفر لها روابط الكترونية بالوطن والدين.

وليس معروفًا بعدُ كيف سيؤثر ذلك في عملية تكيف المسلمين الذين يعيشون في بيئات غير إسلامية. يمكن لذلك أن يوفر لهم حزام أمان يجعل سكنهم الجديد وسط ثقافة مختلفة يبدو أقل تهديداً بفضل الروابط المتواصلة مع العالم الإسلامي الأوسع عبر وسائل الإعلام. أو ربما تجعل تلك الروابط الافتراضية الوطن السابق يبدو أكثر قرباً وفي المتناول بحيث يصبح الاندماج في المجتمع الجديد أقل ضرورة وجاذبية.

وأحد الأسباب الكامنة وراء الغموض الكبير في طبيعة الروابط الإسلامية هو أن المواقف إزاء الهوية الإسلامية تختلف من بلد إلى بلد، حتى في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. وكان استبيان لمشروع بيو حول الاتجاهات العالمية نشرت سنة 2005 قد سأل: "هل تعتبر نفسك مواطناً قومياً أولاً أم مسلماً أولاً؟" فجاءت

إجابات مسلمين من ست بلدان على النحو التالي:

باكستان: مواطن قومي 7%؛ مسلم 79%

المغرب: مواطن قومي 7%؛ مسلم 70%

الأردن: مواطن قومي 23%؛ مسلم 63%

تركيا: مواطن قومي 29%؛ مسلم 43%

إندونيسيا: مواطن قومي 35%؛ مسلم 39%

لبنان: مواطن قومي 30%؛ مسلم 30%.⁽²⁵⁾

تبين هذه النتائج المتأثرة بالخصائص السياسية والثقافية لكل بلد على حدة، أن قوة الهوية الإسلامية ليست متطابقة. كما تبين هذه الاختلافات أن التغييرات يمكن أن تحدث داخل البلد الواحد حسب السياسة المتبعة في لحظة معينة أو حسب طبيعة الأحداث الجارية، وربما يساهم في ذلك الطريقة التي تغطي بها الأخبار وتقدم بها المعلومات سواء على شبكة الانترنت أو من أي مصادر أخرى. ويبدو أن النتائج المسجلة في لبنان، على سبيل المثال، عكست الأحداث الوطنية التي كانت تهرز ذلك البلد في الفترة التي أجري فيها الاستبيان. وقد ساعدت المدونات ومواقع الانترنت، إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية على تأجيج الحراك السياسي الوطني هناك، وقد بات ذلك جليا عقب اغتيال رفيق الحريري في عام 2005.

وبالنظر إلى اختلاف الديناميات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فإن التغيير يبدو أقرب من استمرار الوضع الراهن. وربما يكون إنشاء جسور إعلامية لتعزيز التماسك الإسلامي أحد وجوه ذلك التغيير الذي غالبا ما سيكون مرحبا به بشكل خاص من أولئك المسلمين الذين يعتقدون أنهم يتعرضون إلى تهديد متزايد من العالم غير الإسلامي.

إن التقريب بين مكونات "الأمة" ليس فكرة جديدة. ففي القرن العشرين كانت بعض الشخصيات أمثال حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، قد أرست قواعد ذلك. وقد بدأ البنا نشاطه في عشرينات القرن الماضي وسرعان ما أصبح رائدا لحركة "أسلمة المجتمع". وقد مثلت حركته حسب رضا أصلان (Reza Aslan)، "أول محاولة معاصرة لتقديم الإسلام باعتباره نظاما شاملا للأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالإسلام، في نظر البنا، أيديولوجيا متفوقة على كل ما سواها من أشكال التنظيم الاجتماعي التي عرفها العالم."⁽²⁶⁾ كما دعا سيد قطب، وهو إسلامي مصري آخر، إلى "أمة موحدة بالمعنى الحديث للأيديولوجيا الشعبية العابرة للحدود."⁽²⁷⁾ والآن، وبعد أقل من أربعة عقود على وفاة سيد قطب، اكتسبت عبارة "عابرة للحدود" معنى أوسع بعدما أعيدت صياغة المفهوم بالتكنولوجيات التي قلّصت من أهمية الحدود التقليدية. وكان أوليفيه روي قد أشار إلى أن "الأمة" لم تعد لها أية علاقة بكيان جغرافي محدد. وينبغي أن يتم التفكير فيها بالمعنى المجرد أو التخيلي."⁽²⁸⁾

يتأسس فهم روي على حقائق الإعلام الجديد والقدرة على الوصول إلى المعلومة. وإذا كان التلفزيون الفضائي عابرا للحدود، فإن الانترنت يمكن اعتبارها فوق - حدودية لأن الحدود داخل الدول وفيما بينها ليست اعتبارية بالكامل، أما في العالم الإلكتروني، فلا حاجة إلى الاعتراف بها أصلا. ولدينا مثال يبين كيف تتجسد هذه النظرية على أرض الواقع، وهو نجاح موقع إسلام أون لاين (www.islamonline.net)، الذي يقدم الأخبار، والمعلومات العامة حول الإسلام، و"الشريعة الحية"، كما يقدم "فتاوى مباشرة" وغيرها، وكل ذلك متاح باللغتين العربية والإنجليزية. (ولكل من الموقعين العربي والإنجليزي فريق مختلف، ومحتوى مختلف، وجمهور مختلف، ونادرا ما يترجم أحد الموقعين مواد من الموقع الآخر.) ويضع الموقع من بين أهدافه: "تقوية روابط الوحدة والانتماء بين أفراد الأمة الإسلامية، ودعم عملية التبادل المعرفي والتمازج الثقافي بينهم. توسيع دائرة الوعي بما يدور من أحداث وتطورات مهمة عربياً وإسلامياً ودولياً. تعزيز الثقة وإشاعة روح الأمل لدى المسلمين."⁽²⁹⁾

وببساطة، لم يكن ممكنا مثل هذا الترابط داخل "الأمة" أن يحدث في غياب وسائل الإعلام الجديد. ففي أوائل عام 2006 كان متوسط عدد من يطالعون على صفحات موقع إسلام أون لاين يصل إلى 13 مليون في الشهر، بينما يبلغ عدد الزائرين القراء إلى 1،5 مليون، وقد أرادت الإدارة زيادة هذا العدد بتوفير محتوى الموقع بلغات إضافية مثل الفرنسية والتركية. ويشغل إسلام أون لاين حوالي 300 موظف يعمل أغلبهم في القاهرة، ويستخدم مواد تأتيه من حوالي 1500 مراسل وعالم دين ومشاركين آخرين، كثير منهم ليسوا مسلمين. بالنسبة إلى نسخة الموقع الإنجليزية التي تحتذب نحو 25% من نسبة المتصفحين، نصف عدد الجمهور من الولايات المتحدة. ويتضمن جزء من أجنحة إسلام أون لاين العمل مع المنظمات الدولية. فطاقم الموقع الخاص بقسم الصحة والعلم على سبيل المثال يتعاون مع الفيدرالية الدولية للصحفيين المختصين في الشؤون العلمية، بهدف تطوير مهارات الصحفيين المشتغلين في هذا المجال حول العالم.

بالنسبة إلى موقع إسلام أون لاين وأمثاله من وسائل الإعلام الأخرى، تعتبر ترجمة المواد التي يقدمونها شرطا أساسيا للوصول إلى جمهور عالمي بالفعل. فقد

صنعت الجزيرة اسمها عبر نشراتها باللغة العربية، ثم جلبت الانتباه أكثر حين أعلنت عن خططها لإطلاق قناة ناطقة بالإنجليزية. كان هناك نقاش عام بالغ الأهمية، خاصة في العالم غير الإسلامي، حول طبيعة محتوى هذه القناة ونبرتها السياسية، وكيف يمكن أن تختلف عما عرفت به القناة العربية، وكيف ستستقبلها الجماهير والحكومات الغربية. وبسبب العداء الذي تكثفه بعض الجهات للجزيرة - لا سيما الإدارة الأمريكية - فقد كان يُنظر إلى اتساع نطاق تأثير الجزيرة بشيء من الريبة، رغم أن القناة الجديدة، كما ظهرت، تشبه سي أن أن أو بي بي سي أكثر مما تشبه شقيقتها الناطقة بالعربية.

وبينما كان النقاش دائرا بهذا الصدد، ثم تأجل إطلاق الجزيرة الإنجليزية لأسباب فنية (والبعض من الداخل يقولون بسبب التوتر بين صحفيي القناة العربية وزملائهم من صحفيي القناة الإنجليزية وأغلبهم من غير العرب)، أعلنت إدارة المؤسسة الأم بحدوء عن أملها في إطلاق قناة الجزيرة الناطقة بالأوردو. ويتوقع أن يشرف مكتب الجزيرة في باكستان على ترجمة مادة هذه القناة وتحرير محتواها الذي سيتكون بالأساس مما تبثه القناة العربية وتتم دبلجته إلى الأوردو ليقدم إلى جمهور يقدر بـ 110 مليون مشاهد، وهو تقريبا ثلاثة أضعاف عدد مشاهدي القناة العربية. وتخطط الجزيرة إلى جانب ذلك لإطلاق منتجاتها بلغات إضافية مثل اللغة التركية. وعلى الأغلب، لن يبدأ التوسع في هذا الاتجاه قبل أن تثبت الجزيرة الإنجليزية أنها قادرة على جلب المداخيل وأن تضمن شبكة الجزيرة بشكل عام قاعدة تمويلية صلبة.

ومع ذلك، تستحق التداعيات السياسية الممكنة لهذه المشاريع المستقبلية أن يأخذها صانعو السياسة بعين الاعتبار. وإذا قبلنا جدلا بالحجة (وهي قابلة للنقاش)، القائلة بأن تغطية قناة الجزيرة العربية تتسم بالتحيز ومعاداة أمريكا بما يشير "الشارع العربي" ضد أمريكا وبقية المصالح الغربية، فإن وصول تلك التغطية إلى جمهور إسلامي إضافي هائل يمكن أن يؤثر بشكل حاسم في المنافسة الأوسع على كسب الرأي العام العالمي. وإذا كانت تلك التغطية تدعم عقلية "نحن ضد هم" بين مشاهديها، فإن بإمكانها أن تزيد من تعقيد الطبيعة العدائية لعلاقتهم بالغرب اللا-الإسلامي - وهي مسألة أخرى على واضعي خطط السياسة الأمريكية أن يزِنوها

بدقة. إن الحس السليم يدعو إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الغربية بالجزيرة، باتجاه التركيز أكثر على التعاون والتقليص من العداوة، غير أنه لا توجد أدلة كثيرة على أن الحس السليم سينتصر.

بقطع النظر عما يفعله الغرب، فإن تأثيرات ذلك الإعلام المعولم يمكن أن تغذي حالة الإحباط التي يعيشها بعض المسلمين تجاه المواطنة بمعناها العلماني داخل دولهم. كما يتساءل أوليفيه روي، "ماهي أرض المسلم الحقيقية، في الوقت الذي يعتبر فيه الكثير من المسلمين الراديكاليين أن كل الأنظمة التي تحكم البلاد الإسلامية غير شرعية؟"⁽³⁰⁾ بالنسبة إلى المسلمين الذين يشعرون بولاء أكبر للإسلام ذاته يفوق ولاءهم لأي وطن بعينه، يمكن أن تصبح "الأمة" كدولة عظمى هي "أرض المسلمين الحقيقية"، ولا يهم إن كان ذلك واقعا أم لا.

في مجتمع افتراضي، يقول جون أندرسون، تلعب الانترنت دور "فضاء عام جديد، يمكن طبقة جديدة من المؤولة، الذين تيسر لهم استخدام هذه الأداة، من مخاطبة، وبالتالي إعادة تأطير، سلطة الإسلام وتعبيراته بالنسبة إليهم باعتبارهم أفرادا وإلى كل من يدخل ذلك الفضاء." فالفضاء الافتراضي، يضيف أندرسون، لا يسهل علاقة المتحدث - الناشط ضمن المؤسسات القائمة، وإنما يستخدم بدلا من ذلك طائفة أوسع من مؤولي الإسلام الجدد، أو المؤولين الذين أصبحوا ظاهرين.⁽³¹⁾

من بين هؤلاء يوسف القرضاوي الذي تمكن، عبر حضوره على شاشة الجزيرة وفي موقع إسلام أون لاين، من تأكيد ذاته باعتباره أحد أشهر الرموز العامة في العالم الإسلامي. ولد القرضاوي في عام 1926 ودرس علوم الدين في جامعة الأزهر وقضى فترة من الزمن في السجون المصرية بسبب علاقاته بالإخوان المسلمين. كتب عن الإحياء الإسلامي - تباع كتبه العديدة بمئات الآلاف - وركز على أهمية دور العلماء، الذين يعلمون الأمة الإسلامية دينها، باعتبارهم قادتها. ويعدّ القرضاوي رائدا لتيار استقلالية العلماء حجته أن الإسلام يحتاج إلى حرية الفكر والنقاش.⁽³²⁾

لقد أثبت القرضاوي قدرته على تكييف رسالته لتستجيب لشروط الإعلام الجديد. كما لاحظ أندرسون، "إنه أصولي تماما في فهمه الديني ولكنه يعبر عن ذلك بأدوات حديثة تجتذب جمهورا عابرا للقومية بين المهنيين من الطبقات

الوسطى." (33) ولا يعني استخدام الوسائل الحديثة كونه معتدلاً، فقد أيد القرضاوي التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين باعتبار ذلك تكتيكا مشروعاً في سبيل استعادة الأرض الإسلامية. (34) ومع ذلك فقد أصدر فتوى تدافع عن الديمقراطية لا باعتبارها كفراً، بل هي نظام يمنح الناس الحق الفعلي في اختيار حكاهم دون إكراه وفي مساءلتهم وعزلهم. وفي مناسبة أخرى أدان أبا مصعب الزرقاوي، قائد القاعدة في العراق، واعتبره قاتلاً. (35)

وأياً كانت آراء القرضاوي حول قضايا بعينها، فهو دون شك يتمتع بنفوذ أكبر نظراً لكونه شخصية إعلامية. وقد تدعمت سلطته باعتباره الـ "مفتي العالمي" بما تتيحه له قنوات التلفزيون الفضائية وشبكة الانترنت من حضور متكرر وقدرة كبيرة على الانتشار. يمثل القرضاوي، إلى جانب عديد الشخصيات العامة الأخرى مجموعة دينية - سياسية تتسع دائرتها باستمرار وتستخدم وسائل الإعلام الجديد استخداماً متطوراً. وقد لاحظ غاري بنت (Gary Bunt) أنه "بالنسبة إلى النخب، أصبحت الانترنت تشكل جزءاً من إطار ديني مفاهيمي، يقوم على استخدام الرموز، والكلام الإلهي، والنصوص المقدسة، والقوة لإلهام الأفراد وتحفيزهم سواء على صعيد ممارستهم الشخصية أو على صعيد الأهداف الدنيوية والمقدسة على نطاق أوسع... لقد أصبحت أعداد متزايدة من الناس تنظر إلى دينها وإلى موقعها في العالم الإسلامي عبر الوسيط الرقمي." (36)

إن القرآن عامل محوري في الحضور الإلكتروني للإسلام. ويعود ذلك إلى حد ما إلى وظيفة الدعوة، أي حشد الناس للإيمان بالدين، أو كما يرغب البعض في تعريفها، وعظ المؤمنين من أجل العودة إلى الإسلام الأصيل والنقي. (الذين يتبنون المقاربة الثانية يبدو أنهم لا يرون أية غضاضة في استخدام الانترنت لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.) حتى المواقع التي تقدم الأخبار والمواد الخفيفة تركز بدرجة أولى على الدين نفسه. فموقع إسلام سيتي (www.islamcity.com) ييثر "إذاعة الإسلام" التي تقدم الآذان، وقراءة القرآن، ويوفر أدوات للبحث في معاني القرآن وحفظ نصه، إلى جانب تحديد مواقع المساجد وأوقات الصلاة المحلية. (37)

وعلى عكس الكتب المقدسة للديانات الأخرى، يعتبر القرآن كلام الله الذي لم يحرف، أي كما نزل على رسول الله محمد الذي تلاه، وتلك هي حقيقة

طبيعته المقدسة. وتظل تلاوة القرآن مسألة محورية في الممارسة الإسلامية، ولذلك عندما يُبث أو يُعرض الكترونياً فإن جمهوراً واسعاً يتفاعل مع كلماته وإيقاعاته. كما يجلب نداء المؤذن المصلين إلى المساجد، يجمع نداء القرآن أو تلاوته عبر وسائل الإعلام أبناء الأمة الافتراضية.

بدأ استعمال الانترنت لخدمة القرآن منذ حوالي عقدين من الزمن. وقد لاحظ جون و. أندرسون أن "الإسلام دخل العالم الإلكتروني في ثمانينات القرن الماضي عن طريق طلبة من البلدان الإسلامية درسوا وعملوا في بعض المؤسسات التقنية المتطورة حيث كان يتم تطوير أو توسيع مجال استخدام التكنولوجيا... لقد كان جلبهم للاهتمام بالإسلام الكترونياً عبارة عن ممارسة للتقوى من قبل شاهد في بيئة عمل جديدة." ولتطوير محتواهم الإلكتروني في البداية، شكّلوا "مجموعات نقاش امتزج الحوار داخلها بين الدين ومسائل تطبيق النصوص على الحياة المعاصرة وعلى ما يطرأ لمسلمي المهجر من قضايا تتراوح بين البحث عن أماكن للعبادة، والمكتبات الإسلامية، ومحلات بيع اللحم الحلال، إلى أخبار الوطن، والرحلات الجوية بثمان زهيد، وحتى ترتيبات الزواج الإسلامي." ثم تم توسيع نطاق هذا المحتوى "ليتضمن نشرات إخبارية رقمية، غالباً ما كانت توجّه إلى أبناء جنسية معينة، أو تركز على الجاليات المسلمة في بلدان أوروبية بعينها." وكان المحتوى في أحيان كثيرة "خطاباً مركّباً" أغلبه باللغة الإنجليزية وأحياناً بالفرنسية مع النقل الحرفي إلى لغات مثل العربية والفارسية وغيرهما من اللغات الأخرى.⁽³⁸⁾ وقد نمت تلك الجهود المبكرة لتشكّل لاحقاً حضوراً الكترونياً متطوراً، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الاطلاع على كثير من المواقع ذات المحتوى الإسلامي التي نصل إليها بسهولة. وبعد بحث سريع على غوغل تظهر لنا عدة آلاف من تلك المواقع.

يكتسي المنبر الرقمي، أو الإلكتروني أهمية خاصة لدى المهاجرين المسلمين. وتصدر الإشارة إلى أنه حتى في مراكز الهجرة الإسلامية البعيدة مثل باريس ولندن ونيويورك سرعان ما يتم تعيين الأئمة وإقامة المساجد، حتى لا يظل المسلمون المقيمون هناك يعتمدون فقط على الروابط الافتراضية من أجل قضاياهم الدينية. ومع ذلك، ولكون الخدمات الإلكترونية تمثل قاعدة للإسلام المعولم، فهي تتمتع بجاذبية خاصة: إذ تربطهم بماضيهم المفعم بالحنين وتخفف عنهم غربتهم.

في الواقع، ربما كانت الصعوبات الاقتصادية والصراعات السياسية قد جعلت حياة السابقين أقل جاذبية مما تبدو عليه في الذاكرة. ومع ذلك، يمكن للإعلام الجديد أن يبني جسرا مناسباً عبر الزمان والمكان بحيث يصبح الموقع الإلكتروني أو القناة الفضائية أداة عزيزة تربطنا بـ "وطن" حقيقي أو متخيل. وكما قال بيتر ماندافيل (Peter Mandaville)، "من المرجح أن تلعب وسائل الإعلام الجديد دوراً متزايد الأهمية بين الشباب المسلم الذين ولدوا ونشأوا في الغرب، لأنهم يبحثون عن فضاءات ولغات تساعد على بناء إسلام ملائم في الوقت نفسه لوضعهم الاجتماعي - الثقافي و متحرراً من هيمنة المصادر التقليدية للتأويل والسلطة." ولاحظ ماندافيل أيضاً أن "الانترنت وتقنيات المعلومات الأخرى توفر، أكثر من أي شيء آخر، مجالات يمكن للمسلمين، الذين غالباً ما يجدون أنفسهم في وضع الأقلية المهمشة أو المتطرفة في كثير من المجتمعات الغربية، أن يذهبوا إليها بحثاً عن آخرين "مثلهم".⁽³⁹⁾

وبين تناول الجزيرة لبعض القصص الإخبارية كيف يمكن للصحافة المعولة أن تؤثر في الإسلام المعولم. كتب سام شريبي (Sam Cherribi) أن الجزيرة استخدمت تغطيتها لقضية منع الحجاب من المدارس الفرنسية "لبناء هوية إسلامية علمية (و) تعبئة رأي عام مشترك." وحسب شريبي، قدمت الجزيرة قضية الحجاب في تقاريرها من 2002 إلى 2005 "لا باعتبارها مشكلاً للفتيات والنساء في المدارس في فرنسا فحسب؛ بل هو مشكل يتعرض له المسلمون نساء ورجالاً في مختلف أنحاء العالم." فتغطية الحجاب، كما قال، هي جزء من "رسالة حضارية" تنقلها الجزيرة، في هذه الحالة لأن "الحجاب يمنح على الفور الاعتراف بالمغايرة: فغير المسلمين لا يحملونه." ويرى شريبي أيضاً أن الجزيرة قناة دينية، أقرب إلى شبكة البث المسيحية (CBN) منها إلى سي أن أن، بأجندة تركز على الإسلام حتى بشكل يفوق العروبة.⁽⁴⁰⁾

وعلى العكس من ذلك، يرى آخرون أن محتوى الجزيرة متوازن نسبياً عندما تتناول قضايا دينية، فهي تعكس تعقيدات الشبكة العنكبوتية للإسلام والعروبة التي تمثل في جزء منها عقلية الكثيرين ممن يعيشون في العالم العربي ويشاهدون القناة. إلى جانب التغطية الخبرية لأحداث بعينها، تكمن أهمية وسائل الإعلام الجديد في توفيرها ساحة ستكون مسرحاً للتنافس حول تحديد مستقبل الإسلام. وهذا

يحدث على مستويات عدة: نقاش عقدي بين المعتدلين والمحافظين حول تحديد عقائد "الإسلام الحقيقي" وممارساته، وجدل سياسي بشأن موقف الإسلام من العالم غير الإسلامي. وبالنسبة إلى أولئك الذين يرون أن الإسلام ليس طرفاً في صدام الحضارات وإنما هو يمر بمرحلة صراع داخلي لتحديد وجهته، فإن العدد الهائل من المواقع الإعلامية - خاصة الإلكترونية - يوفر الفرصة لمتابعة مختلف الأطراف وهي تعرض قضاياها.

وبالنسبة إلى عملية تحديد هذه الوجهة، فإن الانترنت والقنوات الفضائية تعيد تشكيل التراتبية التقليدية وتتجاوزها. وقد لاحظ روبرت هفner أن "العلماء الذين بسطوا سيطرتهم طويلاً على التقاليد الدينية أفاقوا ليجدوا أنفسهم في مواجهة طيف جديد من المتحدّين بما في ذلك المفكرون المسلمون الجدد الذين تلقوا تعليماً علمانياً، الدعاة المستلقون، إسلاميو الانترنت، وآخرون ممن استفادوا من التكنولوجيا الجديدة ومن المنظمات." (41)

كتبت ميريلينا ليم أنه من خلال زيادة عدد الأصوات التي يمكن للجمهور واسع أن يستمع إليها، فإن الانترنت:

"تعزز آفاق بناء نمط من الاتصالات يقوم على المساواة يتمتع فيه كل صوت تقريباً بنفس القدر من الأهمية، التي تتمتع بها الأصوات الأخرى. وبالنسبة إلى مستخدمي الانترنت من المسلمين، تفتح هذه الإمكانية المجال للتعامل مع الدين دون أية سلطة عدا سلطة القرآن والحديث. وبالتعلم مما يعرض على الانترنت، يمكن للناس أن يشعروا بأنهم حصلوا على ما يكفي من المعرفة الإسلامية لتوجيههم عند اتخاذ القرارات الهامة في حياتهم، دون أن يضطروا للرجوع إلى العلماء التقليديين مثل الأئمة أو أولئك الذين يعلمون الإسلام في المساجد المحلية. في الوقت نفسه، يمكن للمجموعات الأصولية استخدام الانترنت لتجاوز السلط المحلية - والسلط الوطنية/الجهوية، مثل الإمام أو القيادات الدينية المحلية، والأولياء - والوصول مباشرة إلى المسلمين العاديين في الفضاء الإلكتروني."

ومثالاً على ذلك، تقول ليم، "إن الاتجاه الاختزالي، وبساطة الروايات القائمة على نظرية المؤامرة، والسلفية الجهادية تتلاءم أكثر مع الطبيعة الجماهيرية للانترنت. لذلك نفهم لماذا يبدو هذا النوع من الرسائل أكثر شعبية في الفضاء الإلكتروني حتى منه في وسائل الإعلام الأخرى." (42)

بمذه الطريقة تتم إعادة تشكيل بنية الإسلام وماهيته عن طريق وسائل الإعلام الجديد. الوجه الآخر لتأثير الانترنت في الدين هو تغير دور اللغة العربية. فعلى غرار اعتماد الكنيسة الكاثوليكية على اللاتينية طيلة قرون، بصرف النظر عما إذا كان الناس يفهمونها، يصر الكثير من العلماء المسلمين على أن العربية هي لغة الإسلام الحقيقية لأن محمدا كان يتكلمها، لذلك فإنه يتعين حتى على الناطقين بغير العربية أن يتعلموا منها على الأقل ما يكفي لتمكينهم من تلاوة أجزاء من القرآن. نظريا، من شأن اللغة المشتركة أن تدعم الوحدة الإسلامية. وكما لاحظ فيصل دوجي، فإن "العربية لم تتجاوز حدودها الإقليمية فحسب، وإنما هي أيضا تتغير المناطق التي تستخدم فيها. فتصبح هذه المناطق ممثلة لعالمية إسلامية تمتد إلى أقصى أنحاء الكرة الأرضية." (43)

إن وجود لغة واحدة يمكن لجميع أبناء الأمة التخاطب بها، من شأنه أن يجعل الانسجام ممكنا أكثر، ولكن أن يتخذ الجميع لغة واحدة للتخاطب اليومي، فذلك أمر غير واقعي. إن ذلك ليس من طبيعة عالم اليوم، وبالتالي فالاعتماد على اللغة العربية وحدها يعتبر تضيقا كبيرا، ومن أسباب ذلك أن أغلب المسلمين لا يتكلمونها. وعلى حد تعبير دايل إيكلمان وجون أندرسون، "بينما لا تزال العربية لغة تخاطب عالمية في مستوى من المستويات، فإن اختلاف اللغات داخل العالم الإسلامي يحد بشكل كبير من تداول الأفكار. فبعض المفكرين المسلمين الإندونيسيين الذين تدرّبوا مرارا في الولايات المتحدة وكندا يواكبون ويناقشون التطورات التي تحدث في العالم العربي، بينما لا يوجد مفكرون عرب يواكبون النقاشات التي تدور حول الحياة الفكرية والسياسية الإسلامية في جنوب شرقي آسيا." (44)

وبما أن الانترنت توفر المعلومات بعدة لغات لا سيما الإنجليزية، فقد تقلص الاعتماد على العربية بينما اتسع الجمهور. وقد جاء على لسان جوسلين سيزاري (Jocelyne Cesari)، أن التخلي عن العربية وبعض اللغات الموروثة الأخرى "أدّى إلى نشوء أشكال "عامية" من الإسلام في أوروبا وأمريكا، حيث يتزايد استخدام اللغة الإنجليزية في الخطب والأدب الديني والنقاشات العامة، ما جعل الإنجليزية تصبح لغة المسلمين الثانية على صعيد الأمة كافة." (45)

يمكن للمحافظين أن يتباكوا على غياب الحافظ على تعلم اللغة العربية، ولكن اتساع عدد اللغات المستخدمة لنشر المعلومات من شأنه أن يكسب عددا أكبر من الناس الشعور بأنهم حقيقة جزء من "الأمة" وبإمكانهم المساهمة في تعزيز الانسجام بالاستفادة مما تتيحه تكنولوجيات الاتصال الحديثة. ويكتسي قبول الاختلاف اللغوي هذا أهمية بالنسبة إلى المواقع الإلكترونية والمدونات، التي حققت نموا لافتا في وقت قصير على صعيد عددها وتنوع رؤاها.

وأيا كانت اللغة التي تستخدم في تقديم المحتوى الإلكتروني، فإن الانترنت تمد الجمهور القديم والجديد بعمق ديني وسياسي إضافي. ففي إندونيسيا، تقول ميرلينا ليم، "لعبت الانترنت دورا حاسما في إضفاء الشرعية السياسية وإدامتها، وفي دعم المقاومة وتعزيز مشاريع بناء الهوية في أوساط الأصوليين الإسلاميين... لقد أصبحت الانترنت عاملا رئيسا في تشكيل الهوية - يسمح للمستخدمين بالوصول إلى المصادر العالمية للمعلومات مع تأويل تلك المعلومات وفقا لسياقات الهوية المحلية بالاعتماد على نقاط التقاء ومصادر أساسية."⁽⁴⁶⁾

فالصوفية، التي ينتقدها بعض الأصوليين باعتبارها غير إسلامية بينما أنصارها يقولون إنها تمثل الجوهر الحقيقي للإسلام، بدأت كل مبادئها تطرح للنقاش كما حققت حضورا متزايدا بفضل الإعلام الجديد. يقول كارل أرنست (Carl Ernst)، إن المواقع الصوفية على الانترنت أطلقتها بالأساس فريق واحد من الحركة الصوفية: "ينتمي أعضاؤه إلى طبقات عالمية: إما قيادات صوفية مهاجرة أسست قواعد جديدة لها في أمريكا وأوروبا، وإما تكنوقراط مهاجرون صادف أن كانت لهم روابط نسب مع بعض الصوفية، وإما أوروبيون وأمريكيون اعتنقوا التصوف بشكل أو بآخر."

يلاحظ أرنست أن أحد قيادات الصوفية في جنوب شرقي آسيا، حين سُئل إن كان يرغب في إطلاق موقع على الانترنت، أجاب "نحن لسنا تجارا نعرض بضاعتنا في السوق... الناس هم الذين يأتون إلينا." ولكن أتباعه الماليزيين أطلقوا موقعا إلكترونيا يبيعون عبره مطبوعات باللغة الإنجليزية من تأليف رواد الطريقة."⁽⁴⁷⁾

إعادة رسم خارطة والسياسة الخارجية

عندما تبلور الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى سياساتها، فإنها غالباً لا تأخذ بعين الاعتبار الثقافة السياسية المتطورة والقوة التي تتمتع بها الدول الافتراضية. وعند وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاطي مع الدول والشعوب الإسلامية، فإن واقع الأمة الحقيقي يتم تجاهله بينما تُكرّس الجهود لمواجهة "الشارع العربي" (دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحديد ما يمكن أن يعنيه الشارع العربي) ولا يعيرون للإسلام خارج العالم العربي إلا قليلاً من الاهتمام.

قبل خمسين عاماً، كان من السهل إنكار وجود الأمة باعتبارها كيانا متماسكاً لأن الآليات التي من شأنها أن تجمع بعضه إلى بعض لم تكن قد وجدت بعد. أمّا أن نفعل ذلك اليوم، فهو يعني أننا نتجاهل القدرات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال. على أقل تقدير، ينبغي على صانعي السياسات في العالم غير الإسلامي أن ينظروا بعناية إلى الانعكاسات المحتملة لعموم الحالة الإسلامية التي تتطور باستخدام التكنولوجيا.

وعلى صعيد آخر، يمكننا أن نبرهن على أنه بدلاً من "صراع الحضارات" كما يصفه صاموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington)، فإن هناك صراعاً "داخلاً" الإسلام بين عناصر تقدمية وأخرى رجعية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الأمواج الارتدادية مثل ذلك النزاع من المحتمل أن تكون أبلغ أثراً حين تصدر عن أمة موحدة على أي مستوى من المستويات.

يمكن لتكنولوجيا الاتصال أن تكون هذه الأداة الموحدة. ففي العقد القادم، ستنتقل الجزيرة ونظيراتها من القنوات الفضائية الأخرى رسائلها بلغات أكثر وإلى عدد أكبر من الناس، كثير منهم مسلمون. وسيعزز هذا الانتشار المتزايد من تأثير الإعلام، خاصة إذا كان مزودو المعلومات هؤلاء يعرضون منتجاهم بتحيز سياسي. والأهم من ذلك، سيتسع جمهور الانترنت في هذه الفترة بوتيرة هائلة وستمكن المحتويات المعروضة الكترونياً من توسيع دائرة الخطابات والروابط الأخرى داخل كيان الأمة الافتراضية.

عندئذ، بإمكان صانعي السياسات أن يستلقوا ويشاهدوا كل ذلك يحدث، أو أن يشاركوا في تلك العملية. الخيار الثاني يتطلب منهم وضع خطة واقعية. وكما

أثبتت جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر، لا جدوى في الغالب من المنافسة رأساً لرأس. فلم تستطع قناة الحرية الفضائية، التي تمولها الحكومة الأمريكية، أن تصبح منافساً حقيقياً للجزيرة والعربية وبقية قنوات البث الأهلية الأخرى. ولم تكن المنتجات الإلكترونية ذات الخدمة الذاتية أفضل بكثير. بالمقابل، يمكن سلوك سياسة أكثر ذكاءً تقوم على منافسة أقل وتعاون أكبر. فوسائل الإعلام ذات التوجه الإسلامي وصاحبة الجمهور الأوسع - فضائياً والكترونياً - تتميز عموماً بالانفتاح على وجهات نظر مختلفة، وهذه الوسائل لها من المصدقية ما يزيد من حظوظ حصول ما تبثه من رسائل على استقبال عادل.

المعلومات التي تصدر عن "أحد ما" ستصل إلى الأمة الافتراضية، ولا ينبغي ترك هذه المنافسة تسيطر عليها وجهة نظر واحدة. وإذا أرادت الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى أن تبليغ وجهة نظرها إلى الأمة الإسلامية، فعلى صانعي سياساتها أن يطوروا نظرتهم لتأثير الإعلام الجديد.

إن الدول الافتراضية جزء من حقيقة الجغرافيا السياسية. ويقوم جوهرها على الترابط لا على الإقليم الأرضي. وسواء أتمكنك تلك الدول من ضم جمهور الأمة الذي يتجاوز تعداده المليار نسمة، أم كان لها جمهور أقل من ذلك بكثير، فإن وجودها المدعوم تكنولوجياً باعتبارها كيانات افتراضية يستحق أن يُعترف به.

ترابطات عالمية.. إرهاب عالمي

يمكن أن نجد مثالا على استخدام الانترنت تحديدا لبناء أمة عالمية في الحضور الالكتروني لحزب التحرير، الذي يُعتقد أن له نشاطا في ما لا يقل عن أربعين بلدا. يبين نشاطه في الفضاء الالكتروني - عبر موقعه الرئيس المتاح باللغات العربية والإنجليزية والروسية والتركية والأوردو والألمانية - كيف يمكن للأمة الأوسع أن تتكامل عبر استخدام الانترنت.

يوصف حزب التحرير بكونه حركة سياسية إسلامية راديكالية تسعى لتشكيل ولاء واسع "للعقيدة الإسلامية النقية" وإقامة خلافة إسلامية في وسط آسيا من أجل توحيد كامل أجزاء العالم الإسلامي. وتتبنى الجماعة مسارا يتكون من ثلاث خطوات لتحقيق ذلك: تربية المسلمين على أهداف الحزب في تأسيس مجتمع قائم على مبادئ الشريعة؛ تشجيع المسلمين على نشر هذه الآراء بين الآخرين، وخاصة أعضاء الحكومة والجيش ومراكز القوة الأخرى في بلدانهم؛ ثم عن طريق أتباعه المؤمنين، يعمل على إسقاط الحكومات العلمانية إذ الولاء لا يكون لغير الإسلام - لا الجنسية ولا السياسة، ولا الانتماءات العرقية. في تلك المرحلة، يبدأ القائد الإسلامي الأعلى، أو الخليفة على غرار القرون الماضية، في ممارسة سلطته السياسية والدينية على جميع المسلمين.⁽¹⁾

يعتمد حزب التحرير كثيرا على الانترنت. وقد جاء على لسان زينو باران (Zeyno Baran) "تعتبر الانترنت بما لديها من قدرة على الوصول إلى كل أنحاء العالم، أداة مثالية في أيدي المجموعات التي لا تعترف بشرعية القيادات السياسية. فمواقع حزب التحرير على الانترنت يمكن للمسلمين أيا كانت مواقعهم أن يدخلوا إليها بكل سهولة. وتعتبر الانترنت وسيلة فعالة، خاصة في ما يتعلق بتسهيل

التواصل بين أناس يعيشون في مجتمعات قمعية." ويرى باران أن حزب التحرير "تمكن أساسا من بناء مجتمع إسلامي افتراضي في الفضاء الإلكتروني، يتواصل معه الأعضاء والأعضاء المحتملون، والمتعاطفون. وقد صُممت مواقع الحزب لجلب المسلمين الذين يبحرون في الانترنت ويشعرون بالاغتراب تجاه المجتمعات التي يعيشون داخلها، فيجدون فيها مساحة للحصول على المعلومات والتحليل، وتبادل الأفكار، ويشعرون بأنهم جزء من أمة إسلامية عالمية."⁽²⁾

وتقديم خدمة "الوطن" الافتراضي يجسد الاستخدام المتطور لوسائل الإعلام الجديد أحسن تجسيد ويؤكد إدراك المنظمة لمسارات التواصل العابر للوطنية. كما يتبين من مقارنة حزب التحرير، فإن إمكانات الأمة لتحقيق مزيد من التماسك هي جزئيا إحدى وظائف العولمة. وتعتبر إقامة خلافة لحكم الأمة العالمية، ولو بشكل مجرد، مبدأ من مبادئ الأصولية الجديدة التي، وكما يقول أوليفيه روي، "تضمن عملية اقتلاع الناس من أوطانهم. فادعاء تجاهل السياق الثقافي وتوفير دليل سلوك بإمكانه الاشتغال بنفس الطريقة في أي جزء من العالم، يعد أداة للعولمة. فهو ينسجم تماما مع العولمة - الفردانية، الاجتثاث من الثقافة، الاقتلاع من الأرض - ويروج لإعادة تشكيل الهوية المؤسسة على توحيد أنماط السلوك."⁽³⁾

يعتبر حضور حزب التحرير على شبكة الانترنت مثالا مفيدا على كيفية تشكل الأمة الافتراضية. فالموقع الرئيس - www.hizb-ut-tahrir.org - والمواقع الفرعية التابعة له، مثل موقعه في بريطانيا - www.hizb.org.uk - سهلة الاستخدام ومصممة بطريقة جيدة للفت انتباه أي زائر يرغب في التصفح السريع. ولكن الأهم من كل ذلك هو أن الموقع يمنح المنظمة حضورا افتراضيا دائما ويسهل العثور إليه. وهذا أفضل، من نواح كثيرة، من اتخاذ مقرات على أرض الواقع. فالمقر الافتراضي يمكن لأي كان أن يراه، ولكنه أقل عرضة للتدخل من جهات إنفاذ القانون أو من الخصوم. يمكن أن يكون مراقبا ولكن لا يمكن مدهمته أو اختراقه بنفس الطريقة التي تحدث للقواعد التقليدية أو لأماكن العمليات، مع أنه يظل قابلا للتعطيل من قراصنة الانترنت. وبإمكان المتعاطفين معه أن "يزوروه" افتراضيا بأمان. كل شخص موصول بالانترنت يمكنه الوصول إلى حزب التحرير، وبالطبع ينطبق الأمر ذاته على أية مجموعة لديها موقع الكتروني. ولكن الآثار السياسية

للموقع، وبعضها لا يمكن أن يتوقعه حتى أصحابه، وطريقه الانتداب باعتبارها عملية تبادل افتراضية، تضعانه في صنف خاص. فالمنظمة عبر موقعها تمارس نشاطا دعويا متواصلا، محاولة بذلك إقناع زوارها بأن مقاربتها لمستقبل الإسلام تستحق دعمهم ومشاركتهم.

يصف الموقع العضوية بأنها انتماء خفي: "فالشخص نفسه هو الذي يفرض نفسه على الحزب، حين ينصهر فيه، وحين تتفاعل الدعوة معه، ويتبنى أفكاره ومفاهيمه." ثم غالبا ما يساعد العضو في عملية التبشير السياسي التي يقوم بها الحزب، بما في ذلك إقناع إخوانه المسلمين بأهمية قيام النظام السياسي على أساس الأحكام الإسلامية. وبعد ذلك، ينوي الحزب إعادة بناء الأمة لتعود إلى "سابق عزّها ومجدها، بحيث تنتزع زمام المبادرة من الدول والأمم والشعوب، وتعود الدولة الأولى في العالم، كما كانت في السابق، تسوسه وفق أحكام الإسلام."⁽⁴⁾

ويعكس مفهوم حزب التحرير للأمة وبرنامج عمله أنه يهدف في البداية إلى إقامة خلافة جديدة على أرض افتراضية. فهو يعتمد على الفضاء الإلكتروني باعتباره مجالا سياسيا يمكن للدولة الافتراضية أن تنشأ ضمنه. وباستثناء بعض المناسبات التي يقوم فيها الحزب بأنشطة في أماكن معينة، مثل الاحتجاج على مشروع قانون بريطاني لمكافحة الإرهاب، فإن الحدود التقليدية لا اعتبار لها والسيادة لا قيمة لها أيضا. فالأمة باعتبارها كيانا سياسيا راشدا، تتجاوز تلك القيود العلمانية، ويُعد الفضاء الإلكتروني الموطن الأنسب للأمة بدلا من الأرض المحددة تقليديا.

ورغم أن حزب التحرير لم تنسب إليه أعمال عنف بشكل مباشر، فإن بعض الحكومات تصنفه منظمة إرهابية. وإلى حدود شهر أبريل/نيسان 2008، لم يكن الحزب على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمجموعات الإرهابية الأجنبية، أما في روسيا وبعض بلدان وسط آسيا فقد تعرض نشطاء الحزب للسنن، كما حصلت موجات من الإيقافات في صفوف عناصره في كل من طاجيكستان وغيرغستان في أواسط عام 2006. وفي ألمانيا وباكستان وأغلب البلدان العربية لا يسمح للحزب بالنشاط القانوني. أما في بريطانيا فقد اتهم قادة

الحزب بالترويج لمعاداة السامية. وفي خريف عام 2006 تسارع نشاط الحزب وتكثفت جهود أعضائه فوضعوا ملصقات في كامل أنحاء زنجبار تحضّ على إقامة الخلافة من أجل وضع حدّ للفساد المستشري في الحياة الإسلامية هناك على يد السياح الغربيين.⁽⁵⁾

بحلول عام 2007 أصبح حزب التحرير ينشط داخل الولايات المتحدة، معتمدا بدرجة أولى على الترويج الإلكتروني مثل المشاركة في أشرطة الفيديو، وشبكات المواقع الاجتماعية، وحتى رعاية محلات الهيب - هوب. ويبدو أن الحزب قد أراد أن يهيئ نفسه للاستفادة من أي تصدع قد يحصل بين الجالية المسلمة في أمريكا والحكومة الأمريكية.⁽⁶⁾

ويفترض أن الأجهزة الأمنية في مختلف أنحاء العالم تراقب كل من يشتهبه في كونه عضوا في حزب التحرير. ولكن، يبدو كذلك أن التصورات والجهود المبذولة للتفكير في كيفية التعاطي مع خصم وهمي يعتمد أساسا على الانترنت أداة سياسية، محدودة جدا.

رغم الفرص التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، تظل العقبات التي تحول دون إرساء تعايش سلمي داخل دائرة الإسلام الواسعة، هائلة. وقد كشفت الحرب بين المسلمين في العراق عمق الجراح التي يمكن للطائفية أن تحدثها. ولهذا الصراع مكون الكتروني، حيث يستخدم السنة والشيعة كلاهما منتديات الانترنت للتحريض على تدمير الطرف الآخر. وعلى صعيد أقل دموية، توجد بين المسلمين اختلافات حادة في نظرهم للعالم حيث يصعب مثلا وجود أرضية مشتركة بين متصوف وأحد استراتيجيي حزب التحرير. كما يمكن لأصولي وحدائي أن يشعر كل منهما بأن الآخر يسير على طريق يؤدي إلى الكارثة. وهذا الاختلاف لا يعني أن الأمة لا يمكنها أن تتوحد، ولكن إذا حصل ذلك فسيكون نسيجها فضفاضاً.

ومع ذلك يظل تلاحمها يمثل حضورا جيو سياسيا بالغ الدلالة. ويمكن لنسيجها أن يزداد حبكة بفعل تأثير العوامل الخارجية، مثل الأعمال التي يرتكبها أولئك الذين ينظر إليهم أعداء مشتركين - بدرجة أولى إسرائيل

والولايات المتحدة - حسب ما تصوره التقارير الإخبارية أو ما تورده مصادر أخرى، أغلبها يعتمد على وسائل الإعلام الجديد. فعندما كشفت الصور من غزة ومن لبنان سنة 2006 معاناة الإخوة المسلمين، كانت التقارير الأكثر وثوقا هي تلك التي نشرتها وسائل الإعلام العربية التي تتمتع بمصداقية لدى جمهورها الخاص على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعندما تصل تلك التقارير إلى العائلات في القاهرة وكاراتشي وجاكرتا وباريس، يشعر المسلمون هناك بالألم تجاه المسلمين الآخرين، ويمكن أن يبدووا آليا في البحث عن حاضنة الأمة الإسلامية.

إن الإسلام لا يحتكر استخدام تكنولوجيات الاتصال العالية، فالأديان الأخرى أيضا تستخدمها: يتجاوز عدد المواقع الالكترونية والمدونات المسيحية كل ما سواها. وتعتمد بعض الأقليات المهاجرة على القنوات الفضائية والمنشآت الالكترونية للحفاظ على هويتها. ولكن الإسلام وأبناء الأمة الإسلامية العالمية أمر مختلف. ففي هذه اللحظة التاريخية، يؤثر الإسلام بمختلف مظهراته في كثير من الأحداث العالمية وهو أحد العوامل في العديد من الصراعات المسلحة في العالم. وذلك ما يجعل من اعتماد الولايات المتحدة على القومية التقليدية، إلى جانب دول أخرى، سياسة خاصة تجاه الأمة وتجاه الدول، أمرا منطقيا.

وسواء أحببنا ذلك أو كرهناه، فالإسلام يمثل حالة خاصة. وينبغي على صانعي السياسة في الولايات المتحدة وبقية العالم غير الإسلامي، أن يفكروا بجدية كيف يمكن للأمة إذا تحققت وحدتها أن تغير العالم، خاصة في سياق يمارس فيه الإرهاب تأثيرا عميقا في مجريات الشؤون الدولية.

القاعدة كدولة افتراضية

يمكن للدولة الافتراضية أن تكون لها خصائص سياسية واضحة ومحددة كما هي حال كردستان، أو أن تكون أكثر غموضا كما هو شأن الأمة. ما يميزها هو وحدة الهدف والرغبة في تحقيق مستوى معين من التماسك. ويمكن للدولة الافتراضية أن تمارس الأعمال مثل جمع الأموال وصرفها وتقديم الخدمات لمواطنيها.

بإمكانها أيضا أن تكون قادرة على شن الحرب. ويمكن أن يكون لها تأثير واسع النطاق عن طريق بناء شبكة خاصة على امتداد العالم.

ورغم أنه غالبا ما يطلق عليها "شبكة"، يمكن للقاعدة أن ينظر إليها باعتبارها دولة. فهي عبارة عن كونفدرالية، فروعها ممتدة عبر العالم تحتفظ بقدر من الاستقلالية وفي الوقت ذاته تعتبر نفسها جزءاً من الكل. وعلى صانعي السياسة أن ينظروا إليها كدولة وليست منظمة غير مكتملة المعالم، لأن معاملتها كدولة من شأنها أن تولد تقديرا أكثر واقعية لقدراتها السياسية وشبه العسكرية، وربما تضي مزيدا من الانسجام على القرارات السياسية.

يعتبر التعامل مع القاعدة كدولة أمرا منطقيا إذا نُظر إليها باعتبارها عدوا تُشن الحرب ضده. أما باعتبارها مشروعا سياسيا يحتاج في الأنظمة الديمقراطية أن يُحشد التأييد الشعبي لأجله، فإن الحرب تقتضي وجود عدو ذي هوية يمكن للجمهور أن يفهمها. فالحرب ضد "شبكة" من الصعب استيعابها.

يعكس الصراع ضد القاعدة هذه الصعوبة. فمفهوم القاعدة كعدو يطرح مشكلا على صعيدي التعريف وسياسة التعامل معه. والقاعدة هي الهدف الرئيس "للحرب ضد الإرهاب"، ولكن شن "حرب ضد الإرهاب" لا يحمل كثيرا من المنطق لأن "الإرهاب" مفهوم وأثر وليس كيانا محسوسا يمكن استهدافه على أنه عدو. والقاعدة تحمل من المعنى ما يتجاوز "الإرهاب" في حد ذاته لأن لها بنية وهوية محددة ذاتيا، رغم أنها تظل غامضة باعتبارها خصما ماديا. فهي ليست عدوا على شاكلة ألمانيا أو اليابان حين كانتا تقاتلان الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. فقد كانتا أمّتين تقليديتين ولهما وجود متحيز على الأرض جعل مهاجمتهما ثم احتلالهما لاحقا أمرا ممكنا.

عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان في عام 2001، كانت القوات الأمريكية تهاجم طالبان التي كانت تحكم البلاد، إلى جانب أسامة بن لادن والمقاتلين الموالين للقاعدة. ولكن أفغانستان ليست وطن القاعدة؛ ولا وجود لمثل ذلك الأمر، على الأقل بالمعنى التقليدي المادي. وحتى لو نجح احتلال أفغانستان، على المدى البعيد، وتحولت إلى بلد مسالم (وهو أمر مشكوك فيه)، فلا يعني ذلك بالضرورة أن القاعدة قد هُزمت. فوطن القاعدة الحقيقي شاسع وافتراضي

ويكتسب مزيدا من التماسك بالأدوات الالكترونية ووسائل الإعلام الجديد بدلا من أن تكون لها أرض تحدّها الحدود.

القاعدة لها قواؤها المنتظمة في شكل خلايا بدل قطاعات. وعلى غرار أغلب الكيانات المتمحورة حول الانترنت، لا يمكن أن تكون بنيتها القيادية خطية. وبالنسبة إلى الذين يجاربونها، ربما تبدو القاعدة طائفة متناثرة من المرضى النفسيين ينشطون تحت لافتة واحدة. وإذا كان ذلك صحيحا، فبالإمكان القبض عليهم واحدا تلو الآخر وفي الأخير سيزول التهديد. ولكن، باعتبارها دولة افتراضية، فإن للقاعدة مضمونا ومرونة أكبر مما يبدو للوهلة الأولى، وما زالت بصدد التطور. وقد كتب عبد الباري عطوان أن التغييرات التنظيمية المستقبلية "ستنقل القاعدة بعيدا خارج دائرة وخبرات قوات الأمن الدولية. وبتحويل القاعدة إلى مجموعة من المبادئ الموجهة، أي أيديولوجيا، ستتجاوز كافة الحدود القومية وتجعل من الانتماء إليها أو الانفصال عنها أمرا في غاية السهولة."⁽⁷⁾ وقد جاء في تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر الأمريكية عند عرضها لهذه القضايا:

"كان ينظر إلى الأمن القومي في السابق عبر دراسة الحدود الخارجية، وتقدير وزن المجموعات الدولية المعارضة، وقياس القدرة الصناعية. وحتى يُعتبر العدو خطيرا ينبغي أن تجتمع لديه جيوش عريضة. وقد بدأت الأخطار تظهر بالتدريج، وفي أحيان كثيرة بشكل ظاهر، حين بدأ تصنيع الأسلحة، وتجنيد الجيوش، وتدريب الوحدات ونقلها إلى مواقعها. وبما أن الدول الكبيرة كانت على درجة كبيرة من القوة، فقد كان لديها ما تحسره أكثر من غيرها، وكان يمكن بالتالي ردعها. أما الآن فالتهديدات تظهر بسرعة فائقة. فتتنظيم مثل القاعدة، مقره في بلد يقع في الطرف الآخر من العالم، في منطقة فقيرة إلى درجة أن الكهرباء أو خطوط الهاتف نادرة، يصبح بإمكانه مع ذلك حيازة أسلحة ذات قوة تدميرية غير مسبوقه في أكبر مدن الولايات المتحدة... عدونا مضاعف: القاعدة، شبكة الإرهابيين غير النظامية التي هاجمتنا في الحادي عشر من سبتمبر؛ وحركة أيديولوجية راديكالية في العالم الإسلامي، أهمتها القاعدة التي أفرزت مجموعات إرهابية وأعمال عنف على امتداد الكرة الأرضية."⁽⁸⁾

"شبكة دون دولة"، أو دولة متشابكة؟ يلاحظ فيصل دوجي أن القاعدة، مثلها مثل الحركات الجهادية عامة، "ذات طبيعة غير جغرافية، وتستخدم الأراضي

على اختلافها الشديد كقواعد مؤقتة لنشاطها. وهذا يجعل منها عدوا مستحيلا بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنها توجد خارج دائرة قدراتها على إدارة الحرب. إنها نمط عالمي جديد، يقول دوجي "تتمتع بالقدرة على الحركة الجغرافية والمالية والتكنولوجية التي تشكل جوهر العولمة ذاتها."⁽⁹⁾

لا ينبغي أن ننظر إلى القاعدة باعتبارها "عدوا مستحيلا" ولكنها عدو صعب. وإذا شئت القاعدة هجوما كبيرا آخر ضد الولايات المتحدة أو بريطانيا أو أية دولة أخرى، كيف سيكون رد فعل الضحية؟

فعدد الدول "العدوة" أصبح محدودا: لقد تم شطب أفغانستان والعراق من القائمة، وتمكنت ليبيا من رفع اسمها بحكمة، والغوص في أحوال إيران أو سوريا يمكن أن يأتي بنتيجة سياسية وعسكرية عكسية. ولنفترض أن هجوما شنه نشطاء من القاعدة يعيشون في باريس أو روما أو مونتريال. فهل سيكون الرد العسكري حلا عمليا، أم أنه سيتم النزول بالرد إلى مستوى العملية الأمنية؟ يمكن أن يكون الرد المعتدل معقولا، ولكن هل سيكون قويا بما فيه الكفاية ليكون مقبولا سياسيا في أوساط الأمة الضحية، خاصة إذا كان الهجوم قد حلف خسائرَ بشرية كبيرة؟

هناك ما لا يُحصى من التنوع على هذه الأسئلة الافتراضية، والبحث في كيفية الإجابة عنها يحتاج إلى وظيفة كامل الوقت لأحد استراتيجيي مكافحة الإرهاب. ومما يقتضيه التصدي لمثل تلك المسائل أن نفهم ما هي القاعدة وما ليست هي. في أحيان كثيرة يتم التعامل معها كـ "منظمة" ويمكن لذلك أن يكون مضللا فالعبارة تستدعي صورة شركة على غرار جنرال موتورز أو جماعة أخوية مثل روتاري العالمية. تسير هذه المنظمات وفق خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية بحيث يكون أولئك الذين في قاعدة البنية التنظيمية - مثل باعة الشوارع أو أعضاء النوادي المحلية - مرتبطين ومسؤولين في النهاية أمام من هم في القمة. وتتدفق التعليمات والمعلومات الأخرى بانتظام من الأعلى إلى الأسفل. مثل تلك المجموعات يمكن بشكل عام تصويرها في مخططات دقيقة تبرز طريقة تنظيمها.

ولكن، وكما لاحظ جايسون بورك (Jason Burke)، أن ننظر إلى القاعدة "منظمة منسجمة ومتماسكة، ولها "مخالب في كل مكان" وتحكمها

أيديولوجيا محددة وموظفون معروفون، وقد برزت إلى الوجود منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، فذلك ينطوي على سوء فهم ليس لطبيعتها الحقيقية فحسب، وإنما أيضا لطبيعة الراديكالية الإسلامية آنذاك والآن.⁽¹⁰⁾ ليست القاعدة شركة أو ناديا، إنها كيان سياسي له أعضاؤه - المنتشرون على نحو أو آخر - الذين يمارسون مبادلات مالية، وأنشطة اتصالية، وعمليات عسكرية. وبفضل هذه الخصائص وما تتمتع به من انتشار على امتداد العالم، ينبغي أن نحلل القاعدة باعتبارها دولة افتراضية. لقد طرح "مايكل شوير" (Michael Scheuer) هذا السؤال:

"هل يمارس أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وتنظيم القاعدة وحلفاؤه نشاطا دبلوماسيا بالمعنى التقليدي لذلك النشاط؟ نظرا لأن القاعدة والفصائل التي تنتمي إليها ليست دولا-أمما وليست لها عواصم، ولا ترسل أو تستقبل ممثلين يمكن تسميتهم سفراء، فالجواب ينبغي أن يكون "لا". ومع ذلك هناك معنى محدد يمارس ذلك التنظيم وفقه سياسة خارجية تهدف إلى جعل الحركة الإسلامية تتقدم باتجاه النصر... وتصل هذه السياسة الخارجية - الاستراتيجية الحربية - من فوق رؤوس القيادات الأمريكية والغربية، إلى الناخبين في البلدان غير الإسلامية وتهدف إلى تحقيق أمرين اثنين: تغيير سياسات البلدان الحليفة للولايات المتحدة عن طريق تقليص التأييد الشعبي لمساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وثانيا، إبعاد أولئك الحلفاء عن الولايات المتحدة وتركها تعيش في عزلة متزايدة."⁽¹¹⁾

وعلى صعيد البنية التنظيمية، لاحظت لجنة 11/9 أن التطور الذي شهدته القاعدة في تسعينات القرن الماضي جعلها "تعتمد أساسا على أفكار وأعمال القادة الميدانيين أصحاب المبادرة والإرادة القوية، الذين يتمتعون باستقلالية كبيرة."⁽¹²⁾ وقد ذكرت دراسة أجرتها مؤسسة رند (RAND) أنه "قبل غزو الولايات المتحدة لأفغانستان، كانت القاعدة تعمل وفق بنية المحور والركائز، التي تتواصل عبرها الخلايا الناشطة مع أسامة بن لادن وأعوانه في أفغانستان، وبنية العجلة التي تسمح بتواصل النشاط فيما بينهم دون الاضطرار للمرور عبر القيادة."⁽¹³⁾

بعد سقوط طالبان، ومع اضطرار أسامة بن لادن وبقيه عناصر القيادة إلى الفرار، أصبحت البنية أكثر مرونة حتى من ذي قبل. وكما لاحظ غبريال وايمان

(Gabriel Weimann)، "في البنى الفضاوية للشبكات، ينتظم أعضاء المجموعة في خلايا مرتبطة بشكل محدود، وربما لا تربطها أية علاقة، بالخلايا الأخرى أو بالقيادة المركزية أو المقر الرئيس. فالقيادة لا تصدر أوامر للخلايا وإنما تنشر معلومات عبر وسائل الإعلام، ومواقع الانترنت، والرسائل الالكترونية التي يمكن توزيعها والوصول إليها دون كشف الهوية. تكمن إيجابيات هذه البنية العملية في أن مراقبتها واختراقها أو القبض على نشطاتها لا تقود وكالات الاستخبارات إلى الخلايا الأخرى أو إلى بنية القيادة المركزية." وتعتبر القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى، يضيف وإيمان، "شبكات منظمة بطريقة فضاوية تعتمد على التشبيك الأفقي أكثر من اعتمادها على الهياكل التراتبية. ويشترك الكثير من المجموعات الإرهابية، بدرجات متفاوتة، في نمط الشبكات ذات النسيج الفضاوي: اللامركزية، النزعة الانقسامية، وتفويض السلطة."⁽¹⁴⁾

ولكن تنظيم القاعدة قد لا يكون فضاويا إلى هذا الحد، فالتوجيهات، إن لم نقل الأوامر، يمكن أن تنزل من أعلى إلى أسفل. وفي منتصف عام 2007، وكما كانت الحال قبل هجوم 2001، بدأ مجلس الشورى، أو القيادة يجتمع بانتظام ويرفع توصياته إلى ابن لادن الذي يتخذ القرارات بنفسه بشأن بعض المسائل التي تُرفع إليه. وتتكون النواة الرئيسة للقاعدة من حوالي مائتي شخص يتلقى الكثير منهم رواتبَ منتظمة.⁽¹⁵⁾ الدولة الافتراضية ليست شبكة فقط نظرا لما تتميز به من وحدة الهدف وما يتعلق بها من تبادل للمعلومات - مثل كيفية صناعة جهاز متفجر بطريقة مرتجلة - عبر الاستخدام المتطور للإعلام. والدولة الافتراضية لا تحتاج إلى بنية تراتبية تقليدية. فالقاعدة تواصل تطورها التدريجي باعتبارها مشروعا عالميا غير تراتبي، دولة جديدة يتجاوز نشاطها البنى والحدود التقليدية على حد سواء. لها قادة نجوم مثل أسامة بن لادن وأبمن الظواهري - ولكن الأهم من ذلك هو أن لها "مواطنين" في كل أنحاء العالم، ولاؤهم لقضية القاعدة إن لم يكن لبن لادن شخصا. بالنسبة إلى البعض، تُعتبر القاعدة بمثابة الدولة التي تقاوم عددا كبيرا من الأعداء من أجل الذود عن الإسلام، وهي بذلك تقوم بالدور الذي تخلت عنه الدول الفاسدة والتابعة مثل العربية السعودية. في حين يرى البعض الآخر من المواطنين أن دولتهم الجديدة تمثل معبرا مؤقتا في اتجاه استعادة الخلافة.

إن التعامل مع القاعدة باعتبارها دولة افتراضية بدلا من منظمة إجرامية يمكن أن يصدد البعض الذين يرون فيه تمييزا غير ضروري بين الإرهابيين. ولكن، أيا كانت درجة السوء التي تميز أعضاء القاعدة وتطوع أنشطتهم، فلا بد أن يعترف خصومها بأن العثور على رجل في كهف سيساعد فقط، ولن يكون حاسما، في وضع حد لإرهاب القاعدة. وكما أثبت مقتل أبي مصعب الزرقاوي، الذي أعلن نفسه قائدا للقاعدة في العراق، عن طريق هجوم جوي أمريكي في يونيو/حزيران 2006، فإن مستقبل القاعدة ليس مرتبطا بشخص بعينه. ولن يكون رحيل أسامة بن لادن مؤشرا على انهيار القاعدة، التي هي أكثر من عصابة تابعة له.

تتمتع الدول الافتراضية بقدرة فائقة على البقاء، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى الاندماج بين شبكاتها ذات الأبعاد المتعددة. وقد حدد السياسي الإسباني والخبير في قضايا الإرهاب، غوستافو أريستيغي (Gustavo de Aristegui) أربعة أنواع من شبكات القاعدة: "أولا، هناك الشبكة الأم، تلك التي نفذت هجمات 9/11، والتي تستخدم مواردها الذاتية ونشطاءها الذين انتدبتهم ودربتهم." ثانيا، هناك "الشبكة الإرهابية غير الرسمية والتي تتكون من المنظمات الفرعية التي شكّلتها القاعدة - في أحيان كثيرة لتحل محل تلك التي لم تكن دموية بما يكفي - في بلدان مثل الفلبين والأردن والجزائر." والنوع الثالث، يقول أريستيغي، هو الشبكة المظلة، وهي عبارة عن "اتحاد استراتيجي بين شركات تعمل لأغراض متشابهة" يربطها بالقاعدة هدف مشترك ويمولها ابن لادن. وفي الشبكة الرابعة "المقلدون والمحاكون" الذين يتفقون مع برنامج القاعدة ولكن ارتباطاتهم المالية بين لادن أقل. ويرى أريستيغي أن الأعضاء من هذا المستوى هم الذين نفذوا تفجيرات مدريد عام 2004.⁽¹⁶⁾ ويبين ثالث هذه المستويات بشكل خاص أن نمو القاعدة تجاوز كونها شبكة فقط، لتصبح أكثر تحديدا واتحادا.

إنها كيان مركب، يمتد عبر العالم، ويعمل بسرية، وتلاحقه أجهزة إنفاذ القانون، ويتعقبه من يسعون لاختراقه،⁽¹⁷⁾ وهو في حاجة دائمة إلى القيادة والتمويل عند التخطيط لتنفيذ هجماته. وبإمكان وسائل الإعلام العالمية أن تدعم هذه الدولة الافتراضية. فقد جاء في تصريح لأيمن الظواهري سنة 2005 قوله "نحن في معركة،

وأكثر من نصف هذه المعركة يدور في ساحة الإعلام... نحن في معركة إعلامية لكسب قلوب وعقول أمتنا."

تمد قنوات التلفزيون الفضائية، عبر تقاريرها الإخبارية، مواطني القاعدة وجامعة الجمهور بصور قوية عن أعمال القاعدة، وفي بعض المناسبات تبث مشاهد لبني لادن نفسه. والأهم من ذلك، تقدم الانترنت روايات للأحداث التي تغطيها وسائل الإعلام الإخبارية بتفصيل وتكرار أكثر، بشكل يظهر الترابط العملياتي ويبرز معنى الانسجام. وفي ما يتعلق بالتنظيم، يقول مايكل شوير "تتيح الانترنت اليوم للمناضلين المسلمين من كل بلدان العالم فرصة اللقاء، والتخاطب، والتعارف الكترونياً، وكان هذا المسار الذي يحقق الألفة واللحمة يقتضي، في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، القيام برحلة إلى كل من السودان واليمن وأفغانستان أو باكستان."⁽¹⁸⁾ ولتعزيز الأمن الإلكتروني لهذه العلاقات، أُطلقت "مجلة المجاهد التقنية" الإلكترونية في أواخر عام 2006 لإرشاد قرائها حول تأمين المعلومات الإلكترونية وبعض المسائل الأخرى المتعلقة بالتكنولوجيا العالية.

لقد أدركت قيادة القاعدة ذلك وبدأت تؤكد على استخدام الانترنت في توجيهاتها لأتباعها، كما يتضح من خلال الرسالة التالية التي نقلها أحد مواقعها:

"نظراً لتقدم التكنولوجيا الحديثة، فقد أصبح من السهل نشر الأخبار، والمعلومات، والمقالات، وأية مواد أخرى عبر الانترنت. ندعو المتخصصين في الانترنت من المسلمين لنشر أخبار الجهاد والمعلومات الخاصة به وتوزيعها عن طريق قوائم التراسل، ومجموعات النقاش، ومواقعهم الخاصة. وإذا فشلت وأغلق موقعنا قبل أن تفعل ذلك، قد نحاسبك أمام الله يوم القيامة... نتوقع أن يتم فتح موقعنا وإغلاقه باستمرار، وبالتالي فإننا نحث كل المسلمين المهتمين بموادنا أن ينسخوا كل ما يحتاجون إليه من موقعنا وينشروه عبر مواقعهم الخاصة ومجالس النقاش وقوائم التراسل. وهذا أمر يمكن أن يشارك فيه كل مسلم بسهولة، بما في ذلك الأخوات. وبهذه الطريقة، حتى إذا أغلقت موقعنا، تبقى موادنا حية بفضل الله."⁽¹⁹⁾

وحتى عندما كانت تتعرض لهجوم القوات الأمريكية في أواخر عام 2001، تشبثت القاعدة باستخدام أدوات التكنولوجيا العالية. فقد كتب صحفي باكستاني كان على عين المكان أنه بينما كان مقاتلوها يترجعون أمام الهجوم، "كان أحد عناصر القاعدة يحمل جهاز حاسوب محمول إلى جانب الكلاشنكوف."⁽²⁰⁾

لقد أدارت القاعدة شؤونها الالكترونية بنجاح في الوقت الذي كانت تبني فيه أمة القاعدة العالمية. يذكر "وايمان" أن نشاط القاعدة على الانترنت نما من موقع واحد في أواخر التسعينات إلى أكثر من خمسين سنة 2006. وتعد المواقع الجهادية الأخرى بالآلاف. وكلما جرت قرصنة موقع أو سحب أحد مزودي الخدمة، سرعان ما يظهر المحتوى على موقع آخر. يقول وايمان "هناك شبكة واسعة من مواقع الانترنت تُستخدم لتبليغ التوجيهات والمعلومات من أولئك الذين في قمة القاعدة إلى المؤيدين والمتعاطفين عبر مختلف أنحاء العالم. فالمحاضرات، والإعلانات المسجلة، وأشرطة الفيديو التي تصور العمليات الإرهابية، والكتيبات التوجيهية، وكتيبات التعليمات، كلها يتم تناقلها عبر مواقع القاعدة على الانترنت والمنتديات وغرف الدردشة ولوحات النشرات الالكترونية."

ومن أمثلة تلك المنتجات "صوت الجهاد" وهي مجلة الكترونية أطلقت في فبراير/شباط من عام 2004 للتعريف بمنجزات المجاهدين. ويجسد المقتطف التالي من افتتاحية عدد أكتوبر 2004 النبرة التي تستخدمها المجلة:

"فانفروا أيها المسلمون إلى الجهاد في سبيل الله فقد فتحت اللجنة أبوابها وتزينت الحور خطابها، وهذا وعيد الله لا يترك من له قلب يهدأ بالله أو يقر قراره حتى ينفر كما أمره الله ليقاتل أعداء الله. من لم يتحرك امتثالاً لأمر الله، ولا غيره على أعراض المسلمات المنتهكة في أبي غريب وغيره من سجون أئمة الكفر، ولا حمية ولا حياء من القعود، فما الذي يحركه بعد هذا؟"⁽²¹⁾

كما يشير "وايمان"، تعكس "صوت الجهاد" تعدد الأهداف لمثل هذه المشاريع التي تطلقها القاعدة: "تنظيم الهجمات ضد الأهداف الغربية هام، ولكن يظل الهدف الرئيس هو حشد التأييد الجماهيري واكتساب شرعية لدى عامة المسلمين."⁽²²⁾ والوجه الآخر لهذا الجهد الرامي إلى تأسيس قاعدة شعبية على شبكة الانترنت هو تكوين مكتبة الكترونية توفر مواد للتدريب تفسر كيف يتم تركيب سم الريسين، وكيف تُصنع القنابل بمواد تجارية، وكيف يمكن التسلّل إلى العراق عبر سوريا، إلى غير ذلك من هذه النصائح. بعض هذه المواد يقدم مدعوماً بآراء خبراء يجيبون عن أسئلة القراء على لوحة الرسائل وفي غرف الدردشة.

تؤكد المجلة الالكترونية الأخرى "معسكر البتار" على أهمية التعليمات الالكترونية إذ تقول "أيها الأخ المجاهد، للالتحاق بمعسكرات التدريب العظيمة لست مضطرا للسفر إلى أراضٍ أخرى. بإمكانك أنت أيضا، سواء كنت وحدك في بيتك أو مع مجموعة من إخوانك، أن تبدأ تطبيق برنامج التدريب."⁽²³⁾

وقد نشر موقع "النداء" الذي بدأت القاعدة تستخدمه في بداية عام 2002 تحاليل عن الحرب في كل من أفغانستان والعراق، وتعليقات لرجال دين مسلمين على عمليات القاعدة، وشرحا يبين كيف يمكن لأهداف حرب القاعدة أن تفيد الأمة، من خلال التهوين من قوة الولايات المتحدة وإسرائيل وحكومات المسلمين الكافرة. يرى مايكل شوير أن المحتوى الذي تنشره مواقع القاعدة "يضيف مساهمة كبيرة لما ظل ابن لادن يردده دائما بأن أولويته وألوية القاعدة هي: التحريض على الجهاد على يد أكبر عدد من المسلمين في أكبر عدد ممكن من المواقع."⁽²⁴⁾

من جهتها، لاحظت نادية لابي أن واضعي استراتيجيات القاعدة "أدركوا أن الانترنت يمكن أن تتحول إلى مساحة انتداب عالمية واسعة - عبارة عن أفغانستان جديدة بلا حدود."⁽²⁵⁾ لقد استخدمت أشرطة الفيديو الدعائية التي تنشر عبر الانترنت لتقوية التزام مواطني القاعدة، وإخافة الجمهور، وتجنيد القادمين الجدد. وقد استُهدف المسلمون الأمريكيون والبريطانيون من قبل الجهود المبذولة للانتداب، مثل شريط الفيديو الذي وُزع سنة 2006 والذي أكد على عمليات الاغتصاب والقتل التي ارتكبتها الجنود الأمريكيون في العراق. تم توزيع الفيديو لإحياء الذكرى الأولى لتفجيرات 7/7 في لندن، وقد وردت فيه صور لنائب ابن لادن، أيمن الظواهري، وشهزاد تنوير أحد الذين نفذوا تفجيرات لندن وقتل في الهجوم، وآدم غاداهن المعروف أيضا باسم "عزام الأمريكي" الذي نشأ وترعرع في كاليفورنيا.

أثناء تسجيل وصيته بالإنجليزية وبلكنة أهل يوركشاير، قال تنوير "نحن ملتزمون بقضية الإسلام مائة في المائة. ونحب الموت كما تحبون أنتم الحياة... يا مسلمي بريطانيا، يوما بعد يوم، على شاشات التلفزيون تشاهدون وتسمعون ما يحدث من اضطهاد للمسلمين، من الشرق إلى الغرب. ولكنكم تديرون ظهوركم

وتواصلون حياتكم كأنكم لم تسمعوا شيئاً، أو كأن ذلك لا يعينكم... يا مسلمي بريطانيا، انهضوا وافعلوا وليكن لكم دور... قاتلوا الكفار، لأن ذلك واجب فرضه الله عليكم." وأضاف غاداهن إلى ذلك "من الضروري أن يدرك المسلمون أن الأمريكيين والبريطانيين وبقية أعضاء تحالف الإرهاب يستهدفون المدنيين المسلمين عن قصد." (26)

يتجلى مستوى التطور الذي شهدته القاعدة على الصعيد الإعلامي في تأسيس شركة الإنتاج الخاصة بها، وهي مؤسسة السحاب التي تنتج أشرطة فيديو تحمل خطاب أسامة بن لادن، إلى جانب مواد إعلامية - تجارية حول القاعدة والجهاد. وتشكل السحاب جزءاً من القسم الإعلامي الذي أنشأه ابن لادن حين كانت القاعدة بصدد التأسيس سنة 1988. وكانت أول رسالة تصدر عنها تُصور القاعدة في هيئة الضحية الجريئة التي تتحدى الاتحاد السوفييتي العظيم، وسريعا ستقف في وجه بقية أعداء الإسلام المحتملين. وفي سنوات التسعينات من القرن الماضي، حين كان ابن لادن يقيم في السودان، كانت رسالة القاعدة الإعلامية تدعو إلى إصلاح حكومة المملكة العربية "القدرة". وفي عام 1996 أصدر ابن لادن "إعلان الحرب على الولايات المتحدة" مستخدماً آلة القاعدة الإعلامية لنشر دعوته إلى الجهاد. وفي النهاية، أصبحت منتجات السحاب تقدم بديلاً عن الأخبار التلفزيونية التقليدية. (27)

بالنسبة إلى بعض منتجات السحاب، يسجل مصورو القاعدة فيديو لبن لادن أو الظواهري أو بعض القيادات الأخرى في مخابثهم النائية. ثم تنقل المادة الخام إلى مكان آخر حيث يتم تحميلها على الانترنت وإرسالها رقمياً إلى مرافق ما بعد الإنتاج التابعة للسحاب. لدى السحاب القدرة على الإنتاج بمستوى جودة المادة التلفزيونية، مع تضمين الشعارات، وإدراج الخلفيات رقمياً، وإضافة نصوص الدبلجة التي غالباً ما تكون باللغة الإنجليزية. وعادة ما تُصمم أشرطة الفيديو بطريقة تعطي الانطباع بأن التسجيل تم في أماكن خارجية مع الحرص على إبراز الأسلحة. ولكن في بعض الإصدارات الجديدة وقع تغيير تلك الخلفية بصورة لمكتب فيه كتب كثيرة، حتى تكتسي الأشرطة طابع الرسالة السياسية التقليدية وتجعل من الصعب على محلي الاستخبارات أن يحددوا مواقع التصوير.

بين عامي 2005 و2006 تمكنت القاعدة من مضاعفة إنتاجها من أشرطة الفيديو أربعة أضعاف. ففي عام 2006 أصدرت السحاب ثمان وخمسين رسالة بين مادة صوتية ومصورة، وفي عام 2007 أصدرت أكثر من تسعين. وقد أمكن نشر تلك الرسائل عبر ما لا يقل عن 4500 موقع جهادي.⁽²⁸⁾

في ما يتعلق بالتوزيع، كان الإجراء الاعتيادي يتمثل في تسليم أشرطة الفيديو يدويا إلى الجزيرة أو بعض المؤسسات الإخبارية الأخرى التي تتولى تحريرها قبل بثها على الهواء. أما الطريقة الجديدة فتتمثل في تحميل الأشرطة الجاهزة على عدد من مواقع الانترنت ثم نشر عناوين تلك المواقع في المنتديات الالكترونية. وبعد ذلك يتولى المتعاطفون مع القاعدة نسخ ملفات الفيديو وتوزيعها، ما يعني أن المنتج يصل إلى جمهور عريض دون أن يقع تحريره. ومع التزايد الكبير في عدد المواقع الجهادية على الانترنت، فقد أصبحت القاعدة تعتمد على شبكة واسعة من الموزعين الذين ينشرون موادها الدعائية أكثر من اعتمادها على المؤسسات الإخبارية. وقد صرح أحد الجهاديين الذين يساعدون في توزيع أشرطة فيديو القاعدة لأحد الصحفيين "لقد أصبحنا مثل الصحفيين نحن أيضا" فنحن نعمل على "تبليغ الرسالة."⁽²⁹⁾

وفي العراق، تمتلك دولة العراق الإسلامية شركتها الإعلامية الخاصة. ومن بين منتجاتها شريط فيديو مدته تسعون دقيقة صدر سنة 2007 تحت عنوان "لماذا نعلن الجهاد؟" لقد تم استنساخ طريقة عمل السحاب في عمليات مرتبطة بالقاعدة خارج مركز الشرق الأوسط، ويمكن أن نلاحظ ذلك في إنتاج الفيديو الذي استخدمه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.⁽³⁰⁾

هذا النمط من العمل الإعلامي نقله الزرقاوي في العراق إلى مستوى جديد. فقد أظهر الزرقاوي رغبته الجامحة في استخدام الإعلام عندما اختطف رجل الأعمال الأمريكي نيكولاس بيرغ (Nocholas Berg) وذبح في العراق سنة 2004، ويبدو أن الزرقاوي كان هو المنفذ.

تم تسجيل عملية الذبح على شريط فيديو ثم عرضت على أحد مواقع الانترنت حيث نسختها مواقع أخرى وحملتها 500,000 مرة خلال أربع وعشرين ساعة.⁽³¹⁾ يمكن أن يعطينا ذلك فكرة عن الجمهور وعن الظواهرى بنفس القدر،

ولكن المؤكد أن قائد المتمردين المولود في الأردن كانت له غريزة قوية لترويج طريقته الخاصة في الجهاد.

في السنة الموالية، أطلق الظواهري مجلة الكترونية بعنوان "ذروة السنام" تتكون من ثلاث وأربعين صفحة من النصوص بما في ذلك مقالات عن المجاهدين الذين يسقطون في المعارك، وصور لأسامة بن لادن وجورج بوش.⁽³²⁾ بعد عدة أشهر أصدر "الجناح الإعلامي" للزرقاوي شريط فيديو مدته 46 دقيقة بعنوان "سيكون الدين كله لله"، يعرض مشاهد من بينها صور لكثيبة من الانتحاريين بصدد التدريب. وكما ذكرت الواشنطن بوست، فقد عُرض الفيديو على موقع للانترنت صُمم بطريقة خاصة تسمح بتنزيله بأساليب مختلفة: نسخة (وندوز ميديا وريل بلاير) لمن يملكون خدمة الانترنت فائقة السرعة، ونسخة أخرى لمن يرتبطون بالانترنت عبر خط الهاتف العادي، وأخرى لتنزيلها ومشاهدتها على أجهزة الهاتف المحمول.⁽³³⁾ هناك طائفة واسعة من المنتجات الالكترونية يمكن الوصول إليها بسهولة عبر صفحات الانترنت، بما في ذلك الرسوم الكرتونية التي تصور أطفالا في هيئة انتحاريين.⁽³⁴⁾

وبينما كان يتابع تنفيذ برنامجه الإعلامي، تعرض الزرقاوي إلى توبيخ من الظواهري بسبب "ذبح" الرهائن أمام الملاء، وبسبب استهدافه الشيعة قبل هزيمة الأمريكيين في العراق. ولم تكن استقلالية الظواهري دون حدود، فقد ورد في رسالة الظواهري تذكير مبطن بأن كثيرا من تمويل الزرقاوي يأتي من مصادر يتحكم فيها ابن لادن. وهذا هو أحد الأساليب التي تمارسها الدولة الإرهابية الافتراضية لضبط مواطنيها.⁽³⁵⁾

وكجزءاً من استراتيجيته الإعلامية، اتخذ الزرقاوي لنفسه سكرتيرا إعلاميا لمساعدته في إدارة نشاطه الالكتروني. وفي سنة 2005 تضاعف عدد الإصدارات الالكترونية للقاعدة في العراق ليصل إلى تسع مواد يوميا. وغالبا ما كانت تلك الإصدارات تعلن المسؤولية عن تنفيذ هجمات خاصة ضد القوات الأمريكية. وقد استخدم العمل الإعلامي أيضا لتصحيح كثير من الروايات الإخبارية، مثلما حدث سنة 2005 حين نفى المتحدث باسم الزرقاوي مسؤولية مقاتليه عن العملية الانتحارية التي فُجرت فيها سيارة في منطقة الحلة في العراق والتي أودت بحياة نساء

وأطفال وقادت إلى خروج الأهالي في مظاهرات غاضبة احتجاجا على العنف. وجاء في البيان الإلكتروني للناطق باسم الزرقاوي أن مجموعتهم أعلنت مسؤوليتها عن هجوم "آخر" موجّه ضد الجنود الأمريكيين ولا علاقة لها بتفجيرات الحلّة. وأضاف البيان مهددا "لا أحد يمكنه أن يقولنا ما لم نقله." (36)

ورغم أن الزرقاوي قد رحل، فقد أصبح النشاط الإعلامي للقاعدة في العراق وفي غيره أكثر تطورا وانتشارا. فقناة الزوراء، التي تبث مقاطع فيديو لعمليات قنص تستهدف جنودا أمريكيين في العراق، كانت تبث على مدار الساعة مع بداية عام 2007. وتدعي القناة التي يديرها المتمردون السنة أنها تمثل "كل فصائل المقاومة ضد الاحتلال الإيراني والأمريكي." (37) ورغم محاولات الولايات المتحدة إيقاف بث برامج الزوراء إلا أنها ظلت متاحة على القمر الصناعي عربسات مع أن الحكومة السعودية تعد أكبر مساهم في الشركة المالكة. يبدو أن السعوديين يعتبرون أن مصلحتهم في مساعدة إخوانهم السنة أهم من مصلحتهم في مساعدة الولايات المتحدة. (38)

يتسع برنامج القاعدة لأكثر من تنفيذ هجمات إرهابية. فالخطة السياسية الأوسع تشمل تعبئة الرأي العام وضمّ مزيد من المجموعات الإضافية ومن الأفراد إلى دولة القاعدة. لقد كان ابن لادن يدرك أهمية الحضور الواسع للقاعدة وما تملكه من قوة محتملة، باعتبارها جزءاً من أمة واحدة. فقد جاء على لسانه "نحن أبناء أمة واحدة تمتد من الشرق الأوسط إلى الفلبين وإندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان، وحتى أقاصي موريتانيا." (39)

يدرك ابن لادن أهمية أن تصل صور العنف إلى هذا الجمهور الواسع باعتبارها جزءاً من عملية بناء القاعدة. وكما لاحظ فيصل دوجي "فالشهادة تصنع أمة عالمية، لأن الجميع يتابعونها على وسائل الإعلام الجماهيرية." ولكن دوجي يشير من ناحية أخرى إلى أن إرهاب القاعدة ينبغي أن ينظر إليه في سياق أوسع، "على المدى البعيد" كما يقول، "ربما يكون العنف الأثر الأكثر سطحية والأقصر أجلا من بين الأدوات التي تستخدمها القاعدة، رغم أنه يكتسي بالتأكيد أهمية كبرى في اللحظة الراهنة." الأثر الأعمق والذي لا يمكن التنبؤ بحدوده هو ما يحدثه الجهاد من ديمقراطية للإسلام، عبر تفكيك الأشكال التقليدية للسلطة الدينية

وتناثر عناصرها ضمن عدد لا يُحصى من عمليات إعادة التركيب - بعضها تمثله القاعدة ذاتها." (40)

وإذا نظرنا إلى جانبها الدلالي فـ "الدمقرطة" كما يستخدمها دوجي في هذا المثال، قابلة للنقاش، وليس الجهاد إلا عاملا واحدا وراء الضغوط التي تحاول دفع الإسلام نحو التغير. فقد غيرت وسائل الإعلام الجديد ديناميات التأثير. والهيمنة على المعلومات تراجعت، ولم يعد بمقدور الدول التقليدية والمؤسسات الإعلامية والفاعلين السياسيين أن يحددوا الأجندات أو يضعوا حدودا أمام الخطاب كما كانوا يفعلون في السابق. في المثال الذي ضربه دوجي، أصبح بإمكان الأصوات الإسلامية الكثيرة التي تنقلها الانترنت أو قنوات التلفزيون الفضائية، سواء كأفراد أو كمجموعات، أن تغير الخطوط التقليدية للسلطة داخل الإسلام. فرجال الدين لهم موقع في الدولة الافتراضية، ولكنهم لا يتحكمون فيها. وعندما يشارك أسامة بن لادن أو جهاديون آخرون في مجريات هذا العالم الافتراضي، فإنهم يلعبون دورا قياديا ويتركون أثرا يتجاوز ذلك الذي يتركه ارتكاب أعمال عنف. وفي الأخير، ربما يلقي ابن لادن نهاية شبيهة بتلك التي لقيها ممثله الزرقاوي. وستعلن العناوين الرئيسية عبر العالم أن موته يعني نهاية القاعدة، تماما مثل ما فعلت العديد من وسائل الإعلام الغربية حين بالغت في تقدير أهمية موت الزرقاوي. لاشك أن موت ابن لادن سيمثل ضربة قوية لتنظيم القاعدة ولكنها لن تكون بالتأكيد ضربة قاضية. لقد أصبحت القاعدة دولة افتراضية لها أجندة شريرة وطموحة ولها مواطنون ملتزمون. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فمن المستبعد أن تزول برحيل شخص واحد، إذ هي على درجة من التعقيد تستدعي النظر إليها باعتبارها نمطا جديدا من الدول.

ما بعد القاعدة

تمنح وسائل الإعلام الجديدة للمنظمات الإرهابية عددا متزايدا من الفرص للوصول إلى جمهور عالمي. وبدل استخدام البريد العادي لإرسال أشرطة الفيديو - وهي عملية تمكن القانون من تعطيلها - أصبحت هذه المجموعات تعتمد على برمجيات مقرصنة للمساعدة في تحرير محتوى الفيديو، وعلى مواقع إلكترونية تسمح

بتحميل تلك المواد ليتمكن أتباعها من الوصول إليها. تعرض تلك المواقع مواد على غرار "الموسوعة الأمنية الشاملة" التي تقع في 118 صفحة، والتي أرسلت في عام 2007 وفيها تعليمات مفصلة عن تطوير الجوانب الأمنية في استخدام الانترنت والهاتف، واقتناء الأسلحة، وحمل المتفجرات، وتحويل الأموال إلى المجموعات الجهادية، إلى جانب تلميحات أخرى مفيدة.⁽⁴¹⁾

من بين الخبراء في هذا الميدان، يوسف تسولي وهو شاب مغربي كان اسمه في "الحرب الالكترونية" إرهابي 007 (Irhabi007). قدّم تسولي مهاراته التقنية التي احتاجت إليها القاعدة بعد أن أجبرت على مغادرة أفغانستان واتخاذ مقر جديد في الفضاء الالكتروني، واحتاج إليها الزرقاوي عندما استخدم الانترنت جزءاً من خطته الحربية في العراق. كان تسولي بارعا في مسائل كثيرة مثل قرصنة الملقمات ثم استخدامها لتوزيع ملفات فيديو ذات حجم كبير. (كان من بين ضحايا تسولي نظام الحاسوب الذي يشغل الطريق السريع وإدارة النقل في أركنساس). أوقف تسولي في لندن سنة 2005 ثم أمرت المحكمة بإيداعه السجن في 2007، وقد أدرك فاعلية الانترنت في الوصول إلى مجندين محتملين لخدمة قضية القاعدة. وقد جاء الاعتراف بأهمية ذلك في تقييم الاستخبارات الوطنية الأمريكية عام 2007 حيث ورد أن "عملية التحول نحو الراديكالية جارية بسرعة أكبر، وعلى نطاق أوسع، وبهويات مجهولة في عصر الانترنت، وهو ما يزيد من احتمالات التعرض إلى هجومات مباغطة على يد مجموعات مجهولة يصعب التعرف على عناصرها أو المتعاطفين معها."⁽⁴²⁾

في أواسط عام 2007 أخذت المواقع الإسلامية توسع من دائرة اهتماماتها. فقد أدرج "الجهاد الإعلامي" من بين خدماته المشاركة في المنتديات الالكترونية من قبل الجمهور الأمريكي الواسع بهدف التأثير في "آراء الأمريكي البسيط، الأحمق، الذي لا يعرف أين يقع العراق." كان "البسطاء" يُستهدفون بأشرطة فيديو تصور القوات الأمريكية وهي تتعرض للقصف، وبرسائل زائفة يزعمون أنها لجنود أمريكيين وعائلاتهم التي تنرم من توريطهم في حرب العراق. كما كانت المنتديات الإسلامية تعرض معلومات مستقاة من تقارير إخبارية غربية، مثل نتائج استطلاعات الرأي التي تبين غياب التأييد الشعبي للحرب، وفي

بعض الأحيان معلومات عن أنظمة التسلح التي تجد طريقها إلى تلك التقارير الإخبارية." (43)

وإلى جانب المواد التي تتناول الحرب بشكل مباشر، تركز مواقع الإنترنت الإسلامية جانبا كبيرا من محتواها للقضايا الفكرية والثقافية التي تقع في صلب الجهود المبذولة لكسب تأييد الشباب المسلم. وبما أنهم يرون أن هذه الحرب ستكون طويلة المدى، فإن تهيئة الأجيال القادمة يعد بالنسبة إلى الجهاديين شرطا أساسيا لنجاحهم في النهاية. ربما يكمن الخطر الأكبر في تلك الرسائل في ضعف الاستجابة لها. فحتى الحجج الواهية بإمكانها أن تجد من يصدقها إذا عرضت وسط فراغ فكري. إن إدراك هذا الأمر والتعاطي معه بأسلوب متطور وشامل هو المهمة التي ينبغي أن يتصدى لها المعتدلون من المسلمين ومن غير المسلمين الذين لا يؤمنون بأن الصراع الطويل لا مفر منه. وسيكون استخدام الإعلام الجديد ضروريا للنجاح في هذه المهمة.

الصراع الالكتروني من أجل الديمقراطية

أفرز البحث عن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين لحظات مذهلة: الرجل الوحيد الذي يقف في مواجهة دبابة في ميدان تيان آن مان؛ الاحتفالات بسقوط جدار برلين؛ مئات الآلاف من المتظاهرين يخرجون إلى شوارع بلغراد وكيف احتجاجا على تزوير الانتخابات؛ النساء يرتدن مراكز التصويت في الكويت. لقد شهدت الديمقراطية نموا بطريقة هادئة أيضا: حكومات توافق على أن تصبح شفافة أكثر وأن تكون أوسع تمثيلا؛ الانتخابات تحل محل المراسيم؛ النقاش بدأ يحدث في العلن بدلا من الزوايا المخفية. هذه الانتصارات، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، تركت آثارا متموجة وصلت إلى العالم عبر الكلمات والصور التي اجتاحت مختلف أنحاء المعمورة. من جهة أخرى، وجد أولئك الذين يسعون لتحقيق أهدافهم الديمقراطية تشجيعا في ما يجمعونه من أخبار على شاشات التلفزيون والحاسوب وما يستخدمونه من أدوات مختلفة - البريد الالكتروني، مواقع الانترنت، الرسائل النصية - لتنظيم جهودهم.

يقع في القلب من كل ذلك الاتصالات بما بلغته من سرعة وشيوع يسمحان بنشر المعلومات وتقريب الناس من بعضهم البعض. وباعتباره جزءا من آليات الديمقراطية، يساعد الإعلام الجديد في إعادة التوازن للعلاقة بين الحكام والمحكومين. وقد لاحظ جون ألترمان أن "الحكومات فقدت ما كانت تتمتع به من احتكار شبه كامل لبعض أنواع المعلومات، ونتيجة لذلك تقلصت قدرتها على إدارة شؤون السياسة الداخلية. فالأدوات التقليدية التي كانت تستخدمها وزارات الإعلام في الحكومات مثل الرقابة والدعاية تلاشى دورها وعلى الحكومات أن تضع استراتيجيات جديدة لمواكبة هذه البيئة الجديدة."⁽¹⁾

لقد توقع كل من شاندي كالاذيل (Shanthi Kalathil) وتيلور بوس (Taylor Boas) أن الانترنت في بعض الدول العربية "ستكتمل جهود الكثير من القوى التحررية الأخرى التي تنشط منذ وقت طويل: قدرة أكبر على التواصل مع العالم الخارجي عبر السياحة والسفر، اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، هيمنة متزايدة للمنظور العصري الذي تتميز به الشرائح الشبابية." كما لاحظ أيضا أنه، مع ذلك، "لا يبدو أن الدولة السلطوية قد فقدت دورها في عصر الانترنت. وفي الواقع، فإن الدولة تلعب دورا محوريا في رسم معالم تطور الانترنت في الأنظمة السلطوية، وفي تكييف طرق استخدام الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين لها. ومن خلال اتباع سياسات استباقية مثل تأسيس حكومات الكترونية، والتحكم الالكتروني بأهم الصناعات والمصالح، تتمكن الأنظمة السلطوية من توجيه مسار تطور الانترنت حتى تجعلها في خدمة الأهداف والأولويات التي تحددها الدولة." ففي كوبا مثلا، "خطت السلطات بعناية لانتشار الانترنت في بلادها، وذلك بالتحكم في وتيرة تطور هذا الوسيط وفي القطاعات التي يتاح لها الارتباط بالشبكة. ولا تسعى السلطات الكوبية للتحكم في الانترنت عبر وضع آلية رقابة مركزية وشاملة، وإنما عبر منع الوصول إليها في الحالات التي يُخشى أن تتحول إلى أداة تخريبية."⁽²⁾

من الأهمية بمكان أن نقيّم بشكل واقعي كيف تدار الاتصالات في الأنظمة السلطوية لأن ذلك يؤكد الحاجة إلى أن نكون حذرين عندما نفكر في جاذبية الوصفة التي تقول إن التكنولوجيا تصنع الديمقراطية، وهي وصفة تفتقر أحيانا إلى الواقعية. فإقامة الديمقراطية دائما عبارة عن صراع، وحتى حكومات البلدان التي تعتبر حرة نسبيا يمكن أن تقف في وجه ترسيخ المسار الديمقراطي. ويمكن ابتكار العراقيل لوضع حد لتأثير أي نوع من أنواع التجديد التكنولوجي تقريبا. فمنظمة "مراسلون بلا حدود" تصدر تقريرا سنويا حول أساليب تدخل الحكومات في حرية استخدام الانترنت، وقد أدرج تقرير سنة 2006 أربعة وعشرين بلدا (من بينها الولايات المتحدة) إضافة إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها بلدانا مخطئة. وتتراوح انتهاكات هذه البلدان بين توفير ضمانات قليلة بشأن خصوصية مستخدمي النت في الولايات المتحدة، إلى منع التراسل الالكتروني والتجسس على

متصفحى النت داخل مقاهى الانترنت فى بورما. بعض العراقيل الأخرى اللى ذكرها التقرير تتضمن القوانين اللى تفرض تسجيل كل المنشورات الالكترونية، وترهيب المدونين - وأكثر التكتيكات شيوعا - منع الدخول إلى المحتويات اللى تعتبرها الحكومة غير مقبولة سياسيا أو ثقافيا.⁽³⁾

التكنولوجيات الجديدة - لا سيما تلك اللى تقوم على استخدام الانترنت - يصعب الوقوف فى وجهها إلى درجة أن كثيرا من الحكومات، بما فى ذلك تلك اللى تضع قيودا على التواصل الالكترونى، لا ترغب فى إغلاقها كليًا. فى تلك البلدان، تلاحظ شاندى كالاديل، "رغم وجود برامج أخرى تمارس الرقابة وتنشر الدعاية، فإن مبادرات إنشاء الحكومات الالكترونية اللى تعيد تشكيل البيروقراطية، وتنشر المعلومات التربوية والصحية، وتزيد من فرص التواصل المباشر بين المسؤولين وعموم الناس، تساهم فى الواقع فى تحسين نوعية حياة المواطنين وتعزز الشفافية. ولاشك أن الإحاطة بمثل هذه التأثيرات المتميزة للتكنولوجيا تعتبر ضرورية لأولئك اللى يستخدمون الانترنت بشكل فعال لتعزيز التحرر السياسى وتطوير نط الحكم فى المجتمعات المغلقة. وتضيف كالاديل "إذا كانت الدول التسلطية اللى تعاني من ضائقة مالية ترغب فى الاستفادة من الاقتصاد العالمى، فستواجه ضغوطا متزايدة للسماح بالاستثمار الخاص والتنمية وفق قوانين السوق فى قطاعات الانترنت."⁽⁴⁾

ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود سنغافورة مثلا على الدول اللى تمارس ضغوطا على المدونين اللى ينتقدون الحكومة، مع أن سنغافورة تملك أيضا أكثر البرامج الحكومية الالكترونية تطورا على مستوى العالم. وتقدم الحكومة بوابتها الالكترونية باعتبارها "بوابة العملاء الموحدة اللى تربطهم بالمعلومات الحكومية وفق أربعة أقسام مختلفة:

- القسم الحكومى الذى يتولى تحيىن المعلومات حول سنغافورة وحول الحكومة
- قسم المواطن الالكترونى الذى يوفر المعلومات والخدمات للمواطنين السنغافوريين وللمقيمين إقامة دائمة
- قسم الأعمال الذى يتيح الدخول إلى الخدمات المتعلقة برجال الأعمال
- القسم الخاص بغير المقيمين الذى يوفر للزوار الأجانب معلومات حول الزيارة والانتقال والعمل والدراسة فى سنغافورة."

تتميز مواقع سنغافورة بكونها شاملة إلى درجة أنها باتت تمثل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية. فموقع المواطن الإلكتروني يوفر معلومات حول كيفية الحصول على السكن، والرعاية الصحية، وتبني الأطفال، والإبلاغ عن الجرائم، وحتى الزواج: "هذا القسم يساعدك، حسب ما يعد به، على الانتقال نحو "أنا أفعل" وغير ذلك بسهولة تامة"⁽⁵⁾.

بالنظر إلى هذه الأدلة على الفوائد التي يجنيها المواطنون، ترى كلاذيل أنه "بدلاً من التعامل مع الانترنت أداة تحررية بطبيعتها - إذا أطلق لها العنان في المجتمعات المغلقة - يمكنها أن تصنع تياراً من المشاعر المعارضة، فإن على صانعي السياسات أن يتخذوا ما يلزم من الإجراءات والسياسات التي يُرجح أن تعزز الانفتاح في البلدان التسلطية."⁽⁶⁾ يستحق هذا المقترح أن يدرج ضمن سياسة التخطيط، مع الانتباه حتى لا يقوّض ذلك الجهود المبذولة لاستخدام وسائل الإعلام الجديد في المساعدة على إدخال إصلاحات ديمقراطية حقيقية.

بينما تجتهد الحكومات في تصميم بيئات الكترونية متطورة لتشديد قبضتها على مقاليد السلطة، يظل بإمكان الناس في الشارع أن يستخدموا خدمة الرسائل القصيرة (SMS) مثل إرسال الرسائل النصية عبر الهواتف الخليوية لتبادل المعلومات أو تنظيم التحركات الاحتجاجية. ففي كوريا الجنوبية يحتمل أن تكون الـ 800,000 رسالة الإلكترونية والنصية التي أرسلت للناخبين سنة 2002 قد أثّرت في نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها "روه مو هيون". وفي سنة 2004 استخدم اثنا عشر ألف عامل في الصين خدمة -الأس أم أس- في سياق التعبئة لتنظيم إضراب ضدّ أحد المصنّعين. وعلى عكس الانترنت التي يمكن أن تتعرض للرصد، فإن استخدام الهواتف الخليوية يتخطى محاولات الرقابة. فهي تتيح لمستخدميها إرسال الرسائل بحرية، وهو ما يضفي عليها قيمة خاصة باعتبارها أدوات سياسية مناهضة للسلطة.⁽⁷⁾

الطريق نحو التغيير الديمقراطي ليس مستقيماً ولا ممهداً، ولا يمكن للإعلام أن يفعل أكثر من جعل السفر عبر ذلك الطريق أيسر. ورغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست ترياقاً لكل شيء إلا أنه بإمكانها أن توفر قوة دفع متزايدة الأهمية للإصلاحات المحلية والإقليمية والدولية. فالانترنت - إذا أخذنا وجهها واحداً من

وجوه الإعلام الجديد -تغير المجتمع بأشكال يمكن أن تعتبر محسومة لدى من أصبحوا يعتمدون عليها اعتمادا كاملا. فأثرها في التغيير أكبر بكثير من أثر التلفزيون حين كان في أفضل أيامه في خمسينات القرن الماضي وستيناته، وتعدد وظائفه وقدراته التفاعلية تجعل من الحكم على حقيقة تأثيره أمرا في غاية التعقيد. وإذا أضفنا إلى الانترنت الهاتف الخليوي وقنوات التلفزيون الفضائية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال، إلى جانب التأثيرات السياسية للشبكات الاجتماعية الراهنة والمستقبلية، فإن ذلك كله من شأنه أن يلهب خيال النشطاء طيلة سنوات قادمة.

الصين: المختبر العملاق

مثما هو الشأن مع الإحصائيات المتعلقة بنسق التحديث في الصين، فإن الأرقام الخاصة بالاتصالات تعتبر مذهلة. فمن سنة 2002 إلى غاية 2006 ازداد عدد أجهزة الحاسوب المرتبطة بالانترنت ليتجاوز الضعف ويصل إلى 46 مليون جهاز. وازداد عدد مستخدمي الانترنت ليلغ 173 مليون مستخدم مع نهاية عام 2006، ومع نهاية 2007 وصل العدد إلى 210 مليوناً، وهو ما جعل الصين تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في هذه الفئة. في أواخر عام 2007 أصبح 75% من مستخدمي الانترنت الصينيين يستخدمون الارتباط فائق السرعة بزيادة 7% مقارنة بعام 2002. وكانت محركات البحث تستقبل 360 مليون طلب يوميا، بينما استخدم 87 مليون شخص الرسائل المرسلة بين جهازي حاسوب، أما عدد المدونات فقد ارتفع من لا شيء تقريبا إلى ما بين 15 إلى 30 مليوناً، حسب التقديرات، وذلك خلال ثلاث سنوات. وفي الفترة نفسها تضاعف عدد اشتراكات الهاتف النقال متجاوزا الـ 400 مليون، وهو رقم لا نظير له في أي بلد آخر.⁽⁸⁾

هذه التطورات أدت إلى نمو قطاع اقتصادي جديد يضم مزودي الخدمة والمحتوى لكل عملاء التكنولوجيا العالية. فقد وفرت ساينا (Sina) البوابة الالكترونية الأكثر شعبية، لزوارها المسجلين البالغ عددهم 95 مليون سنة 2004، روابط للشركات الكورية التي تدير عمليات القمار الالكتروني، ولمواقع المزادات

على شبكة ياهو (Yahoo). وقد سجلت هذه البوابة أرباحا تقدر بـ 31 مليون دولار أمريكي من أصل 114 مليون دولار هي مجموع مداخيلها. من جهتها، سجلت سوهو (Sohu)، البوابة الأخرى، أرباحا طائلة عبر إرسال محتويات الكترونية إلى الهواتف النقالة لعملائها. وتعد شاندا (Shanda) من بين المبادرات الأخرى التي أفرزها تطور القطاع الإلكتروني في الصين. فهي تركز نشاطها على ألعاب القمار وقد ذكرت أن عدد حسابات مشتركها الذين يدفعون رسوما بلغ نحو 19 مليون سنة 2005، وكذلك لينكتون (Linktone) التي توفر الألعاب والرسوم الكرتونية والأبراج على الهواتف الخليوية لعملائها.⁽⁹⁾

يتناسب هذا التقدم التكنولوجي تماما مع النمو الذي تشهده الصين باعتبارها إحدى القوى الاقتصادية والسياسية العظمى في العالم. أما البلدان المتخلفة في هذه المجالات، مثل كثير من بلدان الشرق الأوسط، فقد وضعت نفسها في الدرجة الأدنى على مستوى التأثير العالمي. ففي الحالات المثالية، عندما يكون عدد كبير من الناس قادرين على التواصل فيما بينهم وجمع المعلومات بطرق متعددة، فإن الديمقراطية ستجد لها موطئ قدم. ومع ذلك، يظل بإمكان الحكومات أن تعطل هذا المسار، وبحسب درجة تطور الجهود التي تبذلها والتصميم الذي تبديه، فبمقدورها أن تحرف مسيرة التحول الديمقراطي القائم على التكنولوجيا، على الأقل مؤقتا. ومن بين البلدان التي تمارس تكتيكات مناهضة للديمقراطية، تبرز الصين، وللأسف بشكل ملحوظ، بسبب صرامتها في استخدام الرقابة الشاملة.

يمكن أن تكون ممارسات الحكومة الصينية قد أثارها جزئيا التوقعات المتفائلة من كل أنحاء العالم بأن الإعلام الجديد سيفتح الطريق أمام المعارضة ويؤدي إلى تسارع اتساع الممارسة الديمقراطية في الصين. هذه التقديرات فشلت في تكوين صورة دقيقة عن الواقع السياسي الصيني - فأغلب من في السلطة لا يريدون الديمقراطية، إلا بالشكل الذي يحدونه ويتمكنون من التحكم فيه.

وقد أسفرت التكتيكات الحكومية عن نتائج متضاربة. ففي سنة 2000 صرح الرئيس بل كلينتون أن الجهود التي تبذلها الصين للحد من استخدام الانترنت "تشبه محاولة شد مادة هلامية بالمسامير على الجدار" كناية عن صعوبة تلك المهمة أو استحالتها. ومع ذلك فقد خلص تقرير أصدرته مؤسسة راند سنة 2002 أن

"الحكومة الصينية نجحت في الحد من انتشار المعارضة الناشطة على شبكة الانترنت، وذلك أساسا باستخدام "تقنيات لينينية" قديمة تتضمن إجراءات حكومية صارمة مثل ممارسة الرقابة، والإيقاف، ومصادرة الأجهزة، واستخدام المخبرين... كما توجد أدلة على استخدام الحكومة للانترنت لأهدافها السياسية الخاصة من خلال إشاعة الانتقادات للمعارضين الكترونيا وإغراق بريدهم الالكتروني بآلاف الرسائل المزيفة." (10)

ومن بين الذين تستهدفهم أجهزة الرقابة مجموعات النقاش الإخبارية الالكترونية، التي تفتح منتدياتها لخبراء مشهورين لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية، وتشجع تعليقات الجمهور حول المسائل التي لا تناولها وسائل الإعلام الحكومية بما يكفي من الجراءة، هذا إن تعرضت لها أصلا. فمناقشة الأخبار بلا قيود مظهر من مظاهر حرية التعبير وإحدى الممارسات الديمقراطية الأساسية، التي تعني من وجهة نظر الحكومة الصينية أنها خطيرة وينبغي وقفها، خصوصا إذا نجحت في تشكيل متابعة واسعة على غرار الكثير من المواقع الأخرى. ففي شهر فبراير/شباط 2004 وضعت الحكومة قواعد منعت بموجبها التغطية المستقلة التي لا تحظى بموافقة الحكومة، كما منعت مناقشة القضايا الحساسة مثل المشاكل الاقتصادية، وإرسال الرسائل الالكترونية التي تحتوي على نقد للحزب الشيوعي. وأصبحت عمليات البحث عن بعض المواقع التي تنشر آراء سياسية تواجه بظهور صفحة تحمل عبارة "هذه الصفحة لا يمكن العثور عليها"، كما يظهر للمستخدمين عند محاولة إرسال تعليقاتهم تنبيه يقول "هذا الموقع يستخدم الآن نظام الفحص القبلي. سيفحص رسائلك موظفو إدارتنا قبل أن يراها المتصفحون الآخرون." (11)

من بين الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى التأثير في مجرى النقاش الالكتروني زرع قضايا يحددها أشخاص يرصدون النقاشات بتوجيه من الحكومة. ففي جامعة شانغهاي في سنة 2006 كان خمسمائة طالب يشتغلون على مشروع باسم "اتركوا رياح الانترنت المتحضرة تهب" وهو جزء من حملة أوسع تروج لـ "الأخلاقيات الاشتراكية." وجه هؤلاء الأشخاص، دون الكشف عن وظيفتهم الحقيقية، النقاشات الالكترونية نحو قضايا وآراء تحظى بموافقة الحكومة. (12)

لم تكن جهود المسؤولين الصينيين في مراقبة الانترنت متسقة دائما، إذ عليهم أن يتعاملوا مع أوليات متعارضة. وقد كانت رغبتهم الأولى تتجه نحو منع الوصول إلى مصادر الأخبار مثل النيويورك تايمز والبي بي سي. ولم تكن هذه الممارسات تمثل إزعاجا كبيرا إذ يمكن لمستخدمي الانترنت الصينيين أن يصلوا إلى نفس المعلومات بالدخول إلى مواقع أخرى. إلا أن الحكومة بدأت بعد ذلك بمنع الدخول إلى محركات البحث، مثل غوغل، التي تعتبر أدوات أساسية للعثور على المعلومات الالكترونية. لقد بدأ أن هذه الطريقة ناجعة جدا لإبعاد الناس عن أخبار المجموعة الدينية فالون غونغ، والدالاي لاما، وبقية المواضيع التي لا تريد الحكومة للناس أن يناقشوها أو حتى يفكروا فيها مجرد التفكير. يُذكر أن الرئيس هو جنتاو (Hu Jintao) قال في إحدى الجلسات الدراسية للمكتب السياسي في بداية عام 2007، "نجاحنا في التعاطي مع الانترنت من شأنه أن يؤثر في تنمية الثقافة الاشتراكية، وفي أمن المعلومات، وفي استقرار الدولة." وأضاف أنه لا ينبغي أن تمنع تطور استخدام الويب وإنما علينا تطويره بكيفية تضمن "تنمية ثقافة الكترونية صحية."⁽¹³⁾

نحو ثلاثة أرباع حركة النت الصينية تمر عبر "تشانينا نت" التي تملكها شركة الهاتف الحكومية "تشانينا تيليكوم" وكل حركة النت في الصين ينبغي أن تمر عبر بوابات - بنوك تابعة لأجهزة الحاسوب الحكومية - حيث يمكن مراقبة الرسائل الالكترونية وعمليات البحث. ومن شأن ذلك أن يسهل على الحكومة التحكم في العلاقة بين "تشانينا نت" وشبكة الانترنت الدولية؛ فأجهزة التوجيه مثلها مثل بدالات السكك الحديدية، يمكن برمجتها لرفض البيانات القادمة من مواقع معينة. وأجهزة الترشيح بإمكانها التقاط عبارات محددة تستخدم في البحث مثل "معارض"، "تايوان المستقلة" وغيرها - وإعادة توجيه البحث باتجاه مواقع توافق عليها الحكومة. إلى جانب هذه الرقابة التي تعتمد على أجهزة الحاسوب، توظف السلطات الصينية أكثر من ثلاثين ألف شخص لمراقبة مواقع الانترنت والبحث عن المحتوى "المرفوض" سياسيا.⁽¹⁴⁾

ونظرا لاتساع دائرة البيروقراطية الصينية فليس من الصعب نشر آليات المنع، على الأقل قبل أن تبتكر برمجيات الحاسوب حلولاً تمكنها من الالتفاف على العراقيل التي تضعها الحكومة. ولكن المشكل الذي سرعان ما واجهته الحكومة

الصينية كان رد فعل أصحاب الأعمال من مختلف أنحاء العالم، حين يصطدم مندوبو الشركات العالمية في الصين، أثناء محاولتهم العمل إلكترونياً، بالقيود التي تفرضها الحكومة الصينية. كثير من هؤلاء الرجال والنساء يعتبرون أن استخدام الانترنت جزء من حقوقهم، ويتوقعون أن يتمكنوا هم وموظفهم من القيام بعمليات البحث واستخدام أجهزتهم بحرية لإنجاز أعمال إلكترونية أخرى. وهذه مسألة ضرورية لممارسة نشاطهم، وهو ما جعل الحكومة تعي سريعاً أن دور الصين في السوق العالمية سيتقلص إذا لم ترفع هذه الحواجز.

فالصين تريد أن تصبح لاعبا دولياً، وليس مجرد معقل محاط بالأسوار مثل كوريا الشمالية، حيث تستطيع الحكومة العمل دون خشية من تخويف المستثمرين أو معاداة مجتمع الأعمال في مختلف أنحاء العالم. لذلك، ورغم أن صناعة القرار في الصين لا تخضع لترتيبات النموذج الديمقراطي إلا أنها محكومة إلى حد ما بحقائق الاقتصاد العالمي التي تجعل من التشدد في منع الدخول إلى الانترنت غير عملي. وقد لاحظ فواد زكرياء "أن نخب الحزب الشيوعي الصيني - مثلهم مثل كل المستبدتين التحديشيين - يؤمنون أن بإمكانهم التحكم في هذا التوازن، المزج بين الليبرالية الاقتصادية والسيطرة السياسية." ويرى زكرياء أن نموذجهم هو رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو (Lee Kuan Yew) الذي "تمكن من تحقيق حلم كل رجل قوي: تحديث اقتصاد بلاده، وحتى مجتمعه، ولكن ليس السياسة." (15) فقد كان لي استثناء، إذ استطاع تحقيق الحداثة مع تأجيل بعض مظاهر الديمقراطية. للصين طموحات أكبر وهي تخضع للاختبار أثناء محاولتها الوقوف في وجه القوى الكبرى الداعية للتغيير على الصعيد العالمي.

وحسب ما جاء في تقرير لمركز بيركمان للانترنت والمجتمع التابع لجامعة هارفارد، يعتبر نظام فترة الانترنت في الصين "أكثر الجهود تقدماً على مستوى العالم." فإذا كنت من مستخدمي الانترنت الصينيين وبعثت برسالة تحمل عبارة "ديمقراطية" أو أية كلمة أو جملة في السطر المخصص للعنوان من شأنها أن تغضب المسؤولين، فمن المحتمل أن يصلك تحذير: "هذه الرسالة تحمل تعبيراً ممنوعاً، يرجى إلغاؤها." ولا تمارس السلطات الصينية رقابتها على تدفق المعلومات بهذه الطريقة بمفردها، فقد جنّدت شركاء أقوىاء بعضهم من الولايات المتحدة. وقد غيرت

مايكروسوفت من أدوات التدوين - أم أس أن سبايس - لمساعدة الحكومة الصينية. كما حددت ياهو من نطاق محركات بحثها لمنع النتائج الحساسة سياسيا. ومن ناحيتها، باعت أنظمة سيسكو أجهزة إلى الصين لمنع الدخول إلى مواقع معينة وصفحات محددة في بعض مواقع الانترنت.⁽¹⁶⁾

تقول الشركات غير الصينية المنخرطة في مثل تلك الممارسات إنها تحاول التوفيق بين القيم من جهة ومصصلحة العمل من جهة أخرى. فقد ردت ياهو على الانتقادات بشأن عملها في الصين مدعيةً أنها تسعى لـ "موازنة المتطلبات القانونية مع إيماننا الراسخ بأن انخراطنا الفاعل داخل الصين يساهم في تحديث البلاد بشكل مستمر." أما غوغل فقد كيّفت قدرات محركها البحثية لتستجيب لطلبات الحكومة الصينية، وقد دافع أحد مسؤوليها عن ذلك بقوله "كلنا واعون بأن الدخول إلى الصين يتطلب منا إحداث توازن بين حاجتين محددتين: حاجات مستخدمينا وحاجة العمل ضمن مناخ سياسي ووفق عدد من اللوائح الحكومية، كما نفعل في بقية بلدان العالم." (ليس هناك جديد بشأن أسبقية القانون الوطني في ما يتعلق بقطاع الأعمال الإلكتروني العالمي. فمنذ عام 2000 بدأ ياهو وإي باي (e-Bay) يتكيفون مع القوانين في ألمانيا وفي غيرها من البلدان التي تمنع بيع المواد التذكارية النازية وغيرها من المواد التي تدعو للكراهية).⁽¹⁷⁾

مع ذلك يمكن التدليل على أن بعض المؤسسات الإعلامية أخّلت بهذا التوازن وتخلت عن قيمها لحساب توسيع نطاق معاملاتها التجارية في الصين. فقد حذفت ستار تي في (Star TV) التابعة للمؤسسة الإخبارية التي يملكها روبرت ميردوخ قناة بي بي سي من باقاتها الموجهة لمنطقة شمال آسيا، كما رفضت هاربر كولينز (HarperCollins)، وهي أيضا جزء من المؤسسة الإخبارية، نشر كتاب كريس باتن (Chris Pattern)، آخر حاكم بريطاني لهونغ كونغ وأحد أشد منتقدي القيادة الشيوعية في الصين. كان ذلك بمثابة تراجع ملحوظ لميردوخ الذي أعلن بفخر سنة 1993 أن التلفزيون الفضائي يمثل "تهديدا لا لبس فيه للأنظمة الشمولية في كل مكان." وفي سنة 2005 بدأ ميردوخ يتحدث ويعمل بطريقة مختلفة، فأصبح يتعاون مع التلفزيون الرسمي الصيني سي سي تي في (CCTV) وهذا جزء من جهود المؤسسة الإخبارية لتأمين الأرباح الطائلة التي تنتظره داخل السوق الإعلامية الصينية.⁽¹⁸⁾

إن التعاون مع الحكومة الصينية يضع التكنولوجيا وشركات الإعلام على جرف هار. ففي عام 2005 حُكم على الصحفي الصيني شي تاو (Shi Tao) بعشر سنوات سجنًا بتهمة "إفشاء أسرار الدولة للخارج". وتمثل "جريمة" شي في إرسال رسالة إلكترونية تحمل ملاحظاته بشأن تحذير وجهه أحد المحررين للصحفيين يمنع نشر أية تغطية لفعاليات إحياء الذكرى الخامسة عشر لمجزرة ميدان تيان أن من سنة 1989. وقد اعتمد الادعاء جزئياً على معلومات ربطت بين عنوان بريد شي الإلكتروني ورقم هاتفه، وهي بيانات وفرّها أحد وكلاء ياهو للحكومة. وبعد محاكمة شي ببضعة أشهر، أنفقت ياهو مليار دولار لشراء 40% من قيمة أسهم علي بابا (Alibaba.com)، وهي أكبر شركة تجارة إلكترونية صينية. وكان ذلك أضخم استثمار أجنبي منفرد في قطاع الإنترنت الصيني، وبالتأكيد لم يكن ذلك ليحظى بالموافقة لو لم يكن للحكومة الصينية استعداد كامل للتعامل مع ياهو.⁽¹⁹⁾

أيًا كانت التبريرات التي يمكن أن تقدمها الشركات المنخرطة في هذه الأعمال، فإن هذا التواطؤ مع العراقيل التي تفرضها الحكومة الصينية على حرية التعبير تفوح منه رائحة كريهة. وبناء على هذه الأمثلة فإن الفكرة القائلة بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة من شأنها أن تسرع في مسيرة الديمقراطية، تبدو أكثر بقليل من مجرد خيال. وعلى صعيد الخدمات الأساسية من نوع مد الجمهور بأخبار أكثر دقة وشمولاً - وهي طريقة أخرى لتعزيز التحول الديمقراطي - فقد برزت مشكلات إضافية.

لقد لوحظ إبان انتشار أعراض مرض السارس (SARS) سنة 2002 أن الحكومة الصينية أحاطت نفسها بسلسلة من العُقد أثناء محاولتها التحكم في المعلومات الخاصة بالفيروس. ورغم أنه مع بداية شهر فبراير/شباط 2003 كان تسع مائة شخص قد أصيبوا بالسارس في إقليم غوانجو (45% منهم يعملون في مجال الرعاية الصحية)، فقد واصل المسؤولون الإقليميون للحزب الشيوعي منعهم التغطية الإخبارية لهذا المرض. ولم يعلم به الناس إلا عبر رسالة نصية مقتضبة أرسلت بتاريخ 8 فبراير/شباط إلى الهواتف النقالة: "هناك انفلونزا قاتلة في غوانجو." وفي الأيام الثلاثة التالية، أعيد إرسال تلك الرسالة 126 مليون مرة، كما تولت غرف الدردشة والرسائل الإلكترونية بدورها نشر الخبر. وفي الحادي عشر من فبراير/شباط

تلقت يومية "غوانجو اليومي" الإذن من حاكم المحافظة لنشر تقرير عن مرض السارس والإعلان عن إصابة 305 شخص ووفاة خمسة أشخاص. ولكن ذلك لا يعني أن المؤسسات الإخبارية أصبح بإمكانها تغطية الموضوع تغطية شاملة. فحين أصدرت منظمة الصحة العالمية تحذيرها الأول بشأن الفيروس في الخامس عشر من مارس، أمرت وزارة الدعاية الصينية وسائل الإعلام الصينية بعدم تغطية الموضوع. ومع ذلك فقد انتشر الخبر بين الجمهور عن طريق الرسائل النصية بدرجة أولى، وهي وسيلة ذات شعبية واسعة لدى الصينيين لأنها نسبيًا غير مراقبة. (خلال الربع الأول من عام 2003، تداول الصينيون فيما بينهم 26,5 مليار رسالة نصية. وفي عام 2007 بلغ عدد الصينيين الذين يستخدمون التراسل الفوري 170 مليونًا.)

وعندما أعلن وزير الصحة الصيني في مؤتمر صحفي، ردا على تحذير للمسافرين أصدرته منظمة الصحة العالمية بشأن السارس، أن "السارس أصبح تحت السيطرة"، أرسل جراح غاضب في بيكين رسائل الكترونية إلى قناتين تلفزيونيتين صينيتين يقول فيها إنه يعلم عن وجود أكثر من مائة حالة إصابة بالسارس وأن ستة أشخاص قد توفوا في بيكين وحدها. ورغم أن القناتين لم تتابعا الموضوع إلا أن الخبر تم تسريته إلى مجلة "تايم"، التي نشرت تقريرها على موقعها الإلكتروني. على إثر ذلك ترجم بعض القراء الصينيين تقرير التام وبعض المقالات الغربية الأخرى حول السارس ونشروها عبر الرسائل الإلكترونية في كامل أنحاء الصين. وجاء في تصريح لمسؤول صيني للواشنطن بوست قوله "لقد حصلنا على معلوماتنا من الانترنت، وقالت الانترنت إن معلومات الحكومة كانت زائفة. كان أول ما فعلناه جميعنا عند وصولنا إلى مكاتبنا هو الدخول على الانترنت وقراءة ما تقوله الحكومة ثم ما يقوله الإعلام الأجنبي. لقد خلقوا وضعًا على هذه الشاكلة: إذا لم تقل الحقيقة، سيبدأ الناس في تصديق الأجانب، لذلك فقد كان على الحكومة أن تتغير." (20)

لقد حدث ذلك التغيير، ولكن ببطء. فقد دفع الرئيس الصيني هو جنتاو ورئيس الوزراء وان جيباو المسؤولين لأن يقدموا مزيدًا من المعلومات. وفي الأخير طلب القائدان من المسؤولين خلال اجتماع للمكتب السياسي أن يكفوا عن

الكذب بخصوص مدى انتشار وباء السارس وأمروا بالقيام بعمل شعبي واسع لوقف انتشار هذا المرض. وعلى الفور طُبعت تلك الأوامر وُبثت عبر وسائل الإعلام الصينية. وبعد بضعة أيام، أقيمت وزير الداخلية ورئيس بلدية بيجين لدورهما في التغطية على ذلك المرض.

ربما يكون قادة الصين قد تعلموا من هذه الواقعة أنه لم يعد بإمكانهم أن يعكسوا وجهة تيار المعلومات. ولم يعد بمقدورهم أن يتحكموا تماما في محتوى الأخبار من خلال إملائهم على عدد محدود من المسؤولين التنفيذيين في قطاعي الصحافة المطبوعة والتلفزيونية ما يستطيعون وما لا يستطيعون قوله للجمهور. فالمزج بين استخدام الرسائل النصية داخل الصين، والوصول (ولو بشكل محدود) إلى مصادر الأخبار العالمية يعني أن تدفق المعلومات لم يعد ممكنا وقفه. ومع ذلك، ما زال المسؤولون الصينيون أبعد ما يكونون عن تبني سياسة الانفتاح. فبعد شهر واحد من إصدار الرئيس هو جنتاو تعليماته للإعلام بقول الحقيقة بشأن السارس، عملت السلطات على إيقاف أكثر من مائة شخص بتهمة بث "شائعات" عبر الرسائل النصية. ويبدو أنه لم يكن مهما إن كان الكثير من تلك الشائعات صحيحا. (21)

وبعد نهاية أزمة السارس تواصل تضيق الخناق على وسائل الإعلام الجديد. ففي شهر ديسمبر/كانون الأول اتهمت امرأة من إقليم هايلونغجيانغ مزارعا وزوجته بخدش سيارتها البي أم دبليو بعربتهما. وصرخت في وجه المزارع وزوجته ومجموعة من الفلاحين، ثم قادت سيارتها باتجاههم ودهست زوجة المزارع فقتلتها وجرحت اثني عشر شخصا آخرين. وعندما صدر ضدها حكم مع وقف التنفيذ بتهمة "إزعاج مروري غير متعمد" من إحدى المحاكم المعروفة بإصدار أحكام قاسية، انتشرت الشائعات بأن لها علاقات سياسية قوية. وتحوّلت القصة إلى موضوع ساخن في مواقع النقاشات الإخبارية على شبكة الانترنت. وقد ذكرت تشاينا دوت كوم أن 200,000 رسالة إلكترونية تم تبادلها بشأن الموضوع، وأن 90% من تلك الرسائل قالت إن الحكم في القضية كان مخففا جدا، وهو ما اضطر حاكم الإقليم لينفي علنا علاقته بالسائقة، كما وعد مسؤولون آخرون بأن يعيدوا فتح القضية من جديد. ولكن الحكومة طلبت من المؤسسات الإخبارية أن لا

تتناول الموضوع ثم عمدت إلى إغلاق بعض غرف الدردشة الالكترونية حيث كانت القضية موضوعا ساخنا. وبعد نهاية التحقيق، تم تأييد الحكم الابتدائي.⁽²²⁾ وعلى عكس قصة السارس التي كانت لها تداعيات اقتصادية عالمية، لم يكن لهذه القصة انعكاسات مباشرة على الحكومة الوطنية. في السابق، حين لم يكن الإعلام الجديد يحظى بمثل هذا الحضور الطاعني، كان يمكن للحكومة أن تتحرك وراء الأبواب المغلقة للتصرف مع سائقة البي أم دبليو بطريقة أو بأخرى. ولم يكن الجمهور ليعلم أي شيء أكثر مما تريد الحكومة أن تبلغه به. أما الآن، فقد أصبح ممكنا فتح تلك الأبواب المغلقة قسريا، أو على الأقل، صار بإمكان المتصنتين في أحيان كثيرة أن يجدوا طريقهم لسماع ما يجري وراءها.

من جهة أخرى، فإن قلق الحكومات يمكن تبريره من بعض النواحي، لأن "العدالة الالكترونية" يمكن أن تتحول بسرعة إلى "ظلم الكتروني". فالعديد من الرسائل التي هاجمت الطريقة التي تعاملت بها المحكمة مع قضية البي أم دبليو اعتمدت على الإشاعات والشائعات التي تدفقت دون رقابة. وأغلب قطاعات الحكومة الصينية تفتقر إلى المرونة المطلوبة للرد على ما يثار خلال نقاش عام من هذا القبيل.

في حالة أخرى، نقاش أدبي دار في شهر ديسمبر/كانون الأول اجتذب آلاف الرسائل. كان الموضوع مقالة بعنوان "إحياء لذكرى الآنسة ليو هزهن"، ألفها سنة 1926 الكاتب الصيني الكبير لو شون بعد قتل إحدى طالباته أثناء مظاهرة أمام مبنى الحكومة في بيكين. كتب لو شون في مقالته "إن تاريخ تقدم معركة البشرية إلى الأمام عبر إراقة الدماء يشبه عملية تكوّن الفحم، حيث نحتاج إلى كمية هائلة من الحطب لإنتاج كمية ضئيلة من الفحم. فالعرائض لا تحقق أي هدف، خاصة إذا كان سلميا. أما إذا أريقَت الدماء، فإن الأمر يصبح محسوسا من الجميع بشكل طبيعي."

فإن يشير عمل نُشر قبل نحو ثمانين عاما كل هذا النقاش، قد يبدو ذلك للوهلة الأولى غريبا، ولكن سرعان ما اتضح أن ذلك الحدث القديم في بيجين لم يكن إلاّ ذريعة لإثارة النقاش حول حدث أكثر راهنية. فقبل بضعة أيام، كانت الشرطة الصينية قد أطلقت النار على مزارعين يحتجون على مصادرة أراضيهم في دونغجو

ويذكر أنها قتلت ما لا يقل عن عشرين منهم. على إثر ذلك، أصدرت الحكومة تعليمات لوسائل الإعلام الرئيسية بأن لا تغطي الحدث، وطلبت من المسؤولين على مواقع الانترنت أن يمنعوا أية إشارة إلى ذلك، كما ألغيت عبارات مثل "دونغجو" من محركات البحث.

ورغم محاولات الحكومة خنق النقاش حول الحادثة، فقد تلقى أحد مواقع اللوحات الإعلامية أكثر من ثلاثين ألف رسالة تعكس حالة الغضب والحزن بسبب عمليات القتل. وبعد بضعة أيام حذف القائمون على الموقع تلك الرسائل، ونشر أحد محرريه ملاحظة يعتذر فيها لأولئك الذين بعثوا برسائلهم ويعددهم بأن يبلغ "السلطات المسؤولة" بتدفق الاحتجاجات.

وللوقوف في وجه هذه العراقيل، أصبح مستخدمو الانترنت مهرة في ابتداع أساليب خلاقية للتخلص من تلك القيود؛ وهو ما سمح بمناقشة مقالة لو شون. وقد جاء في تعليق أحد المشاركين أن السلطات ربما تكون قد فهمت ما يجري: "الحديث عن لو شون ليس جريمة، ولكنه شكل من أشكال الاحتجاج." كما بعث ثمانية من أشهر المعارضين برسالة مفتوحة على "بوكي" (Bokee)، أكبر مواقع التدوين الصينية يدينون فيها حادثة إطلاق النار في دونغجو. ولم تلبث تلك الرسالة أن ألغيت من الموقع بعد اثني عشرة ساعة من نشرها. بعد ذلك اكتفى أصحاب الرسالة بنشر العنوان "بيان حول حادثة القتل في دونغجو"، إلى جانب أسمائهم، معتقدين أن الذين سيقروون العنوان دون محتوى إضافي سيبحثون عن الرسالة كاملة في مكان آخر على شبكة الانترنت. وخشية أن يظهرها بمظهر المتواطئ مع الرقابة الرسمية بما يدفع عملاءهم للانصراف عنهم، قرر مسؤولو بوكي أن يتركوا تلك النسخة المختصرة منشورة.

ولأن مراقبي الحكومة وجهوا جل اهتمامهم لمراقبة المواقع الأكثر شعبية، فقد أصبحت أغلب رسائل الاحتجاج بخصوص دونغجو تنشر على مواقع أقل أهمية. وظلت تلك الرسائل متاحة فترة من الزمن إلى أن تفتنت لها أجهزة الرقابة بفعل كثافة الحركة عليها، فأغلقتها هي الأخرى.⁽²³⁾

تعكس هذه الأمثلة تصميم الحكومة على التحكم في الأخبار، وفي المقابل تؤكد تصميم الكثير من الصينيين على الوصول إلى المعلومات. ورغم توظيفها لعدد

هائل من المراقبين والأجهزة الرقابية، إلا أن الحكومة لم تتمكن من منع كل التسيريات أو مواجهة كل المناورات التكنولوجية التي استخدمها مواطنون حازمون في بحثهم عن الحقيقة. وعلى هذا الأساس، فإن القول بأن أحد الأطراف قد "كسب" يعد تبسيطا ولا معنى له، وبالتالي فإن لعبة شد الحبل ستتواصل إلى ما لا نهاية.

وبينما يتواصل هذا الصراع، يستمر خبراء التكنولوجيا من الجانبين في تطوير المهارات التي سيستخدمها كل منهما ضد الآخر. فقد ابتكرت "سايف ويب" (SafeWeb)، وهي شركة أمريكية خاصة (تلقت تمويلا من وكالة الاستخبارات المركزية) برمجية ملقم بديل باسم "تراينغل بوي" الذي بدأ في عام 2001 يوفر ملقمات بديلة لم تتمكن أجهزة الرقابة الصينية من تعقبها في حينها. وكان مستخدمو الانترنت الصينيون يتلقون يوميا رسائل إلكترونية تحمل إليهم آخر عناوين ملقمات تراينغل بوي، التي تمكنهم من الدخول إلى المواقع التي تمنعها السلطات الصينية. فالبرمجية تتولى تشفير البيانات المرسله بين جهاز حاسوب شخصي ومواقع الانترنت التي يزورها صاحب ذلك الجهاز، بطريقة تحدد جدران الحماية وآليات المنع الأخرى.⁽²⁴⁾

ومؤخرا أصبح استخدام الملقمات البديلة أكثر شيوعا. فعلى سبيل المثال، أطلق موقع صوت أمريكا (voanews.com)، وهو من المواقع الممنوعة في الصين، موقعا بديلا على عنوان لم تصنفه الحكومة الصينية ضمن قائمة العناوين الممنوعة. وبعد ذلك تدفقت الرسائل الإلكترونية على مستخدمي الانترنت الصينيين تنبههم إلى العناوين التي أفلتت من قبضة الرقابة. فأصبح المستخدمون الصينيون يستطيعون الوصول إلى تلك المواقع ثم الدخول بعدها إلى شبكة الانترنت. وعندما كان المسؤولون الصينيون يتفطنون إلى تلك المواقع الجديدة - غالبا في غضون أيام - كانت تُطلق مواقع أخرى بديلة، وتستمر العملية.⁽²⁵⁾

وبينما تتواصل لعبة القط والفأر هذه، ويظل الدخول إلى كثير من المواقع عسيرا، تنطلق منافسة أخرى أكثر حدة، يتقابل فيها دهاء المدونين من جهة والأجهزة التنظيمية من جهة أخرى. يقول لي جيندي، وهو مدون متخصص ينشر تقارير استقصائية حول الفساد الرسمي، إنه يعتمد على "ما أسماء القائد ماو بتكتيك

العصفور فأنت تظل صغيرا ومستقلا، وتتحرك كثيرا، وتختار متى تضرب ومتى تمرب." تضمنت القصص الإخبارية التي نشرها تقارير عن نائب رئيس بلدية في جينينغ كان قد اتهم بسرقة \$400,000، واختطاف فتاة صغيرة على يد مسؤولين في التخطيط العائلي، إلى جانب الموت المشبوه لرجل أعمال كان على خلاف مالي مع أحد مسؤولي الشرطة. يعتمد لي على دخل متواضع يتكون من مساهمات تأتيه من "فاعلي الخير" ومن صحفيين يستخدمون مدونته مصدرا للأخبار التي يعتمدونها في تقاريرهم الخاصة.⁽²⁶⁾

في شهر مارس 2006 أمرت السلطات بغلق مدونة الصحفي المقيم في بيجين وانغ جياوفنغ ويوان لاي من غوانغجو. فقد اجتذبت تعليقاتهما الساخرة أعدادا كبيرة من القراء. فعلى سبيل المثال، تمت زيارة موقع وانغ أكثر من 10 ملايين مرة، وعندما أغلق ظهرت رسالة على الموقع تقول "لأسباب لا مفر منها يعلمها الجميع، أغلق هذا الموقع مؤقتا."⁽²⁷⁾

لم يكن ذلك انتصارا حقيقيا للدولة. فالمدونات الشخصية يمكن غلقها، ولكن إذا لم تبدأ السلطات في سجن آلاف المدونين، فإن المدونات التي تهاجم الحكومة ستظل تظهر باستمرار بأسماء جديدة أو باستخدام أقنعة خفيفة. ومع ظهور آلاف المدونات كل يوم، تقف البيروقراطية التنظيمية الصينية، على اتساعها، عاجزة فتعتمد الحكومة إلى تزويد الشركات المضيفة للمدونات بلوائح الكلمات الممنوعة لتقوم تلك الشركات بتطبيق القواعد.

وأحيانا، يقود غياب التعليمات الواضحة تلك الشركات إلى ممارسة رقابة أشد حتى من رقابة الحكومة ذاتها، خاصة إذا كانت للجهات المضيفة مصالح تجارية ضخمة تخشى أن تعرضها للخطر. ففي ديسمبر/كانون الأول 2005 أغلق منبر التدوين الخاص بمايكروسوفت "أم أس أن سبايسز" مدونة الصحفي زهاو بينغ الذي كان يستخدم الاسم الإلكتروني "مايكل آنتي" ويكتب عن قضايا مثل طرد الحكومة لمحربين صحفيين في إحدى الصحف التقدمية في بيجين.⁽²⁸⁾ وكان زهاو قد ذكر لمدونين آخرين أن مايكروسوفت لن تخاطر بإغلاق كامل خدمتها الخاصة بالمدونات - والتي تستضيف 3,3 مليون مدونة في الصين - وأنها "ستبعي" من خلال إغلاق موقعه إذا تعرضت للضغوط من الحكومة. ويقول عن مدونته التي

أطلقها في أواخر عام 2004 "كانت أغلب المدونات عبارة عن يوميات ترفيحية، فأردت أن أفعل شيئا مختلفا. أردت أن أنتج مدونة عالية الجودة تهتم بالسياسة، على شاكلة عمود، بحيث تكون كل المواد صالحة للنشر في الجرائد والمجلات." كان يستخدم عناوين بارزة، وصورا قوية، وإعلانات من غوغل لجلب القراء، وتناول في مقالاته حرب العراق، والديمقراطية في تايوان، إلى جانب قضايا أخرى مثيرة للجدل.

في الوقت ذاته، كانت مايكروسوفت تنهياً بحذر للدخول إلى سوق التدوين الصينية، عن طريق الدخول في شراكة مع شركة استثمار تملكها الدولة يديرها ابن الرئيس السابق جيانغ زيمين. ورغم أن "أم أس أن سبايسز" منعت المدونين من استخدام عبارات معينة، مثل "حرية" و"ديمقراطية" في عناوين مدوناتهم، فقد كان مايكروسوفت مغريا لكثير من المدونين. وبعد انتقال زهاو إلى هذه الخدمة، زاد عدد قرائه إلى أكثر من الضعف ليرتفع إلى خمسة عشر ألفا كل يوم.

وعندما أصبحت تعليقات زهاو حادة جدا، اشتكت الحكومة لدى مايكروسوفت وطلبت من الشركة إزالة موقعه لأن المدونين كانوا ممنوعين من الكتابة في "الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية." ورغم ذلك واصل زهاو، الذي عمل في السابق باحثا في مكتبي الواشنطن بوست والنيو يورك تايمز في الصين، الكتابة مستخدما موقعا أجنبيا حاولت الحكومة الصينية إغلاقه أيضا.⁽²⁹⁾ لقد ظل هناك يكتب لقرائه، الذين بإمكانهم العثور عليه في مكان ما في الفضاء الإلكتروني.

في عدة مناسبات، حاول نيكولاس كريستوف، وهو من كتاب الأعمدة في صحيفة نيو يورك تايمز، اختبار أجهزة الرقابة الصينية. في 2005 كتب في إحدى غرف الدردشة الناطقة باللغة الصينية "إذا كان الصينيون على الجانب الآخر من مضيق تايوان يستطيعون اختيار حكاهمهم، لماذا لا نستطيع اختيار حكاهمنا؟" ظل تعليقه منشورا مدة عشر دقائق، قبل أن ينتبه إليه أحد المراقبين وبمحوه. بعد ذلك، أرسل كريستوف تعليقا أكثر ليونة يقول "تحت القيادة العظيمة للحزب الشيوعي، تغيرت الصين بشكل جوهري. أتساءل إن كان الحزب، بعد عشرين عاما، سيسمح بوجود أحزاب منافسة، لأن ذلك سيعود علينا بفائدة كبرى." لا شك أن

في ذلك دفاعا واضحا عن نظام التعددية الحزبية، ومع ذلك لم تعتمد أجهزة الرقابة إلى محوه؛ فمن يجرؤ على تحدي عبارة "القيادة العظيمة للحزب الشيوعي"؟ بعد سنة أطلق كريستوف مدونة، باللغة الصينية، على موقعي استضافة صينيين. ثم نشر عليها سلسلة من الرسائل الاستفزازية: أذان سجن زميله من نيو يورك تايمز، زهاو بينغ، الذي اتهم بإفشاء أسرار الدولة (وهو اتهام مغلف بألوان من التشويش الرسمي أكثر من العادة)؛ ودعا الرئيس هو جنتاو علنا إلى الكشف عن أرصده المالية؛ وسأل "ماذا لا نستطيع مناقشة الفالون غونغ"؟؛ ووصف كيف شاهد الجيش الصيني وهو يطلق النار على المتظاهرين في ميدان تيان آن مان في الرابع من يونيو/حزيران 1989. بقيت المواد التي نشرها كاملة باستثناء بعض الرموز التي وضعت في مكان الحروف الصينية التي رسمت بها عبارتا "فالون" و"4 يونيو".

إن بقاء المواد التي ينشرها كريستوف على النت مدة طويلة ليس مؤشرا على توجه جديد للحكومة الصينية بتبني سياسة الانفتاح. وكما لاحظ كريستوف، "الانترنت مجال واسع جدا وفي غاية التعقيد يصعب على أجهزة الدولة الرقابية أن تتحكم فيه. لقد بدأت الويب تلعب دور الرقيب الذي يمارسه الإعلام الإخباري في البلدان الأكثر حرية." وقد ذكر الصحفي المثابر لي جيندي "بإمكانهم أن يواصلوا إغلاق المواقع ولكنهم لن يلحقوا أبدا. لا يمكنك وقف تدفق النهر الأصفر، ولا يمكنك أيضا منع المدونين."⁽³⁰⁾

ولا يعني ذلك أن الحكومة الصينية ستتوقف عن المحاولة. ففي شهر يناير/كانون الثاني، حين قدم غوغل نسخة صينية من محرك بحثه - Google.cn - كان قد وافق على القبول بتوجيهات المسؤولين الصينيين بمنع المحتوى الذي تعترض عليه الحكومة. فقد كان غوغل يرغب في الحصول على حصة كبيرة من السوق التي تشهد نموا سريعا والتي من المتوقع أن يدخل إليها مئات الملايين من العملاء المحتملين. ووصف مسؤولو غوغل ذلك الاتفاق "الرقابي" بأنه مؤلم، ولكنهم قدموا تبريرا أصبح مألوفا بين أصحاب الأعمال الذين يرغبون في الدخول إلى السوق الصينية: "نعتقد جازمين أن غوغل، وبفضل ثقافة التجديد التي نحملها، ستكون له مساهمات إيجابية وهادفة في سياق هذا النمو السريع والمثير للإعجاب في الصين."⁽³¹⁾

قد يكون الأمر كذلك، لكن التنازلات التي قدمها غوغل كانت متسقة مع إجراءات الصين التنظيمية الشاملة والمتطورة باستمرار، والتي يُرمز إليها بأحكام إدارة خدمات المعلومات وأخبار الانترنت، والتي كانت قد صدرت في شهر سبتمبر 2005. وحسب "مبادرة الشبكة المفتوحة"، وهي مشروع تعاوني بين أربع جامعات في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة، كانت التغييرات الثلاثة الأكثر أهمية والتي نفذت من بين القواعد التي أقرت سنة 2005 هي:

"إضافة أصناف أخرى من المحتوى الإخباري الإلكتروني الممنوع (إقامة تجمعات غير قانونية أو ممارسة أنشطة باسم منظمات مدنية غير قانونية)، منع الآراء والمقالات التحليلية غير الحكومية، وتشديد شروط السماح للأشخاص والمجموعات الصغيرة بنشر الأخبار. ويهدف وضع الصنفين الجديدين ضمن المواد الممنوعة إلى تثبيط عزيمة أولئك الذين يرغبون في استخدام الانترنت لأغراض التنظيم والتعبئة السياسية التي تنظر إليها الدولة الصينية باعتبارها أعمالا تخريبية. وعلى هذا الأساس فإن الاستخدام المتزايد لرسائل الهواتف النقالة لتنظيم المظاهرات لا يعد انتهاكا لهذه الترتيب الجديدة فحسب، وإنما يندرج أيضا ضمن عدد قائم من أصناف المحتويات الممنوعة: الإضرار بمصالح الأمة، تمزيق وحدة الشعب، وتعطيل السياسات الوطنية، على أقل تقدير. وبدل تغيير الصفة القانونية لاستخدام الانترنت لتنظيم أعمال "تخريبية"، جاءت هذه الترتيب الجديدة لتعزيز رقابة الدولة على حرية التعبير على شبكة الانترنت، ولتكون بمثابة تذكير وتحذير ضد استخدام الانترنت لأهداف ترى فيها الدولة تهديدا لها." (32)

لم يكن إنفاذ تلك الترتيب سياسة ثابتة، فالسلطات الصينية، ونظرا لاهتمامها البسيط بالرأي العام العالمي (على الأقل من جهة تأثيره في اقتصاد الصين)، فقد ظلت تحاول بسط سيطرتها وفي الوقت نفسه تسعى لتقديم صورة تُظهرها بمظهر الاستبدادية الناعمة واللطيفة. إلا أن ذلك الاهتمام لم يمنع من إغلاق مواقع مزودي الأخبار في عدد من المناسبات. ففي شهر يناير/كانون الثاني سنة 2006، منعت السلطات نشر "نقطة التجمد"، الزاوية الأسبوعية الشهيرة في "يومية الشباب الصيني" التي تديرها الدولة. فقد كانت المقالات التي تنشر في زاوية نقطة التجمد كثيرا ما تتحدى الخط السياسي للحزب الحاكم، وتقرر إغلاقها على إثر نشرها مقالا ينتقد كتب التاريخ المستخدمة في المدارس المتوسطة. ثم منعت الحكومة وسائل الإعلام الصينية من نقل خبر الإغلاق وأمرت مواقع الانترنت بأن تمتنع عن

مناقشة الموضوع. وعندما أكد محرر نقطة التجمد خبر إلغاء الزاوية على مدونته الخاصة، عمدت أجهزة الرقابة إلى محو صفحة المدونة.

ولكن القصة لم تتوقف عند هذا الحد. فقد احتج أكثر من عشرين من مسؤولي الحزب الليبرالي، والشخصيات الأكاديمية، والكتاب، على عملية الإغلاق بعدما اكتسح خبر هذا الموقف الحكومي المواقع الإخبارية الإلكترونية. وبعد شهر من إغلاق نقطة التجمد، سمحت الحكومة بإعادة نشرها مجدداً، ولكن دون محرريها الرئيسيين، وبشرط أن تنشر مقالة تنتقد كاتب المقالة السابقة حول كتب التاريخ.⁽³³⁾

وربما تستمر حرب الاستنزاف هذه إلى ما لا نهاية، بما أن أجهزة الرقابة لا تفتأ تسن إجراءات جديدة في محاولة للتحكم في تدفق المعلومات المتزايد باستمرار، ومن جهة أخرى يستمر المزودون في ابتكار أساليب جديدة لنشر تلك المعلومات. ولا شك أن هذه الجدلية ستعكس على قضايا أخرى كبيرة تتعلق بمستقبل الصين السياسي. فحرية التعبير تقود حتماً إلى حرية العمل السياسي، وهو ما تخشاه فعلاً الحكومة الصينية.

وكان ذلك يطفو على السطح بشكل دوري. فقد أضحت الانترنت لأكثر من عقد من الزمن فضاء ترعرعت فيه قومية الكترونية صينية. وحسب غزو وو، "يستخدم القوميون الإلكترونيون الصينيون الانترنت مركزاً تواصلياً، ومنيراً تنظيمياً، وقناة تنفيذية يروجون عبرها قضاياهم القومية." انطلقت هذه الحركة في عام 2003، وركزت عملها على الأنشطة المناهضة لليابان. وفي العام نفسه، نظمت حملة الكترونية ضد سعي اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وتمكنت من جمع أكثر من 40 مليون توقيع. وفي سنة 2005، كانت الاحتجاجات الواسعة المناهضة لليابان في كبرى المدن الصينية، قد تم تنظيمها بدرجة أولى عبر الهواتف النقالة والشبكات الإلكترونية. وكانت السبل المؤدية إلى أماكن التظاهر قد نشرت على الانترنت وتم تداولها عبر الرسائل الإلكترونية والرسائل النصية القصيرة. أما لقطات الفيديو التي تصور أحداث العنف التي تخللت الاحتجاجات في شانغهاي فقد منعت من البث في وسائل الإعلام العادية ولكن يمكن العثور عليها في الانترنت. من جهتها، انخرطت الحكومة في هذا المسار إذ بادرت الشرطة المحلية في شانغهاي إلى إرسال رسالة نصية واسعة النطاق إلى مستخدمي الهاتف الخليوي

عشية يوم الاحتجاجات تقول فيها "نطلب منكم أن تعبّروا عن مشاعركم الوطنية بالأساليب الصحيحة، وبالترام القوانين والحفاظ على النظام." ولا ندري إن كان ذلك بمثابة تحذير أو تشجيع. وفي النهاية أمرت الحكومة المركزية مواقع الانترنت بفلتره المحتوى المناهض لليابان.⁽³⁴⁾

من الأهمية بمكان، عندما نفكر في آفاق الديمقراطية في الصين، ألا نعتد على التصريحات الفضاضة مثل كون "الحكومة الصينية غير ديمقراطية وقمعية بإطلاق"، وأن "الشعب الصيني تقدمي ويريد أن يكون مثل الغرب الديمقراطي." يمكن أن تكون النزعات الديمقراطية للشعب الصيني قد ضخمها من يعيشون خارج الصين. يرى فريد زكرياء في هذا السياق أنه "عندما نتحدث عن المعارضة في الصين، فإنه من السهل الاعتقاد بأن المزيد من الديمقراطية يعني المزيد من الحرية. وفي الواقع، فإن العكس هو الصحيح على المدى القريب، فالحكومة الصينية أكثر ليبرالية من شعبها في كثير من القضايا الهامة... وبشأن عدد كبير من القضايا، من القانون والنظام إلى المواقف حيال تايوان واليابان والولايات المتحدة، نجد أن نظام بيكين أقل شعبية وقومية وعدوانية وتعصبا من شعبه."⁽³⁵⁾

وانطلاقا من ذلك، فإن الصين الجديدة تستمر في التشكل حيث يمتزج تراث آلاف السنين مع التكنولوجيا التي تتطور من يوم إلى آخر. فـ "حرية التعبير" بالقدر المسموح به اليوم أمر غير مسبوق في الثقافة السياسية الصينية، وهو ما دعا قيادة البلاد إلى أن تظل حذرة جدا وهي تقيم انعكاسات الإعلام الجديد. وعلى خطى النمو الاقتصادي، يتواصل التغيير السياسي في الصين، مدفوعا إلى حد ما بهذا الإعلام الجديد. وستستمر الحكومة في السماح بحصول تقدم حقيقي ولكن فقط بوتيرة مضبوطة بدقة.

التغيير، وغياب التغيير في أماكن أخرى

هناك حكومات قمعية أكثر من حكومة الصين تبذل جهودا كبيرة لمنع تدفق المعلومات إلى بلدانها من مختلف الاتجاهات.

فـ "صوت بورما الديمقراطي" (DVB)، وهي قناة تلفزيونية فضائية تنطلق من النرويج، تدعم أونغ سان سوو كيي، التي حازت جائزة نوبل للسلام باعتبارها

زعيمة للمعارضة ضد قادة بلادها العسكريين، وتنقل أخبارها بينما تظل هي قيد الإقامة الجبرية في منزلها في رانغون. ويلاحظ أن كثيرا من التغطيات الإخبارية لبورما⁽³⁶⁾، تعتمد فيها المحطة على مراسلين سريين يسجلون اللقطات ويهرّبونها إلى بلد مجاور حيث ترسل من هناك إلى الإدارة التحريرية في أوصلو. وفي سنة 1992، وعلى إثر إلغاء قيادة الجيش لنتائج الانتخابات التي فازت بها المعارضة، أطلق طلبة بورميون يقيمون في أوروبا النسخة الإذاعية من دي في بي. وفي الفترة الأولى، حاولت الحكومة البورمية التشويش على بث المحطة الإذاعية ولكنها في النهاية رضخت لأهمها، وكما يقول أحد محرري المحطة، "أرادت الحصول على معلومات حقيقية، حتى فيما يتعلق ببلادهم. فهم لا يمكنهم الاعتماد على التقارير التي تأتيهم من أتباعهم، لذلك عليهم الاستماع إلى إذاعتنا ليحصلوا على معلومات حقيقية، أو ليمكنوا من فهم شعور الناس العاديين."⁽³⁷⁾

لا يعد استخدام الأطباق الهوائية قانونيا إلا إذا حصل أصحابها على تراخيص، كما أن مشاهدة دي في بي ممنوعة رسميا. ولكن الناس مع ذلك يشاهدونها. وإلى جانب استقبال البث الفضائي للمحطة سرا، بإمكان من كانت له القدرة على الدخول إلى الانترنت من البورميين (لا يتجاوز عددهم الـ 64,000 من مجموع السكان البالغ عددهم 47 مليون نسمة)، أن يحصل على أخبار دي في بي الكترونيا (www.dvb.no) وكذلك بورما نت (burmanet.org)، رغم أن الحكومة تمكنت من إعاقة الدخول إلى هذين الموقعين. ومن بين القصص التي نقلتها بورما نت في شهر أغسطس 2006 التقرير الذي نشرته عن قرار الحكومة العسكرية بمنع خدمة غوغل في مجالي الرسائل الالكترونية والمسنجر.

ليس هناك مفاجأة بشأن الجهود المبذولة للتحكم في الإعلام. وكما تلاحظ مراسلون بلا حدود، فإن بورما تعد:

"جنة لأجهزة الرقابة. فالقصر في اليد، ومندوبو قسم مراقبة الصحافة وتسجيلها يفحصون كل مقال، وافتتاحية، ورسم كرتوني، وإعلان، وصورة، قبل النشر. بل إنهم في سنة 2005 بدؤوا يفحصون حتى إعلانات الوفيات في الصحافة البورمية. فهم يشطبون كل ما يشير إلى الأمم المتحدة، التي يتهمونها بالسعي لإسقاط الحكومة. والأكثر خطورة من ذلك، هو منع السلطات لجميع المواد الإخبارية المستقلة حول وباء انفلونزا الطيور... ففي بورما، يمكن أن ينال الصحفي حكما بالسجن مدة

سبع سنوات بكل بساطة إذا كان في حوزته جهاز فاكس، أو كاميرا فيديو أو مودم غير مرخص، أو نسخة من نشرية ممنوعة.⁽³⁸⁾

تصنف بورما، مثلها مثل كوبا وليبيا وتركمنستان وكوريا الشمالية، من بين بلدان العالم الأسوأ في مجال حرية الصحافة. ومع ذلك تظل المعلومات القادمة من الفضاء والفضاء الإلكتروني - عبر الأقمار الاصطناعية والانترنت - تدخل إلى البلاد. أما إن كان سيكون لذلك تأثير، قابل للقياس، على الوضع السياسي البورمي المتصلب، فتلك مسألة أخرى. عندما تسيطر الحكومة بإحكام، وتحد من الحرية بصرامة - بما في ذلك منع الوصول إلى المعلومات - فإن الإعلام الإخباري بإمكانه أن يحدث بعض الهزات، ولكن ذلك لن يكون بأي حال كافيا لإحداث انقلاب على حكام بلد ما.

ربما يقتنع قادة بورما العسكريون أكثر بأن طريقتهم في تشديد السيطرة كانت حكيمة حين ينظرون إلى نتائج انتخابات 2002 في كوريا الجنوبية، المعروفة بكونها ليبرالية. فقد اتجه الكوريون بشكل متزايد، وبنسبة 70% من عدد السكان يستخدمون الانترنت - جلهم يستخدمون الخدمة ذات السرعة الفائقة - إلى مزودي الأخبار على الانترنت بدلا من الصحف التقليدية لمتابعة التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية. وكان أوهماي نيوز أكثر المواقع الإخبارية الإلكترونية شعبية، فقد بلغ عدد المتصفحين، حين اقترب يوم الانتخابات 20 مليون متصفح في اليوم (عدد سكان البلاد 49 مليون نسمة).

لقد أبانت أوهماي نيوز عن رغبتها في تحدي النظام السياسي من خلال تغطيتها المكثفة لحادثة سنة 2002 حين دهست مدرعة أمريكية أثناء قيامها بدورية تلميذتين كوريتين جنوبيتين. وينظر إلى تغطية أوهماي نيوز على أنها صاحبة الفضل في دفع التيار الأساسي للصحافة إلى نقل تفاصيل الحادثة بشمول أكبر، إذ ربما كانت ستكتفي بتغطية خفيفة في غياب أوهماي نيوز. وكانت تلك التغطية قد أعقبتها مظاهرات واسعة ضد الوجود العسكري الأمريكي في البلاد.⁽³⁹⁾ المستفيد من كل ذلك كان روه مو هيون (Roh Moo Hyun)، مرشح الإصلاح للرئاسة، الذي حقق فوزا مفاجئا في ديسمبر 2002. لقد عملت أوهماي نيوز على تسريع وتيرة الاستياء إزاء الوضع القائم، وقد ساعد ذلك روه، إلى جانب بعض العوامل التي ساهمت بها الحملة التقليدية، في تحقيق انتصار محدود على خصمه المحافظ.

من خلال تركيزها على مواضيع لا تغطي عادة جيدا في وسائل الإعلام الأخرى، وبفضل تجنيدها "صحفيين مواطنين"، تمكنت أوهماني نيوز من تغيير المشهد الإعلامي وأعطت دفعا لأولئك الذين تبنا، على شاكلتها، سياسة مناهضة للنظام القائم. وذلك لا يحدث في أي مكان، ففي غياب الحريات الإعلامية الأساسية، سرعان ما يتم قمع تلك التغطية المتمردة. ولا شك أن هناك تباينا كاملا بين كوريا الجنوبية وبورما.

بل إنه حتى عندما لا تكون حرية الصحافة راسخة بالقدر الذي عليه في كوريا الجنوبية، يمكن للإعلام الجديد أن يدفع بالمسار السياسي نحو مزيد من الانفتاح والنزاهة. يمكن أن نرى ذلك في جورجيا حيث جلبت "الثورة البرتقالية" السلمية إلى إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة ديمقراطية ناشئة. ففي ليلة الانتخابات في نوفمبر 2003، بثت قناة روستافي - 2 الجورجية شريطا متحركا يبرز النتائج الرسمية للانتخابات، التي كانت تظهر فوز الحزب الحاكم بقيادة الرئيس إدوارد شيفرنادزه (Eduard Shevardnadze). إلى جانب هذه الأرقام، نشرت تقارير حول استطلاع آراء الناخبين إثر إدلائهم بأصواتهم، وأظهر فرز النتائج، الذي قام به مراقبون مستقلون ممولون من الغرب، انتصارا واضحا للمعارضة. علاوة على الأرقام، نقلت روستافي صورا حية للمتظاهرين وهم يتدفقون على تبيليسي لإدانة تلك الانتخابات المزورة. وفي نهاية المطاف، توجه قادة المعارضة، وهم يلوحون بالزهور، إلى مبنى البرلمان، وأجبر شيفرنادزه على التخلي عن السلطة.⁽⁴⁰⁾

يكشف هذا المسار عن خصائص "السلطة الناعمة". فتكلمة لجهود الإعلام الجورجي، ساعدت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، الإصلاحيين بالتشجيع والمال، وليس بقوة العضلات. وجاء في تصريح للرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي (Mikheil Saakashvili)، سنة 2005 أن "موارد دعم التغيير تتجاوز بكثير مجرد إرسال قوات عسكرية. هناك الانترنت، والتلفزيون، والمنظمات غير الحكومية. وقد ساعدنا الأمريكيون أساسا من خلال تقديم الدعم للإعلام الإخباري الحر في جورجيا. وكان لذلك أثر أقوى من 5000 من المارينز."⁽⁴¹⁾

وأحد المكونات الأساسية للثورة اللاعنفية هو وجود مجتمع مدني فاعل وله القدرة الكافية لدعم الإعلام المستقل الذي يمكنه أن يتولّى إعلام الجمهور وتعبئة الناس الذين يرغبون في التغيير. فالتدخل في شكل تقديم مساعدة مالية للمؤسسات الإعلامية يمكن أن يعتبر إنفاقاً في محله. حصل ذلك في صربيا سنة 1999 حين أنفقت الولايات المتحدة ما يوازي دولاراً واحداً لكل صربي (عدد السكان يتجاوز التسعة ملايين بقليل)، ومن جهتها قدمت المصادر الأوروبية دعماً سخياً. أما العمل الحقيقي داخل صربيا فقد قام به أناس أمثال فيران ماتيك (Veran Matic)، مدير إذاعة ب-92 المثابرة، ولكن الشراكة مع مقدمي المساعدات الغربيين عززت دور الإعلام الصربي المستقل في الإطاحة بنظام سلوبودان ميلوزوفيتش.

وفي حالة تحمل تقاطعات مع الانتخابات الجورجية في 2004، لقيت الثورة البرتقالية في أوكرانيا دعماً قوياً من خلال العمل الذي قامت به الصحيفة الالكترونية "برافدا أوكرانيا" وقناة الكيبل الخامسة.⁽⁴²⁾ وكما نقل أدريان كاراتنيكي (Adrian Karatnycky)، فقد نجحت المواقع الإخبارية الالكترونية في أوكرانيا بقدر كبير في أن تكشف للجمهور إلى أي حد بلغ فساد الحكومة القائمة، وذلك جزئياً عبر بث تسجيلات صوتية تؤكد تورط مسؤولين كبار في تزوير الانتخابات. ومع حلول يوم الانتخابات في شهر نوفمبر 2004، كان قد أصبح بإمكان 6 ملايين أوكرانياً من مجموع عدد المواطنين البالغ 48 مليوناً، الدخول إلى شبكة الانترنت. ويعيش عدد كبير من هذا المجتمع الالكتروني في العاصمة كييف وفي عدد من المدن الرئيسية التي شهدت التحركات الاحتجاجية الأوسع.⁽⁴³⁾

تُوضّح هذه الأمثلة دور وسائل الإعلام الجديد في التغيير السياسي حيث يظل تأثيرها رهيناً بظروف كل بلد، ويختلف باختلاف عدد من العوامل مثل رغبة الناس في التحرك. ومع ذلك فإن هذه النماذج التاريخية من شأنها أن تشجع أولئك الذين يتوقعون مزيداً من التأثير الإعلامي، خاصة وأن تلك الوسائل - لا سيما الالكترونية منها - أصبحت أكثر انتشاراً.

لا نرى في الوقت الراهن أن موجات الإصلاح بدأت تجرف الحكومات عبر مختلف أنحاء العالم؛ فالسياسة الواقعية لا تشتغل بهذه الطريقة. والذين بيدهم السلطة يستمرون في محاولاتهم الحد من التأثير السياسي للإعلام الجديد. فعلى سبيل المثال،

ظلت الحكومة الفيتنامية مصممة على منع الدخول إلى المواقع التي لها علاقة بالديمقراطية وبالمعارضين السياسيين. وقد ذكرت مبادرة النت المفتوحة في عام 2006 أن "فيتنام تحاول دعم الانترنت من أجل تحقيق النمو والفائدة الاقتصادية، في حين تواصل، وبالتوازي، سعيها المحموم لمنع الوصول إلى المحتوى الذي يمكن أن يزعزع استقرار الدولة الشيوعية... ومن بين الطرق المستخدمة، مراقبة الدولة لاستخدام مقاهي الانترنت، وفلتره المحتوى للتحكم في المعلومات التي يمكن لمواطنيها أن يحصلوا عليها." (44) فالذين يستخدمون الانترنت لجمع المعلومات حول التغيير الديمقراطي ونشرها يتم حبسهم، كما أن الحكومة زادت من تشديد قبضتها باطراد.

هذا التبني لما يمكن تسميته بالنموذج الصيني أصبح شائعا بين الدول التسلطية، والإجراءات الرقابية وقع اعتمادها أيضا في الديمقراطيات المفترضة والحقيقية على حد سواء. فبعد تفجيرات مومباي الإرهابية التي أودت بحياة أكثر من مائتي شخص في شهر يوليو/تموز 2006، أمرت مصلحة الاتصالات الهندية بغلق 17 مدونة أتمت بنشر محتوى ديني وسياسي متطرف. وفي غياب المهارات العملية لممارسة الرقابة على الانترنت مثل تلك التي يمكن أن تتوفر في الصين وبعض البلدان الأخرى، أسفرت التوجيهات الهندية عن غلق، ليس فقط المدونات المستهدفة، وإنما أيضا بعض المواقع ذات الانتشار الواسع مثل جيوسيتيز (Geocities) وتايب باد (Typepad)، رغم الاحتجاجات الغاضبة التي صدرت عن متصفحها. (45)

في الوقت ذاته تستمر الهند في تهيئة بنيتها الأساسية على الصعيد الإلكتروني، لتصل إلى السكان الريفين - 700 مليون مزارع. فالقرى تبدأ تقريبا بجهاز حاسوب شخصي واحد ومصدر للطاقة يتكون من لوحات شمسية مثبتة على بطاريات السيارات لتشغيله عند انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. ومع الصعوبة البالغة في الارتباط بالانترنت وارتفاع كلفتها، يبقى الخيار الأفضل بالنسبة إلى تلك القرى هو تزويدها بتكنولوجيا وإماكس (Wimax) للارتباط اللاسلكي فائق السرعة. (46)

يبرز المثال الهندي اختلاف المقاربات بشأن الإعلام الجديد بين الحكومات التي تعتبر نسبيًا تقدمية. فهي تسعى لتوسيع نطاق بنيتها التحتية في مجال التقنية العالية

حتى يتمكن المزيد من مواطنيها من الاستفادة من الوصول يسير إلى عالم المعلومات والاتصالات، ولكنها تبقى حذرة من الانعكاسات السياسية المصاحبة للإعلام الجديد. ومع مرور الزمن، يبدو أن الجهود التي تبذلها الحكومات للتحكم في محتوى الإعلام الجديد سيثبت بالتدريج أنها غير مجدية، إذ أن التقدم التكنولوجي الذي يساعد على الانفتاح سيتجاوز تقنيات المنع.

وإلى أن يحدث ذلك، ستظل الحكومات تسعى لفرض رقابتها على الإعلام، قديمه وجديده، ولكنها ستصطدم بمحاولات صارمة لإيصال المعلومات إلى الجمهور، وأحيانا بطرق تقليدية. ففي سنة 2005، عندما حاولت حكومة النيبال منع نشرات الأخبار على الإذاعات الوطنية المستقلة، حمل أحد الصحفيين مكبرا للصوت إلى سطح بناية ذات ثلاثة طوابق وأخذ يقرأ الأخبار كل مساء على جمهور يتكون من نحو ثلاث مائة شخص يتجمعون في الشوارع أسفل البناية. ففي بلد لا يتوفر إلا على عدد قليل من أجهزة الحاسوب ومقاهي الانترنت، يعتبر ذلك ردا عمليا ورمزيا في الوقت ذاته على تضييقات الحكومة. (لم تتدخل الشرطة لأن تلك الحصص اعتبرت تجمعات عامة، وبالتالي فهي قانونية، بدلا من النشرات الإخبارية الممنوعة).⁽⁴⁷⁾

تراقب الحكومة الصينية وبعض الحكومات الأخرى بحذر ما يحدث في سنغافورة وماليزيا لأن هذين البلدين تمكنا من إحراز تطور هائل على صعيد تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وفي الوقت نفسه لم يسجل فيهما تقليص يذكر على مستوى السيطرة السياسية المركزية، التي تمكنا من بسطها عبر إرساء نظام الترخيص لتحديد من يحق له أن يتكلم. لقد سعت هاتان الحكومتان إلى تحقيق التوازن في مصالحهما. وكما لاحظ الصحفي السنغافوري شريان جورج (Cherian George)، "فقد هيمن منظور القيمة الاقتصادية للانترنت على جهود السلطات في رسم سياساتها، مستتبعا بذلك هدف السيطرة السياسية الذي كان تاريخيا يشكل السياسة الإعلامية... وبدلا من التخلي عن أحلامهما الاقتصادية من أجل الانترنت، قررت الحكومتان الاكتفاء بممارسة حد أدنى من السيطرة السياسية خلافا لما جرت عليه العادة، واستمر ذلك بشكل واضح في تعاملهما مع بقية وسائل الإعلام."

أما عندما يصبح محتوى الانترنت - الذي لا يخضع لشروط التراخيص التقليدية - أكثر إزعاجاً، فإن الحكومات لا تستمر في نهج سياسة الانفتاح والسماح بحرية التعبير. وكما جاء على لسان جورج

"تقليدياً، كان النظامان يبسطان سيطرتهمما جزئياً عبر الإكراه، ولكن بدرجة أولى عبر هيمنة فكرة الإجماع. فطريقتهمما لا تتمثل في قمع الرأي المخالف بشكل دائم، وإنما عبر هيمنة إيديولوجية تجعل من الإذعان للنظام يبدو وكأنه المنطق السليم. إن الحد من نطاق الآراء التي تعبر عن نفسها في العلن - من خلال التحكم المسبق في وسائل الإعلام عبر نظام الترخيص - يعد جزءاً أساسياً في هذه الاستراتيجية. فإذا فشلت الحكومة في تطبيق هذا النمط من السيطرة على محتوى الانترنت، واحتاجت نتيجة لذلك إلى مزيد من أساليب الإكراه، فإن ذلك ينبغي أن ينظر إليه باعتباره حداً من قدرتهم على الهيمنة."⁽⁴⁸⁾

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، شنت الحكومتان الماليزية والسنغافورية حملة على خصومهما السياسيين، بدعوى إحباط مؤامرات لمناضلين إسلاميين. ولم تعر وسائل الإعلام الرئيسة - مثل الإعلام الحكومي - أهمية كبرى لحقوق أولئك الموقوفين. ولكن، كما ذكر جورج، "نجح الإعلام البديل، الذي ينشط أساساً على الانترنت، في البلدين في إبقاء تلك القضايا حية منذ اللحظة التي نشر فيها خبر الإيقافات. ورغم أنها لم تغفل عن التهديدات الإرهابية، إلا أن تلك الوسائل الإعلامية أدرجت في تغطيتها منظور جماعات حقوق الإنسان والمعارضة السياسية، أو كتبت افتتاحيات خاصة بها دعت فيها إلى عدم التضحية بقيم الحرية والعدالة في سياق الصراع من أجل الحفاظ على النظام."

من بين مؤسسات الإعلام الجديد في سنغافورة نجد مؤسسة ثينك سنتر (ThinkCentre.org). وحسب جورج، "أطلق موقع ثينك سنتر لدعم الأنشطة السياسية التقليدية الميدانية. وكان مؤسسوه منخرطين في طباعة منشور سياسي وتنظيم اجتماعات عامة - وهما شكلا قديمان للمشاركة الديمقراطية." لقد أطلقوا الموقع لمزيد تعبئة الرأي العام. يعد ثينك سنتر في الأساس مشروعاً سياسياً، فهو كما يقول جورج، يمارس "صحافة حركية يملكها أولئك الذين يؤمنون بوجود تغطية موضوعية وغير مهتمة."⁽⁴⁹⁾ وبالنظر إلى خصائص الإعلام الجديد، التي تجعله

مقبولا لدى مؤسسات مثل نينك سنتر، فإن الحدود التقليدية بين الصحافة والعمل السياسي سيتم اختراقها بشكل متكرر.

وعلى المستوى الصحفي، تبين الحالة السنغافورية أن المنتجات الإخبارية الالكترونية، التي يمكن أن تستعصي على تحكم المنظمين، بإمكانها أن تستفيد من الحرية النسبية التي تتمتع بها فتصبح أكثر هجومية في حصولها على الأخبار ونشرها. ليس الأمر كذلك دائما، ولكن الأمثلة التي حصلت تشجع أولئك الذين يأملون أن يروا في الإعلام الجديد محفزا على خلق صحافة تنبض بالحياة وتحمل معنى وليست مجرد أداة أخرى لتسويق المنطق السائد للنظام القائم.

الصحافة شيء، والدعاية المتنكرة في ثوب الصحافة شيء آخر. وحتى الحكومات التي تسمح عموما بدخول الأخبار من مختلف أنحاء العالم دون عراقيل، كان عليها أن تفكر مليا في تأثير الانترنت والرسائل التي تبث عبر القنوات الفضائية والمصممة بوضوح لإثارة الكراهية. ففي سنة 2004 منحت هيئة تنظيم البث العام الفرنسية ترخيصا لتلفزيون المنار المرتبط بحزب الله. وللحصول على الترخيص كان على المنار أن توافق على "ألا تثير الكراهية، والعنف، أو التمييز بسبب العرق والجنس والدين، أو الجنسية." ورغم ذلك، وفي غضون أسبوع، بثت القناة تقريرا يدعي أن إسرائيل تقف وراء نشر فيروس الإيدز في البلدان العربية، إلى جانب تقرير آخر يدعو إلى الحرب ضد اليهود وتدمير إسرائيل.

وتماشيا مع قواعد منح التراخيص في البلاد، لم تتمكن الجهات المعنية من إيقاف بث القناة الفضائية بشكل فوري. إذ كان عليها أن تنتظر حتى تصدر إحدى المحاكم الفرنسية حكما يحول لإدارة القمر الصناعي الفرنسي يوتلسات، صلاحية إيقاف المنار بسبب إخلالها بتعهداتها المتعلقة بالترخيص، وخرقها قانون مكافحة الكراهية. وبعد صدور الحكم الفرنسي ضد القناة، قرر الاتحاد الأوروبي في شهر مارس 2005 منع كل الأقمار الصناعية الأوروبية من بث قناة المنار.⁽⁵⁰⁾

غير أن منع الوصول إلى المنار أو أي مزود معلومات آخر بشكل كامل غير ممكن تقريبا دون منع الوصول إلى الانترنت - وهو ما لا ترغب فرنسا والديمقراطيات الأخرى في فعله - أو إغلاق المصدر ذاته. فالمنار واصلت حضورها على الويب واستمرت في البث على مدى أغلب فترات حرب 2006 بين إسرائيل

وحزب الله، رغم استهدافها بالقصف الجوي الإسرائيلي. ونظرا لعدد سكانها المسلمين البالغ ستة ملايين إلى جانب 600,000 يهودي، فإننا نفهم حساسية فرنسا تجاه المشاكل التي يمكن للمنار أن تثيرها. ولكن، وبالنظر إلى طبيعة هذه التكنولوجيا، فإن الحكومة في فرنسا لا يمكن أن تنجح إلا جزئيا في ترك المحطة بعيدة عن الجمهور الفرنسي، وبالتالي فإن على صانعي السياسات أن يكونوا مستعدين للتعامل مع الآثار التي تنجم عن توفر رسالة حزب الله.

إلى جانب القضايا السياسية الضاغطة مثل تلك المتعلقة بمحتوى المنار، يحتل الإعلام الجديد موقع الصدارة ضمن مجالات سياسية جديدة في البلدان التي تحاول اللحاق بالدول الأكثر تطورا على الصعيد التكنولوجي في العالم. فقد أكد الرئيس فلاديمير بوتين دعمه لإي روسيا (E-Russia)، وهو مشروع يهدف إلى تعميم الانترنت فائق السرعة من أجل تطوير البحث، والرفع من الإنتاجية، والارتقاء بمستوى المحاسبة الحكومية. إنه برنامج ضخم في روسيا حيث تبين سنة 2001 أن 12% فقط من مدارسها مرتبطة بالانترنت دون أن يكون هناك منتجون محليون لقطع الغيار الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. ونظرا لما تتميز به الحكومة الروسية من حذر تقليدي إزاء التدفق الحر للمعلومات، لقد واكب تنفيذ مشروع إي روسيا جهودا جديدة لمراقبة حركة الاتصالات الالكترونية. فالتقاليد القديمة لا تتلاشى بسهولة؛ وقد لاحظ مسؤول روسي في قطاع تكنولوجيا المعلومات أن موظفي الحكومة يرون في التكنولوجيات الجديدة أدوات للحصول على مزيد من المعلومات "حول" المواطنين بدلا من أن توصل "إليهم" مزيدا من المعلومات.⁽⁵¹⁾

هناك فجوة رقمية أكبر تنتظر التضييق في أجزاء من أفريقيا. فتعدّ الدخول إلى الانترنت بسهولة في زمبابوي، على سبيل المثال، يربك جهود الصحفيين المنفيين الرامية إلى نشر الأخبار ومواجهة العراقل التي تفرضها الحكومة. وبما أن عدد الذين يستطيعون الدخول إلى الانترنت من منازلهم قليل جدا، فإن على الذين يرغبون في الحصول على المعلومات الالكترونية أن يلجؤوا إلى مقاهي الانترنت. ولم تكن حكومة زمبابوي، إلى حدود منتصف العام 2006، تغلق مواقع الانترنت، ولكنها منذ ذلك التاريخ بدأت تفكر في فرض الرقابة على الرسائل الالكترونية، وشرعت في التشويش على ستوديو 7، الذي يبث من استوديوهات صوت أمريكا

في الولايات المتحدة. أما على الأرض، فإن على الصحفيين أن يحصلوا على ترخيص من الحكومة، ومن لا يؤيد منهم إدارة موغابي يتعرض للمضايقات والاعتقال المتكرر.⁽⁵²⁾

وعلى الوجه الإيجابي، استخدمت بعض المشاريع في بورندي وبوركينافاسو الانترنت في برامج لمعالجة الإيدز سواء في مجال حفظ البيانات، أو في تعليم تقنيات الوقاية والعلاج. وفي جنوب أفريقيا، نجح مشروع آخر في تعليم النساء الريفيات الري بالتنقيط طريقة لزيادة محصول بساتين الخضروات في القرية. وفي حالة أخرى في جنوب أفريقيا، أنقذ شخص جاره من لدغة أفعى سامة بعد أن تعلم أساسيات الإسعافات الأولية من الانترنت.⁽⁵³⁾ مثل هذه النوادر، قد تدل وقد لا تدل على وجود تأثير حقيقي وواسع للإعلام الجديد. وستمر سنوات عديدة قبل أن يصبح بالإمكان ردم الهوة الرقمية بثقة كاملة. وأحد الأهداف يتمثل في ربط الوزارات الحكومية، والمستشفيات، والمدارس بشبكة الانترنت مع حلول سنة 2012.

وفي الأثناء، ستستمر التكهنتات حول التأثيرات الممكنة للتكنولوجيات الجديدة في عملية التحول الديمقراطي. فهل سيفرز انتشار أجهزة الحاسوب المحمول غير المكلفة، واستخدام الهواتف الخليوية للدخول إلى الانترنت تحورا فكريا يقود بدوره إلى نشاط ذي أثر سياسي بناء؟ أم سيظل أولئك الذين يمسكون بالسلطة متقدمين أشواطاً، وقادرين على ابتكار طرق جديدة للتحكم في الخطاب القائم على التكنولوجيا وإعاقة جهود الإصلاح؟ وفي كل الأحوال، سيكون من الصعب التنبؤ بالطريق المؤدي إلى الديمقراطية، إذ سيكون فيه الكثير من المنعطفات والالتواءات وسيكون حافلا بالمطبات، إلى جانب بعض الامتدادات الممهدة بين الحين والآخر. وفي بلدان مثل روسيا ونيجيريا، ربما يكون هناك موجات من حرية التعبير والنقاش يعقبها تحديد في أساليب السيطرة الحكومية.

وسيلعب الاقتصاد أيضا دورا كبيرا، إذ أن رواد الإعلام يحاولون المزج بين نبل الغايات ومادية الواقع. فتوفير الأخبار هو الأساس عمل تجاري، ويقتضي أن يجلب إيرادات. وفي العراق ما بعد صدام، ولدت المئات من الصحف، ولكن الكثير منها ماتت، ببساطة لأنها لم تتمكن من توفير وسائل الدعم اللازمة لاستمرارها. وتمثل الجزيرة منارة لأولئك الذين يعتقدون أن البث العابر للقومية سيدفع بالحرية

إلى الأمام، ولكن ليس كل القنوات ورائها أمير ثري مستعد لتغطية ديونها. وحتى شركات مثل غوغل وسيسكو سيستمر ستستمر في مواجهة قرارات صعبة بشأن تحقيق التوازن بين الموقف السياسي السليم والوضع المالي الجيد. ولمعارضة الحكومات، سيدخل إلى الساحة عدد متنوع من المنظمات غير الحكومية، لممارسة الضغط ومحاوله فرض أجنداتها.

في عام 1960، عندما بدأ حضور التلفزيون يصبح شائعا في منازل الأمريكيين، كانت السياسة الأمريكية قد تغيرت. فمن أجل أن يفوز مرشح بالانتخابات الرئاسية، عليه أن "يبدو على هيئة جيدة أمام الكاميرا" لأن الناخبين بدؤوا يعتمدون على معايير جديدة للحكم على سياسيتهم. فقد تطورت السياسة لتواكب متطلبات التكنولوجيا الجديدة وتستفيد مما توفره من إمكانيات.

وقد بدأ المرشحون في الحملة الانتخابية الرئاسية عام 2008 مبكرا لاستقطاب المدونين وخاضوا حملاتهم على شبكة الانترنت، إدراكا منهم أنها تمثل منتدى افتراضيا يمكن عبره جمع الأموال وتعبئة الأنصار. وهكذا تكيف السياسيون مرة أخرى مع المتطلبات المتغيرة للإعلام الجديد. وبصرف النظر عن طبيعة كل نظام سياسي على حدة، فإن تلك التغيرات ستحدث على صعيد المجال العام العالمي بوتيرة أسرع بكثير. وسيواصل الإعلام الجديد بوسائله الحالية والقادمة، وبأشكال متعددة، وعلى مستويات مختلفة، إعادة تشكيل النظم السياسية الوطنية والدولية وحياة الأفراد عبر مختلف أنحاء العالم. وتلك هي بعض أوجه تأثير الجزيرة ذات الانتشار الواسع، ومع المزيد من تمكّن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، فإن بعض أهم تجارب التقدم المرتبط بالإعلام، ستحدث في منطقة الشرق الأوسط.

إعادة تشكيل الشرق الأوسط

لا تمثل تأثيرات الإعلام إلا أجزاء من عالم سياسي أوسع، ينبغي على العناصر التي تشكله أن تكون منسجمة إذا ما أريد للتحول الديمقراطي أن يحصل. فالإعلام لا يمكنه أن يفرض التغيير؛ ولكن بإمكانه أن يكون ملهما ومساعدة على تحقيقه. بعبارة أخرى، ثمة حدود لقوة الإعلام.

ومع ذلك، لا ينبغي الاستخفاف بدور الإعلام. وكما جاء على لسان محمد جاسم العلي، المدير السابق لقناة الجزيرة "إن الديمقراطية قادمة إلى الشرق الأوسط بفضل الثورة الاتصالية. لم يعد ممكنا إخفاء المعلومات، وعلينا الآن أن نقول الحقيقة للناس. وإن لم تفعل ذلك، فلن يتبعك الناس، ولن يدعموك، ولن يطيعوك."⁽¹⁾ ومع وجود عدد كبير من المحاذير بشأن الحاجة إلى تغيير سياسي هيكلي، فإن تلك المقدمة تعتبر سليمة حيث أن الهزات التي يمكن أن ترافق التحول الديمقراطي، سواء أكانت قوية أم ضعيفة، قد بدأ الشعور بها ينتشر في أجزاء من الشرق الأوسط لم تكن قد وصلتها تلك الحركة من قبل. ولا شك أن زيادة حجم المعلومات المتاحة يعتبر عاملا أساسيا في ذلك. وقد لعبت عوامل كثيرة أدوارا متفاوتة في مسيرة التغيير، ولكن لا أحد منها كان دوره أبرز من الجزيرة.

الجزيرة تحدد وتيرة التغيير

جاء على لسان وضاح خنفر، المدير العام للجزيرة في عام 2005 "الجميع يتحدثون عن التغيير، والإصلاح، والتحول السياسي، والديمقراطية في العالم العربي. إن الحقائق على الأرض تتغير، وبالتالي فإن ما يهيمن على الأخبار أيضا بصدد التغيير... فكل النقاشات التي تجري في المنطقة تنعكس على شاشتنا." ولا

شك أن ذلك سيكون له أثر. وحسب ما جاء في تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكي، فإن الجزيرة وبعض القنوات الفضائية الأخرى "توفر للشارع العربي فضاءاً للتنفيس والتعبير ومناقشة الشؤون العامة. فهي تقرب العرب من بعضهم البعض، وتكسر المحرمات وتتنافس فيما بينها ومع الحكومات لتحديد أجددة الأخبار." (2)

بإمكان الإعلام الإخباري أن يساعد على تنشيط الحراك السياسي وبناء إطار فكري يحقق الانسجام لجهود الإصلاح. ولكن الطريق نحو التغيير السياسي سيكون طويلاً وشاقاً. وقد لاحظ هيو مايلز (Hugh Miles) في كتابه عن الجزيرة أن "المتفائلين يرون أن القنوات الفضائية ستزيح العراقيل العربية التقليدية التي تحول دون التقدم، وستقدم حلولاً للمشاكل المستعصية عن الحل، وسينتج عن ذلك 'غلاسنوست إسلامي'... ولكن، إذا صدقنا أن التلفزيون الفضائي سيجعل المجتمعات العربية ديمقراطية بشكل آلي، فإن ذلك يعني أن الوضع العربي الراهن ناتج عن نقص في المعلومات، وذلك غير صحيح. فباستثناء البلدان العربية الأشد تسلطية، كانت الأخبار زماً طويلاً متاحة للراغبين فيها عبر الإذاعة، ولكن ذلك لم يجلب أبداً تحولاً ديمقراطياً." ويضيف مايلز قائلاً إنه حتى إذا وجد المشاهدون في الفضائيات العربية ما يدفعهم لتغيير آرائهم حول قضية معينة، "فليس ثمة في الواقع آليات سياسية تسمح لهم بفعل شيء حيال ذلك." (3)

إن الحجة التي يسوقها مايلز معقولة، وينبغي أن تكون توافقاتنا واقعية عند تقديرنا لآفاق الإصلاح. وما لم تترسخ في المنطقة مسارات ديمقراطية حقيقية - مثل وجود انتخابات نزيهة وعمل حكومي شفاف - فإن تأثير الجزيرة سيظل محدوداً. ولكن، علينا أيضاً الانتباه إلى أن حجم الجمهور هام في حد ذاته، ولا ينبغي التهور من قيمة الأعداد الكبيرة من الناس إذا تمكنت من الوصول بيسر وبشكل متكرر إلى مصادر متنوعة للمعلومات. فعندما تجد كتلة بشرية هائلة طريقها إلى المزيد من المعلومات، من المرجح أن تتغير المسارات السياسية، إذ ستزداد الضغوط على أولئك الذين يمارسون الحكم، ومع مرور الزمن، لن يستمر في تجاهل رغبة الجماهير بالكامل إلا القادة الأكثر رجعية.

ولدت الجزيرة سنة 1996 عندما انتدب أمير قطر، حمد بن خليفة عددا من موظفي قناة بي بي سي العربية التي لم تعمر طويلا (والتي أعيد إطلاقها مجددا في عام 2008) واستثمر 140 مليون دولارا لإطلاق قناته. وفي غضون سنوات قليلة تمكنت الجزيرة من احتلال موقعها باعتبارها الصوت التلفزيوني الرئيس لوجهة النظر العربية حول الأحداث الكبرى، ونجحت تغطيتها في شد انتباه المؤسسات الإخبارية في مناطق أخرى من العالم. وفي عام 1998 حين قصفت الولايات المتحدة وبريطانيا العراق بسبب عرقلة صدام حسين عمل مفتشي الأسلحة، كانت الجزيرة حاضرة هناك. وفي عام 2000، خلال الانتفاضة الفلسطينية، جذبت تغطية الجزيرة القوية جمهورا عريضا على امتداد العالم العربي. وفي سنة 2001، حين هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان، سمحت طالبان للجزيرة بالبقاء بعد ما طُلب من الصحفيين الغربيين أن يغادروا. وفي سنة 2003 ومع بداية حرب العراق، شجع النجاح الذي أحرزته الجزيرة منافساتها مثل العربية وتلفزيون أبو ظبي على إعطاء الأولوية للتغطية الحية والشاملة. وللمرة الأولى لم يضطر الكثير من العرب للاعتماد على بي بي سي أو سي أن أن أو أي مصادر إخبارية أجنبية عندما يتعلق الأمر بأحداث كبرى. فقد أصبح بإمكانهم متابعة الأخبار المنتجة وفق منظور عربي.

من بين نقاط القوة التي تميز الجزيرة، أنها أدخلت نوعا من النقاش الحيوي وأحيانا المثير للجدل إلى ساحة الإعلام العربي المعروف في السابق بكونه باهتا ورتيبا. فالقيمة الإنتاجية الرفيعة لنشراتها الإخبارية، وما تتميز به برامجها الحوارية من تبادل نشط للأفكار، وسّع من دائرة جمهور الأخبار وغير من طبيعة الخطاب السياسي داخل الفضاء العربي العام. فازدياد عدد الناس الذين يتابعون الأخبار ويتحدثون عنها، يعد في حد ذاته أحد الأوجه الهامة لقضايا أكبر متعلقة بالتغيير الديمقراطي. وفي نهاية المطاف، وكما قال برنارد لويس، إن التلفزيون "يجلب إلى شعوب الشرق الأوسط مشهدا غير مألوف لديهم في السابق - إنه مشهد الحوار والاختلاف العام النشط والمفعم بالحيوية."⁽⁴⁾

إن أسلوب الجزيرة وما تقدمه من محتوى في برامجها جعل جمهورها يصبح أكثر انخراطا في القضايا التي تناولها في تغطيتها. ويعود ذلك بدرجة أولى إلى أن القناة موثوق بها أكثر من عدد هام من منافساتها. ومع أن منتقدي الجزيرة خاصة

في الغرب، يشككون في موضوعية القناة، إلا أن تلك الانتقادات لا تركز على الجوهر، لأنها لا تدرك مصدر قوة القناة. فبدلاً من تقييم المنتج الإخباري الذي يتلقونه وفقاً لمعايير تحددها جهات خارجية، يعتبر أغلب مشاهدي الجزيرة أن المصدقية هي أهم ميزة تميز مزود الأخبار. وهؤلاء المشاهدون يريدون أخباراً يتم جمعها بشكل مستقل من العرب لفائدة العرب، وترى الأحداث بأعينهم هم. وفي هذا العصر الجديد حيث تتكاثر قنوات التلفزيون الفضائي، تجدد القنوات الحكومية والغربية نفسها في منافسة قوية ليست لصالحها، لأنها تفتقر إلى مصداقية الجزيرة. والأهم من ذلك أن تقدم الأخبار على شاشة الجزيرة يعكس نوعاً من العاطفة تتلاءم مع جمهور يرتبط عاطفياً بالكثير من القضايا والأحداث التي تغطيها القناة.

فالمزاوجة بين حيوية التقديم الإخباري وسعة تدفق المعلومات يمكن أن تؤثر في الشأن السياسي. وكما لاحظ مارك لينش، "لقد فتحت التغطية الإخبارية للاحتجاجات والصراعات السياسية المجال واسعاً أمام الاحتمالات في مختلف أنحاء العالم العربي، فألهمت الناشطين السياسيين، وغيرت ميزان القوى الفعلي على الأرض." لقد غيرت تغطية الجزيرة للأحداث سواء عبر نشراتها الإخبارية أو برامجها الحوارية من كيفية إدراك الجمهور للسياسة، من خلال تمكين الناس من متابعة أوسع لما يحدث، وتشجيعهم ضمناً على الانخراط في ذلك.

إن البرامج الحوارية، كما يقول لينش "ساهمت في نزع الشرعية السياسية عن الوضع العربي الراهن. فالنقد الصارم لكل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كشف حجم الفشل الذي انتهى إليه النظام العربي أمام أنظار كل العرب. إن تراكم التأثيرات التي تتركها البرامج المتتالية وهي تهاجم القادة العرب بسبب فشلهم، وتنتقد الشارع العربي لعجزه، وتقدم العرب في صورة "أضحوكة العالم"، وتسخر من الانتخابات السورية ومن عبادة الشخصية، ستولد حاجة ملحة للتغيير ورفضاً للأعداء التقليدية.

قد لا تتسبب البرامج الحوارية في حدوث اضطرابات سياسية محددة، كما يقول لينش، "ولكنها هبّئ الأرضية لها عبر إضفاء الشرعية على المعارضة وكشف الأنظمة."⁽⁵⁾

فتغطية الجزيرة لانتخابات 2005 في مصر بينت قدرة القناة على اختراق طوق الهيمنة الذي تفرضه الحكومة على المجال السياسي. ففي يوم الانتخابات من شهر

سبتمبر، وعندما فاز الرئيس حسني مبارك بأول انتخابات في البلاد يتنافس فيها أكثر من مرشح، لم يعلق التلفزيون الحكومي على الاحتجاجات المناهضة لمبارك في شوارع القاهرة، أو على دعوة أحزاب المعارضة لمقاطعة ما اعتبروه عملية مزيفة هدفها إبقاء مبارك في السلطة. أما الجزيرة، فقد بثت مقابلة مع المعلق السياسي محمد حسنين هيكل، المعروف بمناوئته للرئيس. وبما أن هيكل ممنوع من الظهور على شاشات القنوات المصرية، فقد شكك في مقابلته مع الجزيرة في وعود مبارك بسن إصلاحات سياسية.

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد شهرين، لم تنقل القنوات الحكومية المصرية أحداث العنف التي رافقت عمليات التصويت. بينما نقلت الجزيرة مشاهد لناخبين وقد خضبت الدماء وجوهم وأحاط بهم عناصر إحدى العصابات يلوّحون بمناجل بينما وقف عناصر الشرطة لا يحركون ساكنا. كما نقلت الجزيرة مؤتمرا صحفيا لعدد من القضاة أعلنوا فيه أن الانتخابات وقع تزويرها وأن رجال الأمن عملوا على تهريب المواطنين الذين أرادوا الإدلاء بأصواتهم. وحول هذا الموضوع، كتب مصطفى المنشاوي أن "تغطية الجزيرة أعاققت محاولات الجهات الرسمية استخدام القنوات الحكومية لإنكار - أو تجاهل - الانتهاكات التي ارتكبت أثناء العملية الانتخابية." وفي نفس السياق علق سلامة أحمد سلامة، وهو من كتاب الأعمدة، "لقد دشنت الجزيرة حركة تغيير داخل المجتمع المصري. ولم يكن ليتسنى لنا معرفة هذه الانتهاكات لو لم تكن الجزيرة حاضرة."⁽⁶⁾

عندما تغطي الجزيرة والقنوات المنافسة لها أحداثا كهذه، يقول لينش، "فإنها تشكل سردية عربية مشتركة وأساسية، لم تكن موجودة في السابق إلا بالمعنى المجرد." عادة ما تدرج تغطية الجزيرة للأحداث في كل بلد عربي على حدة ضمن سياق عربي عام، وهي بذلك تربط بين القضايا والأحداث بطريقة غالبا ما تتجاهلها وسائل الإعلام التي تركز في تغطيتها على بلد بعينه. يمكن لهذه المقاربة الإقليمية أن تحدد الرؤية التي ينظر عبرها جمهور الجزيرة لمنطقتهم في علاقتها بالعالم الأوسع. وكما لاحظ لينش، "بالإمكان تفسير تنامي الشعور المعادي لأمريكا في المنطقة منذ عام 2002 ليس فقط ببث الصور المثيرة والدموية القادمة من فلسطين والعراق، وإنما أيضا بالسردية المشتركة التي تقدم أمريكا عاملا مشتركا يربط بين

هذه القضايا، التي هي في الأصل منفصلة.⁽⁷⁾ هذه التغطية يمكن كذلك أن تعطي لبقية العالم صورة عن المواقف الغالبة في الشرق الأوسط. وقد لاحظ يوسف إبراهيم أن الإعلام الفضائي العربي تحول إلى "منبر وإلى وسيلة ناجعة للرد على الإعلام الغربي، وبناء على ذلك فقد أصبح المواطن العربي يمتلك قناة تصله بالقيادة العليا في الولايات المتحدة."⁽⁸⁾

وستكون الحكومات خارج العالم العربي على درجة من الغباء إن هي تجاهلت ما يُقال على شاشات القنوات العربية. فاللهجة والمحتوى الخاص للأحبار والبرامج الحوارية في الإعلام العربي الجديد يقدمان لقطات يومية، ومع مرور الزمن، سيكون ذلك بمثابة صورة شاملة عن الرأي السياسي العربي.

وفي سياق أوسع، يرى برنارد لويس أن الإعلام الجماهيري جعل "مسلمي الشرق الأوسط أكثر وعياً، إلى درجة الأم، بما صار إليه سوء حالهم. ففي الماضي، لم يكونوا واعين بدرجة كافية بالفروق بين عالمهم وبقية أنحاء العالم. ولم يدركوا إلى أي حد أصبحوا متخلفين، ليس فقط عن الغرب المتقدم، وإنما أيضاً عن الشرق الذي يخطو خطوات إلى الأمام - كانت اليابان أولاً، وتبعها الصين والهند وكوريا الجنوبية، ثم لحقت بهم منطقة جنوب شرق آسيا - وعملياً في كل مكان آخر من حيث مستوى العيش، وحجم الإنجازات، وبشكل عام في مجالي التنمية الإنسانية والثقافية."⁽⁹⁾

وحين تجتمع تأثيرات الإعلام في منطقة واحدة، لا سيما إذا كانت غير مستقرة، فإن مفعولها يكون أكثر وضوحاً. وبدلاً من معالجة الأسباب العميقة للسخط والعنف، يلقي المسؤولون السياسيون من القاهرة إلى واشنطن باللائمة على الجزيرة وبقية الإعلام الإخباري المستقل بشأن مشاكلهم السياسية. ورغم أن توجيه إصبع الاتهام بهذه الطريقة لم يجد نفعاً كما كان متوقعاً، إلا أن صانعي السياسات يستمرون في تحاشي التحليل الموضوعي لدور القنوات التلفزيونية الفضائية. وعوض البحث عن سبل للتعاون مع الجزيرة، تفضّل بعض الحكومات الصراع معها. وقد بينت التجربة أن الاستجابات الضعيفة - على غرار إطلاق قناة تلفزيونية برعاية الحكومة الأمريكية (الحرّة) - لا تأتي إلا بنتائج ضعيفة.

إن الأثر الذي ستركه الجزيرة على المدى البعيد، سيتم الحكم عليه وفقاً لمدى تناسب تغطيتها مع السياق الأوسع للتغيير على المستويين الاجتماعي والسياسي. وفي هذا الإطار كتب محمد زيان:

"ينبغي على المرء أن ينظر بعين الشك إلى الادعاءات المتفائلة جداً بالدور التغييرى للإعلام الجديد، وبقوته الديمقراطية وقدرته ليس فقط على زيادة دائرة المشاركة في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية في العالم العربي وتوسيعها، وإنما أيضاً بتغيير النظام الاجتماعي والسياسي. فلا يمكن أن نتوقع حدوث تغيير حقيقي بالاعتماد كلياً أو بشكل أساسي على قطاع الإعلام. والديمقراطية لا يمكن أن تأتي فقط من الإعلام؛ إذ على النظم والمؤسسات السياسية ذاتها أن تتغير، وتتطور، وتتكيف... لا ينبغي أن نتوهم أن القنوات الفضائية يمكن أن تغيّر المجتمع أو تجعل مؤسساته تنور بشكل كبير." (10)

وفي نفس السياق كتب مارك لينش، "ما دعاه أحد المتحمسين بـ "جمهورية الجزيرة الديمقراطية"، في الواقع، لا وجود له. فالجزيرة لا يمكنها خلق الديمقراطية بمفردها، وليس بمقدورها إرغام القادة العرب على تغيير أساليبهم. ولا يمكن للبرامج الحوارية التلفزيونية أن تعوض العمل الشاق في سبيل النظم السياسي وبناء المؤسسات." (11)

ينظر مأمون فندي إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى، ويلاحظ أن تكاثر القنوات الفضائية يمكن أن تصنع سياسة افتراضية، على غرار حدث داخل ملعب يتابعه المواطنون دون المشاركة فيه. فالحكومات في العالم العربي تشجع، كما يقول فندي "تشجع هذا الاتجاه حتى يصبح الإعلام بديلاً عن السياسة الواقعية." (12) قد يبدو هذا المنظور متشائماً على نحو غير مبرر. وقد تكون الانتخابات في العراق وفلسطين وبقية بلدان العالم العربي صاحبة، ولكنها في الأخير تمارس على أرض الواقع. أما في أنحاء أخرى من المنطقة وفي بقية العالم، فالناس يتابعون القنوات الفضائية، ويرون ما يحدث، ويتفاعلون معه، بينما يتابعون شؤونهم السياسية الخاصة.

وبين الحين والآخر تظهر في المنطقة بارقة أمل. فقد اعترف تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 أن هناك "عقبات جمّة تقف في طريق مجتمع يتوق للحرية والحكم الرشيد في البلدان العربية. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها. ولكن ثمة

في نهاية هذه الرحلة الشاقة هدف نبيل، يستحق العناء الذي تحمّله أولئك الذين يسعون لتحقيقه." (13)

ديناميات التحول الديمقراطي

على المدى البعيد، قد تثبت الانترنت أنها ربما تكون أكثر نجاعة، باعتبارها قوة إصلاح، من قنوات التلفزيون الفضائية، مع أن ذلك يقتضي مزيدا من الوقت نظرا لمحدودية الوصول إلى الانترنت في أغلب بلدان الشرق الأوسط. وبينما يتوسع استخدام الانترنت في المنطقة تدريجيا، يرجح أن تغير الحيوية السياسية لشبكة العنكبوت العالمية من الطريقة التي ينظر بها الناس إلى بلدانهم وإلى بقية بلدان العالم. فالمعلومات التي يتلقونها من المؤسسات الإخبارية وبقية المصادر التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق سيستغلونها، ويمكن لطبيعة الانترنت التفاعلية عندئذ أن تخلق بيئة فكرية تفتح المجال أمام التغيير السياسي.

تتمتع الانترنت بحضور متزايد الأهمية في السياسة الدولية، ولكن أثرها الدائم لا يمكن التنبؤ به. فقد لاحظ كل من "شاندي كالاديل" و"تايلور بواس" أن الانترنت "أداة لا غير، وينبغي التدقيق والنظر بحذر إلى استخدامها من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين"، (14) ومن جهته يرى تشارلز كوبتشان (Charles Kupchan) أن "التأثيرات العالمية للثورة المعلوماتية، مثلها مثل تأثيرات الترابط الاقتصادي، تتحدد ضمن السياق السياسي الأوسع الذي تطبق فيه تلك التكنولوجيات." (15) وبعبارة أخرى، لا ينبغي على المدافعين عن الديمقراطية أن يروا في الانترنت علاجا لكل داء. إنها أداة قيمة وتحمل قدرة كامنة على الإصلاح، ولكن ينبغي أن يكون هناك أناس يرغبون في استخدام تلك الأداة لإنجاز التغيير الشامل. وعلى غرار أي مشروع سياسي، فإن قدرات المشاركين وتصميمهم، والموارد المتاحة، وبقية التطورات السياسية القريبة والبعيدة، وأحيانا الحظ السعيد أو العائر، تؤثر في طبيعة الجهد المبذول من أجل التغيير الديمقراطي.

يمكن للانترنت أن تولد ضغطا سياسيا لأنها هي نفسها ذات طبيعة ديمقراطية وبإمكانها تحقيق مشاركة شعبية. ورغم أن ذلك ليس مفهوما بالكامل، إلا أننا يمكن نقف على حقيقته من خلال الحماس الذي تدار به النقاشات السياسية التي

تجري على نطاق غير مسبوق وبجراحة غير معتادة في تناول الشأن السياسي في أغلب أنحاء العالم. فأنصار التغيير ليس عليهم أن يخاطروا بالمشاركة العملية في التظاهرات العامة التي تحدث في الأنظمة البوليسية. وليسوا مضطرين للاعتماد على التوزيع البطيء والمحدود للمعلومات كما كان يحدث مع توزيع نشرية "ساميزدات" أيام الاتحاد السوفياتي. بدلا من ذلك، يمكن أن يحصل ضغط سياسي افتراضي كما حدث في سوريا في أواخر عام 2005 عندما "انتشرت مقاهي الانترنت في دمشق وأتاحت للناس تبادل الأخبار والشائعات بشكل متواصل. ورغم أن الشرطة بادرت بإيقاف المعارضين السياسيين إلا أن الناس لم يتوقفوا عن الكلام،" حسب ما جاء على لسان دافيد إغناسيوس (David Ignatius)⁽¹⁶⁾، علما وأن ذلك الكلام، لم يكن مقتصرًا على طاولات مقاهي الانترنت، وإنما كان يجري أيضا على شبكة الانترنت.

ومع ذلك، يظل من العسير التكهن بدقة بالمدى الذي يمكن أن يبلغه تأثير الانترنت في العالم العربي، وتحديدًا لأن الدول العربية لا تزال متخلفة جدا عن أغلب دول العالم الأخرى في الاستفادة من هذه التكنولوجيا. فإلى حدود سنة 2003، وحسب ما أوردته الأمم المتحدة، لم يكن هناك إلا 18 جهاز حاسوب لكل 1000 شخص في البلدان العربية، مقارنة بالمتوسط العالمي وهو 78 جهاز لكل ألف شخص. وفي أواخر عام 2007 أصبح 21% من سكان الشرق الأوسط يستطيعون الوصول إلى الانترنت (وأحيانا عن طريق المشاركة)، وفي ذلك تسارع لافت، إلا أنهم لا يزالون متخلفين عن الغالبية العظمى من بقية سكان العالم. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ نسبة مستخدمي الانترنت في أوروبا 48% وفي أمريكا الشمالية 71%⁽¹⁷⁾.

ومتى أتيج الوصول إلى الانترنت، فإن الحصول على المعلومات ونشرها دون وساطة يمكن أن يعتبر بمثابة ديمقراطية معلوماتية. وبما أن هذه الحرية متاحة للجميع، بصرف النظر عن نواياهم، فإن انتهاكها يظل واردا، كما رأينا في أمثلة الإرهابيين في المحور الخامس. وأحيانا تصبح بعض المؤسسات الإخبارية متواطئة عن غير قصد حين تصل تغطيتها لما يقوله الإرهابيون إلى جمهور أوسع بكثير مما يمكن تحقيقه عبر النشر الأصلي على شبكة الانترنت، أو عن طريق شرطة الفيديو، أو أية رسائل

أخرى. وهذا يطرح عددا من الأسئلة حول دور حراس التيار الرئيس في الإعلام، وقد طلب الاتحاد الأوروبي من المؤسسات الإعلامية أن تصوغ مدونة للسلوك حتى لا تتحول بالفعل إلى أدوات دعائية لفائدة الإرهابيين.⁽¹⁸⁾

ثمة استخدام آخر للانترنت ينطوي على إمكانات سياسية هامة، وهو التدوين. فالمدونات تعمل على تضخيم الأصوات التي يمكن أن تكون غير مسموعة في السابق. وبذلك فهي تخلق نوعا من التكافؤ الديمقراطي، على الأقل من حيث إتاحة الفرصة لجمهور أوسع للوصول إلى أولئك الذين يعتقدون أن لديهم شيئا يستحق أن يقال. لقد أصبح فضاء التدوين مزدحما ولا يزال في طريقه إلى مزيد من الازدحام، وقد سجل محرك البحث الخاص بالمدونات تكنوراتي (Technorati) أكثر من 113 مليون مدونة في ربيع عام 2008. وذكر تكنوراتي أن 175,000 مدونة كانت تطلق يوميا، وأن المدونين يجهنون مدوناتهم بواقع 1,6 مليون مادة تنشر كل يوم، وبمعدل 18 مادة كل ثانية.⁽¹⁹⁾

ورغم هذا الازدحام فإن المدونين يعرفون كيف يعثرون على بعضهم البعض وكيف يصلون إلى الجماهير. وعلى وجه التحديد، في البلدان التي تسعى فيها الحكومات لقمع محاولات التنظيم السياسي، يمكن للتدوين أن يكتسي أهمية خاصة في حشد الضغط من أجل الإصلاح. ففي سنة 2005 أثار المدونون في لبنان وفي غيره نقاشا واسعا بشأن مرتكبي حادثة اغتيال رفيق الحريري والتفاعلات التي أعقبتها - وهو نقاش مفتوح لكل من كان بإمكانه الوصول إلى الانترنت، بصرف النظر عن رغبة بعض الحكومات في منع تلك النقاشات.

مثال آخر على التدوين السياسي نجده في البحرين عام 2002 عندما أصبح بإمكان البحرينيين الذين استأثروا من تغطية الإعلام التقليدي للفضيحة المتعلقة بالصندوق الوطني للمعاشات، أن يقرؤوا تحليلات أقل تقييدا للحرية على مدونات مثل "مدونة البحرين" أو محمود دان.⁽²⁰⁾

تمتلك الكثير من القرى البحرينية مواقع خاصة على الانترنت، وغرف دردشة حيث النقاشات المتعلقة بعائلة خليفة الحاكمة أقل رقابة من تلك التي تدور في زوايا الشوارع. وفي أواخر سنة 2005 أصبح موقع بحرين أون لاين (BahrainOnline.org)

مقصد كل من يهتم بالأخبار السياسية. وقد ظهر نجاح هذا الموقع وتميزه حين أقدمت الحكومة الغاضبة على حبس عدد من المشرفين عليه بضعة أسابيع.⁽²¹⁾ لقد امتد الحديث في السياسة من مقاهي الأحياء إلى فضاءات عالمية. فالانترنت تشجع التعبير الإلكتروني والتفكير الذي يكمن خلفه. ويعد هذا ضرباً من التشبيك من حيث أن النشاط من ذوي الاهتمامات المشتركة يصبح بإمكانهم العثور على بعضهم البعض وتكوين شراكات متنوعة. فالمعلومات - سواء كانت موثوقة بما أو غير ذلك - يمكن نشرها بسرعة وعلى نطاق واسع. وسيمر بعض الوقت قبل أن تتحدد طبيعة الآثار السياسية بعيدة المدى لهذه الظاهرة، أما إذا ما نجحت كتابات المدونين في توسيع دائرة النشاط لدى قرائهم فإن ذلك قد يكون طريقاً آخر يجعل من وسائل الإعلام الجماهيري قوة دفع نحو التغيير الديمقراطي.

في الوقت الذي تشهد الانترنت استخداماً متزايداً، هناك وسيلة اتصال أخرى واسعة الانتشار أثبتت جدواها بشكل خاص أخرى في حشد النشاط. فالرسائل النصية عبر الهواتف الخليوية تسهل تنظيم المظاهرات وتبادل المعلومات السياسية. وبشكل خاص، حين تكون حركة الأحزاب السياسية مقيدة، يمكن للرسائل النصية أن ترسل إلى قوائم عضوية غير رسمية. ففي الكويت، استطاعت النساء اللواتي نظمن احتجاجات حول حق التصويت سنة 2005، أن يحشدن طالبات المدارس عبر إرسال رسائل نصية. (في 2005 مُنحت المرأة الكويتية حق التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية). وفي لبنان، استخدمت الرسائل النصية في مارس 2005 (إلى جانب الرسائل الإلكترونية) لحشد المتظاهرين المناهضين للوجود السوري.

وقد لاحظ فوزي غوليد، من المعهد الوطني الديمقراطي في البحرين أن الرسائل النصية توسع من مجال حرية التعبير لأنها "تسمح للناس بإرسال رسائل لا يمكنهم التعبير عن فحواها أمام العموم." ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن الرسائل النصية تساهم في نشر الإشاعات وشن الهجومات من قبل أشخاص مجهولي الهوية. فقد كانت روضة دشتي، إحدى منظمات تظاهرات حقوق المرأة في الكويت، عرضة لحملة واسعة من الرسائل النصية تنتقد أصولها اللبنانية والإيرانية، وتتهمها

بتلقي أموال من السفارة الأمريكية. فكان جوابها "هذا يعني أنني جعلتهم يتصرفون بعصبية... ويجدر بي أن أتعوّد على ذلك."⁽²³⁾

تعطينا هذه الأمثلة فكرة عمّا يمكن أن تحمله وسائل الإعلام الجديد من قيمة على المدى البعيد. فهي قادرة على التأثير في عملية التحول الديمقراطي في حده الأدنى، من خلال تمكين عدد أوسع من الناس من الانخراط في الممارسة السياسية. وكما هو الحال دائما، تظل هناك هوة بين الممكن والواقع.

فهناك الكثير من التشدد في أوساط من يمسكون بزمام السلطة السياسية في المنطقة. وعلى غرار ما يحدث في بقية أنحاء العالم، لا يأتي التغيير إلا عبر تراكمات جزئية، وعلى دعاة الإصلاح أن يستعدّوا لتحمل الكثير من الإحباطات. وليست رولا دشتي إلا نموذجا لأولئك النشطاء السياسيين الذين أدركوا أنهم، رغم قدرتهم على استخدام وسائل الإعلام الجديد لخدمة مسيرتهم وقضيتهم، إلا أن عليهم أيضا أن يتعلموا كيف يحمون أنفسهم من الأضرار السياسية التي يمكن أن تجلبها عليهم تلك الوسائل ذاتها. وسواء أكانت الحملة السياسية في الكويت أم في الولايات المتحدة، فإن استخدام الإعلام الجديد يقتضي إتقان المهارات الدفاعية من أجل التصدي للآثار الخبيثة التي يحدثها ذلك النمط الجديد من السياسة الهجومية.⁽²⁴⁾

يقدم لنا جون ألترمان تقديرا أكثر تفاؤلا لتأثير الإعلام، فهو يرى أنه "مع التقدم الهائل في مجالي محو الأمية واستخدام الانترنت فائق السرعة، أصبح متاحا للجمهور أن يتعاطى مع طيف واسع، وأحيانا غير منظم من وجهات النظر التي تتراوح بين العلمانية والدينية، بين القومية والعالمية، وبين المادية والروحية. وبمقتضى هذا النموذج الجديد أصبحت المعلومات محكومة بقانون الطلب وليس العرض، وأصبح عالم الآراء المتوفرة أوسع بكثير من أي وقت مضى." وأحد انعكاسات هذه الوفرة في المعلومات التي يتم تداولها على نطاق أوسع، كما يعتقد ألترمان، هو "التلقائية السياسية، إذ بينما تقدم السياسة العربية غالبا في صورة التظاهرات المعدة سلفا سواء للتعبير عن التأييد أو الغضب أو الحزن أو الفرح، فإن قدرة الأنظمة الحاكمة على تنظيم مثل تلك التظاهرات باتت محدودة جدا."⁽²⁵⁾

ينبغي أن ننظر إلى التأثيرات الراهنة والمستقبلية للإعلام الجديد بعين الاعتبار خاصة ضمن السياقات السياسية الشمولية. ففي الوقت الذي نأمل فيه

التطلعات بعيدة المدى، تستمر سياسة الشرق الأوسط في التغير جزئياً، وأحياناً بطريقة مؤلمة، وفي كل الحالات يبرز الإعلام الجماهيري بأشكاله المختلفة باعتباره عاملاً متزايد الأهمية. لقد استخدمت وسائل الإعلام في التحركات الاحتجاجية السياسية في كل من لبنان ومصر والكويت وغيرها. ويعتبر التلفزيون الفضائي من بين تلك الوسائل لأن بإمكانه أن يتجاوز، إلى حد ما، أشكال الرقابة المفروضة على التغطية الإعلامية في بلد بعينه.

لقد أظهرت "ثورة الأرز" في لبنان سنة 2005 كيف يمكن لذلك أن ينجح على صعيدين. فالتغطية الإقليمية/العالمية - على غرار ما تقوم به الجزيرة العربية يمكن أن تزود الجماهير اللبنانية بالمعلومات دون خشية كبيرة من الانعكاسات السياسية التي قد تقيد وسائل الإعلام اللبنانية. فمن خلال إظهار حجم الاحتجاجات والطاقة التي تحركها، ساعدت تلك التغطية في إشعال المظاهرات وشكلت بذاتها ضغطاً أوسع نطاقاً على سوريا من أجل الانسحاب. وأحياناً تحظى وسائل الإعلام التي تبث من خارج البلاد بحرية أكثر من تلك التي تبث من الداخل والتي يرجح أن ترضخ للضغوط السياسية المحلية.

إن الحدود بين الوطني والعالمي ليست دائماً مرسومة بوضوح. والإعلام العالمي ليس بالضرورة إعلاماً خارجياً. فقنوات التلفزيون اللبنانية، وبعضها يبث على الأقمار الاصطناعية، غطت أيضاً، وبشكل مكثف الأحداث التي أعقبت اغتيال الحريري، مثلها في ذلك مثل محطات الإذاعة والصحافة المطبوعة التي كانت تصل إلى الجمهور الإقليمي والعالمي عبر شبكة الانترنت. وفي لبنان، كما في أي بلد آخر، غالباً ما يتأثر المحتوى الإخباري المحلي بالمصالح السياسية والطائفية والمالية لأؤلئك الذين يملكون المؤسسات الإعلامية ويديرونها. وعلى مستهلكي الأخبار أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار عند تقييمهم للمعلومات التي يتلقونها، واختيارهم أي مزيج من المصادر الإخبارية ينبغي الاعتماد عليه.

ويستمر نطاق التدفق الإخباري في التوسع، فبالإضافة إلى التغطية التلفزيونية، كان موقع "تدوين بيروت" (bloggingbeirut.org)، يوفر لمتصفحيه لقطات فيديو حية عن مظاهرات ثورة الأرز التي شارك فيها مئات الآلاف من المواطنين وسط العاصمة بيروت. ويؤكد ذلك مرة أخرى القيمة التي تنطوي عليها الانترنت

باعتبارها أداة تعبئة؛ فهي بإمكانها توفير المعلومات التي قد لا تكون متاحة لدى مزودي الأخبار التقليديين، ويمكنها أن تجعل الناس يواكبون الأحداث وينخرطون في تحركات الشارع.

لقد ساهمت التقارير الإخبارية في لبنان في خلق ديناميات سياسية طويلة المدى، حيث وصلت التغطية الإعلامية إلى جمهور واسع في مختلف أنحاء المنطقة، ومكنته من متابعة النشاط السياسي الذي يمكن أن يقرر تقليده. وفي غضون الأشهر التالية شهدت المظاهرات التي انتشرت في أماكن أخرى نفس التكتيكات الصديقة للإعلام التي رأيناها في تغطية أحداث بيروت. ففي الأردن، كما في لبنان، كانت الأعلام الوطنية ترفع باستمرار أمام عدسات وسائل الإعلام، وهو ما ساعد على عدم اعتبار تلك الاحتجاجات مجرد خلافات طائفية.⁽²⁶⁾

إن التعامل مع عدسات الكاميرا بهذه الطريقة سيصبح أكثر تطورا مع تراكم الخبرة الإعلامية لدى النشطاء. (فالتأثيرات التموجية ليست أمرا غير مسبوق، إذ ترددت أصداً التغطية الإعلامية لأحداث ميدان تيان آن مان في يونيو/حزيران 1989 في كل أنحاء العالم، لا سيما في أوروبا الشرقية حيث جرت أحداث برلين الثورية خلال الأشهر الخمسة الموالية.)

بينت الأحداث في لبنان سنة 2005 أيضا كيف يؤثر الإعلام في المنافسة من أجل المصداقية السياسية. فعندما اندلعت المظاهرات التي أعقبت اغتيال الحريري في بيروت، قال الرئيس السوري بشار الأسد لبرلمان سوريا إن عدد المحتجين مبالغ فيه - فعدد المتظاهرين كان في الواقع محدودا ولكن حجم الحشود بدا أكبر لأن كاميرات وسائل الإعلام كانت تضخمهم وتجعل الصغير يبدو أكبر. نقلت تعليقات الأسد على شاشات التلفزيون وفي مظاهرة اليوم التالي شوهد المشاركون وهم يرفعون لافتات كبيرة كتب عليها باللغتين الإنجليزية والعربية، "ابعد الكاميرا"، و"ابعد الكاميرا ثم احسب!" وعندما تراجعت الكاميرا إلى الخلف والتقطت مشهدا عن بعد، بدت الحشود أكبر حتى مما كانت عليه. وتقول التقديرات إن نحو مليون لبناني (من أصل عدد السكان البالغ 3,7 مليون نسمة) نزلوا إلى ساحة الشهداء وتمكن العالم من مشاهدتهم.⁽²⁷⁾

وداخل لبنان، كانت هناك تغطية تلفزيونية مكثفة لذلك الحراك السياسي. فقد رد تلفزيون المستقبل الجميل للحريري، الذي كان يملكه، وتبنى موقفا قويا

مؤيدا للديمقراطية، مثلما فعل عدد آخر من القنوات. أما شبكة البث الوطنية التي تصنف ضمن الخط المؤيد لسوريا، وتلفزيون المنار التابع لحزب الله، فقد غطيا تلك الأحداث بطريقة أقل كثافة حيث استخدمتا التقارير المنتجة داخل الاستوديو بدلا من التغطية الحية لحركة الجموع الواسعة المناهضة لسوريا في بيروت. وفي المقابل، نالت المظاهرات المؤيدة لسوريا تغطية أوسع على شاشات هاتين المحطتين. وحين كان البرلمان اللبناني في حالة اشتباك إزاء الأزمة، كانت القنوات الفضائية المحلية والعالمية تغطي تلك النقاشات العقيمة وتنقل على الهواء مباشرة استقالة رئيس الوزراء.⁽²⁸⁾

لم تغير التغطية الإخبارية والاستخدامات الأخرى للإعلام في لبنان سنة 2005 سياسة البلاد. فالطائفية لم تختف، ومازال الصحفيون يخشون على أنفسهم من السيارات المفخخة ومن الأشكال الأخرى للعنف الموجه ضدهم. وتظل وجهة المستقبل السياسي للبلاد غير معروفة. ومع ذلك يمكن القول بخصوص ما حصل في لبنان سنة 2005 إن الديمقراطية قد تقدمت وإن بقدر بسيط (قابلة للعودة إلى الوراء). فقد استطاعت وسائل الإعلام الجديد، مثل المدونات والرسائل النصية، إلى جانب التغطية الإخبارية لوسائل الإعلام التقليدية، أن تدفع الناس إلى الانخراط في تلك الأحداث. وشاهد المجتمع الإلكتروني وجمهور القنوات الفضائية في لبنان وعلى امتداد العالم العربي، ما الذي يمكن أن يفعله الناس إذا تسلحوا بالتصميم والإرادة.

ولكن لذة الانتصار لم تدم طويلا، ففي السنة الموالية، انجر لبنان، الذي تمزقه الصراعات، مجددا إلى حرب بين إسرائيل وحزب الله.

تمثل مصر نموذجا آخر لغياب "رابح" واضح حين يتحدى النشطاء الذين يستخدمون الإعلام الجديد نظاما قائما يعلم الجميع أنه في حاجة إلى إصلاح. فقد طرح أسامة الغزالي حرب، الصحفي وعضو مجلس الشورى (الغرفة الثانية في البرلمان المصري) في مقالة سنة 2005 رؤيته للتغيير قائلا: "إن السبب الحقيقي للانزعاج هو أن الإعلام الرسمي سواء على صعيد الصحافة المكتوبة أم الإذاعة أم التلفزيون، أثبت عجزه الكامل عن استيعاب التطورات الجديدة ومازال يخاطب

جمهوره بلغة متجاوزة ومتعارضة مع منطق التطور السياسي." إن استراتيجية الإعلام الحكومي، كما يقول حرب:

"قائمة على مسلمة إنكار أي احتجاج - سواء في شكل مظاهرة أو إضراب أو صراع طائفي - وعدم الاعتراف به والمساعدة على الحد من آثاره "السلبية". لكن ثورة المعلومات أفقدت هذه الاستراتيجية جدواها. ولم يعد ممكنا لأية دولة أن توقف مدّ الإعلام العالمي. كل ما يفعلونه هو دفع المواطنين دفعا نحو الصحف والإذاعات وقنوات التلفزيون التي تديرها شركات الإعلام الأجنبية بحثا عن أخبارها وتعليقاتها. وبالتالي أصبحت وسائل الإعلام الرسمية أدوات دعائية لا غير. وحين نعلم أن قنوات التلفزيون الفضائية تصل إلى مختلف فئات المجتمع المصري - أيا كان نوع الخداع الذي يمارسه البعض للحصول على تلك القنوات - إلى جانب الإمكانيات الإعلامية الهائلة التي تنطوي عليها شبكة الانترنت، يتضح لنا بسرعة قصر النظر الذي يميز السياسة التي توجه الإعلام الرسمي."⁽²⁹⁾

نجد أصداء خيبة الأمل التي عبّر عنها "حرب" تتردد لدى نجيب محفوظ، الذي نال جائزة نوبل للآداب سنة 1988، حين صرح في عام 2004 قائلا: "أنزعج عندما يأتيه الناس ويقولون إنهم شاهدوا كذا وكذا على قناة فضائية، وحين أسألهم ماذا قالت القنوات المحلية عن الموضوع يجيبون بأنها لم تتناوله مطلقا. لا يمكن لهذا الأمر أن يستمر - ينبغي على قنوات مصر الأرضية أن تكون الأولى في تغطية الأخبار التي تهمنا. لقد أدرك المشاهدون المصريون سن الرشد منذ وقت طويل جدا، ولكن وسائل إعلامنا ما زالت لم تدرك ذلك بعد. وبما أن الإعلام يسعى إلى تجنب نشر المعلومات التي يظن أنها قد تكون غير مستساغة، فقد استبدلت الشائعات بالأخبار."⁽³⁰⁾

يمكن أن نقف على هذا النمط من التحرير الانتقائي عندما ألفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس خطابا في القاهرة في شهر يونيو/حزيران 2005 دعت فيه إلى تسريع وتيرة الإصلاح. فقد أوردت صحيفة الأهرام الحكومية في صفحتها الأولى عن رايس قولها إن الرئيس مبارك "فتح الباب أمام التغيير" من خلال السماح بتنظيم انتخابات رئاسية متعددة المرشحين. ولكن الصحيفة حذفت الشطر اللاحق من تعليقها: "أما الآن فإن على الحكومة المصرية أن تثق بشعبها. كلنا منشغلون بمستقبل الإصلاحات في مصر حين لا يأمن من يؤيد الديمقراطية

سلميا - رجالا ونساء - على أنفسهم من التعرض للعنف." وجاء في تعليق الصحفي المصري هشام قاسم على هذه الحادثة قوله "إن ذلك يدل على درجة الإنكار التي وصل إليها هذا النظام. فقد شاهدنا ذلك على شاشات كل القنوات الفضائية."⁽³¹⁾

وفي الشوارع كانت وتيرة الاحتجاجات ترتفع وحجمها يزداد، مستخدمة الانترنت أداة تنظيمية ومتجاوزة في سرعتها الأحزاب السياسية القائمة. وفي شهر مايو/أيار 2005، وبعد تعرض المتظاهرين للضرب على أيدي أشخاص قيل إنهم يعملون بتوجيه من الحزب الوطني الديمقراطي الذي يقوده الرئيس مبارك، أنشئت شبكة من المدونات لنشر المعلومات بسرعة حول التحركات القادمة، ولإتاحة الفرصة لأنصار الديمقراطية كي يعبروا عن آرائهم ويتواصلوا مع من يتعاطفون مع قضيتهم. وقد كتب أحد المدونين أنه كان ينشر تعليقات سياسية "حتى لا تتهمنا الأجيال القادمة بأننا بقينا صامتين حين كان ينبغي أن نتكلم."⁽³²⁾

ولم تكن المدونات غير أحد مظاهر حضور الإعلام الجديد في الحركة الاحتجاجية. فقد لاحظ علاء عبد الفتاح، صاحب موقع "المدونات المصرية"، الذي ينسق حركة تبادل المعلومات بين المدونات، أن "أهمية الأمر تكمن في كيفية تحول مختلف المواقع الالكترونية بما في ذلك المدونات، والمنتديات، والصفحات الإخبارية المستقلة، والمواقع الرسمية للمجموعات السياسية وغيرها، إلى منبر للمعارضة." وقد انتبهت الحكومة إلى نشاط المدونات وبقية الأنشطة القائمة على استخدام الانترنت ففي ماي 2005 اعتقلت عبد الفتاح وعددا آخر من المدونين الداعمين لكفاية، التي تقود حركة المعارضة. فنادى المدونون من مختلف أنحاء العالم وأطلقوا مدونة "أطلقوا سراح علاء" لإبقاء قضيته حية ومحاوله ممارسة الضغط (دون نجاح كبير) على السلطات المصرية.⁽³³⁾

وفي عام 2007، حُكِمَ على مدون آخر، وهو عبد الكريم نبيل سليمان (المعروف الكترونيا باسم كريم عامر)، بأربع سنوات سجنًا بتهمة "ثلب الأديان" و"إهانة الرئيس مبارك." وعلى الفور انتقد صحفيون في الأهرام وفي مؤسسات إعلامية أخرى قرار المحكمة، وهو ما يدل على وجود حرية صحفية نسبية ويبين توسع دائرة المعاناة في المنطقة.

من الذين قضاوا كذلك فترة في السجن، أيمن نور رئيس حزب الغد، الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية المصرية سنة 2005. وسرعان ما اعتبر منتقدو نظام مبارك سجنه انتقاماً سياسياً ودعوا إلى إطلاق سراحه. وقد حظي مؤيدو نور بتغطية محدودة من التيار الرئيس في الإعلام المصري، ولكنهم نظموا حملة على شبكة الانترنت من أجل حريته، وتمكنوا من جمع توقيعات إلكترونية لأعضاء في البرلمان الأوروبي والكونغرس الأمريكي. وظلت قضية نور حاضرة في بعض المواقع الإصلاحية مثل موقعي إيلاف (elaph.com) وشفاف الشرق الأوسط (middleeasttransparent.com)، وهو ما أزعج حكومة مبارك.

كان ذلك إزعاجاً ولكنه لم يكن قوياً بما فيه الكفاية ليحدث تغييراً. ورغم أن ما يمكن قياسه من أثر الأصوات التقدمية قليل جداً، إلا أنها تظل مسموعة في مصر. فقد دعا الصحفي سلامة سلامة إلى إلغاء وزارة الإعلام وقال "نحتاج إلى إعلام يعكس مشاغل الناس، ويشجع على حرية التعبير، ويقاوم الجهل والتطرف، ويروج للديمقراطية وحقوق الإنسان. نحن جاهزون لتغيير جذري."⁽³⁴⁾ قد يكون بعض الصحفيين والنشطاء السياسيين مستعدين، ولكن الحكومة لم تكن كذلك.

ومن بين وسائل الإعلام التقليدية، نجد أن المجلة الأسبوعية الناطقة بالإنجليزية "كايرو تايمز"، إلى جانب بعض الصحف مثل "المصري اليوم" و"العربي الناصري" التابعة للحزب الناصري، تنتقد أحياناً، وبشكل حاد، المسؤولين الحكوميين وسياسات الحكومة. لاشك أن تأثير هذه الوسائل ضعيف، وقد يساهم في التهيئة لتغيير فعلي في المستقبل، ولكن في الوقت الراهن، تظل القوة الحقيقية في يد الحكومة.

بالتأكيد ليس نظام مبارك هو الوحيد الذي يمارس المنع في المنطقة. ففي بلدان أخرى مثل إيران، يجب على الأصوات الإعلامية أن تصارع من أجل أن تصل إلى الجمهور، بينما يستمر النظام في منعها وسجن من يتجرأ على استخدام التكنولوجيات الجديدة للمطالبة بالتغيير.

وحين كان آية روح الله الخميني يعيش في المنفى في سبعينات القرن الماضي، حافظ على قاعدته الشعبية داخل إيران واستمر في تغذيتها عبر إرسال الأشرطة

السمعية (الكاسيت) التي كانت توزع في كل أنحاء البلاد. وكان يدعو في تلك الأشرطة إلى مناهضة نظام الشاه العلماني ذي التوجه الغربي، وبيشّر بعظمة الدولة الإسلامية التي وعد بإقامتها.

وعندما وصل الجليل اللاحق إلى مرحلة النضج، كانت أشرطة الخميني قد استُبدلت بها، أولاً أجهزة الفاكس والناسخات، ثم القنوات الفضائية، والآن الإعلام الذي يعتمد على شبكة الانترنت. ويكتسي الإعلام البديل في إيران أهمية خاصة، فقد أغلقت الحكومة، استناداً إلى بنود قانون الصحافة لسنة 1955 أكثر من مائة مطبوعة، بما في ذلك إحدى وأربعين صحيفة يومية. والآن تتفانى وسائل إعلام التيار الرئيس سواء المطبوعة أو المرئية في تجنب إثارة الحكومة. وعندما نالت الحماية شيرين عبادي جائزة نوبل للسلام عام 2003، تجاهل الإعلام الحكومي الموضوع عدة ساعات وبعدها نشر إعلاناً في حدود 15 ثانية لم يشر حتى إلى نشاطها في مجال حقوق الإنسان.⁽³⁵⁾

أما المدونون، فقد نشروا رسائل تهنئة بعد دقائق من إعلان لجنة نوبل الخبر. وتعتبر المدونات في إيران أحد أبرز مظاهر الإعلام الجديد. ففي منتصف عام 2007، أعلنت بيرسيا بلوغ (Persiablog) أنها تستضيف 780,000 مدونة، وحسب تكنوراتي تعد الفارسية إحدى لغات التدوين العشر الأوائل. ومن بين رواد الويلوغستان، وهي التسمية التي تطلق على المدونات الناطقة بالفارسية، حسين ديراخشان، الصحفي الإيراني الذي انتقل إلى كندا بعد أن أغلقت الحكومة الصحيفة التي يعمل فيها. وفي سنة 2001 نشر ديراخشان توجيهات الكترونية باللغة الفارسية حول كيفية إنشاء المدونات. وانتقل الصحفيون الإيرانيون الآخرون الذين وجدوا أنفسهم دون إطار مهني، بسبب القرارات الحكومية، إلى شبكة الانترنت وبدؤوا يمارسون التدوين. وكتب "بيجان سفساري"، محرر وناشر عدد من الصحف المؤيدة للديمقراطية كانت الحكومة قد أغلقتها، في مدونته "في الوقت الذي يُحرم فيه مجتمعنا من حقوقه في وسائل التواصل الحرة، ويتواصل غلق صحفنا الواحدة تلو الأخرى - والكتاب والصحفيون يملؤون أقبية السجون... يظل الفضاء الوحيد الذي يحفظ ويدعم حرية التعبير هو الفضاء الإلكتروني." ومن جهتها، قالت منظمة مراسلون بلا حدود "في بلد يصارع فيه الإعلام المستقل يومياً

من أجل البقاء، تبقى المنشورات الالكترونية والمدونات آخر الوسائل الإعلامية التي تسقط في برائن السلطة." (36)

وفي نهاية المطاف، بدأت الحكومات تدرك أهمية المدونات. ففي البداية تعترف بأنها تصل إلى جمهور واسع، ثم تبدأ الاعتقالات. في سنة 2004 أمر المدعي العام في طهران بإيقاف أكثر من عشرين مدونا. وتضمنت التهم "ثلب قائد البلاد"، "التعاون مع العدو"، "نشر الدعايات المغرضة ضد الجمهورية الإسلامية"، و"تحريض الناس على الإضرار بالأمن القومي." (37) وقد نال بعض المدونين المتهمين أحكاما مطولة بالسجن، بينما اضطر البعض الآخر لترك البلاد. وحين احتج مدونون آخرون على الحملة، وقع سجنهم أيضا. وعندما زار ديراخشان إيران وقع اعتقاله وأُجبر على توقيع اعتذار عما كتبه في مدونته قبل أن يُسمح له بالعودة إلى كندا.

ولكن تلك المضايقات لم تردع كل المدونين. فحتى الوجوه السياسية لجأت إلى الانترنت وأطلقت مواقع الكترونية، بمن فيهم نائب رئيس سابق، وأحد آيات الله الذي كان يعتبر خليفة محتملا للخميني، وابن شاه إيران السابق (الذي يعيش في الولايات المتحدة). وحتى الرئيس محمود أحمددي نجاد له مدونته الخاصة وموقعه على شبكة الانترنت. (المدونة منشورة باللغات الفارسية والعربية والإنجليزية والفرنسية.) إلى جانب استهداف المدونين أفرادا، فإن الحكومة تتبع النموذج الصيني في استخدام نظام الفلترة، كجزء من عملية التنظيم التي تفرض على مزودي خدمة الانترنت أن يعتمدوا آلية للفلتر، وتجبر المستخدمين على الإقرار بعدم الدخول إلى مواقع غير إسلامية. كما تطلب من المدونين أن يسجلوا مدوناتهم لدى وزارة الثقافة وإلا فإنها تتعرض للفلتر والمنع. وفي خطوة أخرى، رعت الحكومة أيضا مسابقة لأفضل المواقع التي تتناول الثورة الإسلامية والقرآن. (38)

وبما أن نسبة الإيرانيين تحت سن الثلاثين تقارب 70% كما أن 80% منهم يعرفون القراءة والكتابة، فإن الاهتمام بالتدوين كبير، كما أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية يفوق الاهتمام بالنشاط السياسي العادي. وفي كتابها "نحن إيران" استطلعت صاحبة الاسم المستعار نسرین علوي آراء مستخدمي الفضاء التدويني وانتهت إلى أن المساحة الغالبة منه يحتلها شباب يرزحون تحت وطأة القيود التي يفرضها نظام البلاد الإسلامي. ويؤكد الصحفي مسعود بنهود، الذي يعيش

الآن في المنفى، أن الصحفيين اختفوا عن الأنظار ليخططوا لـ "ثورة الانترنت" بينما "تتولى مواقع الانترنت ومدونات الشباب الإيراني المعارض، بشكل مستقل، تحمل العبء الكامل لرسالة شبكة الإعلام العام ومقاومة رجال الدين المحافظين." وقد جاء في مدونة بنهود أيضا "كل يوم، عندما أفتح مواقع الانترنت وأتصفح مدونات الشباب الإيراني، تملؤني روح جديدة. فأقول لنفسي، إن ما يثلج الصدر أن يمتلك شبابنا الآن وسيلة للتعبير عما يعتقدون... إنهم يقدرون الحرية ولا يرتنون للتعصب. فمدوناتهم تعكس الآراء الصريحة والصادقة للشباب ولأجيال المستقبل في إيران."⁽³⁹⁾

كما خلصت علوي أيضا إلى أن وييلوغستان تمثل مساحة لحياة فكرية لا توجد في إيران إلا في العالم الافتراضي. وذكرت أكبر غانجي، الحائز على جائزة ساخروف سنة 2003 التي يمنحها البرلمان الأوروبي، والذي يعتبره البعض بمثابة فاكلاف هافل العالم الإسلامي، حيث كتب، وهو في السجن، بيانا تحت عنوان "النظام الجمهوري" دعا فيه لفصل الدين عن الدولة. وبعد أن منعت السلطات من النشر على شبكة الانترنت حظي بنقاش بين المدونين. من جهته، يرى ديراخشان أن على الإيرانيين أن يوجدوا على مستويات مختلفة: "فمثلا يمكنهم الانتقال بين التلفزيون الحكومي وبرامج الفضائيات الغربية عبر الضغط على زر، فهم كذلك ينتقلون في حياتهم اليومية. فقد فرض عليهم هذا النمط وعليهم أن يتعاملوا معه. وفي الحقيقة أغلب الإيرانيين يعيشون حياتين، حياة خاصة وحياة عامة. ويعد الفضاء التدويني إحدى المساحات التي يمكن للإيرانيين أن يكونوا فيها على حقيقتهم. إنه فضاء يعمل ضد النفاق، وهو لا يمكن إلا أن يكون أمرا جيدا بالنسبة إلى الإيرانيين."⁽⁴⁰⁾

وقد كتب أحد المدونين الإيرانيين الناشطين الكترونيا تحت اسم "أمل"، "لا ينبغي أن ننسى أن الرعب يبدأ دائما باللغة... فالرقابة على الكلمات تقود إلى الرقابة على هويتنا، وتنتهي في الأخير إلى قمعنا."⁽⁴¹⁾

أما خارج إيران فقد دفع الحرص على المحافظة على حد أدنى من الانفتاح بيار عقل لتأسيس موقع "شفاة الشرق الأوسط" الذي أصبح في منتصف عام 2006

يستقبل أكثر من خمسين ألف زائر يوميا. ينطلق الموقع من باريس ويستخدم اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ويوفر للأصوات الليبرالية في الشرق الأوسط مساحة للتعليق على الأخبار. يقول عقل عن مبادرته وعن بقية مشاريع الإعلام الجديد، "في العالم العربي، أكثر من الغرب بكثير، يمكننا أن نتحدث بحق عن ثورة المدونات... فبعض أفضل الكُتّاب لدينا يدفعون الأموال لقاء طباعة نحو 3000 نسخة من كتبهم لسوق تقدّر بـ 150 مليون، وهو أمر يدعو للسخرية. وحتى عندما يكتب الناس فإنهم يواجهون بالرقابة في كل خطوة."⁽⁴²⁾

إن التعارض الجوهرى بين حرية التعبير والحكومات القمعية يحدث في أماكن كثيرة عبر مختلف أنحاء العالم، ولا يقتصر على الشرق الأوسط، ولكنه في هذه المنطقة يمثل القاعدة وليس الاستثناء. (توجد الصحافة الأكثر حرية في إسرائيل، ولكن "نموذج إسرائيل" لا يُتوقع أن يكون ملهما للإصلاح العربي.) وعندما يحدث التغيير فإنه غالبا ما يتقدم خطوة إلى الأمام ويتراجع خطوتين إلى الوراء. وتقدم لنا سوريا عدة أمثلة عن صعوبة إحداث التغيير.

يقول الكاتب السوري أنور القاسم إن التلفزيون الحكومي السوري يبدو وكأنه يعمل بمبدأ "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم." فعلى إثر اغتيال رفيق الحريري في بيروت، لم يكن التلفزيون الرسمي السوري صريحا بشأن اتهام مسؤولين سورين بالتورط في عملية القتل، وقلل من أهمية المظاهرات الصاخبة المناهضة لسوريا والتي كانت تجري على الناحية الأخرى من الحدود داخل لبنان. ولم يكن لذلك النهج تقريبا أي أثر في قدرة الجمهور السوري على الحصول على المعلومات، فقد اكتفى الكثير من السوريين بالانتقال لمشاهدة الفضائيات اللبنانية التي كانت تعامل نظام الأسد بقسوة.

وفي مقابل ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك وجها آخر للإعلام السوري، وهو التلفزيون الترفيهي الذي حقق نجاحا كبيرا. فقد وفرت شركات الإنتاج الحكومية مرافقها للمنتجين الخواص مقابل حصولها على حقوق البث الأول لأعمالهم. وقد بدأ التخطيط لإنشاء مدينة إعلامية سورية قرب دمشق لتستقطب القنوات التلفزيونية الفضائية السورية ومحطات الإذاعة التي يملكها الخواص. كما بدأ التغيير على مستوى المظهر التلفزيوني. وانطلاقا من الوعي بجدة المنافسة مع القنوات

الأخرى على غرار الجزيرة، طُلب، بشكل صريح، من مذيعي التلفزيون السوري أن يحسنوا من مظهرهم. فوزن مقدم المذيع التلفزيوني لا ينبغي أن يتجاوز الرقمين الأخيرين من طوله(ا): إذا كان طول مذيع(ة) الأخبار يبلغ 160 سنتمرا، فينبغي ألا يزن أكثر من 60 كليوغراما.⁽⁴³⁾

قد لا يكون لوجود مقدمي أخبار ذوي قوام رشيق أثر كبير في المحتوى، ولكن ذلك دليل على أن هناك في المؤسسة الإعلامية السورية من يعترف بوجود منافسة في سوق الإعلام. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تقرر بعد كيف ستعامل مع الانترنت على المدى البعيد. فأحيانا تتسامح مع المواقع الالكترونية والمدونات التي تنتقدها، وأحيانا تقرر إغلاقها، مع أن محتوى الانترنت لا يتعرض إلى رقابة شديدة كما هي الحال في عدد من البلدان الأخرى. ففي دمشق يمكن لمرتادي مقاهي الانترنت أن يطلعوا على تقارير هيومن رايتس ووتش حول حقوق الإنسان في سوريا، وبإمكانهم العثور على تقارير إخبارية ومدونات تنتقد النظام. ويذكر "أيمن عبد النور" أن عدد المشتركين في موقعه "كلنا شركاء في الوطن" (All4Syria) يبلغ ستة عشر ألفا. وكان عبد النور صديقا للرئيس بشار الأسد في صباه، ولذلك فهو يحظى بمعاملة لطيفة نسبيا، مع أن موقعه يتعرض بين الحين والآخر إلى المنع، فيضطر لتوزيع كتاباته عن طريق الرسائل الالكترونية.

هناك مدونون آخرون يلقون بمعاملة رسمية أقل تسامحا. وبعضهم تعرضوا للسجن على إثر نشرهم رسائل مؤيدة للديمقراطية. أما عمار عبد الحميد فقد فر إلى الولايات المتحدة حيث ينشر "مدونة للمنشقين". ويرى عبد الحميد أن أهمية المدونات والوسائل الأخرى للإعلام الجديد لا تكمن في تشكيل حركة جماهيرية وإنما في "الربط بين النخب بطريقة أفضل، وتوثيق العلاقات بينهم، وتمكينهم من تبادل المزيد من الأفكار، والتنظيم أكثر." ويضيف أن المدونين في نهاية المطاف، "سيقيمون جسرا بين النخبة وجمهور الناس" وهو مسار بدأ فعلا بنشر معلومات حول المظاهرات، وممارسة الشرطة للعنف، وقضايا أخرى مشابهة.

يختلف وضع الإعلام في المنطقة من بلد إلى آخر حسب السياسة المنتهجة على المدى البعيد وما تقتضيه الضرورة على المدى القريب. فقد حقق عراق ما بعد صدام،

مع كل الاضطرابات العنيفة التي يشهدها، تقدما ولو ضعيفا في مجال التدفق الحر للمعلومات باعتباره أحد ركائز الجهد المبذول لإقامة نظام شبه ديمقراطي. كانت إذاعة دجلة أول محطة مستقلة في العراق تبث برامجها على مدار الساعة من حي سكني في بغداد ويصل بثها إلى مدى تسعين ميلا. تقدم الإذاعة مزيجا من البرامج السياسية والدينية والرياضية، إلى جانب الخدمات العامة، والبرامج الترفيهية. ومع بدايات عام 2006، أصبحت المحطة تتلقى نحو ألف مكالمة هاتفية يوميا، حسب ما ذكره مديرها التنفيذي، كما أن موقعها الإلكتروني سجل أكثر من مليون زيارة في الشهر، وهو ما مكنها من تحقيق موارد مالية مناسبة عبر الإعلانات. وفي حديثه عن نجاح المحطة، قال مؤسسها، أحمد الركابي: "لقد أصبحنا بسرعة جزء من حياة الناس. فهي تظهر حاجة العراقيين العاديين الملحة للتعبير عن أفراحهم وأتراحهم وتبادل تلك المشاعر فيما بينهم... لقد بتنا المحطة رقم واحد في بغداد."⁽⁴⁵⁾ وفي عام 2007، هاجمت المحطة مجموعة مسلحة، يعتقد أنها تنتمي للقاعدة في العراق، وأضرمت فيها النار.

من المحطات العراقية الأخرى التي حققت نجاحا مبكرا، إذاعة المحبة، التي تناقش قضايا النساء ولم تتردد في لعب دور المحامي نيابة عن تلك القضايا. وقد شجعت المحطة مستمعيها على العمل على أن تكون اهتمامات المرأة ممثلة جيدا أثناء صياغة دستور العراق الجديد. وأثناء إحدى المسيرات المناصرة لحقوق المرأة، أجرت مراسلة إذاعة المحبة عددا من المقابلات، ثم وضعت الميكروفون جانبا وساعدت المشاركات في المسيرة على توزيع منشور وعرائض.⁽⁴⁶⁾

بالمقاييس الغربية، يعتبر ذلك السلوك تخطيا للحدود بين تغطية الأخبار وصناعتها. أما في عراق اليوم، فقد يكون تدخل الصحفيين عاملا ضروريا وصحيا في سياق بناء الأمة. قد ينسجم البقاء بعيدا عن تلك القضايا مع معايير الموضوعية التقليدية، ولكن الوقوف بعيدا لا يبدو أنه قادر على اجتذاب جمهور ظل طويلا ممزقا بين حديّ الخوف والأمل. ورغم أن مستقبله، مثل مستقبل البلاد، يبقى غير واضح المعالم، فإن المشهد الإعلامي العراقي قد شهد تغيرا هائلا مقارنة بما كان عليه الأمر حين كان يتحكم فيه عدي حسين ابن صدام، القاتل.

وكما هو الشأن في بلدان أخرى في المنطقة، أثبتت الانترنت قيمتها باعتبارها وسيلة قادرة على توسيع مجال الخطاب العراقي حول الشؤون العامة. فبعد سقوط

صدام حسين فتحت مقاهي الانترنت أبوابها في مختلف أنحاء البلاد. وأصبحت مواقع الانترنت ذات الطبيعة الدينية والسياسية تجتذب جمهورا واسعا وتثير نقاشا على الصعيدين العام والخاص.⁽⁴⁷⁾

كل ذلك يعتبر عاملا مشجعا، ولكن في سياق الكارثة التي تسمى العراق فقط. فلا الإذاعة، ولا الانترنت، ولا بقية وسائل الإعلام يمكنها أن تنقذ البلاد. وليست التطورات المبكرة باتجاه خلق مجتمع إعلامي ذي قاعدة واسعة ونابض بالحياة إلا خطوات بسيطة في طريق طويل جدا. ومع ذلك، ودون وجود تلك المشاريع الإعلامية، فإن مستقبل العراق سيكون مظلما أكثر.

بعض أكثر التطورات الإعلامية دينامية في المنطقة حدثت على امتداد الخليج العربي (أو الفارسي). فالجزيرة والعربية وتلفزيون أبو ظبي وغيرها، تنطلق من هناك. وقد بات عدد من الحكومات في المنطقة يدرك أن أوضاعها السياسية والاقتصادية تستفيد أكثر عندما ينظر إليها العالم باعتبارها مراكز تقدمية للإعلام الجديد. ولا يعني ذلك بالتأكيد أن تلك الحكومات قد تبنت، دون تحفظ، خيار حرية التعبير الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية التي تعمل على أرضها.

لقد فتحت دبي مدينتها الإعلامية سنة 2001 بعروض تشمل إعفاءات ضريبية وعدم التدخل في الشؤون التنظيمية إلى جانب حوافر أخرى. وقد نجح هذا الترحيب بأحضان مفتوحة في اجتذاب عدد من المحطات الإعلامية الإخبارية والمالية وغيرها من القنوات التلفزيونية إلى جانب المطبوعات. غير أن وسائل الإعلام المحلية وشبكة الانترنت تخضع لقواعد أخرى. فوزارة الإعلام لديها مكتب مكلف بممارسة الرقابة على ما يفد من الصحف والمجلات الأجنبية، وفترة الانترنت من أجل منع المواقع المتعلقة بالإباحية والقمار وغيرها من المواضيع الممنوعة. وأحيانا تصل الرقابة إلى أبعد من ذلك، فتغلق مواقع تحيل إلى الخمر وسرطان الثدي. وفي عام 2005، أغلقت موقع نيو يورك تايمز لما يقرب من يوم كامل لأن بعض الكلمات التي وردت في الصحيفة رفضها جهاز الفلترة.⁽⁴⁸⁾

إغلاق المواقع الالكترونية حدث أيضا في البحرين، حيث مُنعت المواقع التي تتضمن تعليقات تنتقد الحكومة سنة 2002. وقالت وزارة الإعلام إنها ستستخدم

إجراءات بشأن المواقع التي "تعمل على خلق التوترات في أوساط الناس وإثارة النعرات الطائفية." وتجند الحكومة صعوبات كبيرة في تحديد وجهات النظر والعبارات التي تتسبب في هذه المشاكل. وبما أنها لم تعد قادرة على التحكم بفاعلية في مجرى النقاش كما كانت تفعل حين كان الإعلام الوحيد يقتصر على المطبوعات والتلفزيون، فقد وجدت الأسرة الحاكمة في البحرين أن القنوات الفضائية والانترنت مصدرا للإزعاج. وتعرض عدد من الذين أطلقوا مواقع سياسية للسجن. ومن الأسباب التي تجعل العائلة المالكة تظل على أعصابها، أن أفرادها سنّيون بينما نحو 70% من سكان البلاد شيعة. ويدرك المسؤولون البحرينيون أن الشيعة في بلادهم يشاهدون المنار، القناة التابعة لحزب الله اللبناني، وأصبحوا يتابعون بوتيرة متصاعدة القنوات العراقية أو الإقليمية التي تقدم تغطية مفصلة عن العنف في العراق. وعندما ينقل التلفزيون أخبارا عن قتل الشيعة في العراق في هجمات إرهابية، يرد بعض الشيعة البحرينيين بارتداء السواد. وبما أن الحكومة تلاحظ سخط الشيعة في البحرين، فإنها تبقى متنبهة لأيّ تأثير إيراني يمكن للانترنت أن تساعد في توسيعه.⁽⁴⁹⁾

الحذر من الانترنت حاضر أيضا بوضوح في أوساط العائلة المالكة في العربية السعودية. فمن التعليمات التي تعمل وفقها وحدة خدمات الانترنت التابعة للحكومة أن "المواقع الالكترونية التي تتضمن محتوى يتعارض مع التقاليد الإسلامية أو يخرق التراتيب الوطنية ينبغي أن تغلق."⁽⁵⁰⁾ ومن بين المحتوى الممنوع نجد الصفحات المتعلقة بالعربية السعودية في موقع منظمة العفو الدولية، وكذلك مقال الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) حول "المرأة في التاريخ الأمريكي"، ومجلة رولينغ ستون (Rolling Stone)، وتسجيلات وانر براذرز (Waner Brothers). وصل التدوين إلى العربية السعودية متأخرا وشهد نموا بطيئا. وفي خريف عام 2006 أصبح هناك نحو ألفي مدون نشط، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف العدد عند بداية العام. لم تظهر الترجمة العربية لكلمة (blogging) "تدوين"، والتي تعني تسجيل اليوميات، إلا سنة 2006.⁽⁵¹⁾ وحتى هذا العدد القليل من المدونين أثار حفيظة النظام السعودي، وهو ما يعني فرضا أن "المجتمع الرسمي للمدونين السعوديين" نشأ دون دعم حكومي، وإنما بنية واضحة في تجميد المدونين الذين

ينتقدون الوضع القائم. ويخطط القائمون على هذا "الاجتمع" لتوجيه أصحاب الإعلانات إلى مواقع المدونات التي لا تمثل مصدر قلق للحكومة.

وعلى جبهة أخرى كان على المسؤولين السعوديين أن يتعاملوا مع الرسائل التي ييئها الإصلاحيون عبر قنوات التلفزيون والإذاعة. فقد استخدم المركز الحقوقي السعودي، الذي يتخذ من لندن مقراً له، الإذاعة والتلفزيون الفضائي لتشجيع المظاهرات في الرياض. وتتولى إذاعة الإصلاح الترويج للإصلاح في السعودية في نشراتها عبر الموجات القصيرة التي تبث من موقع مجهول (يُعتقد أنه في ليتوانيا)، وعبر الأقمار الاصطناعية للاستفادة من العدد الكبير من العائلات التي تستقبل البث الفضائي في العربية السعودية. وبما أن أغلبية الجمهور تفضل أن تشاهد مادة بصرية ولو في حدها الأدنى بدلاً من الاستماع إلى الإذاعة فقط، فقد ولد تلفزيون الإصلاح وليس على شاشته غير شعاره ومعلومات نصية متحركة إلى جانب البث الإذاعي باعتباره مادة صوتية. وتقدم المحطة برامج تستجيب أكثر لحاجة الجمهور، بما في ذلك برنامج يستقبل المكالمات الهاتفية ويظهر فيه المحرك وراء هذا المشروع، سعد الفقيه، ليجيب عن رسائل المشاهدين التي تصله عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس، كما يرّد على المكالمات الهاتفية من المتابعين الذين يستعملون خدمة الانترنت الهاتفية. (ليتمكنوا من تفادي الرقابة الحكومية). وينتقد الفقيه أمراء آل سعود بشكل مستمر، وقد نعتهم في إحدى المناسبات بـ "لصوص ينبغي قطع رؤوسهم بدلاً من الجرمين الصغار."

ويبدو أن الحكومة السعودية اتخذت إجراءات مضادة حيث وقع التشويش على الموجة القصيرة وعلى إشارات التلفزيون، ومورست الضغوط على مزودي خدمة البث التلفزيوني في أوروبا من أجل إيقاف بث القناة. وفي شهر ديسمبر من عام 2004 أصبحت المحطة تبث على قمر اصطناعي جديد ما أبعدا أكثر عن الضغوط الاقتصادية. وفي خضم هذه التطورات نجحت المحطة في تحقيق نتائج محدودة ولكنها ذات بال في سياق ما تبذله من جهود لتشجيع المظاهرات المؤيدة لحقوق الإنسان داخل المملكة العربية السعودية.⁽⁵²⁾

ودون الحكم على قيمة المحتوى الذي تقدمه المحطة، فإن كفاحها من أجل البقاء يجسّد نوع المعركة التي يمكن أن نتوقعها حين تبدأ وسائل الإعلام الجديد في مناكفة حكومات لم تتعود على أن يتحداها أحد. وسيتواصل مسار الشد والجذب

بينما يحاول كل طرف أن يتعامل مع آخر مناورات الطرف الآخر التكنولوجية والسياسية. وعلى غرار الحالة السعودية، تساهم المؤسسات الإخبارية العربية التي تنطلق من خارج المنطقة سواء في المجال التلفزيوني أو الصحافة المطبوعة في إتاحة قدر أكبر من المعلومات لجمهور الشرق الأوسط.⁽⁵³⁾

وكما لاحظ يوسف إبراهيم، "فقد علا ضجيج الحديث عن الديمقراطية بفضل القنوات الفضائية والانترنت والهواتف النقالة، ويعد ذلك تحديا جديدا أمام الأنظمة المستبدة التي تمارس القمع في صمت."⁽⁵⁴⁾

قد يكون لهذا "الحديث عن الديمقراطية" بعض التأثير. فالبرنامج الإذاعي، مباشر أف أم، الذي يبث من جدة يستقبل مكالمات من متصلين يشتكون من الفساد، والتحرش الجنسي، وغياب محاسبة المسؤولين الحكوميين، وغير ذلك من القضايا المشابهة التي لم يكن ممكنا في السابق مناقشتها في العلن. ولكن الملك عبد الله نفسه هو الذي شجع مقدم البرنامج، سلامة آل زايد، لتسليط الضوء على مظاهر الفشل الحكومي. وللمحافظة على المباركة الملكية، يتحاشي زايد انتقاد المؤسسة الدينية ويمتدح دور العائلة المالكة. وحتى مع وجود هذه الأشكال من التضيق، ما زال البرنامج يعتبر أكثر "انفتاحا" مما تقدمه بقية وسائل الإعلام السعودية.⁽⁵⁵⁾

في بعض البلدان الشرق أوسطية يجتدم الجدل بشأن الإعلام حيناً ويخمد حيناً آخر، أما في أنحاء أخرى من المنطقة فإن التوتر مستمر ويظهر ذلك في اختلاف المواقف من الإعلام. ويذكر الكاتب الفلسطيني رمزي بارود كيف أن عائلته كانت تستمع دائما لإذاعة بي بي سي الإخبارية. يقول بارود:

"تربط الفلسطينين بالإعلام علاقة حب وكره. فمجرد العلم بأن اسم مخيمنا ذكر على موجات إحدى المحطات الإذاعية على بعد آلاف الأميال يعني، بطريقة ما، اعترافا بأن هناك من يهتم بمحتننا، ولو قليلا... ولكن، حتى في حال تمت الإشارة إلى ذلك فنادرا ما تحيد الرواية عن النعمة المعتادة التي تعتبر المحتلين الإسرائيليين المصدر النهائي للمعلومات، والسلطة الأولى عن رواية ما حدث في الواقع. وإلى حد الآن لا يزال الحال على ما هو عليه. فما يعترف به الجيش الإسرائيلي يصبح حقيقة، وروايته هي الرواية الموثوقة؛ وما ينكره، يصبح ببساطة كأنه لم يحدث مطلقا. وفي أحسن الحالات، يعتبر مجرد ادعاء فلسطيني لا دليل عليه."

ما يطرحه بارود حول هيمنة وجهة النظر الإسرائيلية قابل للنقاش، رغم أنه لم يعد سرا أن العلاقات العامة تحتل موقعا أساسيا في السياسة الخارجية الإسرائيلية، التي تستخدم طواقم صحفية مدربة في كل سفاراتها، وحتى الجنود يتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الكاميرا. أما الفلسطينيون فقد كانت حركتهم بطيئة ودون القدرة على مواكبة هذا الجهد، رغم أن حماس حين قررت ترشيح عناصرها لخوض الانتخابات التشريعية سنة 2005، أعلنت عن ذلك باللغة الإنجليزية. ويذكر بارود زيادة استخدام الرسائل الالكترونية والمدونات لتقديم الرواية الفلسطينية للأحداث.⁽⁵⁶⁾ إن شعور الفلسطينيين وغيرهم بأن ثمة حاجة إلى تقديم "رؤيتهم للأحداث" من الأسباب الرئيسة وراء الشعبية الواسعة التي تحظى بها الجزيرة وبعض وسائل الإعلام المحلية الأخرى. وقد ساهم ذلك أيضا في الانتشار الواسع لإحدى أكثر وسائل الإعلام إثارة للجدل في الشرق الأوسط، ألا وهي المنار.

فمع انطلاق إشارة البث الأولى لقناة المنار سنة 1991، أصبح لحزب الله وشيعة لبنان تواصل مع العالم الأوسع، وأصبح هناك صوت يعكس دعواهم بأنهم ضحايا، بدرجة أولى لإسرائيل. تدعي المنار بكونها "المرأة الحقيقية لما يفكر فيه ويعتقده كل عربي ومسلم." وتقول إنها "تتجنب الإثارة الرخيصة"، وهو ما يخالفها فيه منتقدوها. فقد كتب دنيس روس (Dennis Ross) أن المنار "تنشر الكراهية وروح الصراع المستمر في أوساط المجتمع، وترفض مفهوم السلام بين العرب والإسرائيليين."⁽⁵⁷⁾

القناة يمولها جزئيا ويتحكم فيها حزب الله، (وبالتالي، إيران كما يرى بعض الملاحظين). وعلى غرار الجزيرة، سجلت المنار بصمتها من خلال تغطيتها لانتفاضة عام 2000. فقد كان لها مراسلون ميدانيون، وكانت منحازة للفلسطينيين بشكل واضح، وهو انحياز ترحب به الأغلبية من جمهورها. وبعد الانتفاضة، أصبح بث المنار الفضائي يصل إلى عدد أكبر من المشاهدين، واستمرت القناة في تطوير "ثقافة المقاومة" للوجود الإسرائيلي والغربي في العالم الإسلامي. وفي عام 2004 صنفت الحكومة الأمريكية المنار على أنها منظمة إرهابية، وبعد سنتين منعت الشركات الأمريكية من التعامل التجاري معها. ومع ذلك، واصلت المنار توسيع دائرة جمهورها عبر موقعها الإلكتروني، وبثها الحي عبر الانترنت، ومن خلال توزيع

برامجها على أقراص سي دي (CD) ودي في دي (DVD). وبشكل عام، فإن المنار تجسد "الشهداء" الفلسطينيين واللبنانيين في حين تهاجم "الكيان الصهيوني" في إسرائيل.⁽⁵⁸⁾

وعندما اندلعت الحرب بين إسرائيل وحزب الله في يوليو/تموز 2006، كان مقر المنار في إحدى ضواحي بيروت هدفا مبكرا للقصف الإسرائيلي. فقد دُمّر المبنى ولكن بث القناة انطلق من جديد في دقائق معدودة، ليقدم مزيجا من التقارير، والتهليل لحزب الله، والدعاية التي تشهّر بإسرائيل والولايات المتحدة. وكانت المنار على الدوام جاهزة لفتح المجال لخطب قائد حزب الله، حسن نصر الله، عن الحرب. من السهل أن نرفض المحتوى الذي تقدمه المنار بدعوى كونه كراهية ودعاية، ولكن من الخطأ أن نستعين بتأثيرها وبإمكانية تحولها إلى نموذج لوسائل الإعلام التي تخدم مليشيات ومجموعات مسلحة أخرى. لقد كانت المنار عاملا هاما في تحويل نصر الله إلى بطل في أعين الكثيرين من أبناء المنطقة، وقد شجع تقديمها لنصر الله بتلك الصورة الشيعة على أن يؤكّدوا أكثر على حضورهم في البلدان التي يشكلون فيها أقلية. وبعد ما حقق حزب الله نجاحا نسبيا ضد إسرائيل في صيف 2006، أصبح دور المنار أكثر أهمية، خاصة في خدمة مصالح إيران وسوريا إلى جانب حزب الله ذاته.

يبين تاريخ المنار في الفترة الأخيرة كيف يمكن للإعلام أن يُستخدم سلاحا. فقد ساعدت الحطة في المجهود الحربي لحزب الله، واستهدفتها إسرائيل باعتبارها قوة شبه قتالية. ويعد هذا جزءاً من توجه أوسع للمؤسسات الإخبارية وللصحفيين باعتبارهم أفرادا، وفاعلين سياسيين، أو هكذا يُنظر إليهم على الأقل، وهو ما نتج عنه استهدافهم بأعمال سياسية وأحيانا عسكرية. وقد صُنفت الجزيرة بهذه الطريقة في مناسبات عديدة. ووقع انتقادها بدعوى أنها تخدم مصالح القاعدة، ولكن تلك الملاحظات تُعتبر تافهة لا سيما إذا قارنّا بين محتوى قناتي الجزيرة والمنار. وكما شاهدنا أثناء الحرب مع إسرائيل، فقد أصبحت البرامج العادية لحطة حزب الله ثانوية بينما تحوّل بثها إلى وسيلة للتحريض والتجيش.

ينبغي أن يكون حماسنا لمجيء وسائل الإعلام الجديد مترنا، وأن نعترف بأنه إذا استغلت إحدى المؤسسات الإعلامية تأثيرها بشكل سلبي، فإن ذلك قد

يكون مصدرا لشرور كثيرة. وأحد الأمثلة الصارخة على ذلك البث التحريضي لإذاعة رواندا "ميل كولينز"، التي حثت سنة 1994 الهوتو على مهاجمة التوتسي (الصراصير) وملء أثمار البلاد ببحث قتلهم.⁽⁵⁹⁾ وحين نتأمل الدور المستقبلي لوسائل الإعلام الجديد في أي مكان من العالم، علينا أن نتذكر دائما تلك الواقعة. لاشك أن هناك في الأفق إيجابيات كثيرة، ولكن لا ينبغي أن نتجاهل الأخطار المحتملة من سوء استخدام سلطة الإعلام.

ما الذي ينتظرنا في المستقبل؟

حتى في حال اقتربنا من تحقيق التكافؤ التكنولوجي وتقدم العرب خطوات باتجاه المستويات العالمية في استخدام الإعلام الجديد، ينبغي أن نكون حذرين جدا في التفاؤل بإمكانية حدوث إصلاح يلعب فيه الإعلام دورا رياديا. وكما أشار إلى ذلك جون ألترمان، فإن أغلب النقاش الذي نراه على شاشات الفضائيات العربية "لا يزال إلى حد كبير متركزا حول المشهد وليس حول المشاركة."

اتساع المشاركة يمكن أن نلاحظه بدرجة أولى في الجانب الديني وليس السياسي الخالص، لا سيما مع ما تمثله برامج التلفزيون الإسلامية مثل تلك التي يقدمها الداعية عمرو خالد من قوة دفع. كتب ألترمان يقول، "عبر تنظيمه لفعاليات ضخمة بأسلوب إحيائي في مصر، ومن خلال استخدامه المتزايد للقنوات الفضائية التي تبث برامجها في كامل منطقة الشرق الأوسط، تمكن خالد من خلق مجتمع ليس من المشاهدين فقط وإنما أيضا من المشاركين. إن أتباعه يفعلون أكثر من مجرد كتابة الرسائل إليه أو الاتصال هاتفيا ببرامجه. إن جمهوره الذي يتخذ بالتدريج بعدا عالميا يشارك في الأعمال الخيرية وينظم المجموعات الدراسية ويبحث في كيفية تطبيق دروسه الخاصة في حياته اليومية."⁽⁶⁰⁾

إنه يفضل ارتداء البدلات الأوروبية والقمصان الحديثة على ثياب رجال الدين، ويعتمد المصطلحات الغربية، مثل حديثه عن الإسلام و"تمكين المرأة" ووصفه لمحمد بـ "أول مدير." ولد خالد في مصر وهو يعيش الآن في إنجلترا وقد نجح في اجتذاب دائرة واسعة جدا من الأتباع من خلال أطروحته حول قدرة الإسلام على الازدهار في العالم المعاصر. ويشكل الجيل الثاني من المسلمين الأوروبيين جزءاً معتبرا

من جمهوره. وتصل برامجه على قناة "اقرأ"، المحطة الفضائية التي تملكها السعودية، إلى ملايين المشاهدين الدائمين. ويصنف موقعه الإلكتروني (www.amrkhaleed.net)، الذي سجل 26 مليون زيارة في سنة 2005، ثالث أكثر المواقع العربية شعبية (بعد الجزيرة وبوابة للرسائل الإلكترونية) وهو مترجم إلى ثماني عشرة لغة.

يقول خالد للنساء إن عليهن أن يرتدين الحجاب، ولكن - خلافاً لزميله الداعية التلفزيوني يوسف القرضاوي - لا يقدم غالباً آراء حول مسائل من قبيل ما إذا كان على الناس أن ينضموا إلى المقاومة الفلسطينية أو العراقية. فمشروعه الأساسي يتمثل في إحداث إحياء عربي وإسلامي من خلال زيادة نسبة التمدد والاندخراط العملي في أوساط المجتمع. وعندما يخاطب المسلمين الأوروبيين، يركز على أهمية التعايش - بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في المملكة المتحدة، يقترح دعم فريق كرة قدم بريطاني بدلاً من باكستاني، أما بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في فرنسا فيقترح ممارسة الضغط من أجل حصول الفتيات على حقهن القانوني في ارتداء الحجاب في المدارس، وفي الأثناء يمكنهن الاكتفاء ببعض الزينة مع وضع قبعات خاصة.⁽⁶¹⁾

يجسد نموذج خالد التأثير متعدد الأبعاد والأوجه للإعلام الجديد. وإذا كان بإمكان وسيط ما أن يعزز جهود التغيير فينبغي أن لا يكون سياسياً بشكل سافر، وإنما يُستخدم بطريقة مبدعة مع الانتباه إلى علاقته بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

ومع ذلك، فالاعتدال له منتقدوه. فالقرضاوي يرى أن منهج خالد التصالحي أثناء الجدل الذي أثارته الرسوم الكرتونية، كان علامة ضعف، ويقول الداعية الكبير إن خالد "لا يحمل أية صفة تخول له ممارسة الوعظ. فهو خريج مدرسة أعمال، تشكلت معرفته من خلال القراءة، وانطلق في ممارسة الدعوة عن طريق التفاوض مع أصدقائه حول مسائل لا علاقة لها بفكر محدد أو إصدار حكم معين." وتلاحظ لندزي وايز (Lindsay Wise)، "كلما حقق خالد انتشاراً أوسع في الغرب وفي أمريكا كلما اجتهد أكثر للتحدث بلغة ترضي الجميع، وهو ما يضعه أكثر أمام خطر فقدان المصداقية لدى جمهوره من العرب والمسلمين. وهذا أحد الألبان المعتادة لدى السياسيين ودعاة الإصلاح من ذوي التوجه الليبرالي في العالم

العربي - خطاب الحوار والمصالحة يمكن أن يكون قبوله عسيرا في أوقات الغضب والصراع.⁽⁶²⁾

لقد أثر تزايد المشاركة القائمة على الإعلام في قضايا المرأة أيضا. فمذ وقت طويل كان العديد من وسائل الإعلام العربية يتعامل مع تلك القضايا بشكل مقتضب، هذا إن حصل ذلك أصلا، أما الآن فإن تلك القضايا تحظى بجاذبية متزايدة، وذلك نسبيا بفضل الإعلام الجديد. وتقدم لنا قناة "هي" الفضائية التي تبث من لبنان، مثلا جيدا على ذلك، فقد كان جمهورها في أوائل عام 2005 يقدر بنحو 1,5 مشاهد يوميا. وتقدم القناة لمشاهديها مزيجا من الأخبار، والحوارات، والبرامج الترفيهية. وتشكل النساء حوالي 70% من مجموع موظفيها ولها مراسلون ينقلون الأحداث من مختلف أنحاء العالم العربي. يقول مؤسس القناة، نيكولا أبو سامح، إن هدف القناة هو "تمكين المرأة. نريد مساءلة المحرمات، وإثارة الجدل." ومن بين ما تقدمه المحطة برنامج "المكشوف"، وهو برنامج حوارى يتناول مواضيع مثل العنف الأسري والتمييز في مواقع العمل. وتقدم أيضا برنامجا إخباريا بعنوان "من يوم إلى يوم"، يتناول أخبارا ذات علاقة بالنساء من مختلف أنحاء العالم. ويشير أبو سامح إلى أن المحطة تمارس عملها بحذر لتفادي الرقابة. فالقيادات السياسية والسلط الدينية لا تتعرض للنقد في برامج "هي".⁽⁶³⁾

إلى جانب العناية المتزايدة بقضايا المرأة، أصبحت السياسة الانتخابية تحظى بتغطية أوسع وأكثر حرية. فخلال تغطيتها للانتخابات العراقية سنة 2005، كشفت محطات التلفزيون الشرق أوسطية عن طموحاتها وأبانت عن قوة تجهيزاتها الفنية. فالعربية كانت تستخدم ثماني عربات بث فضائي من مختلف مناطق العراق، كما استخدمت روابط الفيديو فون والنقل الحي من البلدان المجاورة. ومن جهتها، قدمت الجزيرة كذلك تغطية مكثفة، رغم منعها من البث من داخل العراق (وهذا مثال آخر على العراقيل السياسية التي تستمر في إعاقه تدفق المعلومات).⁽⁶⁴⁾

تتجلى من بين الأحداث المتسارعة والتحويلات التي تعرفها ديناميات السياسة الدولية والمحلية، ملامح منطقة هي بالتأكيد في حالة تحول - غالبا بطريقة هادئة وبخطوات بطيئة، ولكنها تتجه قدما. وإذا نظرنا إليها باعتبارها المنطقة "التي

حصلت فيها الأمور بطريقة خاطئة جدا"، على حد تعبير برنارد لويس⁽⁶⁵⁾، فإن هذه التحولات بإمكانها أن تساعد أولئك الذين يعيشون هناك عبر الحد من التوترات وتقريب العالم العربي من بقية مكونات المجتمع الدولي.

وستصبح وسائل الإعلام الإخبارية - بجمهورها الآخذ في الاتساع بفضل التكنولوجيات الجديدة - من بين أهم اللاعبين الذين سيحددون مصير هذه العملية. ويؤكد غادي وولفسفلد (Gadi Wolfsfeld) "أن على الصحفيين واجبا أخلاقيا لتشجيع المصالحة بين الشعوب التي تشقها العداوات" وذلك بتوفير أكثر ما يمكن من المعلومات حول جذور المشكلات، وتشجيع الحوار العقلاني العام حول الخيارات الممكنة لحل تلك المشكلات.⁽⁶⁶⁾

فالديمقراطية يمكن منعها أو إعاقتها من جهات داخل الحكم وخارجه. وكما لاحظ معدّو تقرير التنمية البشرية العربية سنة 2004، "في البلدان العربية اليوم، يبدو أن هناك تناقضا بين الحرية والديمقراطية لأن الكثير من المؤسسات الديمقراطية القائمة وقع تحريدها من أهدافها الأصلية المتمثلة في دعم الحرية في مفهومها الشامل... هناك بعض وسائل الإعلام لا تعدو كونها أبواب دعاية حكومية. فهي تروج لحرية التعبير ولكن بشرط أن لا تتحول إلى نشاط سياسي. إن تلك المؤسسات الأسيرة لا يمكنها أن تثير نقاشا ذكيا وموضوعيا، وتعزز اكتساب المعرفة، وترتقي بالتنمية الإنسانية بين الجمهور العريض."⁽⁶⁷⁾ وما لم يساهم الإعلام الجديد في إدارة حوار بناء والارتقاء بمستوى المعرفة، ستظل إمكانات التحول الديمقراطي ضعيفة. وحتى يكون لتلك الإسهامات معنى، فإن على جميع المنخرطين في العملية الإعلامية - من المدونين الأفراد إلى المؤسسات الإعلامية الكبرى - أن يحافظوا على استقلاليتهم. فالضغوط الحكومية لا مناص منها، ولكن ينبغي مقاومتها إذا كان لا بد للمسار الديمقراطي أن يجد موطن قدم.

الجانِب الاقتصادي يمثل عاملا آخر من عوامل حرية الإعلام. فكما لاحظت جنيفر وينزور (Jennifer Windsor) وبرايِن كاتوليس (Brian Katulis) "من مظاهر التضييق على حرية التعبير والتي غالبا ما يتم تجاهلها، غياب الاستقلال الاقتصادي والقدرة على الاستمرار. عمليا، لا توجد مؤسسة إعلامية واحدة في المنطقة تغطي تكاليفها التشغيلية بما في ذلك الكثير من المحطات الفضائية الإقليمية

البارزة. وأغلب المؤسسات الإعلامية إما تملكها الحكومات وتتحكم فيها، وإما تعتمد بشكل أساسي على دعم مجموعات صغيرة من المالكين أو الحكومات.⁽⁶⁸⁾ وبينما تظل المشاغل اليومية، مثل بناء قاعدة مالية آمنة، تتسبب لشركات الإعلام الشرق أوسطية في فقدان الاستقرار، تبقى المشاكل الأكبر - مثل كيف ندافع عن قضية الديمقراطية - تلوح في سماء المنطقة. يرى "جيل كيبيل" أن حادثة "أبو غريب" والفضائح الشبيهة بها لطخت صورة الديمقراطيات الغربية بشكل كبير إلى الحد الذي بات معه لفظ "الديمقراطية" مقترنا بصفة "الغريبة" يحمل مدلولاً سلبياً بالنسبة إلى شريحة واسعة من مثقفي الطبقة الوسطى من المسلمين - رغم أن تلك الطبقة هي التي كانت المستفيد المحتمل من التحول الديمقراطي. فاللفظ العربي "دمقرطة"، الذي يعني العملية الديمقراطية، كثيراً ما يُستخدم في سياق قدحي للإشارة إلى تغيير مفروض من الخارج.⁽⁶⁹⁾

وعندما تصبح العملية الديمقراطية ذاتها مشبوهة، تصبح احتمالات أي إصلاح سياسي حقيقي في خطر. ونادراً ما نجد إجابة دقيقة عن العدد الكبير من الأسئلة المتعلقة بمثل هذه القضايا المعقدة. فالأدوات الجديدة متوفرة، أما هل توجد أعداد كبيرة من الناس ترغب في استخدامها فعلاً، فذلك سؤال يظل يبحث عن جواب. وليس من السهل أن نحدد بدقة دور الإعلام الجديد في التغيير السياسي التقدمي، لأن القسم الأكبر من الطريق نحو التحول الديمقراطي، سواء في الشرق الأوسط أو في غيره، يبقى مجهولاً. ولا أحد يعلم على وجه الدقة في أي اتجاه ستكون الخطوة القادمة، وأولئك الذين يسرون في الاتجاه العام للإصلاح إنما يفعلون ذلك بدافع الإيمان أكثر من دافع اليقين.

ماذا يعني كل ذلك

إن الترابط الذي يحدثه الإعلام الجديد بدأ، بدرجات متفاوتة عبر مختلف أنحاء العالم، يحل محل الترابط السياسي التقليدي الذي منح السياسة الدولية هويتها وبنيتها. وتشهد إعادة تشبيك النظام العصبي للعالم تقديماً بسرعة لافتة، كما يستمر نطاقها في الاتساع أكثر من ذي قبل. فهي تغير من طريقة تفاعل الدول والمواطنين بعضهم مع بعض، وتمنح الفرد فرصة ليمتدع بنوع جديد من الاستقلالية، على الأقل على الصعيد الفكري، بفضل ما تتيحه له من كم أكبر من المعلومات. وهذا هو تأثير الجزيرة. فالقناة الفضائية العربية ذاتها ليست إلا اللاعب الأبرز في خضم عالم واسع من مزودي المعلومات والاتصالات الجديدة، التي تغير نمط العلاقة بين الحكام والمحكومين. كما تقدم الدعم أيضاً لأولئك الذين لم يتمكنوا في السابق من تحقيق برامجهم السياسية. فالأثر الذي تركه مجيء التلفزيون قبل نحو نصف قرن يعتبر ضئيلاً مقارنة بتأثير الإعلام الجديد في الحياة السياسية العالمية اليوم. يتعاطى الفاعلون السياسيون مع هذا الأمر بطرق مختلفة. فالبعض أدركوا بسرعة كيف تتعزز السلطة وكيف يمكن دعمها بالإعلام الجديد. ونجد في استخدام مرشحي حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2008 للانترنت، تجسيدا لذلك على مستوى معين. أما على نطاق أوسع، فنجد الانتشار المتسارع للمدونات والمواقع الالكترونية التي يستخدمها الناشطون السياسيون في بلدان كثيرة وقد أصبح بإمكانهم الآن نشر المعلومات وحشد الأنصار، وفي مناسبات عديدة يتم استخدامها ضد المعارضة - وأحيانا بعنف - وقد يتم ذلك من داخل المؤسسة السياسية الرسمية. فطبع كمية قليلة من المناشير في مطبعة تحت الأرض ثم توزيعها في الشوارع حل محله نشر منتج الكتروني بإمكان ملايين الناس أن يطلعوا عليه في غضون

لحظات. وقد كانت الحكومات تشعر بالثقة لكون أولئك الذين يوزعون المواد في زوايا الشوارع يمكن تبعهم أو إيقافهم بسهولة بالغة، وبالتالي يمكن الحد من تأثيرهم. أما أولئك الذين يستخدمون أدوات الإعلام الجديد فمن الصعب جدا التعامل معهم. ففي الصين، كما في بلدان عديدة أخرى، يعتبر سيل الإعلام الجديد ديمقراطيا بطبيعته، ولا يمكن للحكومات مهما بذلت من جهود أن توقفه.

إنه تقدم ذو طبيعة تغييرية. فقد دشنت القنوات الفضائية مرحلة جديدة من التنوع السياسي، حيث أصبح بإمكان أنماط مختلفة من الخطاب أن تصل إلى جماهير عريضة. أما الانترنت فتمارس تأثيرا أكبر لكونها أداة شعبية بحق - فالوصول إليها سهل، وكلفتها ليست عالية، وانتشارها واسع جدا. ويمكن لأي كان تقريبا أن يستخدمها سواء للدعوة أو التجنيد أو التعبئة، أو غير ذلك. أما إن كان هنالك من يعير لذلك اهتماما أم لا، فتلك مسألة أخرى. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذا الجانب خاصية إيجابية، بمعنى أن المنافسة على الجمهور ينبغي أن تدفع إلى المزيد من الخلق والإبداع الإلكتروني لتصل الرسالة إلى مستوى التميز في هذا السوق الافتراضي المزدهم. وهكذا يمكن الاعتناء بعناصر الديمقراطية.

ينبغي النظر إلى الانتشار الواسع للمعلومات باعتباره أمرا جيدا، مع وجود بعض الجوانب السلبية. فـ "المعلومة" والحقيقة ليستا متطابقتين بالضرورة، وقد سبق أن أثبتت الانترنت أنها مختبر مهيباً لعمليات الغش والخداع، وغيرها من الأعمال التي تتراوح بين الاحتيال الذي يستهدف الحسابات البنكية الفردية، والجدل المليء بالكراهية الموجه لعدد واسع من الجماهير. إن سرعة الإعلام الجديد واتساع نطاقه أمر رائع حين تكون هناك حاجة إلى تحذير الناس من اقتراب إعصار أو ما شابه ذلك، غير أن هذه المزايا يمكن أن تكون ضارة حين تُقدم الإشاعات المغرضة على أنها "أخبار" الساعة.

فالقائدات السياسية والمنظمات المرتبطة بها، سواء أكانت مبدئية أم غير مبدئية، تجد نفسها اليوم في مواجهة بيئة إعلامية وسياسية وقد اندمجت بدرجة غير مسبوقة. وإلى حد الآن لم يتقن التعامل مع هذه البيئة غير قليل من الأفراد والمجموعات، وقد كشف بعضهم عن مهارات في استخدام جوانب منها لمصلحتهم. وعدد من هؤلاء هم ناطقون باسم القاعدة وأمثالها. ولكن على الجانب

الأخر، هناك رجال ونساء يحاولون استخدام هذه الوسائل الإعلامية لجعل العالم أكثر إنسانية.

قصص ينبغي أن تُروى

ما وراء عالم النشاط من ذوي القدرات العالية، الذين يحسنون استخدام وسائل الاتصال، ثمة أماكن غير مرئية بالنسبة إلى الكثيرين، حيث يغيب النقاش حول النظم السياسية والقضايا المعقدة. كل ما يهم في تلك الأماكن هو شروط البقاء في حدودها الدنيا: العثور على الماء، والعناية الطبية، والأمان من العنف. تلك أماكن مرعبة، الأمل فيها عادة ما يكون وهما كاذبا. ولا يمكن لوسائل الإعلام الجديد أن تحل تلك المشاكل، ولكن قد يكون بإمكانها المساعدة في حلها.

أولا، على العالم أن يستيقظ. فالطلب على الإعلام الجديد جاء نتيجة فشل الصحافة التقليدية في تسخير موارد كافية لنقل أحداث مثل حرب الإبادة في السودان. فحسب تحليل لنشرات الأخبار التلفزيونية أعده صندوق العمل التقدمي الأمريكي في سنة 2004، تبين أن تغطية شبكات أي بي سي (ABC) وسي بي أس (CBS) وأن بي سي سي (NBC) لصراع دارفور لم تتجاوز 26 دقيقة من نشراتها المسائية الرئيسة. وعلى سبيل المقارنة، حظيت المشاكل القانونية لمارثا ستيوارت (Martha Stewart) بـ 130 دقيقة من التغطية. وفي يونيو/حزيران 2005 خصصت الشبكات الثلاث الكبرى ما مجموعه 15 دقيقة لعمليات الإبادة في دارفور، بينما منحت 1,608 دقيقة من التقارير حول محاكمة مايكل جاكسون. ومن جهتها، خصصت سي أن أن، التي يفترض أنها قناة إخبارية جادة، 47 دقيقة في ذلك الشهر لتغطية أحداث دارفور مقابل 878 دقيقة لمايكل جاكسون.⁽¹⁾ وقد أشار نيكولاس كريستوف (Nicholas Kristof) إلى ذلك في نيو يورك تايمز حين قال إن بي بي سي تفوقت في أدائها على الشبكات الأمريكية. ولم يكن ذلك مفاجئا، غير أن كريستوف لاحظ أيضا تفوق قناة أم تي في في يو (MtvU)، القناة التابعة لأم تي في والموجهة لجمهور طلبة الثانوية.⁽²⁾

يمثل محتوى موقع أم تي في يو (mtvu.com) نموذجا لما يمكن أن تقدمه مصادر المعلومات الالكترونية، كما يبين محدودية تلك المصادر. فالموقع يقدم مادة عامة

أساسية ويوفر روابط لمزودين آخرين مثل موقع منظمة العفو الدولية الذي يعرض صوراً التقطت بالأقمار الاصطناعية لما حدث في عدد من القرى السودانية أثناء القتال. ويقدم الموقع أيضاً رابطاً للعبة فيديو تسمى "دارفور تموت" حيث يجب على اللاعبين أن "يحافظوا على مخيم اللاجئين الذي يقع تحت مسؤوليتهم في حالة الانشغال في مواجهة أي هجوم محتمل من مليشيات الجنجويد." وتتضمن اللعبة مهمات من قبيل البحث عن الماء ومحاولة تفادي القوات المعادية.

وبالنسبة إلى أولئك الذين لديهم اهتمام قليل بالأخبار التقليدية، يمكن أن يكون لهذه المقاربة قيمة معينة، فهي تخلق حداً أدنى من الوعي بما يجري في السودان. ولكن، رغم تلك المنتجات الالكترونية التجديدية التي تلفت الانتباه إلى الصراع، لا يبدو أن هناك مؤشرات حقيقية على أنها تؤثر في مجرى السياسات. إنه لأمر جيد أن يسعى الإعلام الجديد إلى التحفيز على العمل، ولكن في هذه الحالة، كما هو الشأن مع أغلب الحالات الأخرى، ليس من الواقعية أن نتوقع منه إحداث انقلاب تام في أيّ وضع من الأوضاع.

ورغم أن تغطيتها لم تكن كافية، فإن الحرب في دارفور تجتذب اهتماماً أكبر من أحداث أخرى تنافسها من حيث الأهمية. فالأمم المتحدة وأطباء بلا حدود يعدان كل سنة لوائح بالقضايا التي، كما تقول الأمم المتحدة، "ينبغي على العالم أن يسمع عنها أكثر." فمن هايتي إلى كونغو وسري لانكا، تؤكد تلك اللوائح على الفجوات في أغلب التغطيات الإخبارية، وربما تثير الاهتمام بالقضايا التي لا تغطيها بما يكفي من التغطية لا سيما حيث يسود الرعب والبؤس. ومن جهتها تستخدم المنظمات الإنسانية مواقعها لإلقاء الضوء على تلك الحالات، ولكن بصرف النظر عن بلاغة تقاريرها وقدرتها على نقل المعاناة، ليس هناك ما يثبت أن تلك المنظمات تحقق أكثر من تحريك بعض الضمائر والحصول على بعض المساعدات المالية. كل ذلك أمر محمود، ولكن على المستوى العملي، لا يمثل الكم الهائل من المعلومات التي يمكن أن توفرها تلك المواقع الالكترونية إلا نسبة ضئيلة من التأثير الذي يمارسه تقرير يدوم دقيقتين على شاشة أن بي سي.

في الوقت الراهن على الأقل، يمكن للتغيير الحاصل في عادات جمع المعلومات أن يزيد من أهمية التحذيرات الالكترونية بشأن الأزمات الدولية. ونظراً لارتفاع

عدد الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على الانترنت بدلا من القوالب التقليدية للخبر، فإن بنية التأثير ستتغير هي الأخرى. وسيحتاج ذلك إلى بعض الوقت، فالاعتماد على اللاعبين الذين ظلوا يهيمنون على الساحة لوقت يستمر في الانحسار (بدليل تقلص توزيع الصحف وتراجع عدد مشاهدي النشرات الإخبارية)، وبعض مواقع الانترنت، التي لم يعد عددها يحصى تقريبا، تشهد ارتفاعا هائلا في عدد الجمهور وفي قوة ولائه. وبإمكان شبكات تبادل المعلومات، مثل يوتيوب وتكنوراتي أن تقود الزوار إلى مواقع أقل انتشارا، على غرار ما يمكن أن يقوم به مزودو المعلومات الجدد والتقليديون الذين يتمتعون بجمهور واسع. وسيواصل هذا التكامل بين الإعلام القديم والجديد إلى ما لا نهاية.

وسط هذا التوسع في دائرة "الأخبار الجديرة بالنشر" الذي تقوده التكنولوجيا، تبرز بعض الحقائق الصحفية. فبعض الأخبار يجب أن تحظى بالتغطية ومن ثم تدخل عنوة إلى مجال الرؤية العامة. ومنذ وقت طويل كتب ليروي سيفرز (Leroy Sievers) المنتج المنفذ لبرنامج "نايت لاين" (Nightline) حول تغطية حرب الإبادة في رواندا سنة 1994: "هل كانت تلك قصة تستحق الرواية؟ بالتأكيد. هل استمع إليها العالم؟ لا أعلم. أحشى أن يكون الناس قد اكتفوا بتغيير القناة، وأن الصور كانت مؤلمة للغاية." وأضاف سيفرز أنه بعد بضع سنوات، تحدث إليلي ويزل (Elie Wiesel) إلى طاقم نايت لاين. "قال إن دور الصحفي يتمثل في الحديث نيابة عن أولئك الذين لا صوت لهم. وكذلك كان الأمر. ذلك ما كنا نحاول فعله. ذلك ما كان يجب علينا أن نفعله. هناك، وبعد رواندا - لأنه كان هناك خط فاصل، ما قبل رواندا وما بعدها - وفي كل مكان في العالم حيث كان الإنسان يمارس أسوأ ما كان قادرا على فعله."⁽³⁾

رغم الجهود البطولية والنيات الحسنة لبعض الصحفيين والمؤسسات الإخبارية، كانت تغطية الإبادة في رواندا محدودة جدا ومتأخرة جدا، مثلما كان الرد العسكري والسياسي من المجتمع الدولي. ففي الوقت الذي وصلت فيه مؤسسات إخبارية كبرى إلى رواندا مثل نايت لاين أي بي سي، كان الأسوأ قد حصل. وبعد عقد من الزمن، في دارفور، نجد أن الإعلام بمختلف أشكاله غير حاضر في الميدان بصورة منتظمة، ويرجح أن أنباء الأزمة في دارفور ستصل إلى الجمهور عن

طريق أحد نجوم الأفلام في برنامج حوارى بدلا من أن تصله عبر مؤسسة إخبارية رئيسية.

ومع منتصف عام 2007، أصبح موقع يوتيوب يتضمّن كمية هائلة من أفلام الفيديو المتعلقة بدارفور، بعضها تمت مشاهدته بضعة آلاف من المرات، وبعضها الآخر أكثر من 100,000 مرة. فهل أفرز ذلك لدى الجمهور غضبا ونشاطا أثر في صانعي السياسات؟ لا يبدو أن ذلك قد حصل. فقد استمرت مأساة الإبادة. وفي لحظة من اللحظات، قد نصل إلى درجة عالية من الوعي، وقد ندرك نقطة تحول سياسية.

وإذا حصل ذلك، فستكون كمية المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام الجديد، عاملا مساعدا، ولكن بالتأكيد ليس محمدا. يمكن أن نقف على بعض المؤشرات المشجعة، حيث تغيرت بعض أساليب التعامل مع الحالات الإنسانية الطارئة في غير مناطق النزاع، وذلك بفضل تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. فقد أصبح المتبرعون بالمساعدات يستخدمون التقنيات الجديدة لتحديد مواقع ضحايا الكوارث، ومتابعة سير المعونات التي يرسلونها. وأصبح مركز الاتصالات جزءاً أساسيا من عمليات الإغاثة، حيث يسمح للعمال الذين يوصلون المساعدات بالتواصل مع منظماتهم ومع الحكومات المعنية، ويفحصون التحديثات المتعلقة بالسلامة، ويدرسون خرائط الأقمار الاصطناعية الخاصة بالمناطق التي يعملون فيها. وحتى يكون ذلك ممكنا، قد نجد من بين أول المستجيبين على الأرض، متطوعين من منظمة "اتصالات بلا حدود" ليضمنوا استمرار حركة الاتصالات حتى في أشد الظروف قساوة. وتعمل مواقع تبادل المعلومات مثل موقع الإغاثة التابع للأمم المتحدة على توفير معلومات محدثة باستمرار حول الأزمات في مختلف أنحاء العالم. ففي أي يوم من الأيام، يمكن أن تشمل القائمة إعصارا في باكستان، غزوا للجراد في اليمن، انزلاقا أرضيا في النيبال، وغير ذلك من الكوارث. ويساعد "نتهوب" (NetHope)، وهو منتدى غير ربحي يجمع المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات الإغاثة تنظيما وماليا. ومن ناحيتهم، أصبح الناس الذين يتعرضون لمخاطر الكوارث يجدون في الهواتف النقالة وسيلة لا غنى عنها للاتصال بجيرانهم وبقية العالم في أوقات الخطر. فاستخدام الهواتف النقالة في تزايد مستمر.

وحسب البنك العالمي، فقد تضاعف عدد المشتركين في أفريقيا جنوب الصحراء سبع مرات بين عامي 2000 و2006.⁽⁴⁾ وفي الإغاثة أثناء الكوارث كما في السياسة، لا يمكن للتكنولوجيات الجديدة في ذاتها أن تحل المشاكل. ولكن بإمكانها تغيير المسار وتحسين الأداء. وإذا كنت ضحية تسونامي أو إحدى الحروب، فإن ذلك يعني لك شيئاً.

القنوات الإخبارية الفضائية، وغيرها

تخطى الجزيرة باهتمام بالغ، ليس لدى جمهورها البالغ نحو 35 مليوناً فحسب، وإنما أيضاً لدى الملاحظين الذين يثيرهم حجم تأثير المحطة. ودون الدخول، مرة أخرى في النقاش حول موضوعية القنوات الفضائية من عدمها، فمن الأهمية بمكان النظر بعين الاعتبار لتأثيرها العام في الجمهور الذي تقدم له الخدمة. فالقدرة على الحصول على محتوى إخباري حي ومستقل، تُعد في حد ذاتها ظاهرة جديدة ومثيرة في منطقة مثل الشرق الأوسط العربي، وقد تغيرت السياسة هناك بسبب ذلك تغييراً عميقاً.

ينظر الذين يعيشون في الديمقراطيات الغربية إلى التبادل الحر للأفكار السياسية باعتباره تحصيلاً حاصلًا، فهم نادراً ما يسألون كيف ستكون حياتهم من دون ذلك. فالإعلام الجديد يتيح للذين لم يختبروا من قبل هذا النوع من الحرية أن يستمتعوا به. إنهم يتعلمون أكثر ويتطلعون إلى ما دون ذلك، ورغم أن الحكومات القوية - مثل تلك التي في مصر أو السعودية - لا تبدي أي توجه لتبني الديمقراطية، فقد بدأت القدر في الغليان، وارتفع الغطاء.

يمكن أن يتم إبطاء حركة تلك القوى الناشطة، ولكن لن يتم - ولن يكون ممكناً - وقفها بالكامل. وفي نهاية المطاف سيشهد الناس تغييراً في بنية الحياة الاجتماعية والسياسية، مدفوعاً من ناحية بالانفتاح الذي هو بدوره نتيجة جانبية لعمل مئات القنوات الفضائية الإقليمية، ومن ناحية أخرى بباقي تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

وبما أنه يعد أحد أقدم أشكال الإعلام الجديد (علماً وأن مصطلحات هذا العصر كلها نسبية)، فقد شهد التلفزيون فترات صعود وهبوط في محاولة من رواده

لإثبات أنه، على حد تعبير إدوارد موراو (Edward R. Murrow)، أكثر من مجرد أسلاك وأضواء في صندوق. "فالتأثير التحرري الذي تمارسه أحدث القنوات التلفزية يمنح الثقة لأولئك الذين يعتقدون أن التلفزيون يظل، في جوهره، وسيطا مجديا.

ما بعد التلفزيون، يشكل الإعلام الجديد قوة أكثر ثورية. فـ "صحافة المواطن"، التي يمكن وصفها، في مستوى معين، بأنها نوع من صحافة المشاركة الشعبية، تتيح للأفراد أن يلعبوا الدور الذي يلعبه مزودو المعلومات التقليديون مثل المؤسسات الإخبارية الكبرى. والمدونات - المكتوبة منها وتلك التي تستخدم الفيديو - تخلق مجتمعا يمكن تحريكه عبر إيصال التأويلات الانطباعية للأحداث بشكل فوري. أما عن نصيب المحادثة الصادقة ونصيب الثرثرة الذاتية من مجموع محتوى المدونات، فذلك مفتوح للنقاش، ولكن يبقى للفضاء التدويني دون شك، تأثير إضافي على الأجنحة الإخبارية. فالأفراد يبحثون عن المعلومات الالكترونية التي لا يجدونها في مكان آخر، ويمكن أن يقع تضخيم آثار تلك الرسائل عندما تتجه وسائل الإعلام التقليدية أكثر فأكثر لأخذ المعلومات عن المدونات وإعادة نشرها على نطاق أوسع.

هناك الكثير من الضجيج يصدر عن هذا النشاط. فهل هو من قبيل السمفونية المتناغمة أم هو أصوات متنافرة لا غير؟ من الأرجح أنه أقرب في الوقت الراهن إلى الاحتمال الأخير، ولكن ذلك بالتأكيد يشهد تغيرا، إذ أن بعض المدونات باتت تستوقف مستهلكي المعلومات، تماما مثلما كانت تفعل، منذ وقت طويل، النيو يورك تايمز، والبي بي سي. ومثلما هو الشأن مع وسائل الإعلام الأخرى، ستبرز الأصوات المهيمنة وستظل في الخلفية جوقة من الغوغائيين. ومن الواضح أن المحتوى الذي ينتجه المستخدمون، بدأ يجد له موقعا في خطاب المجتمع العالمي. وبشكل عام، إذا كانت المعلومات تعتبر بمثابة الوقود لحركات الديمقراطية، فإن على تلك الحركات أن تكون قادرة على الاشتغال بسرعة أكبر وأن تصل إلى عدد أوسع من المناطق.

إن الكمية في حد ذاتها لها قيمة. وكل من يستخدم محركات البحث لمسح الفضاء التدويني بشكل عام والمدونات ذات المحتوى السياسي بشكل خاص،

سيقف على أرقام مذهلة. وهذا يعني أنه من المحال الاطلاع على كل شيء، ولكنه يعني أيضا أن بعض المواد ستجد طريقها حتما إلى الجمهور، مهما كانت قسوة الإجراءات المبذولة لوقفها. فالحكومات التي كانت في الماضي تصدر الوثائق أو تشوش على الموجات الإذاعية، تجدها اليوم تحاول غلق البوابات التي تندفق عبرها الانترنت. ولكن، حتى إذا نجحت فترةً محددة فإن التكنولوجيا ومستخدميها سينتصرون في نهاية المطاف.

بالإضافة إلى النشطاء، فإن المستهلك الصامت للمعلومات سيبدأ في الاعتماد أكثر على الإعلام الذي لا يستخدم وسائل. فالانترنت تشجع على الاكتشاف المستقل، والناس سيدفعهم حب الاستطلاع لديهم، وهو ما يتسق تماما مع معايير الويب. وسيكون لهذا الأمر انعكاسات على الصحافة والسياسة معا. فتراجع الاعتماد على الإعلام التقليدي ستكون له آثار اقتصادية على صناعة الأخبار التي تعيش بطبيعتها وضعا غير مستقر. فما الداعي للاعتماد على مؤسسة إخبارية متهمه بالانحياز في الوقت الذي يمكنك أن تحصل بنفسك على "الأخبار"؟

أما بخصوص السياسة، فلماذا تصدق سياسيا تعلم أنه يتلاعب، بينما يمكنك أن تطلع بنفسك على ما لا يحصى من المصادر لتمحيص الدعاوى وبحث مختلف المسائل؟ لقد تراجعت الثقة منذ سنوات في المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام الإخبارية والسياسيون، ولكن لم تكن هناك بدائل. أما الآن فقد أصبح بالإمكان ضمان مستوى معين من الاستقلالية، وسيبدأ ملايين الناس الذين كانوا متلقين سلبين للمعلومات، بالبحث عن مزودين جدد، وسيتحولون هم أنفسهم إلى بائنين من درجة ثانية لمختلف أنواع المنتجات الإخبارية.

ستؤثر هذه التغييرات في مسار تدفق المعلومات على تواصل حركة العولمة. فبالنسبة إلى أولئك الذين يخشون أن ينطبع المجتمع المعولم بطابع التماثل، مع رسوخ معايير العولمة، ينبغي على هذه الثورة الإعلامية أن توفر ضمانات ببقاء قوة التنوع. وبدلا من وجود تطابق باهت، سيكون على المستهلك المعلومات أن يواجهوا مهمة شاقة تمثل في اختيار أي صوت من بين هذا العدد غير المسبوق من الأصوات يستحق الاهتمام. وهذا يشبه على نحو ما، الأيام التي كان فيها الناس في المدن الكبيرة مضطرين للاختيار بين عشرات الصحف يوميا. أما الآن، فإذا أراد

الناس يختاروا، فإن بإمكان من يعيش في أي مكان وله القدرة على الوصول إلى الانترنت أن يطلع على عشرات الصحف من عشرات البلدان، وأن يشاهد مئات القنوات التلفزيونية التي يتدفق بثها عبر الانترنت، وأن يتابع إضافة إلى ذلك، عددا غير محدود تقريبا من المواقع والنشرات الالكترونية والمدونات المكتوبة والمرئية والبودكاست إلى غير ذلك.

يعد التنوع الفكري جزءاً أساسياً من تأثير الجزيرة. وسيكون التماثل مشكلاً ثانوياً جداً بالمقارنة مع إيجاد ما يكفي من الوقت للغوص في بحر كل المعلومات المتاحة.

مخاطر استخدام الإعلام كسلاح

من بين كل الأشكال الإعلامية المستخدمة لإيصال المعلومة، لا تزال المؤسسات الإخبارية التي تعمل وفق المعايير والممارسات الصحفية التقليدية تحتفظ بقيمة كبيرة. وسواء تحدثنا عن النيو يورك تايمز، دي فالت، إل بايس، أساهي شيمبون، البي بي سي، أو أحد اللاعبين الجدد من بين القنوات الفضائية الإخبارية العربية، فإن المشروع الصحفي - في أشكاله المختلفة - بإمكانه موازنة سلطة الحكومات إذا تمكن من كسب ثقة الجمهور ونجح في المحافظة عليها. إن التأثير في الرأي العام ليس أمراً جديداً على الإعلام، غير أن بعض الحكومات قد ردت على ذلك في الآونة الأخيرة بعدوانية كبيرة، كما أن بعض وسائل الإعلام فاقمت من الأمر حين تقمصت دور البطل عوضاً عن دور الملاحظ.

وقد بينت حرب عام 2006 بين إسرائيل وحزب الله كيف يمكن لوسائل الإعلام الإخبارية أن تُستخدم كسلاح. فقد استخدم حزب الله تلفزيون المنار ليلهب مشاعر الناس، وبشكل عام ليحشد الدعم لقضيته. وبالتالي فقد اعتبرت إسرائيل المنار مؤسسة إعلامية غير شرعية، بل رأت فيها هدفاً عسكرياً ينبغي مهاجمته، فقصفت مقرّها وبرججى البث. كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية أيضاً مرافق بث لقنوات فضائية لبنانية أخرى إضافة إلى قافلة كانت تقل صحفيين عبر جنوب لبنان.

ليس الانحراف السياسي للمؤسسات الإخبارية، ولا استهداف الصحفيين باعتبارهم شبه مقاتلين، أمراً جديداً. ففي السنوات الأخيرة، هاجمت الولايات المتحدة مكثباً الجزيرة في كل من كابل وبغداد، ووقع اختطاف عدد من الصحفيين الأميركيين في العراق وفي بلدان أخرى، وقتل صحفيون معروفون بانتقادهم لسوريا. وعلى نطاق أوسع، قتل منذ عام 1991 أكثر من 600 صحفي في مختلف أنحاء العالم بسبب عملهم، وأحياناً بناء على أوامر من مسؤولين حكوميين أو عسكريين. (أكثر من 100 من بين هؤلاء، قتلوا في العراق منذ الغزو في عام 2003). أما بقية أشكال القمع التي يتعرض لها الصحفيون فمنتشرة انتشاراً واسعاً.

ينظر للمؤسسات الإخبارية على شاكلة الجزيرة، على نطاق واسع، باعتبارها فاعلاً سياسياً. فقد دفع انتشارها العالمي وتأثيرها في الرأي العام، الحكومات إلى الرد عبر الاحتجاجات الدبلوماسية، وفي بعض الأحيان، باتخاذ إجراءات عسكرية. فاستخدام الإعلام سلاحاً أمر خطير خاصة بالنسبة إلى الصحفيين لأنه يؤثر في قدرتهم على جمع الأخبار. وقد بدأت بعض المنظمات غير الحكومية تعير اهتماماً لذلك، رغم أن الحكومات التي تتواطأ بوضوح في استهداف الصحفيين لا تتوقف عن الادعاء، مكرراً، بأنها تؤمن بأهمية استقلال الإعلام الإخباري. ومما يجعل الأمور أكثر سوءاً، أن المجموعات الإرهابية في العراق، كانت تستهدف الصحفيين كإجراء تكتيكي، وكانت تفعل ذلك بدرجة عالية من الوحشية خصوصاً عندما يكون الهدف عراقيين يعملون لفائدة مؤسسات إخبارية غربية. وإذا لم يتم عكس هذا الاتجاه المتصاعد نحو مزيد من استخدام الإعلام الإخباري سلاحاً، فإن الجمهور سيشهد قريباً انكماشاً في حجم التغطية من مناطق القتال. وحتى أحدث التكنولوجيات الإعلامية لن يكون بمقدورها تجاوز هذا المنع الواقعي.

صعود المجتمعات الافتراضية

يمكن الوقوف على وجه آخر من وجوه تأثير الجزيرة في تعزيز قوة جماعات المصالح التي تعتمد على الإعلام الجديد لتحسين وضعها وفي بعض الحالات، لخلق الانسجام فيما بينها. فالإعلام الجديد يمكنه أن يربط بين أناس تجمع بينهم خصائص ثقافية ودينية أو سياسية، بطريقة غير مسبقة. وعندما يستطيع عدد أكبر

من الناس عبر العالم الوصول إلى هذه الوسائل الإعلامية، فإن المجتمعات التي كانت متخيلة فقط ستصبح أكثر واقعية، حيث ستمكن من توسيع دائرة أعضائها وسيشعر "مواطنوها" بالحاجة إلى التأكيد على مصالحهم المشتركة.

وسيكون من الصعب التكهن بحقيقة الأثر الذي ستركه ذلك في السياسة الدولية. فبعض الجماعات قد تختار الإبقاء على مجتمعاتها الافتراضية مغلقة نسبياً، وتستخدم أدوات الإعلام لأغراض التفاعل الداخلي بين مكونات تلك المجتمعات. وقد تختار مجموعات أخرى استخدام ثقلها العددي للعب دور أكثر فاعلية على الصعيد العالمي. وستظل مجموعات أخرى تفضل إقامة دول افتراضية بنيات عنيفة. وعلى أولئك الذين يتعاملون مع مخاطر الإرهاب أن ينظروا إلى مفهوم الدولة الافتراضية ضمن هذا السياق، لأن خلق مثل ذلك المجتمع يمكن أن يعزز كثيراً من قوة المنظمات الإرهابية. فالتواصل عنصر أساسي في وحدة أية منظمة وفعاليتها، وهناك كم هائل من الوثائق يبين كيف أن القاعدة - على سبيل المثال - استخدمت الإعلام الجديد بنجاح في الدعوة والانتداب والتوجيه والقيادة.

إن المجتمع الافتراضي ليس شبكة فقط، ونظراً لصعوبة تحديد أهداف الكثير من المنظمات الإرهابية، فإن مجتمعاتها الالكترونية يمكن أن تكون مشكلة بكمية أكثر إحكاماً من الشبكات التي تُبنى على نحو فضفاض. والأهم من ذلك، إذا كان لا بد من شن "حرب" على الإرهاب، وإذا كانت تتطلب - كما هو مرجح - سنوات عديدة من الصراع، فإن تحديد العدو مسألة هامة. فالتهوين من قوتها التنظيمية وقوتها الباقية ورفضها باعتبارها مجموعات من المتطرفين ومحتلي المدارك، يعد خطأً استراتيجياً كبيراً. فهناك مسائل كثيرة تتعلق بالقاعدة وبأعضائها تتجاوز هذا الأمر. ويمكن إضعاف الدعم الشعبي لذلك الصراع إذا تم التقليل من خطورة التهديد، سواء لأغراض سياسية أو بسبب الجهل. فخوض الحرب ضد دولة - حتى لو كانت دولة افتراضية - يتطلب التعامل مع العدو بجدية وتحديد بطريقتي هتيء الإطار السياسي والعسكري لصراع طويل المدى. ويمكن التذليل على أن القاعدة ينبغي التعامل معها على أساس أنها دولة من هذا القبيل.

لقد أُنجبت الدول/المجتمعات الافتراضية طبقة المحاربين الخاصة بها. فـ "إرهابي 007"، وهو الاسم الذي استخدمه الشاب المغربي "يونس تسولي"، كان من

خلال مراسلاته مع زملائه يصر على أنه غير منحرف في قتال تقليدي في العراق، ولكنه، من داخل منزله في بريطانيا، أصبح من أشهر مهندسي الجهاد الإلكتروني. وباعتباره مشرفاً على موقع مسؤول القاعدة في العراق، أبي مصعب الزرقاري، ومعلماً لعدد آخر من الذين يستخدمون الانترنت لنشر مواد لتجنيد الأنصار وكراسات لتدريبهم على الأسلحة والعمليات التكتيكية، كان إرهابي 007 - إلى حين إيقافه سنة 2005 - رائداً في تأسيس البنية التحتية الإلكترونية للقاعدة. وتواصل القاعدة، عبر آلاف المواقع الإلكترونية وسيل من منتجات الفيديو الموجهة لجمهورها العريض، توسيع حضورها العالمي. ورغم محدودية الأرض الملموسة التي تتحرك عليها، فإنها تحتل من الأرض الإلكترونية بالقدر الذي تحتاج إليه. ينبغي على الحكومات المعادية للقاعدة أن تدرك أن مساحة الأرض الواقعة على الحدود الباكستانية - الأفغانية حيث يتمركز بعض مقاتلي القاعدة، لا قيمة لها قياساً إلى أرض القاعدة الواسعة. فالقاعدة، في الحقيقة، دولة عنيفة بشكل إجرامي تعتمد على التكنولوجيات الإعلامية لإقامة "وطنها" العالمي. ويدرك ابن لادن ومساعدوه أن الفضاء الإلكتروني لا يقل قيمة، باعتباره مسرحاً للحرب، عن جبال وزيرستان. وسيكون لهذا الجانب المظلم من تأثير الجزيرة انعكاساته على السياسة الدولية في المستقبل المنظور.

ما بعد الإرهاب: النظر في وضع العالم الإسلامي

تؤثر التغييرات الجارية في كل جزء من أجزاء المعمورة، ولكن من المهم أن نضع في اعتبارنا إلى أي حد يستمر الجزء العربي من الشرق الأوسط مضطرباً. فهناك تيارات من الاستياء تجري بقوة تحت السطح وقد حللها ملاحظون غربيون مثل برنارد لويس، وعرب مثل الشاعر، ذي الأصل السوري، أحمد سعيد المعروف بأدونيس. فقد كتب سعيد في عام 2006 قائلاً، "عندما أنظر إلى العرب بكل ما يملكونه من موارد وقدرات هائلة، وأقارن ما أنجزوه في القرن الماضي بما أنجزه الآخرون في نفس الفترة، أقول إننا نحن العرب نمر بمرحلة انقراض، بمعنى أننا لا نملك حضوراً خلاصاً في العالم."⁽⁵⁾ تشترك هذه النظرة مع ما يسميه دومينيك موزي (Dominique Moisi) "صدام العواطف" العالمي، حيث "يكشف الغرب عن ثقافة الخوف، بينما يغرف العرب

والمسلمون من ثقافة الإذلال. أما أغلب مناطق آسيا فتعيش على ثقافة الأمل." (6)

يبدو أنه لا مفر من استخدام كلمة "صدام". على الأقل أسس صامويل هانتنغتون لبنية دلالية لأولئك الذين يبحثون في أحوال عالم اليوم، ويتواصل النقاش حول مفهومه (الصدام) إلى ما لا نهاية. فبعض المنتقدين يصطفون إلى جانب الموقف الذي صاغه إدوارد سعيد حين أعلن أن نظرية هنتنغتون "حرقاء" لأن "الثقافات هجينة ومركبة." يقول سعيد إن "الثقافة الغربية خيال إيديولوجي يحيل إلى نوع من التفوق المنفصل عن الواقع والمرتبط بحفنة من القيم والأفكار." (7) ونفس النمط من التركيب يميز الشعوب الإسلامية.

ورغم العدد الواسع من النقاد فإن مفهوم الصدام يظل مستخدما على نطاق واسع إطارا لبحث علاقة الإسلام بالعالم غير الإسلامي. وعندما وقع استطلاع آراء 28,000 شخص في سبعة وعشرين بلدا بين شهري نوفمبر 2006 ويناير 2007، تركزت الأسئلة حول حتمية المواجهة العنيفة بين البلدان المسلمة والبلدان الغربية. رفضت الأغلبية هذا المفهوم، ولكن في بلدان كنيجيريا وألمانيا توقع نحو 40% أن يحدث مثل ذلك الصراع. وفي إندونيسيا، أكثر البلدان المسلمة كثافة سكانية، قال 51% - حوالي 100 مليون شخص - إنهم يتوقعون مواجهة عنيفة. (8) ولتلك الرؤية أنصار أمثال أبي بكر بشير، قائد الجماعة الإسلامية في إندونيسيا، وهو حليف للقاعدة. وكان بشير قد ادعى سنة 2005 أن القرآن يقول إن قدر المسلمين أن يقاتلوا المسيحيين واليهود، وأنه يجب إبادة الغربيين إلا إذا قبلوا بالإسلام. (9) وهو ليس وحيدا بين من يروجون لهذا الرأي سرا وعلانية.

وينعكس التوتر الذي يرافق تلك المواقف على مستوى السيكولوجيا السياسية. وكما لاحظ نيكولاس كريستوف في أواخر عام 2006، "هناك ملل في الغرب من عالم عربي يبدو أنه في بعض الأحيان يضع عصارة إبداعه في صنع أفضل القنابل. حتى المنفتحون في الغرب ينتابهم أحيانا شعور بالاستقالة فيسألون: قد يكون المتعصبون على حق، قد يكون الإسلام في جوهره متخلفا وعنيفا ومعاديا للمرأة." ويواصل كريستوف كلامه مبينا أن تلك الأحكام، رغم شيوعها، تظل متهافئة. ومن خلال سلسلة من الحجج شبيهة بتلك التي يسوقها إدوارد سعيد في

سياق نقده للغرب، يلاحظ كريستوف، على غرار الكثيرين، أن الإسلام ليس وحدة صماء - فالعرب والأجزاء غير العربية من العالم الإسلامي يختلفون اختلافا كبيرا في الأسلوب الذي يدجون به عقائدهم الدينية والسياسية. وقد كتب، "هناك انقسام تاريخي بين إسلام الصحراء - الأصولية الصارمة في بلدان مثل العربية السعودية - وإسلام الأنهار أو السواحل، الذي يتطلع إلى الخارج، فهو مرن ومتسامح. ورغم أن مسلمي الصحراء يختطفون العناوين الرئيسية، إلا أنني أراهن على أنه في سياق الصراع على روح الإسلام، ستكون الغلبة لمسلمي البحار."⁽¹⁰⁾

قد يكون الأمر كذلك. وهو مهم حتى إذا تعذر إثبات فكرة ما، تماما مثلما هو شأن فرضية هنتنغتون التي يسهل التكهن بشأها بدلا من إثباتها أو رفضها. فمنتقدو فكرة التجانس في هذا السياق، أمثال سعيد وكريستوف، بإمكانهم المجادلة بأن التنوع يفوق الوحدة، ولكن عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار تدفق منتجات الإعلام الجماهيري التي تذيب الفوارق. فالملل الذي ذكره كريستوف يمكن إرجاعه ليس إلى الأحداث الواقعية فحسب، وإنما أيضا إلى امتزاج الواقع بالخيال الذي ينبغي على مستهلكي المعلومات أن يتعاملوا معه. تتمثل إحدى النتائج الجانبية لتأثير الجزيرة في الحمولة الزائدة للمعلومات. فالفوارق الدقيقة لا تصمد كثيرا في خضم هذا السيل الجارف من المدونات الحافلة بالإشاعات، والترفيه المحكوم بالصور النمطية، والأخبار التي يهيمن عليها التبسيط المخل.

ويينما يزداد الشك في أوساط الجمهور العام إزاء ما ينبغي فعله مع هذه المنظومة من الإعلام الجديد، نجد أن من بين المنتمين إلى المنظمات الإرهابية من يعرفون على وجه الدقة كيف يستخدمون مختلف وسائل الإعلام. ومن موقعه باعتباره خبيرا في مكافحة الإرهاب، يقول دافيد كيلكولن (David Kilcullen)، "لو لم يتمكن ابن لادن من الوصول إلى الإعلام العالمي، واستخدام الاتصالات الفضائية، والانترنت، لكان شخصا قلقا في أحد الكهوف لا غير."

ويلاحظ كيلكولن أيضا أن الحركات الإسلامية الراديكالية تبتكر خططا تكتيكية جزءاً من استراتيجية إعلامية موضوعة بدقة. ويذكر الكمائن التي تعرضت لها القوافل الأمريكية في العراق أمثلة على تلك التكتيكات. "هم لا يفعلون ذلك لأنهم يريدون تقليص عدد عربات الهمفي التي لدينا في العراق بوحدة. إنهم يفعلون

ذلك لأنهم يريدون الحصول على لقطات إعلامية مثيرة لهمفي وهي تحترق. " وتستخدم تلك الصور، كما يقول كيلكولن، ليس بغرض تعزيز محتوى يوتيوب فحسب وإنما تنشر عبر مواقع الانترنت الجهادية حيث يمكن للزوار مشاهدة الفيديو ثم دفع التبرعات بعد ذلك. (هذه المواقع من إنتاج أمثال إرهابي 2007). من جهته كتب جورج باكر قائلاً: "إن المتمرّد الأفغاني أو العراقي أو اللبناني، على خلاف سابقه الفيتنامي أو السلفادوري، بإمكانه أن يصل إلى شبكة إعلامية عالمية لتتولى على الفور تضخيم رسالته." وتلك الشبكة توفر مواد مصممة بعناية بغرض تعزيز صفوف المجاهدين. ويرى جاريت براتشمان (Jarret Brachman) أن "نوعية المحتوى الاستراتيجي الجهادي تستمر في التطور، على غرار التطور التكنولوجي والكمّي على صعيد المواد الدعائية التي تنشر على شبكة الانترنت."⁽¹¹⁾ ومما يعزز من أهمية الرسائل التي تنشرها هذه الوسائل الهامشية، الصور التي تبثها مصادر في تيار الإعلام الرئيس. فقد استخدمت الجزيرة والعربية، ضمن لقطات ترويجية للقناتين، صوراً لسجناء في غوانتانامو، من شأنها ترسيخ صورة الولايات المتحدة دولة تضطهد المسلمين.⁽¹²⁾ فوجود قنوات إخبارية مستقلة نسبياً في الشرق الأوسط، تستطيع أن تفعل ذلك، مثال على حجم التحول الذي طرأ على البيئة الإعلامية. وتستمر نسبة مصادر المعلومات التي تسيطر عليها الحكومات، أو الوسائل الإعلامية الصديقة للحكومات، في التقلص. ومن شأن ذلك أن يولد خطاباً أكثر حرية وأحياناً أكثر إثارة للجدل، ويغير من معادلة المعلومة-الرأي. فالحكومات التي كانت في السابق قادرة على إملاء نصيب كبير من "الأخبار"، باتت تصارع من أجل استنباط تكتيكات يمكنها أن تستعيد بفضلها بعض السيطرة المفقودة. وفي بداية عام 2008، تبنت الحكومات العربية، بقيادة مصر والسعودية، ميثاقاً يعزز من سيطرة الدولة على البث الفضائي. وخلال شهرين منعت قناة الحوار، التي تنطلق من لندن وتنتقد الحكومة المصرية، من أن تبث على النايل سات، الذي تملكه مصر جزئياً.

البحث عن استراتيجيات جديدة

يتطلب التأثير في الرأي العام في هذه البيئة الجديدة أكثر من الدعاية التقليدية، التي تبدو ضعيفة حين يصبح بإمكان المدونات أن تصارع بتوفير مساحات للرسائل

التي تتحدى المصالح الذاتية للحكومات. وقد كانت الحكومة الأمريكية بالتحديد بطيئة في إدراك هذه الحقيقة، ونتيجة لذلك ظل أثر جهود دبلوماسيتها العامة محدودا.

هناك حاجة إلى تغيير المقاربة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تواجه المواقع الجهادية بمواقع مضادة - ولكن غير موالية للأمريكيين بطريقة فجحة. ففي النهاية، أغلب من يموتون في هجمات الجهاديين الإرهابية ليسوا تلك الأهداف الأمريكية الجلية، وإنما هم مدنيون مسلمون. وهجمات 2005 التي نفذها أحد منتسبي القاعدة ضد فنادق في عمان وأودت بحياة ستين شخصا - كلهم عرب تقريبا - أثارت رد فعل قويا مناهضا للقاعدة بين العرب.

قد ينجح التشهير بتلك الهجمات العشوائية والتنديد بها في توجيه الرأي العام بعيدا عن الجهاديين، وهو ما يخدم بالتأكيد مصالح الولايات المتحدة والأنظمة الحاكمة في أغلب البلدان الإسلامية. ولكن ينبغي أن تبذل تلك الجهود بطريقة تعكس فهم المواقف الاجتماعية العميقة. وستكون وسائل الإعلام الجديد على غاية من الأهمية للوصول إلى الجماهير الشابة، تلك التي غالبا ما تستهدفها المنظمات الجهادية بالتجنيد. وهذا مثال آخر على الإعلام باعتباره ساحة للمعركة.

إلى جانب ذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذا الاستياء الواسع من حكومات بلدان إسلامية عديدة حين نضع الاستراتيجيات الإعلامية. فالذين يظهرون حلفاء للمؤسسة السياسية الرسمية لن يبقى لهم قدر كبير من المصداقية إلا إذا حصل تحول ليبرالي في بلدان مثل مصر. وعلى صانعي السياسة أن يكونوا مستعدين للاستفادة من تأثير الجزيرة ومن قدرته على تعزيز جهود التحول الديمقراطي.

وكما أشرنا آنفا، فالحكومة الأمريكية، التي تخشى أن تؤجج القنوات الفضائية العربية مشاعر العداة لأمريكا، أنفقت مبالغ هائلة لإطلاق قناتها التلفزيونية الخاصة، الحرة، وإذاعة سوا التي كان من المفترض أن تكسب أصدقاء عبر برجة تغلب عليها الموسيقى مع ومضات إخبارية. وقد جلبت هذه الجهود منتقدين أكثر مما وجدت حلفاء. وقد كتب روبرت رايلي (Robert Reilly)، المدير الأسبق لإذاعة صوت أمريكا أن المقاربة التي تتبناها سوا "حولت حرب الأفكار إلى معركة

بالأيدي. "وأضاف قائلاً، "نحن لا نعلم المراهقين الأمريكيين التربية المدنية بدعوتهم للاستماع إلى موسيقى البوب، فلماذا نتوقع أن يتعلم العرب والفرس عن أمريكا الديمقراطية بهذه الطريقة؟ فالمستوى المتدني الكامن في هذا القالب الذي تغلب عليه الموسيقى لن يصل إلى الجمهور الذي نأمل أن نؤثر فيه - أولئك الذين يفكرون." (13)

الدبلوماسي المخضرم، ويليام راف (William Rugh)، بدا هو الآخر منتقدا لسوا والحررة، فكتب يقول إن سوا التي عوضت في الحقيقة الخدمة العربية لصوت أمريكا، تجاهلت مصالح صناع السياسة والمهنيين العرب الذين كانوا يستمعون لصوت أمريكا. وأضاف أن الحررة ليست في مقام المنافسة مع أمثال الجزيرة، لأنها بالنسبة إلى المشاهدين العرب "تبدو أقرب إلى القنوات التلفزيونية العربية التي تعمل بالأسلوب القديم، والتي كانت الحكومات العربية السلطوية تتحكم فيها كل التحكم، وكانت بمثابة أذرع دعائية لتلك الحكومات." ومن أمثلة تهافت مقارنة الحررة، يذكر راف تغطيتها لفضيحة "أبو غريب" التي، كما يقول "اعتمدت بالأساس على معلقين أصدقاء للحكومة الأمريكية، بينما بثت الجزيرة جلسات الاستماع في الكونغرس التي ظهر فيها ريتشارد كلارك (Richard Clarke) وآخرون من منتقدي الإدارة الأمريكية، ولا شك أن تغطية الأخيرة تعتبر دبلوماسية عامة أكثر فاعلية بكثير." (4)

تستنزف الإذاعة والتلفزيون نصيبا وافرا من ميزانية دبلوماسية أمريكا العامة، مع أن هناك جهودا أخرى تبذل على هذا الصعيد. وفي الفترة الأخيرة ضاعف المسؤولون الأمريكيون من مشاركتهم في المحادثات والنقاشات الالكترونية. وقد أعيد إحياء التبادل الثقافي والتعليمي الذي كان قد تقلص بعد الحادي عشر من سبتمبر، على يد أعلى مسؤول في الدبلوماسية العامة لإدارة بوش، مساعدة وزيرة الخارجية، كارن هيوز (Karen Hughes). فالديبلوماسية الأمريكيةيون مدعوون للوصول إلى الجمهور، تقول هيوز، وليس إلى حكومات البلدان التي يعملون فيها فقط. وقد أصبح التأكيد على الدعم الأمريكي للرعاية الصحية والبرامج التعليمية يحل محل بعض القضايا الأكثر إثارة للجدل. (15) وبالتدرج، أضحت الجهود الأمريكية أكثر معقولة رغم أن البرنامج في عمومها ما زال دون ملاءمة حجم المهمة التي يطرحها.

وحتى أكثر رسائل الدبلوماسية العامة لمعانا يمكن أن تضيع بسهولة في خضم عالم الاتصالات المزدهم أكثر من أي وقت مضى. وهذا جزء من واقع الإعلام الجديد الذي يواجه كل مستخدميه، بدءاً بالقنوات الفضائية العالمية، مروراً بمواقع الإرهابيين الإلكترونية، وانتهاءً بالمدونات الشخصية. ومع مرور الزمن، سيصل هذا العالم إلى نوع من النظام، إذ إن مستهلكي المعلومات ينجذبون بوتيرة منتظمة إلى المواد التي يعتبرونها أكثر أهمية وصدقا وفائدة. وسيظل كل واحد قادرا على إبداء رأيه (أ) الخاص بشأن المدونات ومواقع الانترنت وما شابه ذلك، حتى لو كان جمهورها محدودا جدا. فالحرية والقدرة على فرض الانضباط الذاتي ينبغي أن تكونا قادرتين على التعايش.

هل سيتمكن تأثير الجزيرة من المساعدة على الدفع بالديمقراطية إلى الأمام، وهل سيقص بالتالي، من احتمال صدام الحضارات؟ الجواب المؤكد هو: ربما.

إن الذين يتطلعون إلى حدوث ذلك الصدام، سواء أكانوا إرهابيين أم قيادات سياسية عديمة الضمير، بإمكانهم استخدام الإعلام الجديد للوصول إلى جماهير أوسع من أي وقت مضى وتحريضها. وفي مرحلة من المراحل يتحول اليأس إلى سداحة، ولكن بعد دراسة تأثير الجزيرة، يمكن للمرء أن يعتقد أنه في خضم هذه المنافسة ستفوق الفطرة السليمة والحميدة على تلك الأجنحة التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من البؤس والشقاء.

هذه الظاهرة ليست منحصرة في المناطق التي يسود فيها الصراع والتوترات السياسية. فعبير مختلف أنحاء العالم، ومع استمرار تنامي قوة بلدان مثل الصين والهند والبرازيل، ستتأثر سياساتها ورفاه شعوبها قطعاً بمدى انتشار الإعلام الجديد وتأثيره. وفي الوقت الراهن على الأقل، سأظل متفائلاً بالخير الذي يمكن أن يحمله تأثير الجزيرة.

وكما أشرنا في بداية هذا الكتاب، لم تعد "وسائل الإعلام" ووسائل إعلام فقط. إنها لاعب في حد ذاتها وهي آليات كذلك. وهي بصدد تغيير شؤون العالم على أكثر من صعيد. وإلى جانب الاتصالات، هناك العديد من العوامل الأخرى

التي ستشكل المرحلة القادمة من السياسة الدولية. ولكن فهم أهمية تأثير الجزيرة وتقديره حق قدره سيساعدان كل من يشغله المستقبل على إدراك التغييرات التي تحيط بنا بشكل أفضل.

هوامش

الفصل الأول: ما بعد صدام الحضارات

1. George Packer, "When Here Sees There," *New York Times*, April 21, 2002.
2. Thomas L. Friedman, *Longitudes and Attitudes: The World in the Age of Terrorism* (New York: Anchor Books, 2003), 390.
3. National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: Norton, 2004), 340.
4. Middle East Media Research Institute, *Now Online: Swear Loyalty to to Al Qaeda Leaders*, Special Dispatch Series, no. 1027, November 18, 2005, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP102705.
5. Nicholas Watt and Leo Cendrowicz, "Brussels Calls for Media Code to Avoid Aiding Terrorists," *Guardian*, September 21, 2005.
6. Anthony Shadid and Kevin Sullivan, "Anatomy of the Cartoon Protest Movement," *Washington Post*, February 16, 2006.
7. David Ignatius, "From 'Connectedness' to Conflict." *Washington Post*, February 22, 2006.
8. Bernard Lewis, *What Whent Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response* (New York: Oxford University Press, 2002), 3.
9. Friedman, *Longitudes and Attitudes*, 165.
10. Yasmine el-Rashidi, "D'oh! Arabized Simpsons Aren't Getting Many Laughs," *Wall Street Journal*, October 14, 2005.

11. Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Status, Giroux, 1999), 7. Friedman, *Longitudes and Attitudes*, 3-4.
12. Jean Chalaby, "From Internationalization to Transnationalization," *Global Media and Communication* 1, no. 1 (2005), 30.
13. Jon B. Alterman, "The Information Revolution and the Middle East," in *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change*, eds. Nora Bensahel and Daniel L. Byman (Santa Monica, CA: RAND, 2003), 243.
14. Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today* (New York: Columbia University Press, 2006), 2.
15. Gilles Kepel, *The War for Muslim Minds: Islam and the West* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004), 7-8.
16. John R. Bradley, *Saudi Arabia Exposed: Inside a Kingdom in Crisis* (New York: Palgrave Macmillan, 2005) 91.
17. Yossi Alfer, "Strategic Interest: Downloading Democracy (with Some US Help)," *Daily Star*, October 4, 2005; "Palestinian-Israeli Crossfire," Bitterlemons.org, www.bitterlemons.org/about/about.html.
18. Pew Research Center, *Islamic Extremism: Common Concerns for Muslim and Western Publics*, Pew Global Attitudes Project, July 14, 2005, <http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=248>.
19. Jim Yardley, "A Spectator's Role for China's Muslims," *New York Times*, February 19, 2006.
20. Olivier Roy, *Globalized Islam: The Search for Anew Ummah*, (New York, Columbia University Press, 2004), 25,123.
21. Diana Mukhalled, "The World is Closely Watching," *Asharq Alawsat*, August 30, 2005.
22. Habib Battah, "Watching American TV in Beirut," *Al Jazeera.net*, July 14, 2006.
23. Olivier Roy, *Globalized Islam*, 102.
24. Pew Research Center, *The Great Divide: How Westerners and Muslims View Each Other*, Pew Global Attitudes Project, June 22, 2006, <http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=253>.

25. Kepel, *War for Muslim Minds*, 20.
26. Lynch, *Voices of the New Arab Public*, 194.
27. Faiza Saleh Ambah, "Arab World Riveted by Coverage of the 'Sixth War'," *Washington Post*, August 14, 2006.
28. Doreen Carvajal, "Big Fish Dive into Arab News Stream," *International Herald Tribune*, June 19, 2006.
29. Middle East Media Research Institute, "*Ya Mohammed*" Website Hosted in US.: A Part of Internet Jihad, Special Dispatch, no. 1131, March 31, 2006, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archive&Area=sd&ID=SP113106;
Meris Lutz, "A Cyber-platform, for Arab Culture," *Daily Star*, April 6, 2006.
30. Mark Allen, *Arabs* (London, Continuum, 2006), 42.

الفصل الثاني: قنوات والمزيد من القنوات

1. Fahmy Howeidy, "Setting the News Agenda in the Arab World," in *The Al Jazeera Decade* (Doha, 2006), 129.
2. Arab Advisors Group, "48 Percent of Households in Cairo Use the Internet and 46 Percent Have Satellite TV," news release, January 24, 2005.
3. Samuel Abt, "For Al Jazeera, Balanced Coverage Frequently Leaves No Side Happy," *New York Times*, February 16, 2004.
4. Laura M. James, "Whose Voice? Nasser, the Arabs, and 'Sawt al-Arab' Radio," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 16 (Spring 2006), www.tbsjournal.com/james.html.
5. Lynch, *Voices of the New Arab Public*, 36.
6. Faisal Al Kasim, "The Opposite Direction: A Program Which Changed the Face of Arab Television," in *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, ed. Mohamed Zayani (Boulder, CO: Paradigm, 2005), 103.
7. Friedman, *Longitudes and Attitudes*, 135, 155.
8. Naomi Sakr, *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization, and the Middle East* (London: I.B. Tauris, 2001), 13.

9. U.S. Institute of Peace, *Arab Media: Tools of the Governments; Tools for the People?* Virtual Diplomacy Series, no. 18, July 2005, 5.
10. Stanley Foundation, *Open Media and transitioning Societies in the Arab Middle East: Implications for U.S. Security Policy*, report in association with the Institute for Near East and Gulf Military Analysis (Muscatine, IA: Stanley Foundation, 2006), 13.
11. "About MBC Group," MBC, www.mbc.net.
12. Samantha M. Shapiro, *The War Inside the Arab Newsroom*," New York Times Magazine, January 2, 2005.
13. Ibid.
14. Anthony Shadid, "A Newsman Breaks the Mold in Arab World," *Washington Post*, May 1, 2006; Shapiro, "War Inside the Arab Newsroom."
15. John Kifner, "Massacre Draws Self-Criticism in Muslim Press," *New York Times*, September 9, 2004.
16. Shapiro, *War Inside the Arab Newsroom*."
17. Shadid, "A Newsman Breaks the Mold in Arab World."
18. Stanley Foundation, *Open Media and transitioning Societies*, 15.
19. LBC Group, www.lbcgroup.tv/LBC/En.
20. Raed el Rafei, "Lebanese TV Has a Politically Split Personality," *Los Angeles Times*, December 8, 2006.
21. Sebastian Rotella, "French Ban on Arab TV Station Raises Questions," *Los Angeles Times*, January 10, 2005.
22. Vivian Salama, " Hamas TV: Palestinian Media in Transition," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 16 (Spring 2006), www.tbsjournal.com/Salama.html.
23. Craig S. Smith, "Warm and Fuzzy TV, Brought to You by Hamas," *New York Times*, January 18, 2006.
24. Middle East Media Research Institute, *Hamas Al-Aqsa TV: A Mickey-Mouse Character Teaches Children About the Islamic Rule of the World And to "Annihilate the Jews,"* Special Dispatch Series, no. 1577, May 9, 2007; *On Hamas Al-Aqsa TV, Nahoul the Bee Replaces Farfour the*

- Mickey-Mouse Character, Vows to Continue Farfour's Path of Martyrdom, Jihad, Special Dispatch Series, no. 1657, July 15, 2007; and Hamas Bee Nahoul Abuses Cats, Lions, at Gaza Zoo, Calls for Liberation of Al-Aqsa Mosque, Special Dispatch Series, no. 1683, August, 2007. All available at www.memri.org/sd.html.
25. Javid Hassan and Naif Al-Shehri, "Al Resalah Launched," *Arab News*, March 7, 2006.
 26. Al-Resalah Satellite TV Channel, www.alresalah.net; Middle East Media Research Institute, Islamic Cleric on Saudi Prince Al-Waleed Bin Talal's New TV Channel, Special Dispatch Series, no. 1118, March 18, 2006, www.memri.org/articles.cgi?Page=archive&Area=sd&ID=SP111806.
 27. Paul Cochrane, "Is Al-Hurra Doomed?" worldpress.org, June 11, 2004, www.worldpress.org/Mideast/1872.cfm.
 28. Neil MacFarquhar, "Washington's Arabic TV Effort Gets Mixed Reviews," *New York Times*, February 20, 2004.
 29. Cochrane, "Is Al-Hurra Doomed?"
 30. Javid Hassan, "Top Judge Blasts Al-Hurra TV's Ideological War," *Arab News*, March 9, 2004.
 31. Barbara Salvin, "VOA Changes Prompt Staffer Protests," *USA Today*, July 12, 2004.
 32. Arab Advisors Group, "Al Jazeera Viewers," news release, September 5, 2004.
 33. Dana Zurikat Daoud, "Al-Hurra: An Insider's View," *Adham Center News*, Fall 2004, www.adhamonline.com/News/News.htm.
 34. Shibley Telhami Testimony, in Senate Foreign Relations Committee, The Broadcasting Board of Governors: Finding the Right Media for the Message in the Middle East: Hearing before the Committee on Foreign Relations, 108th Cong., 2nd sess., April 29, 2004, <http://foreign.senate.gov/testimony/2004/TelhamiTestimony040429.pdf>.
 35. Anne Marie Baylouny, "Al-Hurra, the Free One: Assessing U.S. Satellite Television in the Middle East," *Strategic Insights* 4, no. 11 (November

- 2005), www.ccc.nps.navy.mil/si/2005/Nov/baylounyNov05.asp. See also, Philip Seib, "The Ethics of Public Diplomacy," in *Ethics in Public Relations: Responsible Advocacy*, eds. Kathy Fitzpatrick and Carolyn Bronstein (Thousand Oaks, CA: Sage, 2006), 155-170.
36. "BBC World Service 2010: Arabic Television," bbcworldservice.com, October 25, 2005; Matthew Magee, "BBC Trims European Output to take on Al Jazeera," *Sunday Herald* (Glasgow), October 23, 2005.
 37. "Bush House of Arabia," *Economist*, October 29, 2005, 57; Heba el-Qudsy, "Q and A with BBC Arabic's Salah Najm," *Asharq Alawsat*, October 7, 2006.
 38. Juan Forero, "And Now, the News in Latin America's View," *New York Times*, May 16, 2005; "Telesur: A Counter-hegemonic Project to Compete with CNN and Univision," *La Jornada* (Mexico), February 27, 2005.
 39. Humberto Marquez, "Telesur, a Latin American TV Network, Is on the Air," Global Information Network, May 25, 2005; Reed Johnson, "World News from a New Point of View," *Los Angeles Times*, June 19, 2005.
 40. Theresa Bradley, "Telesur Buys Caracas TV Channel, Expanding Chavez Media Reach," Bloomberg.com, December 14, 2006; Marquez, "Telesur."
 41. "Telesur: A Counter-hegemonic Project."
 42. Aram Aharonian, "Todo lo que usted quiere saber de Telesur (Everything You Want to Know About Telesur)," www.rebellion.org, July 13, 2005, translated by BBC Monitoring Media, July 20, 2005.
 43. Forero, "And Now the News in Latin America's View"; Marquez, "Telesur"; Bradley, "Telesur Buys Caracas TV Channel."
 44. Doreen Carvajal, "All-News Television Spreading Its Wings," *International Herald Tribune*, January 8, 2006.
 45. About France 24, www.france24.com/en/about-france-24.
 46. "Everybody Wants One Now," *Economist*, November 30, 2006; John Ward Anderson, "All News All the Time, and Now in French," *Washington Post*, December 7, 2006.

47. Caroline Wyatt, "World News to Get a French Flavor," BBC News, December 6, 2006.
48. Anderson, "All News All the Time."
49. Russia's TV Broadcasting Not Limited by Language," Novosti, June 27, 2005.
50. Journalism Mixes With Spin on Russia Today: Critics," Canadian Broadcasting Corporation, March 10, 2006; Kim Murphy, "Russia Will Air Its View of the World," *Los Angeles Times*, June 8, 2005.
51. Murphy, "Russia Will Air Its View of the World."
52. Carvajal, "All-News Television Spreading Its Wings."
53. "News of the World," *Economist*, November 1, 2006.
54. Carvajal, "All-News Television Spreading Its Wings."
55. "Background: DW-TV Focus on News and Information," Deutsche Welle, www.dw-world.de/dw/article/0,2144,823127,00.html.
56. "About CNN-IBN," IBN Live, www.ibnlive.com/aboutus.html.
57. Jessica Bennett, "G. Scott Paterson: The CEO Is Aiming JumpTV at Immigrants Who Want to Watch Ethnic Programming," *Newsweek International*, January 1, 2007; Steve Gorman, "Webcast Network JumpTV to Launch Iraqi Service," Reuters, January 24, 2006.
58. Bridges TV, www.bridgestv.com.
59. Siraj Wahab, "Muslims Need to Be Media Savvy," *Arab News*, September 14, 2006.
60. Kingdom Holding Company, www.kingdom.com/sa.

الفصل الثالث: تدفق الإنترنت

1. Elham Ghashghai and Rosalind Lewis, *Issues Affecting Internet Use in Afghanistan and Developing Countries in the Middle East*, RAND Issue Paper, 2002, 3.
2. James Steinberg, "Information Technology and Development: Beyond 'Ether/Or'," *Brookings Review*, Spring 2003, 46.
3. Steinberg, "Information Technology and Development"; "Behind the Digital Divide," *Economist*, March 12, 2005, 22.

4. "Behind the Digital Divide." 22, 25.
5. Ibid., 25; Ghashghai and Lewis, *Issues Affecting Internet Use*, 3.
6. Catherine Yang, "Wireless Heads for the Hill," *Business Week*, November 28, 2005, 13; Ghashghai and Lewis, *Issues Affecting Internet Use*, 3; "Intel Reveals Wimax Wireless Chip," BBC News, April 18, 2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/4455727.stm>
7. Jeffery R. Young, "MIT Researchers Unveil a \$100 Laptop Designed to Benefit Children Worldwide," *Chronicle of Higher Education*, November 25, 2005, A 41; One Laptop per Child, www.laptop.org.
8. Sharon Lafraniere, "Crowds of Pupils but Little Else in African Schools," *New York Times*, December 30, 2006.
9. Young, "MIT Researchers Unveil," A42.
10. Ghashghai and Lewis, *Issues Affecting Internet Use*, 4.
11. Victoria Shannon, "What Laptop per Child?" *International Herald Tribune*, November 19-20, 2005.
12. Kevin Sullivan, "Internet Extends Reach of Bangladeshi Villagers," *Washington Post*, November 22, 2006.
13. Johnathan Curiel, "Arab Media Present Varied Viewpoints on Prisoner Abuse," *San Francisco Chronicle*, May 9, 2004.
14. Hendrik Hertzberg, "Big News Week," *The New Yorker*, May 30, 2005; Evan Thomas, "How a Fire Broke Out," *Newsweek*, May 23, 2005, 32.
15. Michael Getler, "Yet Another Wake-Up Call," *Washington Post*, May 22, 2005.
16. Hertzberg, "Big News Week."
17. "Yesterday's Papers," *Economist*, April 23, 2005, 59.
18. "War Beyond the Box," Center for Social Media, www.centerforsocialmedia.org/warbeyondbox.
19. Olesya Dmitracova, "Russians Do in Blogs What Few Can Do in Media: Argue," washingtonpost.com, December 18, 2006, www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/18/AR2006121800087.html.
20. Garry Kasparov, "Putin's Critics: A Web Strategy," *Business Week*, June 4, 2007, 112; The Other Russia, theotherussia.org; Russian Live Journal, community.livejournal.com/daily_russian.

21. David Mattin, "We Are Changing the Nature of News," *Guardian*, August 15, 2005.
22. David Mattin, "We Are Changing"; iTalkNews, www.italknews.com.
23. "The Whole World is Reading," journalism.org, December 13, 2006, <http://journalism.org/node/3272>; *Global Voices*, www.globalvoices.org.
24. "We Had 50 Images Within an Hour," *Guardian*, July 11, 2005.
25. "Execution Footage a Dilemma for TV News," *Television Week*, January 8, 2007.
26. Michael Coren, "Internet Aids Tsunami Recovery," CNN.com, January 5, 2005, www.cnn.com/2005/TECH/01/05/tech.tsunami/index.html; Stephanie Storm, "Storm and Crisis: Donations," *New York Times*, September 13, 2005.
27. Live 8, www.live8live.com; "Over 26 Million Text Messages Sent Backing Live 8," *New York Times*, July 4, 2005.
28. Thomas Crampton, "French Police Fear That Blogs Have Helped Incite Rioting," *New York Times*, November 10, 2005; Molly Moore and Daniel Williams, "France's Youth Battles Also Waged on the Web," *Washington Post*, November 10, 2005, "French Youths Turn to Web, Cell Phones to Plan Riots," *New York Times*, November 9, 2005.
29. Emily Wax, "African Rebels Take Their Battles Online," *Washington Post*, January 14, 2006.
30. Robert W. Hefner, "Civic Pluralism Denied? The New Media and Jihadi Violence in Indonesia," in *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, eds. Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, 2nd ed. (Bloomington: Indiana University Press, 2003), 161, 171.
31. Faisal Devji, *Landscapes of the Jihad: Militancy, Morality, Modernity* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005), 96.
32. Friedman, *Longitudes and Attitudes*, 169.
33. "Dial M for Mujahideen," *Economist*, May 20, 2006, 45.
34. Habib Battah, "SMS: The Next TV Revolution," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 16 (Spring 2006), www.tbsjournal.com/Battah.html.
35. Moises Naim, "The YouTube Effect," *Foreign Policy*, January-February 2007, 103-104.

الفصل الرابع: صعود الدولة الافتراضية

1. Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991), 6, 7.
2. Merlyna Lim, *Islamic Radicalism and Anti-Americanism in Indonesia: The Role of the Internet* (Washington, DC: East-West Center, 2005), viii.
3. Andrew Cockburn, "Iraq's Resilient Minority," *Smithsonian*, December 2005, 44.
4. Christopher Catherwood, *Winston's Folly: Imperialism and the Creation of Modern Iraq* (London: Constable, 2004), 113, 180.
5. Christiane Bird, *A Thousand Sighs, a Thousand Revolts: Journeys in Kurdistan* (New York: Random House, 2005), 143.
6. Cockburn, "Iraq's Resilient Minority," 54.
7. William Merrifield, "MED-TV: Kurdish Satellite Television and the Changing Relationship Between the State and the Media," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 14, (Spring 2005), www.tbsjournal.com/Archives/Spring05/merrifield.html.
8. Sakr, *Satellite Realms*, 62; M. Hakan Yavuz, "Media Identities for Alevis and Kurds in Turkey," in *New Media in the Muslim World*, 193.
9. Merrifield, "MED-TV."
10. "Medya TV CEO Denies links with PKK," www.clandestineradio.com, February 25, 2004, www.clandestineradio.com/crw/news.php?id=&stn=684&news=345.
11. Yigal Schleifer, "Denmark Again? Now It's Under Fire for Hosting Kurdish TV Station," *Christian Science Monitor*, April 21, 2006.
12. "About KWR," KurdistanWeb.org, <http://kurdistanweb.org/kw/about-kw.html>.
13. Kurdish Media, www.kurdmedia.com/.
14. Roy, *Globalized Islam*, ix, 18, 146.
15. Anthony Shadid, *Legacy of the Prophet: Despots, Democrats, and the New Politics of Islam* (Boulder, CO: Westview Press, 2002), 252, 253, 266.

16. Devji, *Landscapes of the Jihad*, 22, 72, 74.
17. Friedman, *Longitudes and Attitudes*, 137.
18. Lawrence Pintak, *Reflections in a Bloodshot Lens: America, Islam and the War of Ideas* (London: Pluto Press, 2006), 244, 241.
19. Devji, *Landscapes of the Jihad*, 28.
20. Quintan Wiktorowicz, "The Salafi Movement: Violence and Fragmentation of Community," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, eds. Miriam Cooke and Bruce B. Lawrence (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005), 220.
21. Sakr, *Satellite Realms*, 34.
22. Anthony Bubalo and Greg Fealy, *Between the Global and the Local: Islamism, the Middle East, and Indonesia*, Brookings Institution, U.S. Policy Toward the Islamic World, Analysis Paper, no. 9, October 2005.
23. Karim Raslan, "The Islam Gap," *New York Times*, February 15, 2006.
24. Eickelman and Anderson, *New Media in the Muslim World*, 1.
25. Pew Research Center, *Islamic Extremism: Common Concern for Muslim and Western Publics*, Global Attitudes Project, July 14, 2005, <http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=248>.
26. Reza Aslan, *No God But God: The Origins, Evolutions, and Future of Islam* (New York: Random House, 2006), 237.
27. David Martin Jones and M. L. R. Smith, "Greetings From the Cybercaliphate: Some Notes on Homeland Insecurity," *International Affairs* 81, no. 5 (October 2005): 941.
28. Roy, *Globalized Islam*, 19.
29. IslamOnline.net-About Us, www.ialamonline.net/english/aboutus.
30. Roy, *Globalized Islam*, 112.
31. Jon W. Anderson, "The Internet and Islam's New Interpreters," in *New Media in the Muslim World*, 45, 48.
32. Jakob Skovgaard-Peterson, "The Global Mufti," in *Globalization and the Muslim World: Culture, Religion, and Modernity*, eds. Birgit Schaebler and Leif Stenberg (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2004), 155-156.

33. Jon W. Anderson, "New Media, New Publics: Reconfiguring the Public Sphere of Islam," *Social Research* 70, no. 3 (Fall 2003): 898.
34. Kepel, *The War for Muslim Minds*, 19.
35. Shadid, *Legacy of the Prophet*, 68; Marc Lynch, "Al Qaeda's Media Strategies," *National Interest*, March 1, 2006, www.nationalinterest.org/Article.asp?id=11524.
36. Gary R. Bunt, *Islam in the Digital Age: e-jihad, Online Fatwas, and Cyber Islamic Environments* (London: Pluto Press, 2003), 211.
37. IslamiCity-Islam & the Global Muslim eCommunity, www.islamicity.com
38. Jon W. Anderson, "Wiring Up: The Internet Difference for Muslim Networks," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, 255, 256.
39. Peter Mandaville, "Communication and Diasporic Islam: A Virtual Ummah?" in *The Media of Diaspora*, ed, Karim H. Karim (London: Routledge, 2003), 135, 146.
40. Sam Cherribi, "From Baghdad to Paris: Al Jazeera and the Veil," *Harvard International Journal of Press/Politics* 11, no. 2 (Spring 2006): 122, 124, 128.
41. Hefner "Civic Pluralism Denied?" 160.
42. Lim, *Islamic Radicalism and Anti-Americanism in Indonesia*, 44, 46.
43. Devji, *Landscapes of the Jihad*, 66.
44. Eickelman and Anderson, *New Media in the Muslim World*, 8.
45. Jocelyne Cesari, "Islam in the West: Modernity and Globalization Revisited," in *Globalization and the Muslim World*, 86.
46. Lim, *Islamic Radicalism and Anti-Americanism in Indonesia*, viii.
47. Carl W. Ernst, "Ideological and Technological Transformations of Contemporary Sufism," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, 203.

الفصل الخامس: ترابطات عالمية، إرهاب عالمي

1. "Hizb ut-Tahrir al-Islami (Islamic Party of Liberation)," GlobalSecurity.org, www.globalsecurity.org/military/world/para/hizb-ut-tahrir.htm.
2. Zeyno Baran, "Fighting the War of Ideas," *Foreign Affairs*, November-December 2005, 72-73.

3. Roy, *Globalized Islam*, 238, 270.
4. Hizb ut-Tahrir, www.hizb-ut-tahrir.org.
5. James Brandon, "Hizb ut-Tahrir's Growing Appeal in the Arab World," *Jamestown Foundation Terrorism Monitor* 4, no. 24 (December 14, 2006).
6. Madeleine Gruen, "Hizb ut-Tahrir's Activities in the United States," *Jamestown Foundation Terrorism Monitor* 5, no. 16 (August 16, 2007).
7. Abdel Bari Atwan, *The Secret History of al Qaeda* (Berkeley: University of California Press, 2006), 222.
8. National Commission on Terrorist Attacks, *9/11 Commission Report*, 362-363.
9. Devji, *Landscapes of the Jihad*, 137.
10. Jason Burke, *Al Qaeda: Casting a Shadow of Terror* (London: I.B. Tauris, 2003), 12.
11. Michael Scheuer, "Al Qaeda Doctrine for International Political Warfare," *Jamestown Foundation Terrorism Monitor Focus* 3, no. 42 (October 31, 2006).
12. National Commission on Terrorist Attacks, *9/11 Commission Report*, 145.
13. Michele Zanini and Sean J. A. Edwards, "The Networking of Terror in the Information Age," in *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy*, eds. John Arquila and David Ronfeldt (Santa Monica, CA: RAND, 2001), 34.
14. Gabriel Weimann, *Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges* (Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 2006), 115-116.
15. Craig Whitlock, "The New Al Qaeda Central," *Washington Post*, September 9, 2007.
16. Lawrence Wright, "The Terror Web," *The New Yorker*, August 2, 2004, 44.
17. See Ron Suskind, *The One Percent Doctrine*, (New York: Simon & Schuster, 2006).
18. Michael Scheuer, *Imperial Hubris: Why the West Is Losing the War on Terror* (Washington, DC: Brassey's, 2004), 81.
19. Weimann, *Terror on the Internet*, 66.

20. Atwan, *The Secret History of al Qaeda*, 112.
21. Weimann, *Terror on the Internet*, 65, 67; Robert Spencer, "Al Qaeda Internet Magazine *Sawt al-Jihad* Calls to Intensify Fighting During Ramadan," *Jihad Watch*, October 23, 2004, www.jihhadwatch.org/archives/003647.php.
22. Weimann, *Terror on the Internet*, 44.
23. Steve Coll and Suzan B. Glasser, "Terrorists Move Operations to Cyberspace," *Washington Post*, August 7, 2005.
24. Scheuer, *Imperial Hubris*, 79, 81.
25. Nadya Labi, "Jihad 2.0," *Atlantic Monthly*, July-August, 2006, 103.
26. Middle East Media Research Institute, American al Qaeda Operative Adam Gadahn, al Qaeda Deputy al-Zawahiri, and London Bomber Shehzad Tanweer in New al Sahab/al Qaeda Film Marking the First Anniversary of the 7/7 London Bombings, Special Dispatch Series, no. 1201, July 11, 2006, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP120106; Jessica Stern, "Al Qaeda, American Style," *New York Time*, July 15, 2006.
27. Michael Scheuer, "Al Qaeda's Media Doctrine: Evolution from Cheerleader to Opinion-Shaper," *Jamestown Foundation Terrorism Monitor Focus* 4, no. 15, May 22, 2007.
28. Dan Murphy and Jill Carrol, "Al Qaeda Ramps Up Its Propaganda," *Christian Science Monitor*, July 16, 2007; Bruce Riedel, "Al Qaeda Strikes Back," *Foreign Affairs* 86, no. 3 (May-June 2007): 30.
29. "As-Sahab: Al Qaeda's Nebulous Media Branch," *Stratfor Daily Terrorism Brief*, September 8, 2006, www.stratfor.com; Hassan M. Fattah, "Al Qaeda Increasingly Reliant on Media," *New York Time*, September 30, 2006.
30. Middle East Media Research Institute, *Islamist Websites Monitor* No. 85, Special Dispatch Series, no. 1543, April 13, 2007, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP15410; Andrew Black, "Al Qaeda in the Islamic Maghreb's Burgeoning Media Apparatus," *Jamestown Foundation Terrorism Monitor Focus* 14, no. 14 (May 15, 2007).

31. Labi, "Jihad 2.0," 102.
32. Robert F. Worth, "Jihadists Take Stand on Web, and Some Say It's Defensive," *New York Times*, March 13, 2005.
33. Suzan B. Glasser and Steve Coll, "The Web as a Weapon," *Washington Post*, August 9, 2005.
34. Various Examples Available at the MEMRI TV Website, www.memri.org.
35. Paul Jenkins, "Redefining Terror," *World Today*, August-September 2006, 8.
36. Worth, "Jihadists Take Stand on Web."
37. Marc Santora and Damien Cave, "Banned Station Beam Voice of Iraq Insurgency," *New York Times*, January 21, 2007.
38. Paul Richter, "U.S., Saudis at Odds Over TV Station," *Los Angeles Times*, May 31, 2007.
39. Kepel, *War for Muslim Minds*, 114.
40. Devji, *Landscapes of the Jihad*, 99, 162.
41. Evan F. Kohlmann, "The Real Online Terrorist Threat," *Foreign Affairs*, 85, no. 5, (September-October 2006), 117; *Middle East Media Research Institute, Islamist Websites Monitor # 82-85*, Special Dispatch Series, no. 1534, April 13, 2007, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP154307.
42. "A World Wide Web of Terror," *The Economist*, July 14, 2007, 28-29.
43. Middle East Media Research Institute, *Islamist Website Instructs Mujahideen in Using Popular U.S. Web Forums to Foster Anti-War Sentiment Among Americans*, Special Dispatch Series, no. 1508, March 20, 2007, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP150807; and *How Islamist Internet Forums Are Used to Inform Mujahideen of News From Western Media*, Special Dispatch Series, no. 1615, June 8, 2007, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP161507.

الفصل السادس: النضال الإلكتروني من أجل الديمقراطية

1. Alterman, "Information Revolution and the Middle East," 245.
2. Shanthi Kalathil and Taylor C. Boas, *Open Networks, Closed Regimes: The Impact of the Internet on Authoritarian Rule* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003), 128, 136, 44.
3. Reporters Without Borders, 2006 *Internet Annual Report*, www.rsf.org/IMG/pdf/report.pdf.
4. Shanthi Kalathil, "Dot Com for Dictators," *Foreign Policy*, March-April 2003, 44.
5. Singapore i-government, www.igov.sg/programmes/eGap_II; eCitizen: Your Gateway to All Government Services, www.ecitizen.gov.sg.
6. Kalathil, "Dot Com for Dictators," 48.
7. Cathy Hong, "New Political Tool: Text Messaging," *Christian Science Monitor*, June 30, 2005.
8. "The Party, the People, and the Power of Cyber-talk," *The Economist*, April 29, 2006, 28; Edward Cody, "Despite a Ban, Chinese Youth Navigate to Internet Cafes," *Washington Post*, February 9, 2007; China Internet Network Information Center, www.cnnic.net.cn.
9. Bruce Einhorn, "The Net's Second Superpower," *Business Week*, March 15, 2005, 54-55.
10. "The Party, the People," 27; RAND, "RAND Report Says Internet Unlikely to Spark Major Political Change in China in Near Future," news release, August 26, 2002, www.rand.org/news.press.02/dissent.html.
11. Mark Magnier, "China Clamps Down on Web News Discussion," *Los Angeles Times*, February 26, 2004.
12. Howard W. French, "As Chinese Students Go Online, Little Sister Is Watching," *New York Times*, May 9, 2006.
13. Cody, "Despite a Ban."
14. Peter S. Goodman and Mike Musgrove, "China Blocks Web Search Engines," *Washington Post*, September 12, 2002; Bruce Einhorn and Ben Elgin, "The Great Firewall of China," *Business Week*, January 23, 2006, 34.

15. Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2003), 85.
16. Anne Applebaum, "Let a Thousand Filters Bloom," *Washington Post*, July 20, 2005.
17. Kathy Chen and Geoffrey A. Fowler, "Microsoft Defends Censoring a Dissident's blog in China," *Wall Street Journal*, January 6, 2006.
18. "The End of the Affair," *The Economist*, September 24, 2005, 80.
19. Tina Rosenberg, "Building the Great Firewall on China, With Foreign Help," *New York Times*, September 18, 2005.
20. John Pomfret, "Outbreak Gave China's Hu an Opening," *Washington Post*, May 13, 2003.
21. Ibid.
22. Magnier, "China Clamps Down on Web News Discussion"; Tim Luard, "China Clamps Down on Online Justice," BBC News Online, January 19, 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3409995.stm>.
23. Philip P. Pan, "Chinese Evade Censors to Discuss Police Assault," *Washington Post*, December 17, 2005; Howard W. French, "Beijing Casts Net of Silence Over Protest," *New York Times*, December 14, 2005; "In Memory of Miss Liu Hezhen," www.marxist.org/archive/luxun/1926/04/01.
24. Michael Singer, "Triangle Boy Unleashed," internetnews.com, March 8, 2001.
25. Ethan Gutmann, "Who Lost China's Internet?" *Weekly Standard*, February 25, 2002; Ben Elgin, "Outrunning China 's Web Corps," *Business Week*, February 20, 2006, 38.
26. Chris Buckley, "Internet Muckraker Challenges China's Censors," *Washington Post*, February 17, 2006; Nicholas D. Kristof, "Death by a Thousand Blogs," *New York Times*, May 24, 2005.
27. China Shuts Two Popular Blogs in Latest Crackdown," Reuters, March 8, 2006.
28. Einhorn and Elgin, "The Great Firewall of China"; Chen and Fowler, "Microsoft Defends Censoring a Dissident's blog in China."

29. Philip P. Pan, "Bloggers Who Pursue Change Confront Fear and Mistrust," *Washington Post*, February 21, 2006.
30. Kristof, "Death by a Thousand Blogs"; Nicholas D. Kristof, "In China, It's ***** vs. Netizens," *New York Times*, June 20, 2006.
31. "Google to Censor Results on New Chinese Search Site," *Washington Post*, January 25, 2006.
32. OpenNet Initiative, *China Tightens Controls on Internet News Content Through Additional Regulations*, Bulletin 012, July 5, 2006, www.opennetinitiative.net/bulletins/012.
33. Philip P. Pan, "Leading Publication Shut Down in China," *Washington Post*, January 25, 2006; Jim Yardley, "Chinese Journal Closed by Censors Is to Reopen," *New York Times*, February 16, 2006; Minxin Pei, "Media Control Gets More Tricky," *Straits Times*, February 27, 2006.
34. Xu Wu, "A Chronicle of Chinese Cyber Nationalism," (paper presented at the International Studies Association annual convention, March 23, 2006), 1, 5; Jim Yardley, "A hundred Cellphones Bloom,, and Chinese Take to the Street," *New York Times*, April 25, 2005.
35. Zakaria, *Future of Freedom*, 85.
36. "Myanmar" is the name invented by the junta calling itself State Law and Order Restoration Council when it forcibly seized power in 1989. Some news organizations, governments, and political leaders, including the president of the United States, continue to refer to the country by its historic name, Burma, I have used Burma here.
37. Lars Bevanger, "Burmese TV Broadcasts from Norway," BBC News Online, August 22, 2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/4173748.stm>.
38. Reporters Without Borders, *Burma Annual Report-2006*, www.rsf.org/article.php3?id_article=17346.
39. Howard W. French, "Online Newspaper Shakes Up Korean Politics," *New York Times*, March 6, 2003.
40. David Anable, "The Role of Georgia's Media-and Western Aid- in the Rose Revolution," *Harvard International Journal of Press/Politics* 11, no. 3 (Summer 2006): 7.

41. David Ignatius, "Reality Check for the Neo-Wilsonians," *Washington Post*, January 26, 2005.
42. Anable, "Role of Georgia's Media," 10.
43. Adrian Karatnycky, "Ukraine's Orange Revolution," *Foreign Affairs* 84, no. 2 (March-April): 43.
44. OpenNet Initiative, "Internet Filtering in Vietnam in 2005-2006: A Country Study," www.opennet.net/studies/vietnam.
45. Randeep Ramesh, "Bloggers' Fury as India Blocks Sites," *Guardian*, July 19, 2006.
46. Spencer Kelly, "Getting Connected in Rural India," BBC Click Online, October 21, 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/programmes/click_online4364168.stm.
47. Gopal Sharma, "Banned From the Air, Nepal News Radio Hits Streets," Reuters, June 21, 2005.
48. Kalathil and Boas, *Open Networks, Closed Regimes*, 73; Cherian George, *Contentious Journalism and the Internet: Towards Democratic Discourse in Malaysia and Singapore* (Singapore: Singapore University Press, 2006), 56, 76.
49. George, *Contentious Journalism and the Internet*, 2, 121.
50. Elaine Sciolino, "A New French Headache: When Is Hate on TV Illegal?" *New York Times*, December 9, 2004; Doreen Carvajal, "French Court Orders a Ban on Hezbollah-Run TV Channel," *New York Times*, December 14, 2004; "Europeans Ban Hezbollah-Run TV Channel," *New York Times*, March 18, 2005.
51. Jeremy R. Azrael and D. J. Peterson, *Russia and the Information Revolution*, RAND Issue Paper (Santa Monica, CA: RAND, 2002).
52. Mark Glasser, "Journalist Paints Bleak Picture for Media in Zimbabwe," *Media Shift*, PBS, September 6, 2006, www.pbs.org/mediashift/2006/09/digging_deeperjournalist_paint.
53. "Narrowing the Digital Divide," *Wired News*, November 15, 2005; "Can Technology Ease Africa's Woes?" Reuters, November 15, 2005.

الفصل السابع: إعادة تشكيل الشرق الأوسط

1. Mohamed Zayani, "Introduction-Al Jazeera and the Vicissitudes of the New Arab Mediascape," in *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, ed. Mohamed Zayani (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2005), 33.
2. Robin Right, "Al Jazeera Puts Focus on Reform," *Washington Post*, May 8, 2005.
3. Hugh Miles, *Al-Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel That Is Challenging the West* (New York: Grove: 2005): 327, 328.
4. Bernard Lewis, "Freedom and Justice in the Modern Middle East," *Foreign Affairs* 84, no. 3,(May-June, 2005): 46.
5. Marc Lynch, "Assessing the Democratizing Power of Satellite TV," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 14, (Spring 2005), www.tbsjournal.com/Archives/Spring05/Lynch.html.
6. Mustafa el-Menshawy, "Little Match Box, Lots of Spark," *Al-Ahram Weekly*, December 29, 2005.
7. Lynch, "Assessing the Democratizing Power of Satellite TV."
8. Mohamed Darwish, "Once Again Divided," *Al-Ahram Weekly*, October 16, 2003.
9. Lewis, "Freedom and Justice in the Modern Middle East," 47.
Zayani, "Introduction." 35.
10. Marc Lynch, "Watching Al Jazeera," *Wilson Quarterly*, Summer 2005, 44.
11. Miles, *Al-Jazeera*, 328.
12. UN Development Program, *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World* (New York: UN Publications, 2005), 22.
13. Kalathil and Boas, *Open Networks, Closed Regimes*, 150.
14. Charles A. Kupchan, *The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-first Century* (New York: Knopf, 2002), 106.

15. David Ignatius, "Careful With Syria," *Washington Post*, November 18, 2005.
16. UN Development Program, *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society* (New York: UN Publications, 2003), 63; Internet Usage World Stats: Internet and Population Statistics, www.internetworldstats.com.
17. Nicholas Watt and Leo Cendrowics, "Brussels Call for Media Code to Avoid Aiding Terrorists," *Guardian*, September 21, 2005.
18. Technorati: About Us, <http://technorati.com/about>.
19. Madeleine K. Albright, and Vin Weber, *In Support of Arab Democracy: Why and How: Report of an Independent Task Force* (New York: Council on Foreign Relations, 2005), 30.
20. Neil MacFarquhar, "In Tiny Arab State, Web Takes on Ruling Elite," *New York Times*, January 15, 2006.
21. Hong, "New Political Tool: Text Messaging."
22. Steven Coll, "In the Gulf, Dissidence Goes Digital," *Washington Post*, March 29, 2005.
23. Zayani, "Introduction." 35.
24. Alterman, "Information Revolution and the Middle East," 243.
25. Lynch, "Assessing the Democratizing Power of Satellite TV."
26. Ramez Maluf, "Arab Media in a Shrinking World," *Stanley Foundation Courier*, no. 48 (Summer 2005), 14.
27. Magda Abu-Fadil, "Live From Martyr's Square: Lebanon's 'Reality TV' Turns Coverage of Peaceful Protests into Media Battle," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 14 (Spring 2005), www.tbsjournal.com/Archives/Spring2005/Abufadil.html.
28. Osama el-Ghazali Harb, "Fear of Freedom," *Al-Ahram Weekly*, April 14, 2005.
29. Naguib Mahfouz, "The Media's Long Road," *Al-Ahram Weekly*, December 23, 2004.
30. Tom Perry, "Egyptian State Media Ignore U.S. Calls for Reform," Reuters, June 22, 2005.

31. Dina Ezzat, "Now Showing," *Al-Ahram Weekly*, June 9, 2005; Daniel Williams, "Appalled at Beating of Protesters, Egypt's Opposition Leaps to Action," *Washington Post*, July 6, 2005; Bloggers Spearhead Anti-Mubarak Dissent," Agence France Press, August 29, 2005.
32. Mark Glaser, "Blogs, Wiki, Google Bomb Used to Free Egyptian Activist," *Media Shift*, PBS, May 23, 2006, www.pbs.org/mediashift/2006/05/diigging_deeperblogs_wiki_googl_1.html.
33. Salama A. Salama, "Media Reform!" *Al-Ahram Weekly*, July 1, 2004.
34. Nasrin Alvi, *We Are Iran: The Persian Blogs* (Brooklyn, NY: Soft Skull Press, 2005), 219, 280.
35. Saeed Kamali Dehghan, "Iran's Big Brother for Bloggers," *Guardian*, June 7, 2007; Alavi, *We are Iran*, 1, 2, 4; Nahid Siamdoust, "Iranian Blogger Returns From Exile for Vote," *Los Angeles Times*, June 23, 2005; "Iran Cracks Down on Bloggers," Associated Press, March 28, 2006.
36. "Iran Cracks Down on Bloggers," Associated Press, March 28, 2006.
37. Siamdoust, "Iranian Blogger Returns"; "Iran Cracks Down on Bloggers"; Amol Sharma, "Muckraking Mullahs," *Foreign Policy*, May-June 2002, 99; Dehghan, "Iran's Big Brother for Bloggers."
38. Alavi, *We are Iran*, 248-49, 319.
39. *Ibid.*, 102; Siamdoust, "Iranian Blogger Returns."
40. Alavi, *We are Iran*, 345.
41. Middle East Media Research Institute, *Interview With Editor in Chief of the Reformist Web Site Metransparent.com*, Special Dispatch Series, no. 1193, June 28, 2006, www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP119306.
42. Marwan Kraidy, "Syria: Media Reform and Its Limitations," *Arab Reform Bulletin* 4, no. 4 (May 2006): 3-4.
43. "Syria's Internet Services as Platform for Dissidents," *Daily Star*, March 15, 2006; Gal Beckerman, "The New Arab Conversation," *Columbia Journalism Review*, January-February 2007, 19.
44. James Palmer, "Baghdad Radio Lets Foes Talk Things Out," *Washington Times*, January 18, 2006; "Talk Radio Comes to Baghdad," BBC News,

- June 19, 2004, news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3821307.stm
45. Yochi J. Dreazen, "Women Find a Voice at Iraq Radio Station," *Wall Street Journal*, July 29, 2005.
 46. Anne Alexander, "Iraqi Web Sites," *Global Media and Communication* 1, no. 2 (August 2005): 226.
 47. Hassan M. Fattah, "Dubai Opens Door Wide to News Media, but Journalists Note a Catch," *New York Times*, September 11, 2005.
 48. Adnan Malik, "Bahrainis Ask for Information Minister's Resignation Over Internet Censorship," Associated Press, May 4, 2002; MacFarquhar, "In Tiny Arab State, Web Takes on Ruling Elite."
 49. "Local Content Filtering Policy," Internet Services Unit, www.isu.net.sa/saudi-internet/contenet-filtring/filtering-policy.htm.
 50. Faiza Saleh Ambah, "New Clicks in the Arab World," *Washington Post*, November 12, 2006.
 51. Andrew Hammond, "Outspoken Saudi Bloggers Wary of 'Official' Group," Reuters, May 3, 2006; David Crowford, "Battle for Ears and Minds: As Technology Gives New Voice to Dissidents, a Saudi Vies to Be Heard," *Wall Street Journal*, February 4, 2004; Bradley, *Saudi Arabia Exposed*, 193-195.
 52. UN, "Mass Media, Press Freedom and Publishing in the Arab World: Arab Intellectuals Speak Out," news release, October 20, 2003.
 53. Youssef M. Ibrahim, "Will the Mideast Bloom?" *Washington Post*, March 13, 2005.
 54. Hassan M. Fattah, "Challenging Saudi Arabia's Powerful, One Caller at a Time," *New York Times*, May 5, 2007.
 55. Ramzy Baroud, "Citizen Journalism," *Al-Ahram Weekly*, July 20, 2006; "The Battle for Public Relations," *The Economist*, March 26, 2005, 48.
 56. Al Manar, www.almanar.com.lb; Avi Jorisch, *Beacon of Hated: Inside Hizballah's Al-Manar Television* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2004), ix.
 57. Jay Solomon and Mariam Fam, "Air Battle: Lebanese News Network Draws Fire as Arm of Militant Group," *Wall Street Journal*, July 28, 2006.

58. Philip Seib, *The Global Journalist: News and Conscience in a World of Conflict* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002), 68.
59. Jon Alterman, "The Key Is Moving Beyond Spectacle," *Daily Star*, December 27, 2004.
60. Samantha M. Shapiro, "Ministering to the Upwardly Mobile Muslim," *New York Times Magazine*, April 30, 2006.
61. Lindsay Wise, "Amr Khaled vs. Yusul Al Qaradawi: The Danish Cartoon Controversy and the Clash of Two Islamic TV Titans," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 16 (Spring 2006), www.tbsjournal.com/Wise.htm.
62. Will Rasmussen, "Heya Satellite Channel Tackles Women's Core and Controversial Issues in Middle East," *Daily Star*, February 25, 2005.
63. Hassan Fattah, "Voting, Not Violence, Is the Big Story on Arab TV," *New York Times*, January 30, 2005.
64. Lewis, *What Went Wrong?* 151.
65. Gadi Wolfsfeld, *Media and the Path to Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 102, 2, 5.
67. U N Development Program, *Arab Human Development Report 2004*, 65.
68. Jennifer L. Windsor and Brian Katulis, "Three Keys to the Cowed Arab Media," *Daily Star*, May 17, 2005.
69. Kepel, *War for Muslim Minds*, 293.

الفصل الثامن: ماذا يعني كل ذلك

1. "Overview of Research and Methodology," BeAWitness.org, www.beawitness.org/methodology.
2. Nicholas Kristof, "All Ears for Tom Cruise, All Eyes on Brad Pitt," *New York Times*, July 26, 2005.
3. Leroy Severs, "There Is Evil," *Los Angeles Times*, June 12, 2005.
4. "Flood, Famine, and Mobile Phones," *The Economist*, July 28, 2007, 61-62, ReliefWeb, www.reliefweb.int; NetHope: Wiring the Global Village, www.nethope.org.

5. Middle East Media Research Institute, *Renowned Syrian Poet, "Adonis": We in Arab Society, Do Not Understand the Meaning of Freedom,* Special Dispatch Series, no. 1393, December 14, 2006, <http://www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP139306>.
6. Dominique Moisi, "The Clash of Emotions," *Foreign Affairs* 86, no. 1 (January-February 2007): 8.
7. Edward W. Saeed, *Orientalism*, (New York: Vintage, 23), 347.
8. "If You Want My Opinion," *The Economist*, March 10, 2007, 58.
9. Scott Atran, "In Indonesia, Democracy Isn't Enough," *New York Times*, October 5, 2005.
10. Nicholas Kristof, "The Muslim Stereotype," *New York Times*, December 10, 2006.
11. George Packer, "Knowing the Enemy: Can Social Scientists Redefine the 'War on Terror'?" *The New Yorker*, December 18, 2006, 60, 64; "The Future of the Jihadi Movement: A Five-Year Forecast," *Chronicle of Higher Education*, October 20, 2006.
12. Somini Sengupta and Salman Masood, "Guantanamo Comes to Define U.S. to Muslims," *New York Times*, May 21, 2005.
13. Robert R. Reilly, "Britney vs. the Terrorists," *Washington Post*, February 9, 2007.
14. William A. Rugh, "Broadcasting and American Public Diplomacy," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 14 (Spring 2005), www.tbsjournal.com/Archives/Spring05/rugh.html.
15. William McKenzie, "Karen Hughes Q and A: Public Diplomacy in Real Time," *Dallas Morning News*, December 12, 2006.

مراجع مختارة

كتب

- Alvi, Nasrin. *We Are Iran: The Persian Blogs*. Brooklyn, NY: Soft Skull Press, 2005.
- Albright, Madeleine K., and Vin Weber. *In Support of Arab Democracy: Why and How: Report of an Independent Task Force*. New York: Council on Foreign Relations, 2005.
- Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1991.
- Atwan, Abdel Bari. *The Secret History of Al Qaeda*. Berkeley: University of California Press, 2006.
- Bensahel, Nora, and Daniel L. Byman, eds. *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change*. Santa Monica, CA: RAND, 2003.
- Bird, Christiane. *A Thousand Sighs, a Thousand Revolts: Journeys in Kurdistan*. New York: Random House, 2005.
- Bradley, John R. *Saudi Arabia Exposed: Inside a Kingdom in Crisis*. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- Bunt, Gary R. *Islam in the Digital Age: e-jihad, Online Fatwas, and Cyber Islamic Environments*. London: Pluto Press, 2003.
- ---. *Virtually Islamic: Computer-Mediated Communication and Cyber Islamic Environments*. Cardiff: University of Wales Press, 2000.
- Catherwood, Christopher. *Winston's Folly: Imperialism and the Creation of Modern Iraq*. London: Constable, 2004.

- Cooke, Miriam, and Bruce B. Lawrence. *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.
- Devji, Faisal. *Landscapes of the Jihad: Militancy, Morality, Modernity*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005.
- Eickelman, Dale F., and Jon W. Anderson, eds. *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*. 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2003.
- Friedman, Thomas L. *Longitudes and Attitudes: The World in the Age of Terrorism*. New York: Anchor Books, 2003.
- George, Cherian. *Contentious Journalism and the Internet: Towards Democratic Discourse in Malaysia and Singapore*. Singapore: Singapore University Press, 2006.
- *Handbook for Bloggers and Cyber-dissidents*. Paris: Reporters Without Borders, 2005.
- Kalathil, Shanthi, and Taylor C. Boas, *Open Networks, Closed Regimes: The Impact of the Internet on Authoritarian Rule*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.
- Kepel, Gilles. *The War for Muslim Minds: Islam and the West*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.
- Lewis, Bernard. *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response*. New York: Oxford University Press, 2002.
- Lim, Merlyna. *Islamic Radicalism and Anti-Americanism in Indonesia: The Role of the Internet*. Washington, DC: East-West Center, 2005.
- Lynch, Marc. *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today*. New York: Columbia University Press, 2006.
- Miles, Hugh. *Al-Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel That Is Challenging the West*. New York: Grove: 2005.
- National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States. *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States*. New York: Norton, 2004.
- Pintak, Lawrence. *Reflections in a Bloodshot Lens: America, Islam and the War of Ideas*. London: Pluto Press, 2006.

- Roy, Olivier. *Globalized Islam: The Search for Anew Ummah*. New York, Columbia University Press, 2004.
- Sakr, Naomi. *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization, and the Middle East*. London: I.B. Tauris, 2001.
- Schaebler, Birgit, and Leif Stenberg, eds. *Globalization and the Muslim World: Culture, Religion, and Modernity*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2004.
- Seib, Philip. *The Global Journalist: News and Conscience in a World of Conflict*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2002.
- Shadid, Anthony. *Legacy of the Prophet: Despots, Democrats, and the New Politics of Islam*. Boulder, CO: Westview Press, 2002.
- Weimann, Gabriel. *Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges*. Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 2006.
- Wright, Lawrence. *The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11*. New York: Knopf, 2006.
- Zayani, Mohamed, ed. *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*. Boulder, CO: Paradigm, 2005.

مقالات، فصول، وتقارير

- Al Kasim, Faisal. "The Opposite Direction: A Program Which Changed the Face of Arab Television," in *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, edited by Mohamed Zayani. (Boulder, CO: Paradigm, 2005).
- Alterman, Jon B., "The Information Revolution and the Middle East," in *The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change*, edited by Nora Bensahel and Daniel L. Byman. Santa Monica, CA: RAND, 2003.
- Anable, David. "The Role of Georgia's Media-and Western Aid- in the Rose Revolution," *Harvard International Journal of Press/Politics* 11, no. 3 (Summer 2006): 7-43.
- Anderson, Jon W., "The Internet and Islam's New Interpreters," in *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, edited by.

Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson. 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2003.

- ---. "New Media, New Publics: Reconfiguring the Public Sphere of Islam," *Social Research* 70, no. 3 (Fall 2003): 887-906.
- ---. "Wiring Up: The Internet Difference for Muslim Networks," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, edited by Miriam Cooke and Bruce B. Lawrence. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.
- Azrael, Jeremy R., and D. J. Peterson, *Russia and the Information Revolution*, RAND Issue Paper. Santa Monica, CA: RAND, 2002.
- Baran, Zeyno. "Fighting the War of Ideas," *Foreign Affairs*, November-December 2005, 68-78.
- Brinkerhoff, Jennifer M. "Digital Diasporas and Conflict Prevention: The Case of Somalinet.com." *Review of International Studies* 32, no. 1 (January 2006): 25-47.
- Bubalo, Anthony, and Greg Fealy, *Between the Global and the Local: Islamism, the Middle East, and Indonesia*, Brookings Institution, U.S. Policy Toward the Islamic World, Analysis Paper, no. 9, October 2005.
- Bunt, Gary. "Defining Islamic Interconnectivity." In *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, edited by Miriam Cooke and Bruce B. Lawrence. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.
- Cherribi, Sam. "From Baghdad to Paris: Al Jazeera and the Veil," *Harvard International Journal of Press/Politics* 11, no. 2 (Spring 2006): 121-138.
- Cockburn, Andrew. "Iraq's Resilient Minority," *Smithsonian*, December 2005, 43-55.
- Eickelman, Dale F. and Jon W. Anderson. "Redefining Muslim Politics." In *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, edited by Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson. 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2003.
- Ernst, Carl W. "Ideological and Technological Transformations of Contemporary Sufism," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*,

edited by Miriam Cooke and Bruce B. Lawrence. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.

- Hefner, Robert W, "Civic Pluralism Denied? The New Media and Jihadi Violence in Indonesia," in *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, edited by Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2003.
- Jones, David Martin, and M. L. R. Smith, "Greetings From the Cybercaliphate: Some Notes on Homeland Insecurity," *International Affairs* 81, no. 5 (October 2005): 925-950.
- Kalathil, Shanthi. "Dot Com for Dictators," *Foreign Policy*, March-April 2003, 43-49.
- Labi, Nadya. "Jihad 2.0," *Atlantic Monthly*, July-August, 2006, 102-108.
- Mandaville, Peter G. "Communication and Diasporic Islam: A Virtual *Ummah*?" in *The Media of Diaspora*, edited by Karim H. Karim, 135-147 London: Routledge, 2003.
- ---. "Reimagining the *Ummah*? Information Technology and the Changing Boundaries of Islam." In *Islam Encountering Globalization*, edited by Ali Mohammadi, 66-90. London: RoutledgeCurzon, 2002.
- Merrifield, William. "MED-TV: Kurdish Satellite Television and the Changing Relationship Between the State and the Media," *Transnational Broadcasting Studies Journal*, no. 14, (Spring 2005), www.tbsjournal.com/Archives/Spring05/merrifield.html.
- Packer, George. "Knowing the Enemy: Can Social Scientists Redefine the 'War on Terror'?" *The New Yorker*, December 18, 2006, 60-69.
- Shadid, Anthony, and Kevin Sullivan, "Anatomy of the Cartoon Protest Movement," *Washington Post*, February 16, 2006.
- Shapiro, Samantha M. "Ministering to the Upwardly Mobile Muslim," *New York Times Magazine*, April 30, 2006.
- Stanley Foundation, *Open Media and transitioning Societies in the Arab Middle East: Implications for U.S. Security Policy*. Report in association with the Institute for Near East and Gulf Military Analysis. Muscatine, IA: Stanley Foundation, 2006.

- Wiktorowicz, Quintan. "The Salafi Movement: Violence and Fragmentation of Community," in *Muslim Networks from Hajj to Hip Hop*, edited by. Miriam Cooke and Bruce B. Lawrence. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.
- Wright, Lawrence. "The Terror Web," *The New Yorker*, August 2, 2004, 40-53.
- Yavuz, Hakan. "Media Identities for Alevis and Kurds in Turkey," in *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, edited by. Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press, 2003.

نبذة عن المؤلف

- فيليب سيب، بروفييسور الصحافة والديبلوماسية العام في جامعة كاليفورنيا الجنوبية.
- ألف وحرر العديد من الكتب، منها "ديبلوماسية العناوين: كيف تؤثر التغطية الإعلامية على السياسة الخارجية"؛ "الصحفي العالمي: الأخبار والضمير في عالم من الصراع"؛ "ما وراء الخطوط الأمامية: كيف يغطي الإعلام الإخباري عالما تشكله الحرب"؛ "الإعلام والصراع في القرن الحادي والعشرين"؛ "البث أثناء الحروب الخاطفة: كيف ساعد إدوارد مورو على قيادة أمريكا نحو الحرب"؛ "الإعلام الجديد والشرق الأوسط الجديد"
- سيب محرر مشارك في مجلة "الإعلام، والحرب، والصراع"، ويعيش في كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

